

جامعة مؤتة
قسم العلوم السياسية

أثر معاهـــدة الســـلام الأردنيـــة ـــ الإسرائيليـــة على العلاقات الأردنية مع الإتحاد الأوروبي

إعداد الطالب
محمد سالم النوافلة

إشراف
الدكتور فايز زريقات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــــة

٢٠٠٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحتوى	الصفحة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أثر معاهـــدة الســـلام الأردنيـــة ـــ الإسرائيليـــة
على علاقات الأردن مع الإتحاد الأوروبي من ناحية سياسية واقتصادية

محمد سالم النوافلة

جامعة مؤتة ٢٠٠٧

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، وتحليل المتغيرات المتعلقة بالسياسة الأردنية من أحداث وتطورات وأثرها على العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية عبر التطرق لدراسة نصوص المعاهدة، والاتفاقيات الدولية التي ترتبت عليها، ومن هنا فقد قسمت الدراسة إلى ستة فصول، تناول الفصل الأول منها، الاطار العام للدراسة، والفصل الثاني الاطار النظري للدراسة، والفصل الثالث جذور العلاقة الأردنية-الإسرائيلية، وارتكز الفصل الرابع على استعراض نصوص معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، أما الفصل الخامس فقد تناول الآثار والمكاسب الاقتصادية، والسياسة الناجمة عن توقيع معاهدة السلام على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي، وأخيراً الفصل السادس المخصص لاستعراض نتائج الدراسة والتوصيات التي خلصت إليها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها ضرورة التنسيق العربي المشترك، وتحفيز الاستثمارات العربية، والقضايا الأخرى التي من شأنها تمكين الدول العربية من مواجهة مختلف التحديات، وضرورة توفير التنسيق العربي الذي يجعل من الدول العربية مجموعة ضاغطة على الاتحاد الأوروبي لزيادة المنح والمساعدات والقروض.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The Impact of Jordan-Isreal Pace Treaty on Jordan's Relation with Europe Union with Regard to Economical and Political Status

Mohmad Salem Al-Nawaflh

Mo'ta Univercity ٢٠٠٧

Abstact

The aim of this study is to explore the Jordan-Israel Peace Treaty' consequences on Jordan-Europe Uninion Relations.

In order to achive this goal, the study rely on the analytical-historical methodology to analyze the relative variables. The study was composed of six chapters: first, the general framework of the study, second, litreture review, third, Jordan-Isreal relation roots, fourth, Jordan-Israel Peace Traty. Fifth, Impacts of Jordan-Israel Treaty on relations with Europe Union, Finally, results and recommendations. The study concluded that there was a relationship between the developments of Jordan-Europe Unino relation due to the Jordan-Israel Paece Treaty. And, there was a relationship between the increase of loan and benefits from Europe Uninio to Jordan and siging the Jordan-Israel Peace Traty.

The study recommended increasing the corporation between Arab countries, motivating Arab's investments and other related issues that help these countries in facing the various challenges and there is a need for more coordination between Arab countries to serve as a pressure group to increase benefits form Europe Union to Arab countries, included Jordan.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد

تعتبر معاهدة السلام إنجازا وطنيا يستحق البحث ومزيدا من الإطلاع والنقد والتقدير لكل من ساهم في تحقيقه، فمعاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية، إذ ضمنت إعادة حقوق الأردن كاملة غير منقوصة وإعادة السيادة الأردنية إلى أراضيه المحتلة وحقوقه في مياهه التي حرم منها عقودا طويلة وكفلت للأردن رسم الحدود الغربية للمملكة لأول مرة لتصبح حدودا بموجب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بعد التصديق على هذه المعاهدة والتي تم تبادل وثائقها بين الأردن وإسرائيل في طبريا، وهي من ناحية أخرى وضعت حدا لعملية الإنهاك المستمر للأردن بسبب ما يتعرض له من مخاطر وتهديدات على مدى نصف قرن من الزمان وأقامت عهدا من الزمان يسود فيه السلام والإستقرار والأمن والإزدهار.

وقد جاءت هذه المعاهدة لتخدم مصلحة الطرفين، فهي من ناحية تعد إعترافا من دولة عربية بدولة إسرائيل من حيث سيادتها ودورها الإقليمي، ومن ناحية ثانية تضمن الأردن من مخاطر مشروع الوطن البديل وذلك بالإعتراف بكيانه السياسي المستقل وحدوده الآمنة والمعترف بها، ودوره الإقليمي وكما أن العلاقات بين الدول لا تقتصر على العلاقات السلمية فحسب فإن علاقات الصراع كذلك تعتبر شكلا من أشكال العلاقات الدولية وبالتالي فإن دراسة العلاقات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، ينبغي أن لا يقتصر على مرحلة ما بعد توقيع معاهدة وادي عربة بين الطرفي فحسب، بل أن تتعدى الدراسة إلى جذور تلك العلاقة لتشمل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الظروف التي سبقت ومهدت لقيام الكيانين السياسيين كما أن هناك لقاءات عديدة عقدت وجرت إتفاقيات بين الأردن وإسرائيل منذ العقد الثاني من القرن الحالي، ربما تكون ساهمت في إيجاد فكرة التعايش بين العرب واليهود، مما شكل الأساس للعلاقات السليمة التي جرى تكريسها بموجب اتفاقية السلام الموقعة بين الجانبين في السادس والعشرين من تشرين أول عام ١٩٩٤.

كان قدر الأردن على خريطة العالم السياسية أن يكون لموقعه بؤرة الصراع الأيديولوجي في العالم منذ القدم ولغايـــة الأيام الحاضرة ولا تزال، مما يسوغ لنا القول أنه الأكثر تأثرا بالأحداث على الصعيدين الإقليمي والدولي، فالأردن بهذه الصورة كإحدى الوحدات السياسية الصغيرة يتأثر تأثرا مباشرا بالتفاعلات السياسية التي تحدث في بيئتها الخارجية.

ونحن بهذه الدراسة نود أن نلقي الضوء على أثر توقيع معاهدة السلام على الأردن مع الإتحاد الأوروبي في الشأن السياسي والاقتصادي، ففي الوقت الذي يتحرك العالم فيه بشكل متزايد نحو الوحدة الاقتصادية، ينضم الأردن إلى هذا التحرك الشمولي عبر إجرائين مهمين وهما توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ لم تكن هذه الإجراءات التي إتخذتها الحكومة الأردنية إلا ثمار توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية لما وفرته من بيئة سياسية واقتصادية آمنة في المنطقة.

إن حداثة موضوع الدراسة جعلنا نواجه إحدى التحديات والصعوبات المتمثلة بندرة ومحدودية إنتشار المصادر والمراجع التي تناقلت العلاقة الثنائية بين الأردن وإسرائيل، مما جعل الباحث مضطرا لإستخدام كافة الوسائل الممكنة إلى المعلومة الدقيقة من مصادرها الأصلية، حيث إعتمدت هذه الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة كالكتب والوثائق (معاهدة السلام) الأردنية – الإسرائيلية لتلقي مزيدا من الضوء على ماهية المعاهدة وآثارها ونتائجها السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشكلة الدراسة:

تكمن أهمية دراسة اتفاقية معاهدة السلام على العلاقات السياسية الأردنية الخارجية في دقة وحساسية الموضوع وآثارها المتوقعة على الأردن والقضية الفلسطينية وعلى مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى عدم تناول موضوع الدراسة ـ نتيجة لحداثة هذا الموضوع ـ من قِبل الباحثين في دراسة متخصصة لتوضيح طبيعة هذه المعاهدة، وبناءا على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتبلور في تحديد مدى أهمية معاهدة السلام، وفي إبراز جوانب الأهمية السياسية والاقتصادية والأمنية وكذلك البيئية والإنعكاسات المختلفة لهذه المعاهدة وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي.

وفيما يخص الآثار الاقتصادية لمعاهدة السلام فإنه يمكن تلخيص الآثار والمضامين الاقتصادية التي نجمت عن المعاهدة والاتفاقيات المنبثقة عنها خاصة اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، وإتفاقية النقل والاتفاقيات الزراعية والاتفاقيات السياحية بما يلي:

١. الإستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة.
٢. تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن.
٣. إستفادة الأردن من خلال قطاع السياحة والتي يتوقع له تقدما ملحوظا في الحقب القادمة.
٤. إستفادة الأردن بحكم موقعه الجغرافي المتوسط من حركة الترانزيت والنقل البري المتوقعة مستقبلا بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

أما من الناحية الثقافية وفي نفس السياق فقد جاء تركيز معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، على تطبيع العلاقات الثقافية لما تلعبه الثقافة في دور هام، في حماية الأردن والوطن العربي والحفاظ على هوية الأمة وتراثها. وقد جاءت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثقافية كنص على أن يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضا العلاقات الاقتصادية والثقافية.

في مجال الحديث عن البعد الثقافي الحضاري فإنه لا بد من التطرق إلى ما يسمى بالحوار بين الأديان ويعتقد بأن ذلك يهدف إلى مزيد من التطبيع وتهيئة المواطن الأردني لتقبل التعامل مع الديانة اليهودية وأتباعها كأحدى الديانات السماوية الثلاث، أما الجانب الثقافي في هذه الاتفاقية فيدعو إلى تبادل الزيارات بين الفنانين وطرق الفنون التعبيرية والعاملين في المجال الشبابي والرياضي والسينما والإذاعة والتلفزيون وتنظيم المعارض الثقافية والتعاون في مجال المكتبات والمراكز الثقافية والمتحف والمطبوعات ذات الصبغة الإجتماعية والثقافية والفنية.

أما من الناحية الأمنية فقد أكدت المعاهدة على قيام تعاون مشترك بين الأردن وإسرائيل في المسائل المتعلقة بالأمن على قاعدة الثقة المتبادلة وبهدف إقامة بنيان إقليمي أمني في المنطقة إذ تعهد الطرفان على عدة أمور أمنية من أهمها الإمتناع عن التهديد بالقوة وإستعمالها بكافة أشكالها وكذلك الإمتناع عن الأعمال والأنشطة التي تضر بأمن أي منهما، ضمان إلا تكون أراضي أي منها مصدرا أو معبرا أو مأوى لأية أعمال عدائية وكذلك إتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضي أي منهما ضد الطرف الآخر وتعاون الأردن وإسرائيل على إضعاف المنظمات التي تمارس أعمال المقاومة المسلحة ضد إسرائيل أو الأردن..

بشأن التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، سعى الطرفان من خلال معاهدة السلام إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح القائم على ما لديها من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك تعهد الطرفان عن الإمتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية، القائمة على التعصب والتمييز وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة، التي من شأنها منع إنتشار مثل هذه الدعايات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منها وتشكيل لجنة مشتركة للنظر في الحالات التي يدعي فيها طرف أنه قد أحدث خرق لهذه المادة.

أما على صعيد دعم المواقف السياسية الأردنية، فإستنادا لما سبق يمكننا تحديد التوجهات العامة للنظام وإنعكاساتها على السياسة الخارجية والتي تعد بمثابة المنهاج السياسي لصناع القرار الأردني من خلال الإستمرار في عمليات التنمية السياسية والعلاقات السياسية الخارجيـــة وذلك بالإلتزام بمشاركة أردنيـــة على صعيد العمل القومي العربي في مختلف مجالاته كالمشاركة في القضايا القوميـــة أو الدعوة للتضامن العربي وكذلك إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز والإلتزام بقرار الأمم المتحدة، ومراعاة ميثاقها كون الأردن بلدا مستقلا، منحه هذا حق العضوية في أسرتها الدولية الكبيرة.

وهذا مما ساعد على دعم المواقف السياسية الأردنية عن طريق مشاركة الأردن في مؤتمرات القمة العربية وتبني المشاريع القومية الوحدوية ومثل هذه الأنشطة السياسية الأردنية تؤدي إلى زيادة هامش حرية سياسية على الساحة العربية وذلك بإستغلال الفرصة المتاحة. أما بشأن المساعدات والمنح الأمنية من جراء عقد مثل هذه الاتفاقية فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنازل عن جميع ديون الأردن وشجعت بل حثت البلدان الأخرى لتحذو حذوها ودعم الإستثمارات ورؤوس الأموال الجديدة ولبلوغ الغاية المرجوة فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء بنك للشرق الأوسط من أجل التعاون والتنمية وقد خصصت وكالة الإستثمارات الخاصة فيما وراء البحار مبلغ (٧٥) مليون دولار كأستثمار إقليمي بغية تشجيع الإستثمار الأمريكي في مشروعات كالتي في وادي عربة. وأتبعت الولايات المتحدة بنشاط توسيع فرص التجارة والإستثمار مع الأردن من المبادرات والمعونات الخارجية لدعم الأردن وتقليص الحواجز التجارية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه حيث تبحث أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على علاقات الأردن الدولية الخارجية، حيث أثرت هذه المعاهدة على العلاقات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي وعلى علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي. وتأتي أهمية هذه الدراسة لبحث المتغيرات والمستجدات التي إستجدت على توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على علاقات الأردن الدولية، وتبحث كذلك إنعكاس تلك المعاهدة على العلاقة مع إسرائيل ودول الجوار ومعرفة الآثار السياسية والاقتصادية والمترتبة على عقد المعاهدة كذلك مع الإتحاد الأوروبي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على عقد معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل ويمكن أن نجمل أهداف الدراسة كالآتي:-

١. إلقاء الضوء على عناصر البيئة الداخلية للسياسات الخارجية الأردنية والمؤثرة في سلوكها الخارجي في ستة مطالب وهي العامل التاريخي، العامل الجغرافي، العامل السكاني، العامل الاقتصادي، العامل العسكري، والعامل السياسي.

٢. الكشف عن بنود المعاهدة وملحقاتها ومحاضرها المشتركة التي تتكون من الخريطة التفصيلية لترسيم الحدود الدولية مع إسرائيل بموجب نصوص معاهدة السلام لعام ١٩٩٤.

٣. معرفة الآثار السياسية والاقتصادية على الجانب الأردني الإسرائيلي، وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي جراء توقيع معاهدة السلام ضمن الأسباب التي دعت إلى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولها في إتفاقيات التعاون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة مناطق حرة والإستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة، فالأردن أبرم الكثير من الاتفاقيات مع دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الاتفاقية معاهدة السلام لها حساسيتها لأن الأردن مضطرا لتلك المعاهدة لأن جزء من ثروات الأردن واقعا على الحدود مع إسرائيل. لذلك فإن أي ترتيبات اقتصادية كانت تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تؤثر على الأردن بفعل تأثيرها على الأراضي المحتلة، أما من الناحية الأمنية، فهو الحيلولة دون إعتداء أي طرف من الطرفين بشكل غير مناسب على الطرف الآخر، وعن النواحي الدبلوماسية متمثلة بتبادل السفراء والمجالات التعاونية بين الطرفين.

أما الأثر البيئي، فتمثل بموضوع المياه بنواحي ثلاث وهي إستعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك والثاني إيجاد مكان لتخزين الفيضانات والثالث إيجاد موارد للوفاء بإحتياجات الشرب وتدعم المعاهدة بناء السدود على نهر الأردن لتوفير ما يعادل على الأقل (٢) مليون متر مكعب من فيضانات نهر الأردن إلى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك، وكذلك إسترداد جزء من أراضيه كالباقورة والغمر.

المنهج العلمي للدراسة:

تم إستخدام المنهج التاريخي التحليلي من أجل التعرف على آثار معاهدة السلام الأردنية ـــ الإسرائيلية على السياسة الخارجية الأردنية ودراسة تحليل المتغيرات على السياسة الأردنية وأثرها على العوامل السياسة والاقتصادية والأمنية بهذه المعاهدة من أحداث وتطورات، من خلال دراسة نصوص المعاهدة، والاتفاقيات الدولية التي ترتبت عليها. تمهيدا لإبراز أهميتها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتحليلها تحليلا موضوعيا والخروج بإستنتاجات هامة حول مدى تأثير معاهدة السلام – ١٩٩٤ على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع الإتحاد الأوروبي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول منها الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني جذور العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية متضمناً ثلاثة مباحث رئيسية تناول المبحث الأول منها علاقة الهاشميون بفلسطين في الفترة (١٩١٦-١٩٩٣) وتعرض المبحث الثاني لمشروعات السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في الفترة ما بين (١٩٣٧-١٩٩٣)، وتناول المبحث الثالث العوائق والدوافع المتعلقة بإبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلة. أما الفصل الثالث فقد إرتكز على إستعراض نصوص معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية ضمن مبحثين تعلق الأول منهما بتحليل نصوص المعاهدة وتطرق الثاني إلى مضامين وأبعاد المعاهدة. أما الفصل الرابع فقد تناول الآثار والمكاسب الاقتصادية والسياسية الناجمة عن توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على علاقات الأردن مع الإتحاد الأوروبي، وذلك ضمن مبحثين تناول الأول منهما حالة الحوار العربي الأوروبي مستعرضاً بذلك دواعي إهتمام الإتحاد الأوروبي بدول المتوسط وبالعملية السلمية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أسباب بداية الحوار العربي ـ الأوروبي وأطراف هذا الحوار. أما المبحث الثاني فقد تناول الآثار التاريخية لمعاهدة السلام على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع الإتحاد الأوروبي. وأخيراً الفصل الخامس المخصص لإستعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات التي تمخضت عنها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدراسات السابقة:

دراسة كلنتون (Clinton, ١٩٩٤) بعنوان "الإعتراف بمباركة السلام في الشرق الأوسط" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ١٩٩٤ في الكنيست الإسرائيلي في ٢٧ اوكتوبر ١٩٩٤ حيث أثنى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على جهود الرئيس الإسرائيلي إسحاق رابين ووزير الخارجية شمعون بيرس في دعم السلام في الشرق الأوسط من خلال توقيع معاهدة وادي عربة في المملكة الأردنية الهاشمية.

كما تناولت هذه الدراسة رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية رئيسا وحكومة وشعبا على توقيع المعاهدة، كما تضمنت الدراسة كلمة الرئيس الأمريكية الترحيبية، وأوصت الدراسة بضرورة توقيع معاهدات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى.

دراسة تاريخ الأمم المتحدة (United Nations Chronicle, ١٩٩٥) بعنوان "الترحيب بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" حيث تناولت هذه الدراسة رد فعل السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالي على توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية في عام ١٩٩٤، كما تناولت الدراسة مواضيع عدة حول تصعد التوتر على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية وكذلك تبني الجمعية العامة للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط.

وأظهرت نتائج الدراسة الأهمية التي حظيت بها هذه المعاهدة من قبل الساسة والمفكرين السياسيين، حيث أعرب السكرتير العام للأمم المتحدة عن شكره الجزيل لجلالة المغفور له الملك حسين وإسحاق رابين على إرساء قواعد السلام في الشرق الأوسط، وكذلك تحديد الآثار الإيجابية لتوقيع مثل هذه المعاهدة كالحد من الأعمال العدائية بين الطرفين. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مثل هذه المعاهدة خصوصا في منطقة الشرق الأوسط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دراسة بيومنت (Beaumont, ١٩٩٤) بعنوان "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل معاهدة وادي عربة التي وقعت بين الأردن وإسرائيل ١٩٩٤، والتي أنهت حالة التوتر طوال السنيين الماضية وأنهت الخلافات فيما يتعلق بالمطالبات المائية في حوض الأردن. وأظهرت نتائج هذه الدراسة بالتوصل إلى العديد من التسويات بين الطرفين من خلال تعهد الطرفين بحل المشكلة المائية بأسلوب عادل وحصول كلا الطرفين على حصته من الماء حسبما تحدده المعاهدة.

والوصول بذلك إلى الحل النهائي بتوزيع المياه بنواحي ثلاث وهي:

١. إستعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك.
٢. إيجاد مكان لتخزين مياه الفيضانات.
٣. إيجاد موارد للوفاء بإحتياجات الشرب.

وأوصت الدراسة بجدية تطبيق بنود المعاهدة والمحاولة بعقد إتفاقيات ثنائية اقتصادية وسياسية. كما وتدعم المعاهدة بناء السدود على نهر الأردن لتوفير ما يعادل على الأقل (٢) مليون متر مكعب من فيضانات نهر الأردن إلى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك.

دراسة ايسنبرغ (Eisenberg, ٢٠٠٣) بعنوان "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية: أشكال التفاوض ومشاكل التنفيذ" حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية بإعتبارها الخطوة الواعدة لتبني التفاوض بالقرارات المنبثقة عن مؤتمر السلام العربي – الإسرائيلي في مدريد وإسبانيا. وأظهرت نتائج الدراسة النواحي الإيجابية التي تضمنتها المعاهدة من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك إستحواذ المعاهدة بدعم إسرائيلي شعبي كبير. وأوصت الدراسة بضرورة أن تحذو الدول العربية حذو المملكة الأردنية الهاشمية في بناء علاقات طبيعية بينها وبين إسرائيل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دراسة وازمان (Wazman, ١٩٩٥) بعنوان "البحر الأحمر يدفع أمن السلام" حيث هدفت هذه الدراسة لتحديد الأهمية الإستراتيجية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام ١٩٩٤ وإلقاء الضوء على الآثار الإيجابية من الناحية السياسية لتوقيع هذه المعاهدة بين الطرفين. وأظهرت نتائج الدراسة بتحسين العلاقات الإيجابية الأردنية – الإسرائيلية وتحسين القطاع السياحي بين الطرفين من خلال دعم التبادل السياحي كذلك وزيادة عدد السياح في خليج العقبة والمناطق السياحية في الأردن. وأوصت الدراسة إلى تعزيز فرص الإستثمار في القطاع السياحي بين الطرفين وضرورة الحد من الأنشطة التي تضر بالبيئة وتزيد من مشكلة التلوث البيئي.

دراسة صيدام، دياب، والهنداوي (٢٠٠٥) بعنوان "أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار الاتفاقية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي وحركة الإستثمارات الأوروبية في الأردن بالإضافة إلى التعرف على المشاكل والمعوقات التي تعترض الصادرات الأردنية إلى دول الإتحاد الأوروبي، وقد قام الباحثون بجمع المعلومات من خلال الزيارات الميدانية لمؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة بإتفاقية الشراكة الأوروبية لجمع آرائهم وملاحظاتهم حول اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية ما زالت متواضعة مقابل إرتفاع ملحوظ في حجم المستوردات الأردنية من الإتحاد الأوروبي، ويعود ذلك إلى إرتفاع قيم وجودة المعايير والمقاييس والمواصفات الأوروبية المطلوبة كذلك طلب شهادة (يورو ١) كمتطلب أساسي للتصدير. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة دراسة بنود الاتفاقية، وإعادة صياغتها بصورة تضمن تذليل العقبات أمام الصادرات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فروض الدراسة:

تركز هذه الدراسة على عدد من الفرضيات، وهي كالآتي:

١. هناك علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

٢. هناك علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. هل تقتصر معاهدة السلام (الأردنية – الإسرائيلية) على إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقة سليمة بين الطرفين فقط، بل إنها تتجاوز ذلك لإقامة علاقات متعاونة في شتى النواحي؟

٢. هل حقق الأردن مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية خلال توقيع بنود المعاهدة مع إسرائيل؟

٣. ما مدى تأثير معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على العلاقات السياسية الخارجية الأردنية؟

٤. ما أثر معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

جذور العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التقديم لمعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، من خلال إستعراض كافة المعطيات التاريخية على أرض الواقع، والظروف والأحداث والحروب العربية الإسرائيلية، والضغوط الإستعمارية الخارجيـــة، والمؤثرات الداخلية، التي حالت دون قيام علاقات رسمية بين الطرفين لسنوات طويلة، إتسمت بتصلب العقلية الإسرائيلية من جهة وتاريخه الطويل في نكث العهود والخداع، وفي المقابل عدم حصول العرب على صيغة حقيقيـــة لسلام عادل وشامل تأتي ضمن مؤتمر سلام دولي يثبت ما أقرت به الشرعية الدولية، وما إلى ذلك من إنتكاسات عربية داخلية حملت معها تخلف الركب العربي عن مواكبة مستجدات كل مرحلة من تلك المراحل، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي منيت بها الأمة العربية على صعيد الأرض والإنسان عبر تلك السنين.

إن الهدف من هذا الفصل يتمثل في إستعراض الخلفية التاريخية التي سبقت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، والتمهيد لها، ولن يكون لنا ذلك دون التطرق إلى الظروف والأحداث التي ألمت بالمنطقة العربية، وخصوصاً دول الطوق منها، وذلك بغية الوقوف على كافة المعطيات والمحطات التي توقفت عندها، أو إنطلقت منها العلاقات العربية الإسرائيلية بشكل عام، والعلاقات الأردنية الإسرائيلية بشكل خاص؛ مستشرفين بذلك ركائز النهضة العربية التي انبثقت عن الفكر القومي الهاشمي، ودورها التاريخي في المحافظة على مقدرات الأمة، حاديها في ذلك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النسب الشريف، التاريخ الحافل، الحكمة، الخبرة، الإنتماء، والدفاع عن المبادئ، في ظل تردي حالة المركب العربي في بحر متلاطم الأمواج.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن هذا الفصل سيتألف من ثلاثة موضوعات رئيسية، يتناول الأول منهما ــ والذي يحمل عنوان الهاشميون وفلسطين (١٩١٦-١٩٩٣) ــ الفكر القومي الهاشمي في العصر الحديث من خلال إستعراض أهم الأحداث السياسيــة التي عصفت بالمنطقــة العربيــة، ودور الهاشميــون تجاه هذه الأحداث بشكل عام، وموقفهم من الأحداث الدائرة في فلسطين بشكل خاص، منذ إنطلاقة الثورة العربيــة الكبرى وحتى مشاركة الوفد الفلسطينـــي في مفاوضـــات مدريد بوفد مشترك مع الوفد الأردني.

ويتناول المبحث الثاني ــ والذي يحمل عنوان مشروعات السلام الأردنيــة الإسرائيلية ــ فيناقش المبادرات السلمية وتطورات حل القضية الفلسطينية التي عرضتها مختلف الأطراف، منذ بداية القضية الفلسطينية إلى الفترة التي سبقت إبرام المعاهدة الأردنية ــ الإسرائيلية.

أما المبحث الثالث، والذي يقسم إلى قسمين، فيناقش في القسم الأول منه أهم العوائق التي حالت دون قيام أية علاقات رسمية ما بين الأردن وإسرائيل قبل معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرئيلية في عام ١٩٩٣م، وفي القسم الثاني أهم الدوافع التي مهدت الطريق أمام الأردن لإتخاذ القرار المهم بالتفاوض مع إسرائيل وصولاً إلى معاهدة السلام آنفة الذكر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول: الهاشميون وفلسطين (١٩١٦-١٩٩٣)

تجلى حرص الهاشميين في العصر الحديث في المحافظة على شريعة وإرث الأمة العربية عندما إنطلقت الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م، التي عبرت عن الفكر القومي للشريف الحسين بن علي في تحقيق أماني الأمة العربية بإستقلالها عن الإمبراطورية التركية العثمانية (The Turkish Ottoman Empire) وقيام الوحدة العربية التي تضمن الحياة الكريمة لمواطنيها، دون الإلتفات إلى دين أو عرق أو جنس.

ونظراً لأهمية القضية الفلسطينية بإعتبارها ركناً أساسياً في ثوابت السياسية الأردنية على مر سنوات الحكم الهاشمي، ونظراً لكونها قضية العرب الأولى؛ فإن هذا المبحث يختص بمناقشة العلاقة والوصاية والدور الهاشمي في التعامل مع هذه القضية، منذ إنطلاقة الثورة العربية الكبرى وحتى بدء المفاوضات في مدريد، على أن الدور الهاشمي لم يقف عند تلك المحطة؛ بل تجاوزها في إستمرار الدعم والإصرار على تقديم المساعدة والرعاية إلى يومنا هذا.

ومن هنا فإنه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة أجزاء: أولاً، فلسطين في عهد الشريف الحسين بن علي، بما في ذلك مراسلات الحسين ـ مكماهون، الثورة العربية الكبرى، وعد بلفور، الإنتداب البريطاني، وموقف الشريف الحسين بن علي ـ طيب الله ثراه ـ من ذلك كله. ثانياً، فلسطين في عهد الملك فيصل بن الحسين، بما في ذلك إعلان الأمير فيصل قيام الحكومة السورية في دمشق، ومؤتمر الصلح في باريس. ثالثاً، فلسطين في عهد الملك المؤسس عبدالله بن الحسين، بما في ذلك قيادة القوات من الحجاز، ثورة ١٩٣٦، لجنة بيل، مشروع تسوية القضية الفلسطينية، الكتاب الأبيض البريطاني، لجنة التحقيق الانجلو ـ أمريكية، قرار تقسيم فلسطين، مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت، مساعي السلام إثر هزيمة عام ١٩٤٨، وموقف الملك عبدالله من تلك الأحداث، بالإضافة إلى توحيد الضفتين. رابعاً، فلسطين في عهد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملك طلال بن عبدالله. وأخيراً، فلسطين في عهد الملك الحسين بن طلال، بما في ذلك جلاء القوات البريطانية، حرب عام ١٩٦٧م، القمة العربيـــة عام ١٩٧٤م بإعتبار منظمة التحرير الفلسطينيـــة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، معاهدة كامب ديفيد، قرار فك الإرتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية عام ١٩٨٨م، قرار المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والإعتراف بإسرائيل عام ١٩٨٨م، الإنتفاضة الفلسطينيـــة، وأخيراً اتفاق أوسلو في التاســـع عشر من آب عام ١٩٩٣م.

أولاً: فلسطين في عهد الشريف الحسين بن علي (١٩١٦-١٩١٨)

- **الثورة العربية الكبرى (Great Arab Revolt)**

بعد أن تفاقمت حالـــة الإضطهاد والقمع التي كانت تفرضهـــا الدولة التركيـــة على الإنسان العربي، فكرياً وسياسياً وإقتصاديا، مدعومة بسياسة تهميش دور العرب، وعدم الإلتفات إلى رأيـــهم، ودخولهـــا الحرب العالميـــة الأولى (First World War) بقرار فردي دون الإلتفات إلى أن نتائـــج مثل هذا القرار وهذه الحرب تؤثر على العرب، وعلى مقدراتـــهم وإرثـــهم، وهم غالبيـــة رعايـــا هذه الدولـــة. (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ١١)

إضافة إلى ذلك أهمل الأتراك الدفـــاع عن البـــلدان العربيـــة عندما ركزوا قواتهـــم في الجبهـــة الغربيـــة وجبهة القفقـــاس، وما كان من الوعي العربـــي إلا التحرك للخلاص من الحالـــة التركيـــة والنهوض بواقـــع الأمـــة العربيـــة. (ربابعة، ١٩٨٨: ٨)

وهنا تجلى الفكر القومي الهـــاشمي في البحث عن سبل إستقلال الأمـــة العربيـــة عن الدولـــة العثمانيـــة؛ فبدأت المراســـلات التاريخيـــة الشهيـــرة، التي عرفت من ذاك الحين بمراسلات الحسين ــ مكماهون (Hussein-McMahon Correspondence) في الفترة ما بين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عامي ١٩١٥-١٩١٦م، بين شريف مكة، الشريف الحسيـــن بن علي (Sharif Hussein bin Ali) والمفوض البريطـــاني الأعلى في القاهرة السير هنري مكماهون (Sir Henry McMahon)، وهي ذات المراســـلات التي وعدت بها بريطانيـــا بمساعدة العرب على الإستقلال مقابل مســـاندتهم لها في حربهـــا ضد الدولـــة العثمانيـــة. ويمكننـــا القول أن هذه المراســـلات تميزت بجملـــة من الثوابت القوميـــة الهاشميـــة، التي يمكن تلخيصهـــا فيمـــا يلي: (الحضرمي والعدوان، ٢٠٠٣: ١٩)

١. رفض فكرة تجزئة البلاد العربية، حيث لا فرق بين العرب سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين، وكان ذلك في معرض رد الشريف الهاشمي على طلب مكماهون في إستثناء كافة المناطق الغربية لخط دمشق، حمص، حلب، والساحل اللبناني بدعوى أنها ليست مناطق عربية إسلامية خالصة.

٢. رفض فكرة فصل العراق عن جسم الأمة العربية.

٣. الإصرار على المضي في المعاهدات التي عقدت ما بين بريطانيـــا وأمراء الخليج العربي.

٤. تأجيل البحث في قضية الحدود لأنها مطالب عربية وتعود لوجهة نظر الجمعيات والأحزاب العربية.

٥. رفض فكرة التنازل عن فلسطين، وكان من نتائج المراسلات أن وضعت فلسطين ضمن المنطقة التي وُعد بها الشريف الحسيـــن، وما يدل على ذلك أن فلسطين ـــ رغم أهميتها الدولية ـــ لم تذكر صراحة في المراسلات، بل تم الحديث عن إستثناء الولايات العثمانية المتمثلة في البصرة وبغداد، الإسكندرون ومرسين، والجزء الغربي من سوريـــا، وفلسطين ليست من ضمن تلك المنطقة، ولم تكمن المسألـــة في إستثناء أو عدم إستثناء بعض المناطق؛ بل في النية المبيتة لدى بريطانيـــا في إقتطاع فلسطين لمصلحة اليهـــود.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورغم ذلك لم تلتزم بريطانيا بوعودها تلك للشريف الحسين على خلفية الاتفاقية السرية المشؤومة التي كانت قد وقعتها سراً مع حليفتها فرنسا في السادس عشر من أيار عام ١٩١٦م، وهي اتفاقية سايكس – بيكو (Sykes-Picot Agreement) التي هدفت إلى إقتسام الأقاليم العربية في الدولة العثمانية بعد أن تضع الحرب أوزارها. وقد تمخضت هذه الاتفاقية عن رغبة فرنسا في سوريا وشمال العراق، ورغبة بريطانيا في الشريط المحاذي للبحر الأبيض المتوسط والخليج لحماية خطوطها التجارية وإتصالاتها بشبه القارة الهندية. (www.kinghussein.gov.jo)

ويعلق مصالحة (١٩٩٤) قائلاً (.. أما ضحايا هذه الخدعة هذه المرة، فكانوا: الشريف الحسين بن علي وفرنسا؛ فقالت للأول، ومن خلال تفسير مخادع للإتفاق بينه وبين السير مكماهون، إن فلسطين لا تشكل جزءاً من الدولة العربية الكبرى التي وعدته بإستقلالها. أما فرنسا فلم تعد تستطيع الإفادة من اتفاقية سايكس – بيكو، لأن بريطانيا إنتهكت تعهداتها بعد إنتصارها على الأتراك، على أثر الحرب التي بدأتها في فلسطين عام ١٩١٧م، بقيادة الجنرال اللنبي، والتي إنتهت في تشرين الأول بإحتلال غزة وحيفا والقدس حيث أنشأ اللنبي حكومة عسكرية). (مصالحة، ١٩٩٤: ١٥٠)

هذا ويمكن إيجاز أسباب قيام الثورة العربية الكبرى بما يلي: (الوخيان، ١٩٩٣: ٢١)

١. إضطهاد الأتراك للعرب.

٢. خروج الحزب الحاكم التركي على تعاليم الإسلام.

٣. سياسة التتريك، والتي شملت تجاهل اللغة العربية.

٤. دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى.

٥. سيطرة الإتحاديون على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦. إنقاذ الولايات العثمانية الغربية بعد الهزائم التي لحقت بالدولة العثمانية بعد دخولها الحرب.

- **وعد بلفور (Balfour Declaration)**

لم تكتفِ بريطانيا بنكث وعدها للشريف الحسين بن علي، بل علاوة على ذلك أصدر وزير خارجية بريطانيـــا آرثر جيمس بلفور (Arthur James Balfour) في الثـــاني من تشرين الثـــاني عام ١٩١٧م التصريح الشـــهير الذي عرف فيما بعد بوعد بلفـــور، وهو الوعد الذي جاء على خلفية الإتصـــالات المكثفة التي تمت ما بين الزعيم الصهيـــوني وايزمن ووزيـــر خارجيـــة بريطانيـــا. (الحوت، ١٩٩١: ٤٣٧-٤٤٥)

ويمكن كذلك فهم سبب هذا الوعد بإستخدام الحركـــة الصهيونيـــة (Zionist movement) لمواجهة حركة التحرر القومي العربي المتناميـــة، ويمكن هنا الإشارة إلى تقرير لجنة بانرمان عام ١٩٠٧م، وهي اللجنة التي أنشئت عام ١٩٠٥م برئاسة رئيس الوزراء البريطانـــي لدراسة مستقبل المنطقـــة العربيـــة، والتي أوصى تقريرها بتقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة وإدامة الخلافـــات ما بينها، بالإضافة إلى زرع قوة عدوة تعادي شعب المنطقة، وتبقي على صداقتها مع الدول الأوروبية، بهدف إقامة حاجز بشري قوي وغريب يفصل ما بين شقي الأمـــة العربيـــة، الإفريقي والآسيوي. (الحباشنة، ١٩٩٩: ٦)

وقد أكد مصالحة (١٩٩٤) هذا الطرح عندما إعتبر أن مخاوف بريطانيـــا من إمكانية تمركز فرنسا في فلسطين وإنشاء حدود مشتركة بين مصر وفلسطين، الأمر الذي قد يهدد مصالحها في قناة السويس مستقبلاً. (مصالحة، ١٩٩٤: ١٤٩)

لقد صدر وعد بلفور المشؤوم بخطـــاب وجهه وزير خارجية بريطانيـــا بلفور إلى اللورد روتشيلد (Lord Rothschild) الرأسمالي اليهودي يقول فيه: (إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل هذه الغايـــة، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنيـــة والدينيـــة التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى). (أيوب، ١٩٨٤: ٢٧)

- **موقف الشريف الحسين بن علي من وعد بلفور والإنتداب البريطاني**

زار المبعوث البريطاني لورنس الشريف الحسين في أواخر شهر آب عام ١٩٢١م عارضاً عليه مشروع المعاهدة البريطانية التي تقضي بحماية مُلك الشريف في الحجاز مقابل إعترافه بالإنتداب البريطاني (British Mandate) وما يسعى إليه من دعم تنفيذ وعد بلفور، إلا أن الشريف الحسين رفض مشروع المعاهدة لأنها لا تتضمن شيئاً عن فلسطين وعروبتها، وأن وعد بلفور باطلاً بدعوى أنه لا يتفق مع الوعود التي قطعتها بريطانيا له، وعاد لورنس إلى لندن دون أن يوقع المعاهدة.

وقد دفع الشريف الحسين ثمن عروبته عندما تخلت عنه بريطانيـــا وتركت عبد العزيز آل سعود يستولي على ملك الحجاز، وبقي الشريف الحسين رافضـــاً للإنتداب البريطانـــي وفكرة الوطن القومي الخاص باليهـــود في فلسطين، فما كان من بريطانيـــا إلا أن نفته إلى جزيـــرة قبرص، وبقي فيها حتـــى أواخـــر عام ١٩٣٠م، وعاد إلى عمان، وتوفي فيهـــا عام ١٩٣١م، ونقل إلى مثواه الأخير في المسجد الأقصى. (ربابعة، ١٩٨٨: ١٢-١٧)

ويقول الوخيان (١٩٩٣) مؤكداً (لقد رفض الشريف حسين التنـــازل عن شبر واحد من الأراضي العربيـــة المحددة في مراسلاته مع الحكومة البريطانيـــة مهما كلف الأمر، إلا أن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الواقـــع الذي كانت القوة تحكمه مختلفـــاً عن ذلك وحـــال دون تحقيق أماني الشريف والعرب جميعـــاً ...). (الوخيان، ١٩٩٣: ٢٢)

ثانياً: فلسطين في عهد الملك فيصل بن الحسين (١٩١٨-١٩٢٠)

لقد خطى الأمير فيصل بن الحسيـــن (Emir Faisal bin Al-Hussein) خطوات والده في وحدة البلاد العربيـــة، والمطالبـــة بحقوقهـــا. فبعد أن دخلت قوات الثورة العربيـــة الكبرى وجيوش الحلفـــاء إلى دمشق في الثالث من تشرين الأول عام ١٩١٨م، وإصدار الجنرال بولز قائد قوات الحلفـــاء في المنطقـــة للمرسوم الرسمي الذي قسم فيه سوريه الكبرى إلى ثلاث مناطق عسكريـــة هي: (الموسى، ١٩٩٦: ٨٣)

١. المنطقة الشرقية: تضم سوريه الداخلية وشرقي الأردن، وتديرها حكومة الأمير فيصل بن الحسين.

٢. المنطقة الغربية: تضم الساحل السوري ولبنان، ويديرها قائد فرنسي.

٣. المنطقة الجنوبية: تضم فلسطين، ويديرها قائد بريطاني.

أعلن الأمير فيصل قيام الحكومة السورية في دمشق في الخامس من تشرين الأول عام ١٩١٨م، وكان أول من أطلق مسمى الحكومة العربيـــة على تلك الحكومة التي تشكلت في سوريا، وقسمت البلاد حينها إلى ثمانيـــة ألوية أو متصرفيـــات هي: حلب، حمص، حماة، دمشق، حوران، جبل الدروز، الكرك، والبلقـــاء. (www.kinghussein.gov.jo)

- **مؤتمر الصلح في باريس (Paris Peace Conference)**

ما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها مخلفة الكثير من الويلات، حتى تداعى الرأي العام العالمي بالمطالبة بمؤسسة دولية تعمل على تنظيم علاقات الشعوب وإدامة السلام فيما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بينها، وظهرت حينها جمعية إتحاد الرقابة الإنجليزية، والمجلس الهولندي لمكافحة الحرب، والحماية الأمريكية لحماية السلام، وطرحت العديد من المشروعات مثل مشروع الرئيس ويلسن، مقترحات الجنرال سميث، المشروع الفرنسي، والمشروع الألماني، وهي المشاريع التي قام على أثرها مؤتمر الصلح، مؤتمر الصلح في باريس (Paris Peace Conference) عام ١٩١٩م، بحضور مندوبين إثنين عن كل دولة من الدول الخمس العظمى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا العظمى، فرنسا، إيطاليا، اليابان، ومندوب واحد عن الدول العشرة المتحالفة، ونجم عن هذا المؤتمر تشكيل عصبة الأمم (League of Nations). (خضير، ٢٠٠٢: ٦٣-٦٥)

ما يهمنا من هذا كله أن مطالبة الأمير فيصل بن الحسين بإستقلال الأمة العربية قد قوبلت بالرفض في هذا المؤتمر، وتم بعدها منح بريطانيا حق الإنتداب على شرقي الأردن وفلسطين والعراق، ومنح فرنسا حق الإنتداب على سوريا ولبنان في قرار مجلس عصبة الأمم المنعقد في سان ريمو في نيسان من عام ١٩٢٠م ؛ وعندها إتضحت مخططات بريطانيا وفرنسا تجاه بلادهم؛ فأعلن العرب في مؤتمرهم الذي عقد في السابع من آذار عام ١٩٢٠م إستقلال بلاد الشام بحدودها الطبيعية، والتي تشمل: سوريه ولبنان والأردن وفلسطين، والمناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكا عليها، وكان ذلك لفترة قصيرة حيث لم يمهل دخول القوات الفرنسية دمشق قيام هذه المملكة؛ فإنتهت بذلك المملكة الفيصلية في سوريا بعد معركة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: فلسطين في عهد الملك المؤسس عبدالله بن الحسين الأول (١٩٢١-١٩٥١)

بعد إنتهاء المملكة الفيصلية في سوريا على أثر معركة ميسلون، إنطلق الأحرار العرب إلى شرقي الأردن، الذي كان حينها يتألف من ثلاث حكومات، تشكلت بعد إنعقاد مؤتمر السلط بين المندوب السامي في فلسطين هربرت صموئيل ووجهاء المنطقة الوسطى والجنوبية في العشرين من آب عام ١٩٢٠م، وإتفاقية أم قيس بين الميجر سمرست ووجهاء المنطقة الشمالية في الثاني من أيلول من عام ١٩٢٠م، وهذه الحكومات هي: (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ١٢)

١. حكومة السلط، برئاسة مظهر أرسلان.

٢. حكومة الكرك، برئاسة رفيفان المجالي.

٣. حكومة إربد، برئاسة علي خلقي الشراري.

ورغبة من الأحرار العرب والشريف الحسين في إستعادة عرش سوريا، قاد الأمير عبدالله بن الحسين (Emir Abdullah bin Al-Hussein) القوات من الحجاز ووصل معان في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٠م، ، ونظراً لتركز قواعد الإنتداب الفرنسي في تلك المنطقة فقد أرجى الأمير عبدالله أهدافه في الوحدة العربية، وقرر إرساء القواعد المتينة لشرق الأردن ـ منتهجاً بذلك خطى والده الشريف الحسين في إرساء قواعد الدولة الإسلامية في مكة المكرمة ـ الذي لم يكن له حينها كياناً سياسياً ، وكان ذلك في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٢١م، وأصبح الأردن بمرور الأيام دولة ذات سيادة ورسالة بين الأمم (www.kinghussein.gov.jo) ، وقد اعترفت كل من عصبة الأمم في السادس عشر من أيلول عام ١٩٢٢م، والحكومة البريطانية في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٢٣م بإستقلال إمارة شرق الأردن. (ربابعة، ١٩٨٨: ١٨)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد تمثل الفكر القومي عند الملك المؤسس في جملة من الخطى السياسيـــة التي تتماشى مع مبادئ الثـــورة العربية الكبرى، مثل طرح مشروع وحدة سوريـــا الكبرى، إعلان بيـــان الوحـــدة العربيـــة عام ١٩٤٢م، الموافقة على مشـــروع وحدة الهـــلال الخصيب بين بلاد الشـــام والعـــراق، المشـــاركة في تأسيس جامعـــة الدول العربيـــة عام ١٩٤٥م، وتوحيد الضفتين عام ١٩٥٠م. (الحضرمي والعدوان، ٢٠٠٣: ١٩)

وبخصوص موقف الحكومة والشعب الأردني، فقد كان كل منهما مؤيداً ومناصراً للشعب الفلسطيني منذ بداية تأسيس الإمارة، وكان موقف الأمير عبدالله شخصياً مؤيداً للشعب العربي في فلسطين بشأن حادث البراق، فقد بعث رسالة إلى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ٢ تموز ١٩٣٠م رسالة يوضح فيها موقفه من النزاع، ويبين أهمية المكان من الناحية الإسلامية، وتأثيره في مشاعر العالمين العربي والإسلامي، ويطالب برفع الأمر إلى الحكومة البريطانية ولجنة التحقيق الدولية (محافظة ١، ١٩٧٣: ١٠٤).

وشارك الأردنيون إخوانهم الفلسطينين في المظاهرات التي قامت في مدينة نابلس بتحريض من اللجنة التنفيذيـــة العربية الفلسطينية بتاريخ ٢٣ آب عام ١٩٣١م، وشارك وفد أردني في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس بتاريخ (٧-١٧) من كانون الأول عام ١٩٣٣م، للدفاع عن حائط البراق والمقدسات الإسلامية. (محافظة، ١٩٨٣: ٣٤)

ويقول ربابعة (١٩٨٨) في هذا المقام (.. وكان موقف الأمير حازماً حيث طالب الحكومة البريطانية في رسائلة وإتصالاته مع المفوض السامي "ويكهون" المدونة في ملف الوثائق البريطانية: وقف الهجـــرة اليهوديـــة، الكف عن التحقيقـــات وملاحقـــة العرب، العفو عن حملـــة السلاح والمجاهدين)، ويضيف (إن نضـــال عبدالله بن الحسين في سبيل فلسطيـــن لا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يحتـــاج إلى شرح ولا يفتقر إلى دليـــل، فقد ظل يدافـــع عن هذه الوطن ويناضـــل في سبيل حقـــوق أبنائـــه ويتذرع بمختلف الوســـائل لإنقاذه من براثن وعدوان المعتدين حتى لقي وجه ربه وهو يحمل راية الجهـــاد من أجل التحرير). (ربابعة، ١٩٨٨: ٢٠-٢٤)

- **الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩):**

سميت هذه الثورة، وهي في الواقع مجموعة من الثورات التي إمتدت من عام ١٩٣٦-١٩٣٩م، بهذا الاسم نظراً لطول فترتها الزمنية مقارنة بالثورات السابقة لها، فبعدما أدرك العرب في فلسطين خطورة الهجرة على الوضع الديموغرافي في فلسطيـــن، تداعوا للثورة في وجه الهجرة اليهودية والإنتداب البريطاني، وقاموا بتأسيس الهيئـــة العربيـــة العليا برئاســـة الحاج أمين الحسيني التي دعت إلى الإضراب العـــام في القدس في العشرين من نيسان عام ١٩٣٦م، والذي إنبثقت عنه الثورة العربية الفلسطينية عام ١٩٣٦م، وطالبت المندوب السامي البريطاني بإيقاف الهجرة اليهوديـــة، ومنع بيع الأراضي لليهود، وبتشكيل حكومـــة وطنيـــة على أســـاس نيابي.

وعندما رأت بريطانيـــا صلابة المقاومـــة الفلسطينيـــة والعسكرية المدعومة بالرجال والمال والسلاح من أبناء الشعوب العربيـــة، لجأت إلى أسلوب المهادنـــة، وقامت بالطلب من الزعماء العرب السعي لوقف الإضراب في مقابل إستعدادها للنظر في المسألة الفلسطينية، وقد شارك الأمير عبدالله ملكي العراق والسعوديـــة ـــ الملك غازي والملك عبدالعزيز ـــ في إذاعـــة نداء إلى عرب فلسطين في التاســـع من تشرين الأول عام ١٩٣٦م، وقد جـــاء فيه: (لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطيـــن، فنحن بالإتفاق مع إخواننا ملوك العرب نرجوكم للإخلاد إلى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السكينة، حقناً للدمـــاء، معتمدين على حسن نوايا الحكومـــة البريطانيـــة، ورغبتها المعلنـــة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم). (درادكة، ٢٠٠١: ٥٢)

- **لجنة بيل (١٩٣٧) :**

أوفدت بريطانيا لجنة تحقيق إلى فلسطين عرفت بإسم لجنة بيل (Peel)، نسبة إلى رئيسها، من أجل بحث أسباب الإضرابات العربية وإزالة أسباب شكوى العرب من التمييز البريطـــاني في فلسطين، وبعد إنتهاء التحقيق البريطاني، أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية تتضمن جميع مناطق الجليل ومرج إبن عامر في شمال فلسطين، بما في ذلك صفد وطبريا وبيسان وحيفا وعكا، وهي من أخصب أراضـــي فلسطين، والسهل الساحلي الممتد من شمال فلسطين إلى نحو ٢٥ كيلومتر جنوبي تل أبيب، أما الأماكن المقدســـة، والتي تضم القدس، قبة الصخرة، بيت لحم، والخليـــل؛ فتبقى تحت الإنتداب البريطـــاني. ويتم توحيد باقي أرض فلسطين مع شرق الأردن. (درادكة، ٢٠٠١: ٥٢) ، (صالح، ٢٠٠٦: ٣)

وقد عرض الملك عبد الله بن الحسين للجنة التقسيم التي أوفدتها الحكومة البريطانية في صيف عام ١٩٣٨م، للنظر في المشروع المقترح، مشروعاً لتسوية القضيـــة الفلسطينيـــة يشتمل على: تكوين مملكة عربيـــة موحدة من فلسطيـــن والأردن، بحيث يكون للمناطق التي يوجد فيها أكثريـــة إدارية مختارة، وتحدد الهجرة اليهودية ، ويمنـــع اليهود من شراء الأراضـــي، وتكون هناك مرحلة إختبار وتكيف مع الوضع الجديد مدتها عشر سنوات، ينتهي بعدها الإنتداب ويعلن الإستقلال. وكان هذا المشروع الذي إقترحه الأمير عبد الله يســـاهم في المحافظة على الأغلبية العربية في فلسطين، وبنفس الوقت يمنح اليهود الإستقلال الذاتي، ويراعي المصالح البريطانية التي يستحيل القبول بأي حل من غير مراعاتها، وقد رفضت لجنة التقسيم هذا المشروع لكونه لا يدخل ضمن صلاحيتها. ويشير الوخيان إلى بعد نظر الملك في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تلك الفترة فيقول (.. ومشروع التقسيم الذي رفضته الدول العربية هو المطلب الرسمي الذي تطالب به معظم الدول العربية، ولم تحصل عليه حتى يومنا هذا). (الوخيان، ١٩٩٣: ٢٩)

- **لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية**

أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا لجنة مشتركة عام ١٩٤٥م من أجل إعادة النظر في القضية الفلسطينية، وقد تألفت هذه اللجنة من كبار الصهاينة في الولايات المتحدة، وقامت بزيارة أوروبا لتقييم أوضاع اليهود، وزارت المنطقة العربية، وقدمت تقريرهـا في العشرين من نيسان ١٩٤٦م، وكان لصالح اليهود، حيث إشتمل على التوصيـة بإبقاء فلسطين تحت الإنتداب، حتى يزول الخلاف بين العرب واليهود، ومنع قيام دولة يهودية أو عربية في فلسطين، والسماح بإدخال مئة ألف مهاجر يهودي، ورفع الحظر عن انتقـال الأراضي لليهود.

وعندما ظهرت نتائج لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية، إحتج أبنـاء الأردن وإستنكروا هذه القرارات، بالإضراب والمظاهرات التي قامت في مدن شرقي الأردن، وقد أدرك اليهـود ما يكنه لهم الأردنيـون من عداء، فقامت عصابـات يهوديـه في عام ١٩٤٦م بالدخول إلى الأراضـي الأردنيـة وقتلت بعض المواطنيـن، كما أطلقت النار على المخافـر ومراكز الحدود، ونسفت بعض الجسـور التي تربط الأردن بفلسطين، ومع ذلك إستمر التعاطف والدعم الأردني لفلسطين في مختلف المجالات. (التل، ١٩٩٢: ٤٦)

وقد قامت بريطانيا بتقديم مشروع جديد عرف بمشروع موريسون نسبة إلى نائب رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، ويستند هذا المشروع إلى توصيات اللجنة الأنجلو – أمريكية، وبالتالي فإنه يجب تشكيل حكومة بريطانية مركزية تنفرد بالسلطة، وإعطاء كل من العرب واليهود حكما ذاتياً في هذه الحكومة، إلا أن الإضرابات العربيـة التي قامت عام ١٩٤٦م على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلفية عدم سماح بريطانيا بعرض القضية الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة التي تشكلت عام ١٩٤٥م، ومناهضـــة التحيز البريطاني قد أفشل هذا المشروع. (الحباشنة، ١٩٩٩: ٢٤)

- **قرار تقسيم فلسطين: (Partition of Palestine)**

لم تسفر مطالبة الدول العربيـــة الأعضاء في الأمم المتحدة بإستصدار قرار ينهي الإنتداب البريطاني ويعلن قيام دولة فلسطين عن شيء سوى تشكيل لجنة لدراسة المسألة الفلسطينية، وتقديم تقرير للجمعية العامة، وبالفعل قدمت اللجنة إلى المنطقة وإستكملت دراستها، ومن الجدير بالذكر أن الحكومات العربية قد قاطعت هذه اللجنة، وبعد مناقشة التقرير الذي تألف من تقريرين هما: تقرير الأكثرية ــ كندا، أستراليا، بيرو، تشيكوسلوفاكيا، جواتيمالا، السويد، وأرغواي ــ الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية. وتقرير الأقلية ــ الهند، ايران، ويوغسلافيا ــ الذي يقضي بإقامة دولة إتحادية فلسطينية مستقلة تشمل كامل فلسطين، تتألف من حكومتين يتمتع كل منهما بالإستقلال الذاتي، إحداهما عربية والأخرى يهودية ، وأن يجلو الإنتداب البريطاني عن فلسطين، أقرت الجمعية العامة تقرير الأكثرية. (طعيمة، ١٩٧٥: ٢٤٠-٢٤٧)

وبعد التصويت على قرار تقسيم أرض فلسطين، والضغط الكبير الذي مارسته الولايات المتحدة على الأعضاء، أقرت هيئة الأمم المتحدة قرار التقسيم في التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٤٧م، وكان أهم ما نص عليه هذا القرار: (www.wikipedia.org)

١. نهاية الإنتداب: حيث ينتهي الإنتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن على أن لا يتجاوز موعده أول عام ١٩٤٨م، بحيث تجلو القوات المسلحة المنتدبة عن فلسطين تدريجياً، ويبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية، وكذلك النظام الدولي الخاص لمدينـــة القدس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة وتوصياتهـا بشأن المسألة الفلسطينية وإقامة الدولتين اليهودية والعربية فترة إنتقالية.

٢. التقسيم: نص قرار التقسيم على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربيـة وأخرى يهوديـة، ووضع نظام خاص لقدوم اليهود إلى فلسطين وفقاً لما يلي:

أ. الدولة العربيـة: وتتألف من:

- الجليل الغربي: ويضم عكا والناصرة، وشفا عمرو والحراسه ونهاريا.
- المنطقة الجبلية الممتدة من شمال مدينة جنين شمالاً إلى مدينة بئر السبع جنوباً ومن نهر الأردن شرقاً، إلى سفوح الجبال غرباً في أقضيـة جنين وطولكرم واللد، وتضم منطقة جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، رام الله، الخليل، اللد ، الرملة، الطيبة، وأريحا.
- أقسام من أقضية المجدل، بئر السبع، الفالوجة.
- مدينة يافا وقطاعها الواقع غرب الأحياء اليهودية جنوبي تل أبيب.

ب. الدولة اليهودية: وتضم ثلاثة أقسام هي:

- القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية حيث يحده من الشمال والغرب الحدود اللبنانية، ومن الشرق الحدود السورية، وشرق الأردن، ويضم حوض الحولة وبحيرة طبريا وجميع مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح، ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي.
- الجزء اليهودي الساحلي: يمتد من نقطة ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة ويضم مدينتي تل أبيب وحيفا، تاركاً قطاع يافا الغربي تابعاً للدولة العربية.
- أقسام من أقضيه المجدل، غزة، وبئر السبع بإستثناء المدينة وجميع النقب والعقبة وقسم من البحر الميت حتى نقطة (عين جرى) شمالاً.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **الموقف الأردني من قــرار تقسيم فلسطين:**

كان موقف الحكومة الأردنية من قرار التقسيم مؤيدا لقرارات الجامعة العربية، حفاظاً على التضامن العربي، إلا أن الحكومة الأردنية إقترحت على الجامعة العربية تكليف الجيش الأردني مهمة إحتواء الصهيونيون، شريطة إستخدام الموارد المالية العربية في تجهيز الجيش وشراء الأسلحه اللازمة له، وكانت حجة الأردن في ذلك انه ليس عضواً في هيئة الأمم المتحدة وغير ملزم بقراراتها بعكس الدول العربية الأخرى التي كانت أعضاء في هيئة الأمم. لقد كان موقف الملك عبدالله واقعياً ومبنياً على رؤيته الإستراتيجية للمصــالح والأهداف الأردنيــة نحو فلسطين، إذ صرح أكثر من مرة أنه في حالة رغبة العرب في قتال في فلسطين، فإن الأسلوب الأمثل هو أن يتولى الجيش الأردني وحده قتال اليهــود، على أن تزوده الدول العربيــة بالمال والسلاح والعتــاد، وبعكس ذلك فإن على العرب قبول مشروع التقسيم على علاته. (محافظة، ١٩٧٣، ١٦٣)

- **مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت:**

بعد دخول القوات العربية فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨م، بذلت جهود دولية لوقف الحرب بين الأطراف المتنازعه، وأقر مجلس الأمن الدولي في التاسع والعشرين من أيار ١٩٤٨، الدعوة إلى عقد الهدنة الأولى بين العرب واليهود، كما أقر تعيين الكونت برنادوت وسيطاً دولياً لبحث كيفية التسوية بين العرب واليهود (التل، ١٩٥٩: ٢٠١)، وزار فلسطين والأردن والبلاد العربية المجاورة عدة مرات، وقدم في الرابع والعشرين من حزيــران عام ١٩٤٨م مقترحات لحل المشكلة الفلسطينية، وأعلنها رسمياً في تموز ١٩٤٨م. وقد رفض زعماء اليهود مقترحات برنادوت، كما رفضها الملك عبد الله والهيئة العربية العليا الفلسطينية والجامعه العربية (محافظة، ١٩٨٤: ١٨١). فبعدما درس الكونت برنادوت القضية درساً وافياً قدم للأمم المتحدة تقريرا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أوصى فيه بضم النقب إلى العرب . فثار اليهود عليه بسبب ذلك الإقتراح وقتلوه غيلة في أحد شوارع القدس . فمات بموته مشروع جعل النقب من نصيب العرب .

- **توحيـد الضفتيـن (Unification of the Two Banks)**

لا بد لنا بداية وقبل الحديث عن توحيد الضفتين من التعرض لكافة الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية قبل عام ١٩٤٨، وذلك من أجل الوقوف على خلفية الحالة العربية في الثلاثينات من القرن العشرين، وبيان مواقف وردود أفعال الأطراف التي لعبت أدواراً مهمة على صعيد المنطقة العربية.

نظراً للمكانة التي يكنها العرب للهاشميين، بقيت زعامة العرب تحت لواء الهاشميين حتى بعد رحيل ملك العرب، وقد تجلت هذه الزعامة خصوصاً بعدما دعا الملك فيصل إلى الوحدة ما بين سوريا والعراق بعد عام ١٩٣٠م، وهو العام الذي تم فيه إستقلال العراق مع بريطانيا، وكذلك دعوته إلى وحدة الأمة العربية بأكملها، وهي الوحدة التي لم تكتمل نتيجة خشية بريطانيا على مصالحها الإستعمارية في المنطقة، ومعارضة بعض الزعامات العربية التي خشيت من هذه الوحدة. وتوالت الأحداث بعد رحيل الملك فيصل وهو يحلم بعقد مؤتمر الوحدة العربية، فبدأت ثورة ١٩٣٦م في فلسطين، وأعلن قرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٣٧م الذي تراجعت عنه بريطانيا في عام ١٩٣٩م، ومحاولات اللجنة العربية لتجميع القوى الفلسطينية والعربية والإسلامية. (درادكة، ٢٠٠١: ٣٥-٤٢)

وبعد إنتهاء حرب ١٩٤٨ بخسارة العرب وتشريد الآلاف من الفلسطينيين، برز توجهان على الساحة العربية، نادى الأول منهما بقيام دولة فلسطينية وتزعمه حلمي عبدالباقي بدعم من أمين الحسيني. ونادى التوجه الثاني بإندماج الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وقد تكلل هذا التوجه الأخير بإنعقاد مؤتمر أريحا (Jericho Conference) في الأول من كانون الأول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عام ١٩٤٩م، وكان أن تم الإتفاق على وحدة الضفتين ومبايعـــة الملك عبدالله الأول ملكاً دستوريـــاً عليهما، وقد أصدر مجلس الوزراء الأردنـــي بياناً جاء فيه (إن الحكومة الأردنيـــة تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر أريحـــا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين، شرق الأردن وفلسطين .. وهي رغبة متفقة تمامـــاً مع رغبات الحكومة الأردنيـــة، وستبادر إلى إتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقهـــا). (الأزعر، ١٩٩٨: ٨٩)

وقبل أن يعلن قـــرار الوحدة بصيغتـــه النهائيـــة، تم تشكيل حكومة جديـــدة في الســـابع من أيار عام ١٩٤٩م، ثم تليت بإنتخابات جديدة لمجلس النـــواب من أبنـــاء الضفتيـــن، وهو ذات المجلس الذي أقر وحدة الضفتيـــن بالإجمـــاع في الرابـــع والعشريـــن من نيســـان عام ١٩٥٠م. (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ١٧)

رابعاً: فلسطين في عهد الملك طلال بن عبدالله (١٩٥١– ١٩٥٢)

تسلم الملك طلال الأول (King Talal bin Abdullah) دفة الحكم في السادس من أيلول عام ١٩٥١م، بعد إستشهاد الملك المؤسس على عتبات الأقصى في العشرين من تموز عام ١٩٥١م، ولم تطل فترة حكم الملك طلال بسبب المرض الذي لم يمكنه من الإستمرار في الحكم في الثالث من أيار عام ١٩٥٣م ــ وهو الأمر الذي ترتب عليه أن عقدت جلسة مشتركة ضمت كل من مجلس الأمة والوزارة وأقرت بعدم قدرة الملك على الإستمرار في الحكم (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ١٨).

ويقول هزاع المجالي في مذكراته عن تلك الحقبة (... قدمت اللجنة الطبية تقريرها الذي جزمت فيه أن الملك طلال لا يستطيع ممارسة صلاحياتـــه الدستورية، وأنه ليس يؤمل له الشفاء من مرضه. وبناء على هذا التقرير إتخذت اللجنة البرلمانية توصيـــاتهـــا للمجلس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بإنهـــاء ولاية الملك طلال، والمنـــاداة بالأميـــر حسين ملكاً دستوريـــاً على المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة. وقد تألفت لجنـــة وصايـــة على العرش قوامهـــا إبراهيـــم هاشـــم وسليمـــان طوقـــان وعبدالرحمن إرشيدات لتمارس صلاحيـــات الملك حسين إلى أن يبلغ سن الرشد المنصوص عنها في الدستور، وهي الثامنـــة عشرة ... وعاد الملك حسين إلى أرض الوطن، بعد أن أنهى دراسته في إنجلترا، وإستقبل إستقبالا منقطع النظير). (التل وآخرون، ١٩٦٦: ٣١١)

ورغم قصر فترة عهد الملك طلال، إلا أن تلك الفتـــرة قد تميزت بتوسيع هامش الحريـــات والتوسيـــع الدستـــوري والسعي نحو التضـــامن العربـــي، وجل ما إنبثق عن تلك الحقبـــة القصيرة هو الدستور الأردنـــي لعام ١٩٥٢م، والذي ما زال قائمـــاً لغايـــة اليوم. (الحضرمي والعدوان، ٢٠٠٣: ١٩).

خامساً: فلسطين في عهد الملك الحسين بن طلال (١٩٥٣- ١٩٩٣)

لقد ركز جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال منذ تسلمه سلطاتـــه الدستوريـــة في الثاني من أيار عام ١٩٥٣م على الدور القومي للأردن، فقد قال في ذلك اليوم (ألا وأن العرش الذي إنتهى إلينا ليمتد قوته بعد الله من محبة الشعب وثقته، وإني سأنمي هذه المحبة وهذه الثقة، بخدمة الأمة ورعاية مصالحها، ورفعها فوق كل حساب و .. فأخذت العهد على نفسي مجانبـــة الراحـــة من أجلكـــم، والعمل لخيركـــم والتضحيـــة في سبيل إعزاز وطننـــا الغالي الذي له نحيا وفي سبيله نموت ..). (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ١٨)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **الموقف الأردني تجاه الشعب الفلسطيني بعد قرار الرباط ١٩٧٤**

بالرغم من إعفاء الأردن من مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني بعد إعلان مؤتمر الرباط، فقد إستمر في الإتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن اللجنه الأردنية الفلسطينية المشتركة التي شكلت على مستوى الوزراء بعد مؤتمر الرباط مباشرة، وقد أنيط بهذه اللجنة مسؤولية تنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالضفة الغربية والقطاع ودعم حركة المقاومة ضد الإحتلال، وإدارة وتوزيع المعونات التي قررتها مؤتمرات القمة لدعم سكان الأراضي المحتلة، وإستمر الأردن بالإضطلاع بمسؤولياته تجاه الضفة الغربية على إعتبار أن القرار سياسي ولا يتناقض مع الدستور الأردني حيث يؤثر في تطبيق القوانين والجنسية وحق تقرير المصير للفلسطينين. (الموسى، ١٩٩٦: ٤٢٦)

- **معاهدة كامب ديفيد (Camp David Accords)**

إنفردت مصر برئاسة أنور السادات بعقد اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل برئاسة مناحيم بيجن، برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وقد دخلت حيز التنفيذ في السادس والعشرين من آذار عام ١٩٧٩م. وقد ترتب على هذه الاتفاقية خروج مصر من دائرة الصراع العربي ــ الإسرائيلي. (البدارين، ٢٠٠٢: ١٤-١٥)

ويذكر أن اتفاقية كامب ديفيد تألفت من وثيقتين هما:

١. اتفاقية تتناول أسس علاقة إسرائيل مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع.

٢. اتفاقية تحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي، والتي إسترجعت مصر بموجبها أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تضمنت الاتفاقية بشقيها البنود التالية:

١. تكون هناك ترتيبات إنتقالية بالنسبة للضفة والغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

٢. تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم إنتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان عن طريق الإنتخاب الحر.

٣. تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، ممثلو الضفة والقطاع، الكيان الإسرائيلي) بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة والقطاع.

٤. سيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.

٥. ستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ بكافة أجزائه. وستعالج المفاوضات – من بين أمور أخرى – موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية.

٦. يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.

٧. سيشترك الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال:

- الإتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة والقطاع على الوضع النهائي للضفة والقطاع والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية المرحلة الإنتقالية.
- يعرض الإتفاق على ممثلي الضفة والقطاع المنتخبين للتصويت عليه.
- تتاح الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الإتفاق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- المشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين الأردن والكيان الإسرائيلي.

٨. سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين، وستشترك قوات إسرائيلية وأردنية في دوريات مشتركة، وفي العمل على ضمان أمن الحدود.

٩. وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) ستبدأ المرحلة الإنتقالية التي تتألف من خمس سنوات.وبعد السنة الثالثة من بدء هذه المرحلة تبدأ المفاوضات النهائية لتقرير الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقتها بغيرها، والوصول إلى معاهدة سلام بين الكيان الإسرائيلي وبين الأردن مع نهاية المدة الإنتقالية.

١٠. سيتم إتخاذ كل الإجراءات التي تضمن أمن إسرائيل وجيرانها.

١١. خلال المرحلة الإنتقالية تشكل لجنة من الأردن ومصر وممثلو الضفة والقطاع وإسرائيل للإتفاق على مدى السماح بعودة النازحين المطرودين من الضفة والقطاع سنة ١٩٦٧. وستعمل مصر و"إسرائيل" والأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها لتحقيق حل عاجل وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين.

وقد عبر الأردن عن موقفه بإصدار مجلس الوزراء الأردني لبيان أكد فيه إيمان الأردن بالحل الشامل الذي يقوم على إستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الأراضي الفلسطينيـــة المحتلة عام ١٩٦٧م، والحقوق العربيـــة بشكل متكامل، كما أكد على ضرورة إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧م، وإعطاء الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيـــره بحريـــة كاملـــة. (الهور والموسى، ١٩٨٣: ١٨٦)

وقد إعتبر الأردن إطار كامب ديفيد ترخيصـــاً للإستمرار في إستيطـــان الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الحكـــم الذاتي المقترح يتعلق بالسكـــان وليس بالأرض، وهو صيغـــة شكلية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تضفي الشرعية على الإحتـــلال وتنكر الحقـــوق الفلسطينيـــة. (الأمير حسن بن طلال ، ١٩٨١: ٩٥)

وجاء الإصـــرار الأردني على إعتبـــار القرار ٢٤٢ (Resolution ٢٤٢) الذي صـــدر عن مجلس الأمن الدولـــي في الثاني والعشريـــن من تشرين الثـــاني عام ١٩٦٧م ــ هو الأســـاس الذي تبنى عليه أســـاس أية مفاوضـــات، لأنه القـــرار الوحيد الذي وصف الوجـــود الإسرائيـــلي في الأراضـــي العربيـــة بالإحتـــلال، وإشترط إنهاء الإحتـــلال من أجل الوصـــول إلى تسويـــة سلمية عادلـــة. (المدفعي، ١٩٩٣: ٩٥-٩٦)

- **قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (UN Security Council Resolution ٢٤٢)**

نجد من المناسب هنا أن نذكر نص القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧م، للوقوف على تفاصيل هذا القرار الذي تمسك به العرب كأساس لعقد أي اتفاقية سلام: (مسلم، ١٩٧٣: ١٢٢)

(إن مجلس الأمن إذ يعلن عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، ولذا يؤكد عدم القبول بالإستيلاء على أراضي بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد إلتزمت بالعمل وفقاً للمادة (٢) من الميثاق :-

١. يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين: (http://www.palestinefacts.org)

- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي إحتلتها في النزاع الأخير.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إنهاء جميع الإعتداءات أو حالات الحرب وإحترام وإعتراف لسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، وإستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

٢. يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
- ضمان المناعة الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات منها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري إتصالات مع الدول المعينة بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية سليمة ومقبولة وفقاً لنصوص ولمبادئ هذا القرار.

٤. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقييم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وفيما يخص موقف الأردن من القرار فقد أكد الأردن على حق تقريـــر المصير للفلسطينيين، الذي يعني إقامة دولـــة فلسطينيـــة مستقلة ذات سيـــادة حرة في إختيـــار أي ترتيب تقيمه مع الأردن إن أرادت ذلك، ففي كامب ديفيد لم يعد الرئيس الأمريكي كاتر متحمساً لفكرة حق تقرير المصير للفلسطينيـــن، بعد أن كان يتحدث سابقاً عن الإعتراف بالفلسطينييـــن، بوصفهم شعبـــاً وأمة لهم مكان يعيشون فيه ولهم الحق في إختيار زعامتهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **موقف الأردن من الإنتفاضة الفلسطينية:**

إندلعت الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية، في كانون الأول من عام ١٩٨٧م، في القدس، وإنتقلت في مطلع عام ١٩٨٨م إلى أحياء القدس الشرقيـــة والشماليـــة، وصدرت المنشورات التي تدعو إلى مقاطعة المنتجات اليهودية، وعدم الإمتثال لأوامر حظر التجول، وعد السماح لأفراد الشرطة بدخول المنازل. (www.palestinefacts.org)

وقد بادر الأردن منذ إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية إلى تأليف لجان حكومية وأهلية لجمع التبرعات إتخاذ التدابير لدعم صمود الأهل في الأراضي المحتلة، وإستمر الأردن بدفع الرواتب للموظفيـــن في المؤسســـات الرسمية التي كانت تابعة للأردن قبل إحتلال عام ١٩٦٧م، وفتحت الأسواق أمام المنتوجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة. (الموسى، ١٩٩٦: ٤٩٦)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: مشروعات السلام الأردنيـــة ــ الإسرائيلية

سيتم التدرج خلال هذا المبحث بذكر مشاريع التسوية السلمية التي عرضت من قبل كل طرف من أطراف القضية الفلسطينية من العرب، بالإضافة إلى الأطراف الدولية مثل الأمم المتحدة، أمريكا، بريطانيا، والإتحاد السوفياتي، بشكل متزامن مع الأحداث التي رافقت تلك المشـــاريع، بغيـــة الوقـــوف على أسبـــاب إطـــلاق مثل هذه التسويـــات، وما قامت عليه، وما هي الظروف التي رافقـــت عرضهـــا، ومن هنا يمكن التقديـــم لمعاهدة الســـلام الأردنيـــة ــ الإسرائيلية (Treaty of Peace Between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan) عبر العقـــود التي سبقت هذه المعاهـــدة من خلال التعـــرض لأهم المحطـــات التـــاريخيـــة التي يمكن النظر اليهـــا بوصفهـــا من مقدمات هذه المعاهـــدة أو الأســـس التي إستندت إليها. (صالح، ٢٠٠٦: ٤)

ويمكننا هنا إعتبار مشروعات السلام التي طرحت منذ العشرينات وحتى مؤتمر مدريد، هي مما يمكن إعتباره مشروعـــات سلام أردنيـــة وفلسطينيـــة في ذات الوقت، نظراً لإرتباط الأردن بالقضيـــة الفلسطينيـــة تاريخيـــاً وسياسيـــاً ومعنويـــاً منذ بدايتهـــا. وتأكيداً على ذلك، يجدر بنا هنا التنويه لمؤتمر أريحا عام ١٩٤٨م وما تمخض عنه من وحدة الضفتين، وهو الأمر الذي جعل الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وأصبح مواطنوها من الرعايا الأردنيين، الذين يتمتعون بحقوق الجنسية الأردنيـــة. (الهور والموسى، ١٩٨٦: ٣٠-٣١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولاً: مشروعات السلام (١٩٣٧-١٩٣٩)

عندما بدأ الخطر الصهيوني يشكل خطراً واضحاً، قامت في فلسطين العديد من الثورات، وما كان من الإحتلال البريطاني ــ وهو الذي تبنى المشروع الصهيوني في فلسطين ــ آنذاك إلا المماطلة، وتقديم الحلول الوسط التي تهدئ من ثورة العرب، وتضمن في المقابل إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. ومن جملة المشروعات التي عرضت في سياق التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، نذكر ما يلي:

١. مشروع بيل (Peel) ــ (١٩٣٧):

تم رفض توصيات لجنة بيل من قبل الفلسطينيون، كما رفضها كذلك اليهود. وقد عرض الملك عبد الله بن الحسين للجنة التقسيم التي أوفدتها الحكومة البريطانية في صيف عام ١٩٣٨م، مشروعاً لتسوية القضيــة الفلسطينيــة يشتمل على: تكوين مملكة عربيــة موحدة من فلسطيــن والأردن، بحيث يكون للمناطق التي يوجد فيها أكثريــة إدارة مختارة، وتحدد الهجرة اليهودية، ويمنــع اليهود من شراء الأراضــي، وتكون هناك مرحلة إختبار وتكيف مع الوضع الجديد مدتها عشر سنوات، ينتهي بعدها الإنتداب ويعلن الإستقلال. وكان هذا المشروع الذي إقترحه الأمير عبد الله يســاهم في المحافظة على الأغلبية العربية في فلسطين، وبنفس الوقت يمنح اليهود الإستقلال الذاتي، ويراعي المصالح البريطانية التي يستحيل القبول بأي حل من غير مراعاتها، وقد رفضت لجنة التقسيم هذا المشروع لكونة لا يدخل ضمن صلاحيتها.

٢. مؤتمر لندن المنعقد في (آذار، ١٩٣٩):

عقد هذا المؤتمر بمشاركة الوفود العربية، بريطانيا، واليهود بدعوى إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، ولكن لم يتوصل هذا المؤتمر إلى أية نتائج تذكر، نظراً لفشل المحادثات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. الكتاب الأبيض البريطاني (١٩٣٩):

تمثل رفض العرب لتوصيات لجنة بيل البريطانية بتقسيم فلسطين في قيام ثورة عربية جديدة عام ١٩٣٨م إستمرت حتى إستشهد قائدها عبد الرحيم الحاج محمد في منتصف عام ١٩٣٩م، وكانت النتيجة أن عادت الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم ودعت إلى عقد مؤتمر لندن في السابع من شباط عام ١٩٣٩م، والثورة ما زالت مشتعلة، وقد حضر الأردن هذا المؤتمر من خلال ممثله رئيس الوزراء الأردني آنذاك توفيق أبو الهدى، كما حضرته كل من مصر والسعودية واليمن، وكان من نتائج هذا المؤتمر صدور الكتاب الأبيض البريطاني، (الحباشنة، ١٩٩٩: ٢١). وكان من أبرز ما أكد عليه الكتاب الأبيض ما يلي: (صالح، ٢٠٠٦: ٤)

- أكد أن بريطانيا غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.
- تقام بعد عشر سنوات دولة فلسطينية، يتقاسم فيها العرب واليهود المسئولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين.
- تحديد الهجرة اليهودية خلال الخمس السنوات التالية بعشرة آلاف مهاجر سنوياً بالإضافة إلى (٢٥) ألفاً يسمح لهم فوراً بالهجرة. وبعد إكتمال هجرة المعنيين في الفقرة تتوقف الهجرة اليهودية، ولا تتم إلا بموافقة العرب.
- وقف بيع الأرض نهائياً لليهود في فلسطين إلا في مناطق محددة، وضمن شروط لا تضر بالفلسطينيين حسب رأي المندوب السامي البريطاني.

ويرى مصالحة (١٩٩٤) أن الكتاب الأبيض البريطاني الذي أصدرته بريطانيا في السابع عشر من أيار عام ١٩٣٩م، لم يكن إلا محاولة لتهدئة الشعب العربي ومجانبتها الصدام مع الثورة الفلسطينية الهادرة، ومن طريف المفارقات أن اليهود رفضوا هذا الكتاب، لأنه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتعــارض مع ما جاء في صك الإنتداب من مسؤولية إدارة فلسطين في تسهيــل هجرة اليهود إلى أرض فلسطيــن، ورغم أن عدد المهاجريــن اليهــود قد بلغ (١٧٥٦١) مهاجــراً يهوديــاً في نفس العــام الذي صدر فيه الكتــاب الأبيــض، ورغم أن عدد السكــان اليهــود قد إرتفع من (٨٤٠٠٠) الى (٤١٥٠٠٠) فرداً في الفترة ١٩٢٢-١٩٢٧م فقط. (مصالحة، ١٩٩٤: ١٥٥)

إلا أن الأطماع اليهودية كانت تطمح لأكثر من ذلك بكثير، وعندها بدأ اليهود بالتحول الى الولايات المتحدة الأمريكية موجهة بذلك ضربة حاسمة للسياسة البريطانية، خصوصاً بعد إنعقاد المؤتمر الصهيوني في أوتيل بليتمور في الحادي والعشرين من أيار عام ١٩٤٢م في مدينة نيويورك. علاوة على ذلك، تمكن اليهود لاحقاً من إستصدار قرار من حزب العمال البريطاني في عام ١٩٤٣م، يؤكد فيه ضرورة مساعدة اليهود والتخلي عن سياسة الكتاب الأبيض البريطاني وما إحتوى عليه هذا الكتاب. (طعيمة، ١٩٧٥: ٢٤٢)

وقد وافق الرئيس الأمريكي على تجاهل توصيات هذا المشروع، بالإضافة إلى الموافقة على إنشاء كومنولث يهودي، أي دولة يهودية تحكم فلسطين كلهــا، بالإضافــة إلى جملة من التوصيــات هي: السماح بهجرة مئة ألف يهودي إلى فلسطيــن، إلغــاء القيــود المفروضــة على شراء الأراضــي من قبل الوكالــة اليهوديــة، إشراف الوكالــة اليهوديــة على هجرة اليهــود إلى فلسطين. (مصالحة، ١٩٩٤: ١٦٠-١٦١)

أما بخصوص الموقف العربي من الكتاب الأبيض البريطاني، فقد رفض كذلك أبناء فلسطين هذا المشروع، بإستثناء حزب الدفاع الوطني، كما رفضته الحكومة العربية، إلا أن الملك عبد الله بن الحسين كان له موقفاً مخالفاً، إذ عد هذا المشروع تحولاً في الموقف البريطاني لصالح العرب، وسعى منذ ذلك الحين لإقناع العرب بقبول هذا المشروع، لأنه يوافق المصالح العربية. وقد قال الحسين بن طلال معلقاً على حنكة جده السياسية وبعد نظره (كان جدي السياسي الوحيد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بين رجال الدولة العربية في الثلاثينات، الذي أدرك أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية فإن الوضع سينقلب إلى كارثة تصيب العرب). (الحسين، ١٩٧٥: ٩٩، نقلاً عن الحباشنة، ١٩٩٩: ٢١)

وإدراكاً من الأمير عبد الله لقوة التأثير الأمريكي في الأوساط العالمية فقد بعث إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في الثالث من آذار عام ١٩٤٤م جاء فيها (إن ما يدور في الكونجرس الأمريكي بشأن القضية الفلسطينية وإقامة دولة يهودية فيها سبب أسىً قلبياً عميقا سرى في كل الشرق الأوسط، وأنا مقتنع أن الكونجرس لا يملك معلومات كافية عن القضية ... إنني ألفت نظر فخامتكم إلى هذه الأمور بإعتبار أن بلدي نفسه مجاور لفلسطين، ثم إنني أذكره كصديق في الأمم المتحدة).

ثانياً: مشروعات السلام (١٩٤٦-١٩٤٩)

١. مشروع موريسون ــ (١٩٤٦):

عرضت بريطانيا هذا المشروع في مؤتمر لندن في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٤٦م، وأرادت فيه تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق إدارية: منطقة عربية، منطقة يهودية، القدس، والنقب، بحيث تتمتع كل من المنطقتين العربية واليهودية بالإستقلال الذاتي، إلا أن العرب رفضوا المشروع رفضاً باتاً.

٢. قرار الأمم المتحدة ١٩٤ ــ (١٩٤٩):

صدر هذا القرار بناءاً على المشروع البريطاني الذي وافقت عليه الأمم المتحدة، ويقضي هذا القرار بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى فلسطين، ولكن رفضت إسرائيل أن تنفذ هذا القرار، وعجزت في المقابل الأمم المتحدة من إجبارها على تنفيذه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. لجنة المصالحة ــ (١٩٤٩):

تشكلت هذه اللجنة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، وبالمناسبة مثل تركيا في هذه اللجنة المندوب التركي حسين جاهد يالتشين، اليهودي الأصل، بهدف إيجاد تسوية بين الدول العربية وإسرائيل، وكان من توصيات هذه اللجنة أن تقبل إسرائيل بعودة ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني مقابل حصولها على الصلح مع العرب، ورغم قبول العرب بهذا الطرح، إلا أن إسرائيل رفضته رفضاً قاطعاً.

وما أن أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها بضرورة حماية الحدود الإسرائيلية الحالية، حتى تراجع العرب عن قبول مقترحات لجنة المصالحة. ويذكر أن هذه اللجنة قد شكلت مؤتمر لوزان في سويسرا في السادس والعشرين من نيسان عام ١٩٤٦م، ووقعت حينها إسرائيل على بروتوكول لوزان الذي تضمن ضرورة إنسحاب إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم، وجعل القدس مكاناً دولياً، وعودة اللاجئين وإعطائهم الحق في التصرف في ممتلكاتهم، وتعويض من لا يرغب بالعودة. ورغم قبول إسرائيل ببنود هذا البروتوكول إلا أنها رفضت الموافقة عليه بعد أن أصبحت عضواً في الأمم المتحدة، ويظهر لنا جلياً أن موافقة إسرائيل لم تكن إلا حيلة من أجل قبول عضويتها في الأمم المتحدة.

ثالثاً: مشروعات السلام (١٩٥٢-١٩٥٩)

١. المشروع النرويجي ــ (١٩٥٢):

جاء هذا المشروع في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٥٢م، ودعا إلى توقف الأعمال العدوانية، والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، ولم يفضِ هذا المشروع إلى أي مقترحات أو تسويات عملية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. مشروع جونستون الأمريكي ــ (١٩٥٣-١٩٥٥):

إستهدف هذا المشروع حل مشكلة اللاجئين من خلال تعاون العرب وإسرائيل بإستغلال مياه نهر الأردن في تطوير المنطقة زراعياً، الأمر الذي يساعد اللاجئين على الإستقرار. وقد تم رفض هذا المشروع من قبل مؤتمر اللاجئين الذي عقد في القدس في الثلاثين من أيار عام ١٩٥٥م.

٣. مشروع جاما الأمريكي ــ (١٩٥٥-١٩٥٦):

حصل الرئيس الأمريكي روزفلت على موافقة الرئيس عبدالناصر وبن جوريون على عقد لقاء سري بين الطرفين، وإشترط عبد الناصر من أجل حضوره اللقاء أن توافق إسرائيل على مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة، وقد رفضت إسرائيل هذا الطلب، فلم يتم اللقاء.

٤. المشروع الكندي ــ (١٩٥٧):

طرح هذا المشروع من قبل وزير خارجية كندا ليستر بيرسون (Lester Pearson)، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان من أهم النقــاط التي ركز عليهــا المشروع، ما يلي: (www.moqatel.com)

- تتعهد كل من مصر وإسرائيل التقيد ببنود إتفاقيات الهدنةالموقعة عام ١٩٤٩.
- إنشاء إدارة مدنية، تابعة لهيئة الأمم في غزة، بالتعاون مع كل من مصر وإسرائيل.
- إنسحاب القوات الإسرائيلية من شرم الشيخ، على أن يتبع إنسحابها دخول قوات الطوارئ الدولية إليها، للمساعدة في الحفاظ على السلام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥. المشروع الأسترالي (١٩٥٧):

طرح هذا المشــروع من قبــل رئيس وزراء إستراليا روبرت جوردون منزيس (Robert Gordon Menzies) ، وكان من أهم مرتكزات هذا المشروع ما يلي:

- تسوية نهائية ومضمونة للحدود العربية ــ الإسرائيلية.
- تسوية قضية اللاجئين.
- تقديم مساعدات اقتصادية دولية، غير مشروطة عسكرياً، إلى الدول التي تحتاج إليها في الشرق الأوسط.
- تشجيع التبادل التجاري السلمي بين الطرفين، العربي والإسرائيلي.
- الإعتراف بالجوانب المدنية والاقتصادية "لحلف بغداد"، وتوسيعها.

٦. مشروع همرشولد ــ (١٩٥٩):

نسب هذا المشروع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وقد ركز فيه على حل قضية اللاجئين من خلال مساعدة الدول التي تحتضن هؤلاء اللاجئين، وقد رفض الفلسطينيون هذا المشروع رفضاً قاطعاً في المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٥٩م، لأنه يرمي إلى معالجة المشكلة بتوطين اللاجئين في الدول التي إستضافتهم، وحرمانهم من حق العودة. ويتضح لنا من تقرير همرشولد أنه لا يتطلع إلى إندماج اللاجئيــن الفلسطينييــن في الأراضي الفلسطينيــة المحتلــة، ومما يثبت ذلك أن هذا التقرير يقســم منطقة الشرق الأوســط إلى ثلاثــة أقســام هي:

- إسرائيل والبلدان العربيــة، التي تنتج كميات وافرة من النفط.
- البلدان العربيــة، التي لا تنتج النفط بكميات وافرة.
- البلدان العربيــة التي ليس لديها نفط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى أن إسرائيل قادرة على تمويل نفسها مادياً من أجل تحقيق نموها الاقتصادي، والبلدان العربية المنتجة للنفط قادرة ايضاً على تمويل نفسها مادياً من عائدات النفط لتحقيق نموها الاقتصادي، بل إنها قــادرة على تمويل البلدان الأخرى في المنطقة.

أما البلدان العربيــة غير المنتجــة للنفط، مثل الجمهورية العربيــة المتحــدة (مصر وسورية) ولبنان والأردن، وهي التي في الوقت نفســه، تفتقر إلى الأمــوال اللازمــة لتنميتهــا، وهي أكثر البلدان العربيــة التي تقيم فيهــا الأغلبيــة من اللاجئيــن الفلسطينيين. ومن الواضــح أن التقريــر يرمي إلى تنميــة تلك البلدان العربية الثلاث بالذات، بهدف دمج الفلسطينيين في إقتصادياتها. (www.moqatel.com)

رابعاً: مشروعات السلام (١٩٦٢-١٩٦٩)

١. مشروع جوزيف جونسون ــ (١٩٦٢):

هدف هذا المشروع لمقدمه جونسون صاحب مؤسسة كارينجي للسلام العالمي، إلى حل مشكلة اللاجئين بتكليف من الحكومة الأمريكية، وكان من نتائج المشروع أن أقر بحق اللاجئين في العودة، مقترحاً الآليات المناسبة لذلك، ولم يفضِ هذا المشروع إلى اي تطبيق عملي.

٢. مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ــ (١٩٦٥):

عرض هذا المشروع من قبل الرئيس التونسي في الحادي والعشرين من نيسان عام ١٩٦٥م، وقد قام هذا المشروع على ثلاثة مرتكزات أساسية هي: (www.moqatel.com)

- أن تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي إحتلتها منذ إنشائها لتقيم عليها دولة عربية فلسطينية.
- أن يعود اللاجئون إلى دولتهم الجديدة.
- أن تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل وتنتهي حالة الحرب بينهما.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد رحبت إسرائيل بهذا المشروع، ولكن دون التنازل عن أي جزء من الأراضي التي إحتلتها، وكان أن رد رئيس الوزراء الإسرائيلي على مشروع الحبيب بمشروع آخر أعلنه في السابع عشر من أيار عام ١٩٦٥م، يرى فيه تثبيت الأوضاع القائمة، وبدء المفاوضات مع العرب، وتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وقوبل هذين المشروعين بإستنكار عربي كبير.

وفيما يتعلق بالموقف العربي من مبادرة الرئيس التونسي، فقد أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب قراراً برفض مذكرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، على مؤتمر القمة العربي الثالث، المنعقد في ١٣ – ١٧ أيلول ١٩٦٥، وعدم توزيعها على الملوك والرؤساء العرب. وفى الثالث عشر من ايلول ١٩٦٥، إجتمع وزراء الخارجية العرب في الدار البيضاء، بناء على دعوة الأمين العام للجامعة العربية، للإطلاع على مذكرة مقدمة من الرئيس بورقيبة تتعلق بموقفه من مؤتمر القمة، وأعلن وزراء الخارجية العرب بالإجماع رفض تسجيل مذكرة الرئيس التونسي في سجلات الجامعة العربية ورفض توزيعها على وفود الدول العربية. (www.moqatel.com)

٣. مشروع آلون ــ (١٩٦٧):

طرح هذا المشروع بعد شهر واحد من حرب ١٩٦٧م من قبل وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال آلون، وتضمن مقترحات هذا المشروع:

- الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.
- ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو ١٥ كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.
- تجنُّب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.
- ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي ١٩٤٨ من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.
- حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية. وتقوم إسرائيل بإقامة عدة قرى للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

ورغم ذلك لم تتبنَ الحكومة الإسرائيلية هذا المشروع، ولم تقم حتى بمناقشته. ومع ذلك، أصبح هذا المشروع هو الأساس الذي تنطلق منه كافة مشاريع التسوية الإسرائيلية. وقد لاقت خطة آلون قبولا ودعما من جانب الصهيونيين التقليديين، خصوصا أنها تهدف إلى تحقيق ما يسمى بنقاء الدولة اليهودية، عن طريق تجنب ضم المناطق والأراضي العربية ذات الكثافة السكانية وبذلك ظلت خطة آلون هي الإطار الأساسي لسياسة حركة المعراخ الإستيطانية، حتى وإن أقيمت العديد من المستوطنات خارج إطار هذه الخطة، حيث ظهرت بعض الحركات الإسرائيلية مثل حركة غوش أمونيم، في أعقاب حرب عام ١٩٧٣ بهدف الإسراع بعملية الإستيطان في جميع أرض إسرائيل. وقد أصبحت هذه الحركة هي القوة الأساسية المحركة للنشاط الإستيطاني بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ حيث قادت ما أطلق عليه الإستيطان غير الرسمي وتمكنت بدعم من وزير الدفاع والسلطات العسكرية من إقامة خمس مستوطنات في قلب سلسلة جبال الضفة الغربية، وطرحت إضافة إلى ذلك عام ١٩٧٦ مشروعا إستيطانياً خاصاً بها يدعو إلى توطين مليون يهودي خلال عشرة أعوام في مائة موقع في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية. وخلاصة القول إن مشروع آلون كان من أبرز الركائز الرئيسية للسياسة الإستيطانية، خصوصاً وأنه ينص علناً على ضم كل من القدس وغزة وغور الأردن والخليل وهضبة الجولان السورية إلى إسرائيل. (www.qudsway.com)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤. **قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ــ (١٩٦٧):**

صدر هذا القرار عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧م، ويعتبر من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية. وقد قدَّمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع. وقد رفضت منظمة التحرير هذا القرار لأنه يعد من وجهة نظرها تصفية للقضية الفلسطينية. كما رفضته كل من سوريا والعراق والجزائر، إلا أن الأردن ومصر وافقتا على القرار. ومن أبرز عيوب هذا القرار أنه:

- لا يعيِّن بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الإسرائيلي.
- ينظر إلى جوهر النزاع من زاوية اللاجئين فقط، ولا يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.
- يربط ما بين الإنسحاب الإسرائيلي وتحقيق شروط أخرى.
- تم حذف (The) من النص الإنجليزي ليصبح الانسحاب من (أراضٍ) وليس (الأراضي) التي إحتلها الصهاينة، بمعنى أن الإنسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض.

٥. **مشروع يارينج ــ (١٩٦٧):**

عُين سفير السويد في موسكو جونار يارينج من قبل الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار ٢٤٢، ورغم الجولات التي قام بها وإستمرت لمدة زادت على ثلاث سنوات، إلا أن مهمته في ذلك فشلت تماماً؛ فالعرب يطالبون بعودة إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين، وفي المقابل عرضت إسرائيل الدخول في محادثات السلام دون أي شروط مسبقة، ورفضت إعادة قطاع غزة والجولان، وأصرت على بقاء القدس ــ الشرقية والغربية ــ جزءاً منها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦. مشروع النقاط الست ــ (١٩٦٩):

لم يقتصر دور الأردن على التفاعـل مع مشاريع التسويـة السليمـة التي تقدمت بها أطراف ثالثة بل إنه كان أول الدول العربية، بعد مصر، المبادرة لإيجـاد تحرك سياسي لتسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي، حيث كانت مبادرته الأولى في نيسان عام ١٩٦٩م، في ختام زيارة رسمية قام بها الملك حسين إلى الولايات المتحدة وهو المشروع الذي أكد الملك الحسين، على أنه مقدم بإسمه وبإسم الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر، وبتفويض منه، والذي تضمن على ست نقاط تتركز على إنهاء حالة الحرب كليـاً، وإحترام جميع دول المنطقة ومن بينهـا إسرائيل والإعتراف بها وحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها مع ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس، وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع، ورفضته كذلك عدد من الفصائل الفلسطينيـة.

خامساً: مشروعات السلام (١٩٧٠-١٩٧٩)

١. مشروع روجرز ــ (١٩٧٠):

طرح وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي مشروعاً على الأردن ومصر وإسرائيل يستند إلى تنفيذ قرار ٢٤٢، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم على أساس الإعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف وإستقلاله السياسي. وقد وافقت مصر على المشروع، وقبلته إسرائيل متحفظة تحت الضغط الأمريكي، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية هاجمت القرار بشدة لأنه يعني التنازل نهائياً عن هدف تحرير فلسطين وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني. وكذلك عادت إسرائيل للتهرب من تنفيذ مقترحات المشروع لأنه يتضمن إنسحابا من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعض الأراضي، ثم إن الأردن إنشغل بتصفية العمل الفدائي في الأردن في سبتمبر ١٩٧٠، كما توفي جمال عبد الناصر في الشهر نفسه، الأمر الذي ترتب عليه فشل هذا المشروع.

وليس هذا المشروع الوحيد الذي رفضته إسرائيل فقد إتسمت الفترة التي أعقبت حرب حزيــران ١٩٦٧م بكثرة المشاريــع التي إستهدفت وضع حد للنزاع العربي ــ الإسرائيلي، كما إتسمت هذه الفترة بتعنت إسرائيل وتصلب مواقفها، وردود أفعالها السلبيــة تجاه مشاريع السلام المطروحة كافة من جهة ومرونة المواقف العربية الرسمية، التي أخذت تلائم نفسهــا مع الأوضاع العالميــة والمحليــة المتغيرة والمستجدة من جهة أخرى.

٢. مشروع المملكة العربية المتحدة ــ (١٩٧٢):

أعلن الملك الحسين في الخامس عشر من آذار عام ١٩٧٢م عن مشروع المملكــة العربيــة المتحدة بهدف إعادة تنظيم البيت الأردني ــ الفلسطيني، وذلك من خلال إنشاء مملكة تتألف من قطرين: الأول هو الأردن، ويتألف من الضفة الشرقية، وعاصمته عمان، والثاني هو فلسطين، ويتالف من الضفة الغربية، وأية أراضي فلسطينية يتم تحريرها فيما بعد، وعاصمته القدس، على أن تكون عمّان هي العاصمة المركزية للمملكــة، وأن يكون الملك هو رئيس الدولــة، ويتولى السلطــة التنفيذيــة المركزيــة بمعية مجلس وزراء مركزي، وتناط السلطــة التشريعيــة بالملك ومجلس الأمة الذي يضم عدد متساوٍ من الأعضــاء من كلا القطريــن، ويتولى السلطــة التنفيذيــة في كل قطر حاكم عام من أبنــاء القطر، ومجلس وزراء قطري من أبنــاء القطر. (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ٢٧)

وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع، وعدته غير صالح لإعتباره أساساً لإتفاقية سلام معها، كما أدان العراق المشــروع، وقالت مصر: أنه مؤامرة لشق الصف العربي، وقطعت على أثره

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

علاقتها الدبلوماسية مع الأردن، وأصدرت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بياناً رفضت فيه المشروع أيضاً.

٣. قرار مجلس الأمن ٣٣٨ – (١٩٧٣):

صدر هذا القرار عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين أول عام ١٩٧٣م بصدد وقف حرب تشرين (October War of ١٩٧٣) بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وقد أوصى ذلك القرار بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢. ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار، ووافقت عليه إسرائيل بتحفظ، وعارضته منظمة التحرير بدعوى أنها ليست معنية بالقرار. ورغم مشاركة الأطراف المعنية في مؤتمر السلام – مؤتمر جنيف – الذي عقد برعاية السكرتير العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) على اثر هذا القرار في الفترة ما بين ٢١–٢٢ من كانون الأول عام ١٩٧٣م، إلا أن المؤتمر إنفض وذلك لتصلب مواقف أطراف النزاع المشتركة في المؤتمر. (الهور والموسى، ١٩٨٦: ١٣٢)

٤. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٣٦ – (١٩٧٤):

صدر هذا القرار عن الأمم المتحدة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٤م، تحت عنوان (حقوق الشعب الفلسطيني)، وأكد القرار على:

- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
- الحق في الإستقلال والسيادة الوطنية.
- الحق في عودة اللاجئين، والمطالبة بإعادتهم.
- الإحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، وأنه أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.
- أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- حق الشعب الفلسطيني في إستعادة حقوقه بكافة الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ورغم أهمية مثل هذا القرار في تحوّل قضية فلسطين من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، ورفع الشرعية عن إحتلال أرض فلسطين بغير وجه حق، والإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بإعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أنه لم يزد عن كونها توصيات من حبر على ورق.

٥. اتفاقية كامب ديفيد ــ (١٩٧٨):

أثارت هذه الاتفاقية حملة إحتجاج واسعة في العالم العربي، وإنطلقت على أثرها المظاهرات في كل مكان معبِّرة عن سخط الجماهير عن هذه الاتفاقية، وقامت جماعة إسلامية بإغتيال السادات في السادس من تشرين الأول عام ١٩٨١م، وقامت الدول العربية مثل سوريا، العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل جبهة الصمود والتصدي لمواجهة مشروع كامب ديفيد.

وقد عقدت في اليوم الثاني / تشرين الثاني ١٩٧٨ في بغداد، قمة بغداد، وكان من أهم قراراته ما يلي: (www.arabsummit.dz)

- عدم موافقة المؤتمر على اتفاقية كامب ديفيد.
- توحيد الجهود العربية من أجل معالجة الخلل الإستراتيجي العربي.
- دعوة مصر إلى العودة عن اتفاقية كامب ديفيد.
- حظر عقد صلح منفرد مع إسرائيل.
- دعم الجبهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية ماديا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما صدر عن قمة عمان (١٩٨٠) عزم الملوك والرؤساء العرب على إسقاط اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

سادساً: مشروعات السلام (١٩٨٢-١٩٨٩)

١. مشروع ريجان ـ (١٩٨٢):

أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريجان هذا المشروع في الثاني من أيلول عام ١٩٨٢م، إثر الإجتياح الإسرائيلي للبنان، وكان من أهم بنود هذا المشـــروع، تقسيم مدينة القدس والإتفاق على مستقبلها عبر المفاوضات، بالإضافة إلى حماية أمن إسرائيل، وقد رفض المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشــروع في المؤتمــر المنعقد في الجزائر عام ١٩٨٣م، لأنه لا يختلف كثيــراً عما جاء في الجــزء المتعلق بفلسطيــن في اتفاقية كامب ديفيد. (حمدان، ١٩٨٩: ٢٠٣)

٢. مشروع السلام العربي (مشروع فاس) ـ (١٩٨٢):

طرح هذا المشروع من قبل الأمير فهد بن عبدالعزيز، قبل أن يصبح ملكاً على العربية السعودية، وتبناه مؤتمر القمة العربية في المغرب عام ١٩٨٢م، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان. وقد أيد المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشروع في المؤتمر المنعقد في الجزائر عام ١٩٨٣م. وكان من أهم نقاط هذا المشروع:

- إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي إحتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.
- إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعويض من لا يرغب بالعودة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة إنتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
- يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

٤. مشروع بريجينيف ــ (١٩٨٢):

طرح هذا المشروع من قبل الرئيس السوفيتي بريجينيف في الخامس عشر من أيلول عام ١٩٨٢م، وركز هذا المشروع على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وقد أيد المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشروع في المؤتمر المنعقد في الجزائر عام ١٩٨٣م.

٥. مشروع الكونفدرالية الأردنية ــ الفلسطينية (١٩٨٤-١٩٨٥):

طرح هذا المشروع من قبل الملك الحسين في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٨٤م، كأساس مشترك لتسوية القضية الفلسطينية، ولم يكتب النجاح لهذا المشروع لأنه لقي معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل. وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في التاسع عشر من شباط عام ١٩٨٦م.

٦. مشروع السلام الفلسطيني (١٩٨٨):

صدر البرنامج الفلسطيني الجديد بعد إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع المنعقد في الفترة ١٢-١٥ من تشرين الثاني عام ١٩٨٨م، وكان من أهم بنود البرنامج:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين ثاني ١٩٤٧.
- إعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في الثاني والعشرين من تشرين ثاني ١٩٦٧.
- أعلن المجلس إستقلال فلسطين الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفياً لم تتراءى بداياته الأولى بعد على أرض الواقع.
- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.
- إنسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧.
- إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.
- حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.
- وضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة، لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية.

سابعاً: مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو (١٩٩١-١٩٩٣)

١. مؤتمر مدريد للسلام (The Madrid Conference) ـ (١٩٩١):

إنعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ برعاية الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي وبحضور أوروبي شكلي. وشاركت أكثر البلاد العربية في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المؤتمر (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي). وتمكن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتمَّ إستبعاد المشاركة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وقد تألف هذا المؤتمر من مسارين:

- المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي، وهي سوريا، والأردن، ولبنان، والفلسطينيين.
- المسار متعدد الأطراف: الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية، من خلال إشراك معظم دول العالم المؤثرة، وجميع الأطراف الإقليمية والعربية. كما هدف إلى إيجاد تحوّل في الأجواء العامة في الشرق الأوسط بحيث يصبح الكيان الإسرائيلي كياناً طبيعياً في المنطقة. كما نقل بعض القضايا الحساسة إلى هذا المسار لتخفيف العقبات من طريق المسار الثنائي، مثل قضايا اللاجئين، والمياه، والأمن والحد من التسلح، والبيئة، والإقتصاد والتعاون الإقليمي، حيث شُكّلت خمس لجان لهذه القضايا.

٢. **اتفاق أوسلو (Oslo Accords) ـ (١٩٩٣):**

تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه. ووقعه عن الجانب الإسرائيلي شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد كرّس هذا الإتفاق الإنفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطيني ــ الإسرائيلي ومسارات المفاوضات العربية الأخرى، مما أفقدها القدرة على تنسيق المواقف والعمل المشترك. وتسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات الأردنية ــ الإسرائيلية والتي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في السادس والعشرين من تشرين أول ١٩٩٤، والتي عرفت بمعاهدة وادي عربة. أما المسارين السوري واللبناني فبقيا متعثرين طوال السنوات الثماني التالية (حتى الآن). (www.palestine-info.info)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث: عوائق ودوافع إبرام معاهدة سلام أردنية ـــ إسرائيلية

يهدف هذا المبحث إلى بيان أهم العوائق التي حالت دون إقامة علاقات رسمية بين الأردن وإسرائيل قبل معاهدة السلام الأردنية ـــ الإسرائيلية، وذلك من خلال إستخلاص مثل هذه العوائق مما سبق الحديث إليه عن مشروعات السلام في المبحث السابق. بالإضافة إلى ذلك يعنى هذا المبحث ببيان أهم الدوافع التي ساعدت الأردن في إتخاذ قراره التاريخي بإبرام معاهدة السلام.

أولاً: العوائق:

يمكن لنا رصد مثل هذه العوائق من خلال الرجوع إلى مشروعات السلام سالفة الذكر في المبحث الثاني، وإستخلاص الظروف أو العوامل أو الجهات التي حالت دون إخراج مثل هذه المشروعات إلى حيز النور. وعلى أية حال، يمكن تقسيم هذه العوائق في خمس مجموعات هي:

أ. العوائق الأردنية.

ب. العوائق الفلسطينية.

ج. العوائق العربية.

د. العوائق الإسرائيلية.

هـ. العوائق الدولية.

وفيما يلي تحليل لكل من هذه العوائق:

أ. العوائق الأردنية:

رغم رسوخ فكرة التعايش السلمي بين الأردن وإسرائيل لدى القيادة الأردنية، إلا أن هذه الفكرة كانت وما زالت قائمة على مجموعة من الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، ومن هنا فإنه إذا ما تعارضت مقترحات وتوصيات مشروعات السلام مع الثوابت الأردنية؛ فإنها حتماً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ستكون من العوائق أمام إقامة علاقات رسمية بين الأردن إسرائيل. ويمكن هنا تلخيص أهم الثوابت الأردنية التي عندها يكون الأردن معنياً بقبول أية تسوية من التسويات المطروحة، وهي كالآتي:

- رفض مبدأ الإستيلاء على أراضي الأخرين بالقوة، وقد تجلى إقتناع الأردن بهذا المبدأ في الموافقة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢.
- العمل من أجل سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط. وهو ما دعا بالأردن أن يوافق على مشروع روجرز عام ١٩٧٠م. ورفض الأردن بهذا الصدد كذلك اتفاقية كامب ديفيد لأنها تمثل حلاً فردياً في التعامل مع القضية الفلسطينية.
- انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧م، ومن هنا لم يوافق الأردن على مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام ١٩٦٢م، لأنه لا يقضي بإنسحاب إسرائيل من المنطقة المحتلة عام ١٩٦٧م. ورفض كذلك الأردن مشروع يارينج عام ١٩٦٧م لنفس السبب السابق.
- الإعتراف بسيادة ووحدة أراضي الدول، ومن أمثلة ذلك مباركة الأردن لمشروع السلام الفلسطيني (١٩٨٨) الذي أعلن فيه إستقلال فلسطين.
- الإعتراف بالإستقلال السياسي للدول، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ولهذا وافق الأردن على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢.
- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة. ومن المشروعات التي طرحها الأردن تأكيداً لهذا المبدأ مشروع النقاط الست عام ١٩٦٩م بمعية مصر.
- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وقد أيد الأردن بهذا الخصوص قرار الأمم المتحدة ١٩٤ القاضي بالسماح للاجئين بالعودة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- التأكيد على حق تقريـــر المصير للفلسطينيين، الذي يعني إقامة دولـــة فلسطينيـــة مستقلة ذات سيـــادة حرة في إختيـــار أي ترتيب تقيمه مع الأردن إن أرادت ذلك، ومن الأمثلة على ذلك إيقاف الملك الحسين مشروع المملكة العربية المتحدة إثر البيان الرافض لفصائل منظمة التحرير، ومشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي لقي معارضة داخلية من فصائل المنظمة.

ب. العوائق الفلسطينية:

لقد شكلت الرغبة الفلسطينية في بعض الأحيان عائقاً أمام عقد أي اتفاق سلام ما بين الأردن وإسرائيل، ومع ذلك إحترم الأردن رغبـــة القوى الفلسطينيـــة في عدم قبـــول أي تسوية سلميـــة، وتفهم رغبتهـــا بهذا الصـــدد، لأن مبدأه في ذلك عدم التخلي عن الشعب الفلسطيني في بـــادئ الأمر وعن منظمـــة التحرير الفلسطينيـــة بعدما أصبحت هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطينـــي. وما فك الإرتباط إلا تلبيـــة لرغبـــة الأشقـــاء وتوجههم بهذا الخصوص.

ويمكن رصد وتوضيح أهم النقـــاط التي تعارضت فيها رغبة الجانب الفلسطيني مع رغبة الجانب الأردني ــ مع ملاحظة أن هذه المواقف قد تتغيـــر بتغير الظروف والمعطيات في المنطقة، والتي إعتبرت بمثابة رفض من الجانب الأردني، لأن الأردن لم يكن يوماً راغبـــاً بالتوصل إلى أي تسويـــة دون التشاور مع الجانب الفلسطيني، والدليل على ذلك أن الأردن لم يقبل أية تسوية فردية إبان كانت الضفة الغربية تقع تحت مسؤوليته المباشرة ــ بالنقاط التالية:

- رفض الكتاب الأبيض البريطاني (١٩٣٩) لأنه يشترط موافقة اليهود لإستقلال فلسطين، في حين وافقت عليه الأردن لأنه يقضي بالحد من الهجرة اليهودية، وبيع الأراضي الفلسطينية إلى اليهود، ومما يذكر في هذا المقام أن اليهود رفضوا هذا الكتاب رافضاً قاطعاً، وكان من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نتائجه أن تحول اليهود إلى كسب رضا الإدارة الأمريكية، لمساعدتها في التخلص من تبعات هذا الكتاب، وكان لهم ذلك.

- رفض قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، لأنه بمثابة تصفية للقضية الفلسطينيـــة من وجهة نظر منظمة التحرير آنذاك، وفي المقابل وافقت عليه الأردن، لأنه يقضي بإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وسحب القوات المسلحة الإسرائيليـــة من الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧، وإنهاء جميع الإعتداءات أو حالات الحرب، والإعتراف بسيـــادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
- رفض مشروع روجرز (١٩٧٠)، بدعوى أنه يعني التنازل عن هدف تحرير فلسطين، وقد قبل الأردن المشروع لأنه يدعو إلى قيام مباحثات بغية التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة، ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل قبلت المشروع في البداية ثم عاودت ورفضته لأنه يقضي بالإنسحاب من بعض الأراضي المحتلة.
- رفض مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الأردن (١٩٧٢)، والذي يقضي بإقامة مملكة أردنية ــ فلسطينية متحدة، يتمكن الأردن من خلالها تمثيل الشعب الفلسطيني، وإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. ومما يجدر ذكره هنا أن الإعلان عن هذا المشـــروع قد تم في فترة الخـــلاف التي سادت العلاقـــات الأردنيـــة الفلسطينيـــة في الفتـــرة ما بين ١٩٧٠-١٩٧١م. (الخزندار، ٢٠٠٠: ١٩)
- رفض قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)، لأن منظمة التحرير غير معنية به، وقد قبله الأردن لأنه يقضي بوقف الحرب بين مصر وسوريا وإسرئيل، ولأنه يدعو إلى تطبيق القرار ٢٤٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- رفض مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي طرحه الأردن (١٩٨٤)، كأساس مشترك لتسوية القضية الفلسطينية. ومما يذكر هنا أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر عام ١٩٨٣م، رحبت بأي علاقة كونفدرالية مع الأردن، ولكن بعد إعلان دولة فلسطينية مستقلة. (الخزندار، ٢٠٠٠: ١٩)

ج. العوائق العربية:

يمكن النظر إلى العوائق العربية التي حالت دون إقامة علاقات سلام دائمة مع إسرائيل ، من خلال موقف الدول العربية من الصراع العربي الإسرائيلي، ومن المحطات التي يمكن رصدها لوصف عدم اتفاق العرب مع الأردن في تسوية القضية الفلسطينية، ولسنا هنا بصدد تحليل الدواعي الكامنة وراء حالة عدم الإتفاق هذه، وإنما التعرف على أهم العوائق العربية بهذا الصدد، والمتمثلة بما يلي:

- عدم موافقة بعض الدول العربية مثل سوريا والعراق والجزائر على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، الذي دعا الأردن مراراً إلى القبول به كطريق شرعي لتسوية القضية الفلسطينية.
- عدم موافقة العرب على مشروع المملكة العربية المتحدة الذي إقترحه الأردن عام ١٩٧٢م، وهو المشروع الذي قطعت مصر علاقاتهـــا الدبلوماسية مع الأردن على إثره.

د. العوائق الإسرائيلية:

تركزت العوائق الإسرائيلية أمام الأردن في جملة من الأمور التي إستندت إليها إسرائيل في التعامل مع القضية الفلسطينية، ونذكر منها:

- رفض فكرة الحد من الهجرة اليهودية.
- رفض فكرة وقف بيع الأراضي لليهود، وهذا ما ظهر جلياً في مقاطعة إسرائيل للكتاب الأبيض البريطاني (١٩٣٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- رفض إسرائيل التفاوض مع العرب ضمن مؤتمر سلام دولي، وهو ما ينادي الأردن به، ويعمل من أجله، بل على العكس من ذلك فإسرائيل تحاول الدخول في مفاوضات مع كل طرف من الأطراف العربيـــة على حده.
- رفض إسرائيل الإنسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧م.
- رفض إسرائيل منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير.
- رفض إسرائيل السماح بعودة اللاجئين الراغبين في العودة.
- تحايل إسرائيل في قبول مقترحات بعض المشاريع مبدئياً من أجل تحقيق هدف معين، ومن ثم التنصل من المشروع وعدم الإعتراف به، كما حصل في موافقة إسرائيل على بروتوكول لوزان الذي يقضي بإنسحاب إسرائيل إلى ما قبل حدود ٦٧، ومن أجل تحقيق رغبتها في الإنضمام إلى الأمم المتحدة، ومن ثم التراجع عن الموافقة.
- رفض مبدأ الدخول بأية مفاوضات مع العرب في ظل وجود شروط عربية مسبقة.
- محاولة عقد صلح مع العرب دون تقديم أية تنازلات بل فرض سياسة الأمر الواقع على العرب.
- رفض إسرائيل مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الأردن عام ١٩٧٢م، بدعوى أنه لا يمثل أساس صالح لإتفاقية سلام مع الأردن.
- ممانعة إسرئيل أمر قيام دولة فلسطينية مستقلة.
- محاولة العمل على توطين اللاجئين خارج إسرائيل، ومن الأمثلة على ذلك موافقة إسرائيل على مشروع جونستون الأمريكي (١٩٥٣) الذي يقضي بحل مشكلة اللاجئين من خلال توطينهم في الدول التي لجأوا إليها، وذلك عبر إقرار صيغة للتعاون الدولي بهذا المجال.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـ. العوائق الدولية:

- لم تتمثل العوائق الدولية في الوقوف في طريق الأردن بشكل مباشر ومنعه من إقامة علاقات سلمية رسمية مع إسرائيل، بل في جملة من الأمور التي عملت بشكل غير مباشر على مساعدة مشروعات التسوية المطروحة في السنوات التي سبقت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ومن هذه الأمور:
- عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها، أمام التعنت الإسرائيلي بتنفيذ هذه القرارات، ومن الأمثلة على ذلك عجز الأمم المتحدة عن تطبيق القرار ١٩٤، الذي يقضي بالسماح بعودة اللاجئين الراغبين إلى فلسطين، وكذلك عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ توصيات القرار ٢٤٢ على أرض الواقع.
- تبني المشروعات السلمية الغربية مبدأ حماية أمن إسرائيل في كافة المشروعات المطروحة، وتجاهل رغبات العرب الحقيقية في الوصول إلى سلام عادل ودائم.

ثانياً: الدوافع التي شجعت الأردن على إبرام معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية

يمكن حصر هذه الدوافع في ثلاثة دوافع هي: (العبادي، ٢٠٠٣: ٩)

١. الدوافع السياسية.

٢. الدوافع الأمنية.

٣. الدوافع الاقتصادية.

أولاً: الدوافع السياسية

١. حرب الخليج الثانية: (١٩٩١- Gulf War)

عبر الأردن عن موقفه من أزمة الخليج الناجمة عن إجتياح القوات العراقية لدولة الكويت، في الكتاب الأبيض الأردني الذي صدر بعد عام من بداية الأزمة، وتحديداً في الثاني من آب عام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٩٠م، وقد تركز الموقف الأردني في بندين رئيسيين هما: رفض مبدأ إحتلال العراق للكويت، رفض مبدأ إحضار قوات أجنبية إلى المنطقة العربية وأن يكون حل الأزمة عربياً.

وقد وجه الملك الحسين رسالة إلى الشعب الأمريكي في أيلول عام ١٩٩٠م، يوضح فيها الموقف الأردني قائلاً (إن الأردن يؤمن بمبدأ عدم جواز إحتلال الأرض بالحرب، ويواصل إعترافه بدولة وحكومة الكويت، كما يعترف بحق المملكة العربية السعودية بطلب العون من الدول الصديقة، وكذلك بحق الإدارة الأمريكية في الإستجابة لذلك الطلب)، ورغم أن الموقف الأردني هو موقف الطرف الداعي لإحلال السلام في المنطقة، إلا أن الإعلام الغربي نظم حملة تهدف إلى تشويه موقف الأردن والإدعاء بأنه إنما يقصد من ذلك الدفاع عن العراق، ودعت هذه الحملة الإدارة الأمريكية إلى إستبدال عقوبات مجلس الأمن بعمل عسكري (درويش، ١٩٩٢: ٨٨، ١٠٥-١٠٦)

وقد كانت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية تتجاوز حفظ وضمان الشعب الكويتي أو تطبيق القانون الدولي، أو المحافظة على الإستقرار في الخليج العربي، بل على العكس إنها تسعى إلى فرض هيمنتها الدولية، خصوصاً بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي كقوة عالمية عظمى، وذلك من خلال العمل على منع نشوء أية قوة عربية إقليمية، ومحاولة لإبقاء العرب على صورتهم الحالية من تردي ووهن وضعف. (غليون، ١٩٩١، ١٧ – ١٨)

وقد حذر الملك الحسين الرئيس صدام حسين في الرسالة التي وجهها في الثاني والعشرين من أيلول عام ١٩٩٠م من الوقوع في الشرك الذي نصب له قائلاً: (ومن المهم أن يعرف أخي، أن معظم العرب يخشون بصدق، ولهم الحق في ذلك، على العراق ـ العراق الظاهرة الجديدة، بإمكاناته العلمية والبشرية والعسكرية والمادية، وتصل خشية بعضهم على العراق ظاهرة الأمل والرجاء، حد الإعتقاد بأن شركاً قد نصب، ووقع فيه، مهيئاً بذلك الفرصة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي طالمـــا إنتظرها أعداء الأمة لضربه وتدميره، تحت غطاء الإنتصار لدولة الكويت، وبإسم الشرعيـــة الدوليـــة، بينما هم في الحقيقة، ساعون لإنهاء العراق وسحق آمال أمتنـــا العربيـــة فيه وفيما يمثل، وتدمير ثقة أمتنا المتجددة بنفسها). (درويش، ١٩٩٢: ١٤٥)

ورغم وضوح موقف الأردن في حل القضية سلمياً داخل البيت العربي، الا أنه تعرض لعزلة مؤقته، نظراً لقلة الدول العربية والغربية المؤيدة لتوجهه، حيث أدت حرب الخليج الثانية إلى حدوث توتر كبير في العلاقات العربية، وإنقسام الدول العربيـــة إلى معسكرين متناقضين بين المؤيد للحل الدولي والمعارض للوجود الأجنبي في المنطقة. تعرض الأردن لخسارة مادية واقتصادية كبيرة، وفي هذا الصدد تشير التقارير والإحصاءات الصادرة عن الدوائر الأردنية إلى مدى الخسارة التي لحقت به جراء تلك الأزمة، إذ إرتفعت نسبة البطالة إلى ٢٥% من مجموع القوى العاملة، وإرتفاع خط الفقر ٣٠%، وتقدر خســـارة الإقتصاد الأردنـــي نتيجـــة أزمة الخليـــج الثانيـــة بحوالي (٨٠٤٦٠١٨) مليار دولار (العبادي، ٢٠٠٣: ١٠-١١)

لقد شكلت أزمة الخليج الثانية عنصراً هاماً في دفع الأردن لتوقيع معاهدة السلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً إلى جانب ما وصلت إليه العلاقات العربية ـ العربية إلى حالة من التردي حيث أصبحت التناقضات العربية ـ العربية تطغى على أية تناقضـــات أخرى بما فيها تلك الناجمة عن تناقضات الصراع العربي الإسرائيلي (سعيد، ١٩٩٢: ٨)

٢. النظام الدولي الجديد

تأثر النظام العربي عامة والأردني خاصة بالتغير الكبير الذي أصاب النظام الدولي وخروج الإتحاد السوفيتي من النظام الثنائي القطبية، وتحول كل ما سبق من صرعات إلى علاقات تعاونية (العبادي، ٢٠٠٣: ٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ترك تراجع دور الإتحاد السوفيتي على المسرح الدولي أثراً كبيراً على صناع القرار لبعض الدول العربية مثل سوريا والعراق، خصوصاً صناع القرار السوري الذي إستشعر فيها هذا الحليف الإسترتيجي قبل إقرار إلغاء الوجود السياسي للإتحاد السوفييتي في العشرين من كانون أول عام ١٩٩١ (الحباشنة، ١٩٩٩: ٥٨).

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لن تسمح للمنظمة الدولية بإتخاذ مواقف تتعارض مع مواقفها أو القيام بمبادرات، أو إتخاذ توجهات تتعارض مع مصالحها وتوجهاتها نحو قضايا السياسة الدولية التي تهمها. (سعيد، ١١١: ٢٥)

نتيجة لكل ما جاء فإن الأطراف العربية ومنها الأردن، قد وجدت نفسها أمام معادلات غير متكافئة وغير متوازنة، وبالتالي لا بد أن تكون السياسة العربية أكثر واقعية بما يتلائم مع المعطيات المطروحة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، ولا بد من القول أن الجمهورية العربية السورية بما لها من وزن إقليمي خاصة بسبب قربها الجغرافي من الأردن، كانت تمثل عائقاً أمام إقامة معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، ولكن بعد إنتهاجها سياسة أكثر تقبلا للولايات المتحدة ومشاركتها في التحالف الدولي ضد العراق، وكذلك مشاركتها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وما تبع ذلك من مفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي أدت كل ذلك إلى تهاوي هذا العائق أمام القيادة السياسية الأردنية لإقامة التعاهد مع إسرائيل ، إضافة إلى ربط الولايات المتحدة الأمريكية بين حصار العقبة وبين موضوع توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، فقد مثل ضغطا سياسيا على الجانب الأردني، وذلك من محاولات التقليل من دوره السياسي في المنطقة، إلى جانب ما نتج عن مباحثات أوسلو، وإنفراد منظمة التحرير بهذه المباحثات دون تنسيق عربي أو أردني مسبقاً. (الحباشنة، ١٩٩٩: ٥٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: الدوافع الأمنية

تعد الأسباب الأمنية من أهم المبررات التي دفعت الأردن لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل إذ قال جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال : " فلنكن واقعين، نحن لسنا في وضع نتمتع فيه بحماية دولة عظمى، ولا مجموعة من الدول، ولا حلف، ولا أي تنظيم دولي، حتى عربياً علاقاتنا تأثرت بأزمة الخليج لا زالت على حالها، ومعاناتنا لا زالت معاناة شديدة ". (خطاب جلالة الملك الحسين ، أمام مجلس النواب ١٩٩٤/٧/٩)

١. ضمان الأمن الأردني

إنطلقت سياسة الأردن نحو التسوية السلمية لضمان أمنه، فهو من جهة يقع ضمن محيط إقليمي يعد فيه الأضعف، بالإضافة إلى التهديد الإسرائيلي لكيان الأردن ووجوده حيث يشعر الأردن بالخطر الإسرائيلي أكثر من غيره خصوصاً فيما يعرف بفكرة الوطن البديل. وبالتالي فإن توجه السياسة الأردنية السلمية وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ألغت مخططات إسرائيلية تستهدف أمن الأردن، وإستعداده لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن بإعتباره وطناً بديلاً، بالتالي فإن توقيع مثل هذه المعاهدة أنقذ الأردن وفلسطين معاً من هذه المخططات، ومن جهة أخرى شعر الأردن بأن كيانه أصبح مهدداً خصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية (Palestine Liberation Organization) وإسرائيل بما أثارته من مخاوف لدى القيادة الأردنية، خاصة أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تطلع الحكومة الأردنية بكامل تفاصيل مباحثاتها حيث أدى اتفاق أوسلو إلى تعميق أزمة الثقة ما بين منظمة التحرير والأطراف العربية المتفاوضة مع إسرائيل (التقرير الاستراتيجي العربي العام، ١٩٩٩: ١٩٥)

وقد أشار الملك الراحل الحسين بن طلال إلى هذه الحقيقة في خطابه أمام إحدى تشكيلات القوات المسلحة الأردنية بتاريخ السادس عشر من تموز عام ١٩٩٤م، وقال: " فإحتمالات الوطن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البديل قائمة ولا يوجد وراءنا احد ... وما وقعنا جدول أعمال للمواضيع والقضايا إلا بعد ما وقع الفلسطينيون على مشروعهم المفاجئ ..." (معركة السلام، ٤٢)، وعليه فقد هدف الأردن من وراء توقيع معاهدة السـلام، التعامل مباشرة مع الولايـات المتحدة وإسرائيل خوفاً من أن تتحول أرضه إلى وطن بديل للفلسطينين، أو أن يقف وحيداً في مواجهة اتفاق اقتصادي إسرائيلي فلسطيني، ينفذ على حسابه، وهو الذي يعاني من ضائقة اقتصادية.

وتضيف السامرائي حول الوثيقة السرية التي نشرتها صحيفة معاريف في الثامن عشر من نيسان عام ١٩٧٢م، والتي أعدها بن غوريون : (أوضح بن غوريون، في تلك الوثيقة، أن حدود الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها تشمل شرق الأردن، فإننا ننصح بعدم الإعلان عن ذلك في ذلك الوقت لأغراض تكتيكية، كما أعلن أن أراضي النقب القاحلـة، وكذلك مياه نهر الأردن والليطـاني يجب أن تكون مشمولة داخل حدودنـا. وأشار بن غوريون إلى مسـألة الحدود فقال: من المهم التمييز بين دولة يهودية كوسيلة، وبين دولة يهوديـة كهدف نهـائي، خصوصـاً فيما يتعلق بقضية الحدود). (السامرائي، ٢٠٠٢: ٧٦)

٢. توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي Declaration of Principles (DOP)

أما على الصعيد الفلسطيني نفسه، فقد ساهمت الاتفاقية في بروز منظمة التحرير الفلسطينيـة على المسرح الدولي كقوة معترف بهـا، والتي أخذت تميز بين الشرعيـة التاريخية والشرعية الدولية، على أساس أن الشرعية التاريخيـة تمثل حق الشعب الفلسطيني في وطنه وهي المضمون الثابت للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأن هذه الشرعية التاريخيـة تلغي وجود الشرعية الدوليـة والتي هي مجموعة القواعد والأحكام والقرارات الصادرة عن هيئات دولية تحت مظلة القانون الدولي. مما سبق يتضح أن الإنتفاضة الفلسطينيـة لعبت دوراً كبيراً في تغييـر مسـار الصـراع العربي الإسرائيلي والقضيـة الفلسطينيـة على كافة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المستويـــات المحلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى إلى توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي في الثالث عشر من أيلول عام ١٩٩٣. (الخولي، ١٩٨٨: ١١)

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية

لقد عاش الأردن وضعاً إقتصاديا صعباً بدءاً من تأسيس الإمارة، حيث وجدت المملكة الأردنية الهاشمية نفسها أمام مسؤوليات سياسيـــة واقتصادية وإجتماعية جمة، نجمت بداية عن حروب الصراع العربي ــ الإسرائيلي وما تمخضت عنه من أحداث، ونزوح الألوف من أبناء فلسطين إلى الأردن (طريف، ١٩٨٤: ٢٩-٣٠).

وهذا بالطبع في ظل ندرة الموارد الطبيعية التي يتسم بها الأردن، فلا تتعدى مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للإستثمار الزراعي ما نسبته ٦,٢% من المساحة الكلية، منها حوالي ١٦٧,٣ الف هكتار، أي ما يعادل ١٥%، تعتمد على الري والباقي يعتمد على مياه الأمطـــار. (عوض، ١٩٩٥: ٤٢٤)

ومن أهم التحديـــات الاقتصادية التي تواجـــه الأردن في هذا المجال، يمكن أن نذكر ما يلي: (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ١٦٧)

١. الفقر والبطالة: وقد وصل معدل البطالة في الربع الأول من عام ٢٠٠٦م إلى ١٤,٤%. (www.globalpolicynetwork.org)

٢. المديونية، التي نجمت عن عدم قدرة الإقتصاد الأردني في تسديد مثل هذه الديون، وتشير الإحصائيات أن قيمة المديونية الكاملة قد بلغت في عام ٢٠٠٣م حوالي (٧) مليار و (٢٠٠) مليون دينار أردني، وبلغت خدمة المديونيـــة الخارجيـــة (٧٥٠) مليون دينار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. إرتفاع معدل النمو السكاني: وصل هذا المعدل إلى ٢,٨%، وقد نجم هذا الإرتفاع عن الهجرات القسرية التي تعرض لها الأردن نتيجة للحروب العربيـــة الإسرائيلية، وحرب الخليج.

وقد زادت التخوفات الأردنية بعد توقيع السلطة الفلسطينية إتفاقا إقتصاديا مع إسرائيل في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٩٤م، حيث خشي من إنخفاض العائدات السنوية للأردن من صادراته إلى الضفة الغربية والتي تقدر بنحو عشرة ملايين دولار سنوياً آنذاك، وخشي أيضاً من أثار تحويل المساعدات الدولية للأراضي المحتلة مباشرة، ولا شك أن الإقتصاد الأردني سوف يتأثر بتحويلات الفلسطينيين من الخارج مباشرة إلى مناطق الحكم الذاتي بعد أن كانت سابقاً تحول إلى البنوك الأردنية.

وقد تحمل الأردن ضغوطاً سياسية واقتصادية واجتماعية جراء موقفه من حرب الخليج إستمرت حتى عام ١٩٩٤م، نفس العام الذي شهد توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وقد سعى الأردن من خلال توقيعه لهذه المعاهدة أن يجني فوائد اقتصادية كبيرة مثل تحقيق الإستقرار المالي والنقدي، وتأمين وحشد وزيادة المدخـــرات الوطنية، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لجلب الإستثمارات الخارجية، وتحسين الدخل، وتوفير فرص العمل، وتطوير القطاع التصديري، وتحقيق إنفراج سياسي واقتصادي. وحيث كان الأردن يعاني من أزمة في الديون الخارجية الكبيرة ومحاولة إعادة جدولتها أو شطبها أو إلغاء جزءا من الديون المرتبة عليه للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بالإضافة إلى إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة أردنية ــ إسرائيلية. (المصري، ١٩٩٢: ١٣)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خاتمة

إستند الأردن إلى فكرة التعايش السلمي مع اليهود منذ بدايات تأسيس إمارة شرق الأردن، وما أن تطورت القضية الفلسطينية حتى إتسم الموقف الأردني بالتكيف مع الأحداث التي تفرض نفسها على الساحة العربية . ورغم أن هنالك مجموعة من العوائق الأردنية والعربية والفلسطينية والإسرائيلية التي حالت دون تحقيق علاقات سليمة مع إسرائيل، إلا أن هذه العوائق تكمن ببساطة في عدم اتفاق الأطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي بالوصول إلى تسوية سليمة تكون مرضية لجميع هذه الأطراف . ويرجع ذلك برأي الباحث إلى التعنت والمكر الذي مارسه الكيان الإسرائيلي بالتنكر للمشروعات التي يترتب عليها أي من الأمور التي لا يرتضيها ومنها عدم الإنسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وعدم إعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وعدم قبول فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة. في حين تنازل العرب كثيراً وقدموا التسهيلات الجمة للوصول إلى التسوية التي ترضي الطرفين بشكل عادل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

نصوص معاهدة الســلام الأردنية ــ الإسرائيلية

تمهيد

تناولت نصوص معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية مجموعة من القضايا التي تهم الطرفين على حد سواء، بدءاً من قضايا السلام، والحدود، والأمن، والدبلوماسية والعلاقات الثنائية، والمياه، والعلاقــات الاقتصادية، وقضايا اللاجئون والنازحــون، والأماكن التاريخيــة والدينيــة، وأوجه التبادل الثقافي والعلمي، والتفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، ومحاربة الجريمة والمخدرات، والنقل والطرق، وحرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، والطيران المدني، والبريد والإتصالات، والسياحة، والبيئة، والطاقة، وتنمية أخدود وادي عربة، والصحة، والزراعة، ومنطقتي العقبة وإيلات، والمطالبات والحقوق والواجبات، والتشريعات، وحل النزاعات.

ويهدف هذا الفصل إلى تناول هذه النصوص بالمناقشة والتحليل، في مبحثين يتناول المبحث الأول منهما، والذي يحمل عنوان "تحليل نصوص المعاهدة" تحليل نصوص المعاهدة من خلال الإطلاع على الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع والقوانين الخاصة بالمصادقة على بنود هذه المعاهدة. ويتناول المبحث الثاني، وهو بعنوان "مضامين المعاهدة وأبعادها" تحليل أهم المضامين التي تضمنتها معاهدة السلام الأردنيــة ــ الإسرائيليــة، وسوف يقتصر هذا المبحث الحديث على المضامين السياسية والاقتصادية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول: تحليل نصوص المعاهدة

تم التوقيع على جدول الأعمال الخاص بالمسار الأردني والإسرائيلي في الرابع عشر من أيلول عام ١٩٩٣م، وتم التوقيع على إعلان واشنطن في الخامس والعشرين من تموز عام ١٩٩٤م، وهو الإعلان الذي إنتهت بموجبه حالة العداء والحرب ، وتم توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل (The Jordan-Israel Peace Treaty) في وادي عربة في السادس والعشرين عام ١٩٩٤م في وادي عربة (Wadi ‘Araba).

لقد إشتملت هذه المعاهدة على مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق، ناقشت في مجملها القضايا المتعلقة بالسلام، الحدود، الأمن، الدبلوماسية والعلاقات الثنائية، المياه، العلاقـات الاقتصادية، اللاجئون والنازحـون، الأماكن ذات الأهميـة التاريخيـة والدينيـة، أوجه التبادل الثقافي والعلمي، التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، محاربة الجريمة والمخدرات، النقل والطرق، حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، الطيران المدني، البريد والإتصالات، السياحة، البيئة، الطاقة، تنمية أخدود وادي عربة، الصحة، الزراعة، العقبة وإيلات، المطالبات والحقوق والواجبات، التشريعات، وحل النزاعات.

هذا وقد تمثلت الثوابت الأردنيـة في تحقيق مثل هذه المعاهـدة في تحقيـق سلام عادل ودائم وشامـل في الشرق الأوسـط ، وإقامة سلام مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، بالإضافة إلى تعزيـز السـلام على أسس الحرية والمسـاواة والعدالـة وإحترام حقوق الإنسان. (البدارين، ٢٠٠٢: ٨٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفيما يلي إستعراض وتحليل لكل من مواد وبنود المعاهدة:

المبحث الأول: مواد معاهدة السلام

المادة الأولى : إقامة السلام (Establishment of Peace)

نصت المادة الأولى من المعاهدة على أن "يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل إعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام" (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢١). وفي ذلك إشارة إلى وقت بدء هذه المعاهدة وسريانها بين الطرفين، والذي تحدد بمجرد تبادل الوثائق في خطوة تمهيدية لدخول بنود المعاهدة حيز التنفيذ.

المادة الثانية : المبادئ العامة (General Principles)

أشارت المادة الثانية من المعاهدة إلى الأساس المرجعي القانوني الذي يحكم المعاهدة وهو الإلتزام بتطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي (The Charter of the United Nations and the principles of international law) اللتان تضبطان علاقة الدول ببعضها البعض وقت السلم.

وقد خصت المادة الثانية من المعاهدة الحالة الأردنية الإسرائيلية بجملة من الخصوصيات هي: (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢١)

١. يعترف كل من الطرفان ويحترم سيادة الطرف الآخر وسلامته الإقليمية وإستقلاله السياسي.

٢. يعترف كل من الطرفان بحق الطرف الآخر بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ويحترم هذا الحق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. سيعمل كل من الطرفـــان على تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما بغية ضمان الأمن الدائم لكل منهما، بالإضافة إلى الإمتناع عن التهديد بالقوة أو إستعمالها، واللجوء إلى حل النزاعـــات التي قد تنشأ مستقبلاً بالوسائل السلميـــة.

ونلاحظ من الفقـــرات السابقة، أن هذه الاتفاقية إنما جاءت لتخدم كل من الطرفيـــن الأردني والإسرائيلي؛ فهي من جهة تنص على إعتراف الأردن بدولة إسرائيل، ومن جهة أخرى تنأى بفكرة الوطن البديـــل الذي نادى بها الكيـــان الإسرائيلي مراراً وأشـــار إليها صراحة وتلميحـــاً في العقـــود السابقـــة، وبالتـــالي تفرض المعاهـــدة على الطرف الإسرائيلي إحترام سيـــادة وكيان الأردن السياسي وحدوده الآمنة ودوره الإقليمي في المنطقـــة. (صقر وآخرون، ٢٠٠٠: ٤٨)

٤. يعترف كل من الطرفـــان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقـــات الإقليمية والثنائيـــة.

٥. يجب أن لا يسمح أي من الطرفين بحدوث تحركات السكان القسرية التي تقع ضمن نفوذه والتي من شأنها التأثير سلباً على الطرف الآخر. وفي ذلك إشارة إلى منع إسرائيل من اللجوء إلى التهجير القسري الذي يدفع بالمواطنين من المناطق المحتلة إلى الأردن، خصوصاً وأن هذه المناطق تقع ضمن النفوذ الإسرائيلي. (ابراهيم، ١٩٩٦: ٢٥٤)

وقد جاء في رد مجلس الأعيان على خطاب العرش الموجه لمجلس الأمة في الثاني والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٤ ، أن هذه المعاهدة إنما تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية معاً، فهي تضمن إستعادة حقوق الأردن كاملة سواء في أرضه أو مياهه أو ترسيم الحدود الدولية مع دولة إسرائيل والتي ورد ذكرها في المادة الثالثة من المعاهدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المادة الثالثة : الحدود الدولية (International Boundary)

تناولت هذه المادة الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الإنتداب، كما وتعتبر هذه الحدود آمنة ومعترف بها دون المساس بوضع أية أراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧م.

وقد تم الإتفاق بموجب هذه المادة من المعاهدة على أن تتشكل الحدود الدولية بين الدولتين من القطاعات التالية: (البدارين، ٢٠٠٢: ١٥٤-١٥٧)

١. نهري الأردن واليرموك، وهنا أشارت الاتفاقية إلى أن يتبع خط الحدود منتصف المجرى الرئيسي لتدفق نهري الأردن واليرموك، ويتبع كذلك خط الحدود للتغيرات الطبيعية لمجرى كل من هذين النهرين، وفي المقابل ليس للتغيرات الإصطناعية لتلك المجاري أية تأثيرات على مواقع هذه الحدود، إلا إذا تم الإتفاق على خلاف ذلك. وفي حال حدوث أي تغير طبيعي مستقبلاً في مجرى كل من النهرين فسيؤول إتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بذلك إلى هيئة الحدود المشتركة التي من عملها إتخاذ القرار المناسب بخصوص تلك الإجراءات.

٢. البحر الميت.

٣. وادي عربة / منطقة هاعرفا.

٤. خليج العقبة (the Gulf of Aqaba).

وقد إستعاد الأردن وفقاً لنصوص هذه المعاهدة وملحقاتها وخرائطها كامل المساحة التي إحتلتها إسرائيل دون التنازل عن أي شبر واحد منها. وقد بين الجانب الحكومي الأردني أن الأراضي الأردنية المحتلة التي يسعى الأردن لإستعادة السيادة عليها قد تألفت من المناطق التالية: (ابراهيم، ١٩٩٦: ٢٥٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١. ما يقارب ٨٣٠ دونماً في منطقة الباقورة تم إحتلالها من قبل إسرائيل عام ١٩٤٩.

٢. ما يقارب ٥ كم[٢] جنوب البحر الميت تم إحتلالها من قبل إسرائيل عام ١٩٤٨، وهـــي ذات المنطقة التي أقيمت فيها بعض الإستثمارات المتعلقة ببناء الملاحات التابعة لـــشركة البحـــر الميت التابعة لإسرائيل.

٣. ما يقارب ٣٣٥ كم[٢] تم إحتلالها من قبل إسرائيل في الفترة ١٩٦٨-١٩٦٩ في وادي عربة بحجة الحفاظ على أمن إسرائيل.

وبذلك فقد إعترفت إسرائيل بالسيـــادة الأردنيـــة على المنطقة ووعدت بعدم القيـــام أو السماح بقيام أية نشاطـــات في المنطقة من شأنهـــا الإضرار بأمن الأردن وسلامته، وعدم السمـــاح كذلك لكل من يدخل هذه المنطقة بحمل أي نوع من السلاح ما لم يكن مرخصاً له بذلك من السلطات الأردنية. ويستثنى من ذلك ما ورد في الفقرة (هـ) والمتعلقة بالسمـــاح لرجال الشرطـــة الإسرائيلية بلباسهم الرسمي وبالحد الأدنى من الشكليـــات بالدخول إلى المنطقـــة بغية التحقيـــق في الجرائـــم أو معالجـــة أية حوادث أخرى تخص أصحـــاب حقوق ملكيـــة الأراضي الخاصـــة والمصالح الإسرائيلية المملوكـــة (المتصرفون بالأرض) أو ضيوفهـــم أو مستخدميهم. وفي المقابل لا يمكن للأردن تطبيق قوانينه الجنائية على الأنشطة في المنطقة المحصورة بأشخاص من التابعية الإسرائيلية. (البدارين، ٢٠٠٢)

المادة الرابعة : الأمن (Security)

ينص البند (أ) من الفقرة (٤/١) على أن (يتقبل الطرفـــان أن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقـــة بالأمن سيكون جزءاً مهماً من علاقتهما، وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، فانهما يأخذان على عاتقيهمـــا أن يؤسســـا علاقتهمـــا في مجال الأمن على الثقة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتبادلة وتطوير المصالح المشتركـــة والتعـــاون وأن يهدفـــا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٢)

وتعد هذه المادة من أكثر المواد حساسية بالنسبة للجانب الإسرائيلي الذي كان يلح على ضرورة إستكمال الجوانب الأمنيـــة بمنتهى الدقة والتفصيـــل. أما على الصعيد الأردني فقد أبدى بعض السادة النواب حينها تخوفـــاً حيال الترتيبـــات الأمنية والتي من الممكن أن تؤدي تراخي الإستعداد العسكري الأردني في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل برفع كفاءة قوتها العسكرية، وقد تساءل كذلك بعض السادة النواب عن شأن الدخول في أي إئتلاف أو تنظيم أو حلف ذي طابع عسكري أو أمني مع طرف ثالث، أو تقديم المســـاعدة له بأي طريقة من الطرق وأثره على بنود المعاهدة. (ابراهيم، ١٩٩٦: ٢٦٠)

وينص البند (ب) من الفقرة (١) على: (نحو ذلك الهدف يعترف الطرفـــان بمنجزات المجموعـــة الأردنيـــة والإتحاد الأوروبـــي في تطويـــر مؤتمر الأمن والتعـــاون في أوروبا، ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، ويعني هذا الإلتزام تبني أطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية، على نفس الخطوط التي سار عليها مؤتمر هلسنكي، بما يتوج بمنطقة أمن وإستقرار) (سليمان، ١٩٩٤: ٨). ومن جملة ما ينطوي على نص هذه الفقرة إعطاء معاهدة السلام بعداً إقليميا ودولياً، وهو الأمر الذي يضفي عليها شرعية دولية وإلتزام من قبل الطرفين بتنفيذ بنودها.

ورغم ما يمكن ملاحظته من خلال قراءة الفقرتين (٤، أ / ب)، من حيث أنها تقيد الحريـــة السياسيـــة والأمنيـــة والدفاعيـــة الأردنيـــة وتخضعها لمبدأ التعـــاون مع إسرائيل في مجال الأمن، فهي بالمقابل تضع حداً للأطماع الإسرائيلية في التوسع الإستيطاني. ومن الجدير بالذكر،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم من هذا، نجد هناك بعض النصوص المتوازنة في المادة المتعلقة بالأمن، حيث تنص الفقرة (٢) على (لا تمس الإلتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٢)

المادة الخامسة: الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى (Diplomatic and Other Bilateral Relations)

تنص الفقرة (١) من هذه المادة على أن (يتفق الطرفــان على إقــامة علاقــات دبلوماسية وقنصلية كاملة (Full Diplomatic and Consular Relations) وتبادل السفراء المقيمين وذلك خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة). وتنص الفقرة (٢) على أن (يتفق الطرفــان على أن العلاقــة الطبيعيــة بينهمــا تشمل أيضا العلاقــات الاقتصادية والثقــافيــة). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٤)

ويمكن النظر إلى نص الفقرتين السابقتين بوصفها سبيلاً جديداً من سبل علاقات التعاون المشترك، من خلال تطوير العلاقات على الصعيد الدبلوماسي وتبادل السفراء الذي سيتم بعد شــهــر، وهذه مدة قياسيــة تعكس حدوث قفــزة كبيــرة نحو تمتين العلاقــات الأردنيــة ــ الإسرائيلية ومرحلــة مبكرة جداً في تطبيــع العلاقــات بين الطرفين ..) وإن العلاقات تتعدى ذلك لتشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية أيضا. (الحباشنة، ١٩٩٩: ٩٤)

المادة السادسة : المياه (Water)

تطرقت هذه المادة إلى حل مشكلة المياه في المنطقة بغية تجنب أية صراعات أو نزاعات مستقبلية محتملة قد تنجم بخصوص إستخدام المصادر الطبيعية ومنها المياه، ومما يؤكد على قوة إحتمال مثل هذه الصراعات أو النزاعات هو شح المصادر الطبيعية في المنطقة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تناولت هذه المادة حق الأردن فيها ضمن المحاور الأساسية التالية: المخصصات من المياه، تخزين المياه، نوعية المياه وحمايتها، المياه الجوفية في وادي عربة، المشاريع، التعاون، لجنة المياه المشتركة. وإستهدف الأردن العمل على عدة مسائل منها: أولاً، إستعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك. ثانياً، إيجاد أماكن لتخزين الفيضانات. ثالثاً، إيجاد موارد للوفاء بإحتياجات الشرب في الأردن.

وقد نصت هذه المادة على ما يلي: (بهدف تحقيق تسوية شاملة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

١. يتفق الطرفان بشكل متبادل بالإعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك (Jordan River and Yarmouk River)، ومن المياه الجوفية لوادي عربة (Araba/Arava Ground Water)، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم (٢)، والتي سيصار إلى إحترامها والعمل بموجبها على الوجه الأكمل). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٤)

٢. إنطلاقا من إعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي وعادل متفق عليه لمشاكلهما المائية وبالنظر إلى كون موضوع المياه يمكن أن يشكل أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان بالتعاون بالعمل على ضمان عدم تسرب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما، بأي شكل من الأشكال، بالإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر. ومن هنا فإن أي تنسيق أردني عربي يتعلق بنهري الأردن واليرموك أو أحدهما، يعتبر مضراً بمصلحة إسرائيل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. يعترف الطرفان بأن مواردهما المائيـــة غير كافيـــة للإيفاء بإحتياجاتهما الأمر الذي يتوجب تجهيز كميات إضافية بغية إستخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيهـــا مـــشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتتناول المادة الأولى (المخصصات) من الملحق رقم (٢) الذي يغطي الأمور المتعلقة بمياه نهري اليرموك والأردن وكميـــات الضخ الإعتيادية والإضافية منها في فترتي الصيف والشتـــاء، وكذلك الأمور المتعلقـــة بالتشغيل والصيانـــة. ومن هنا يسمح لإسرائيل أن تضخ خلال فترة الصيف ـــ الممتدة من ١٥ أيـــار حتى ١٥ تشرين أول من كل عام ـــ كمية مقدارها (١٢) مليون م٣ ويحصل الأردن على باقي التدفق. ويسمح كذلك لإسرائيل أن تضخ كميـــة إضافية مقدارها (٢٠) مليون م٣ من نهر اليرموك في فتـــرة الشتـــاء مقابل موافقة إسرائيل على نقل نفس المقدار للأردن في فترة الصيف، ويدفع الأردن نفقـــات تشغيـــل وصيـــانة هذا النقل.

وتنص الفقرة (٣) على تعاون الأردن وإسرائيل، لإيجاد مصـــادر لتزويد الأردن بكمية إضافيـــة مقدارها (٥٠) مليون م٣ سنويـــاً، من الميـــاه بمقاييس مناسبة لإستعمالها في الشرب. أما بخصوص المياه الجوفيـــة في وادي عربة، فإن إسرائيل تنازلت عن الآبار الجوفيـــة في وادي عربة والمنشـــآت المقامة عليها لصـــالح الأردن مقابل التعويض، لكن الحكومة الأردنية فضلت تركها تحت الإدارة الإسرائيلية بسبب إرتفاع تكاليف التعويض، وإرتفاع نسبة ملوحة المياه التي تصل الى (١٥٠٠ جزء من المليون)، وكذلك رغبـــة الأردن في الإستفادة من الخبرات التكنولوجيـــة الإسرائيليـــة بهذا المجال.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونلاحظ مما سبق أنه وبالرغم من إخضاع تلك الآبار للسيادة الأردنية إلا أن إسرائيل لها الحق في الإستمرار بإستعمالها ومنع الأردن من إتخاذ إجراءات تؤثر على نوعية وكمية إنتاج تلك الآبار. (سليمان، ١٩٩٤: ٨)

المادة السابعة : العلاقات الاقتصادية (Economic Relations)

تنص هذه المادة في الفقرة (١) على أنه (إنطلاقا من النظر إلى التنميـــة الاقتصادية والرفاهيـــة بإعتبارها دعامتين للســـلام والأمن والعلاقـــات المنسجمـــة ... فإن الطرفيـــن في ضوء أوجه التفـــاهم التي تم التوصل إليها يؤكدان على رغبتهما المتبادلتين ليس بينها وحسب بل ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي. (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٥)

وقد تساءل بعض السادة النواب عن الأسباب التي حفزت إلى وضع هده المادة داخل المعاهدة وعن الأسباب التي دعت إلى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولهما في إتفاقيات التعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة مناطق حرة والإستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالي، وأبدى بعض السادة النواب تخوفـــاً عميقـــاً من أن يكون هدف التعـــاون الاقتصادي هو الهيمنـــة على الإقتصاد الأردنـــي خصوصاً وأن حجم الإقتصاد الإسرائيلي يبلغ حوالي أربعة عشر ضعف الإقتصاد الأردني مقاســـاً بالناتـــج الإجمالي السنـــوي. (إبراهيم، ١٩٩٦: ٢٦٦)

وبالنظر إلى نص المادة أعلاه نلاحظ أن الطرفين يسعيان لجعل التعاون الثنائي جزءاً من مجمل التعاون الاقتصادي الإقليمي. وينص البند (٢/٥) على إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حاجزاً ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الطرف الأخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الأخر من قبل أطراف ثالثة. وبناءاً عليه، يقوم الأردن برفع كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية والحواجز التمييزية، وتقديم العون له في حال فرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل من قبل طرف ثالث.

أما البند (ب/٢) فينص على (... بأن العلاقات بينهما ينبغي أن تسير بهدي مبادئ الإنسياب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله، يدخل الطرفان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد إتفاقيات ..). ونجد من هذا النص الدعوة لإقامة منطقة حرة أو مناطق تجارية حرة تقام بموجب إتفاقات مع دول مجاورة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى وجود سوق شرق أوسطي، أما البند (ج/٢) فينص على التعاون الثنائي في المحافل المتعددة الأطراف كذلك بإتجاه تعزيز إقتصادياتهما، وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى)، ويعني ذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.

المادة الثامنة : اللاجئون والنازحون (Refugees and Displaced Persons)

يعد موضوع اللاجئين والنازحين موضـــوعاً حساساً وهاماً يؤثر بشكل مباشر على المجتمعين الأردني والفلسطيني من نواحٍ كثيرةٍ ، لذلك فإن على الحكومة الأردنيـــة أن تتابع هذا الموضوع في جميع المحافل والأصعدة حتى ينال اللاجئون والنازحون حقوقهم الكاملة. ولا بد من البدء في التأكيد على مسألة مهمة وهي أن إستمرار مشكلة اللاجئين مرهونة ببقاء الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى تحل هذه المشكلة لا بد لدولة إسرائيل أن تتعاطى بشكل إيجابي مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) فقرة (١١) لعام ١٩٤٨ والذي يبين حق اللاجئين في العودة ودفع التعويضات لهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن هنا فقد نصت الفقرة (١) من هذه المادة على انه (إعترافا بالمشاكل الإنسانيـــة الكبيرة التي يسببهـــا النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين ... فإنهما سيسعيـــان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمـــة على صعيد ثنائي). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٦)

وفي حال عدم إمكانية تسوية المشاكل البشرية المشار إليها فإن الطرفان سيسعيان لتسويتها في المحافل والمنابر الدولية بموجب أحكام القانون الدولي، وأن المفاوضات بخصوص النازحين ستتم ضمن لجنة رباعية، بالإشتراك مع الفلسطينيين ومصر، أما مشكلة اللاجئون فتتم ضمن إطار المجموعة المتعددة الأطراف، وضمن مفاوضـــات الإطار الثاني تزامناً مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة. (الحباشنة، ١٩٩٩: ١٠٨)

ويرى الباحث أن تحليل هذه المادة يقوم على وضع مشكلة اللاجئين ضمن الإطار الإنساني، ومحاولة سلخها عن الطابع السياسي والقانوني من خلال خلوها من أية إشارة إلى القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين، والإشارة إلى التوطين كحل محتمل، ومحاولة إسرائيل بدفع الدول العربية للقيام لمعالجة مشكلة اللاجئين في أراضيهـــا من خلال توطينهم، وتحمل الدول العربية والمجتمع الدولي مسؤولية إعادة توطين اللاجئين المقيمين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو بذلك يسعى لإسقاط حقهم في العودة إلى ديارهم.

المادة التاسعة : الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان (Places of Historical and Religious Significance and Interfaith Relations)

تنص الفقرة (١) على منح كلا الطرفين حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية للطرف الأخر. وتنص الفقرة (٢) في هذه المادة (... تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنيـــة الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس، وعند إنعقاد مفاوضات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوضع النهائي سيعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن ...). وهذا مما يؤكد على إعتراف إسرائيل بدور الهاشميين الديني والشرعي ومسؤوليتهم التاريخية عن الأوقاف والمقدسات في مدينة القدس منذ عام ١٩٢٤، وكما هو واضح في هذا النص، فإن المعاهدة تؤكد على إعطاء الدور الأردني أهمية كبرى تجاه هذه المقدسات تمتد إلى ما بعد مفاوضات الوضع النهائي.

وتنص الفقرة (٣) على أن الطرفين سيعملان معاً لتعزيز حوار الأديـــان بين الأديـــان التوحيدية الثلاث بهدف العمل بإتجاه تفاهم ديني، وإلتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام ...). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٧)

المادة العاشرة : أوجه التبادل الثقافي والعلمي (Cultural and Scientific Exchanges)

تنص المادة على أنه (إنطلاقا من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بمرغوبية التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٧)

وتولي إسرائيل أهمية كبرى لهذا البعد، ونظراً للدور الذي يلعبه العامل الثقـــافي دوراً مهماً في حمايـــة الأمة من التغلغل الإسرائيلي، وبالتالي فإن نجاح العلاقـــات الأردنيـــة ـــ الإسرائيليـــة مهدت بنجاح للتعاون الثقافـــي والتطبيـــع كمثل أوجه التبـــادل العلمي والثقـــافي بين الطرفيـــن، وإقامة مشاريـــع بحوث مشتركة، مثل بحوث الطـــاقـــة البديلـــة، ومكافحة التصحر وزراعة الأراضـــي القاحلة، وتطوير مصـــادر الميـــاه والبحوث الطبيـــة، وكذلك عقد إجتماعات الخبراء، وتبادل المعلومـــات، وتنظيم وتبادل المعارض الثقـــافية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المادة الحادية عشرة : التفاهم المتبادل لعلاقات حسن الحوار (Mutual Understanding and Good Neighborly Relations)

لقد تناولت هذه المادة العديد من العناصر التي من شأنها العمل على تطوير التفاهم وحسن الجوار والمصالح المشتركة والسعي لحل المشاكل من خلال الحوار، وبالتالي فقد طلبت المادة من الطرفين أخذ الأمور التالية بعين الإعتبار:

- أن يسعى الطرفان لتعزيز التفاهم المتبادل بينهما.
- أن يتعهد الطرفان بالإمتناع عن بث الدعايات المعادية القائمة على التمييز.
- أن يتخذ الطرفان كافة الإجراءات القانونية والإدارية لمنع إنتشار مثل تلك الدعايات من بين أي فرد أو جماعة.
- أن يقوم الطرفان بإلغاء كافة الإشارات المعادية والتمييزية والتعبيرات العدائية من تشريعاتها.

إن تطبيق هذه المادة، خصوصاً بنود الفقرة (١) منها، يستلزم إحداث تغير جذري في النواحي الثقافيـــة والتربويـــة والتشريعيـــة ليتلاءم مع البنود السابقـــة، وعلى الأردن أن يلتزم بها محاولاً تحقيق التفاهم المتبادل والشامل بين الطرفين، أما الفقرة الثانية فتحاول تحقيق نوعاً من الحرية في التعبير. وتعكس المواد من (١٢ – ٢٤) الإنتقال من حالة العداء إلى حالة التعاون والتطبيع في كافة النواحي.

المادة الثانية عشرة : محاربة الجريمة والمخدرات (Combating Crime and Drugs)

يجدر بالذكر هنا أن لهذه المادة ملحقاً بالإتفاقية وهو الملحق (٣)، وقد أثار بعض السادة النواب في حينها نقطة أساسية حول هذه المادة والملحق التابع لها والتفصيلات الكثيرة التي تبين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أوجه التعاون المتعددة بين الجهات الأمنية في البلدين، وتساءلوا عن القصد من وراء ذلك، ورد الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع قد أملته ضرورات الموقع الجغرافي المتوسط للأردن وأن الأردن إستجاب للطلب الإسرائيلي بإضـــافة هذه المادة والملحق ليتأكد من أن الأردن حريص كل الحرص على مكافحة الجريمـــة وبخاصة المخدرات، لأن للأردن في ذلك مصلحة واضحة (إبراهيم، ١٩٩٦: ٢٧٤). ووقعت اتفاقية مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة في الرابع والعشرين من تشرين أول عام ١٩٩٥م. (اتفاقية التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة، ١٩٩٦: ٣٨٠٤-٣٨٠٦)

المادة الثالثة عشر : النقل والطرق (Transportation and Roads)

نصت هذه المادة على إعتراف الطرفين بضرورة إقامة علاقات ثنائية في مجال النقل والطرق، وضرورة عدم فرض ضرائب على حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وقام الطرفان بتوقيع اتفاقية النقل في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٩٤م . (اتفاقية النقل بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٦: ٧٥٤ – ٧٩٩)

المادة الرابعة عشر : حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ (Freedom of Navigation and Access to Ports)

تنص هذه المادة على إقرار كلا الطرفين بحق سفن الطرف الأخر بالمرور البحري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي، ومنح كل طرف لسفن الطرف الأخر وحمولاتها منفذا عاديا إلى موانئه، بالإضافة إلى إعتبار مضيقي تيران وخليج العقبـــة ممرات مائيـــة دولية مفتوحة لكل الدول، وإحترام كلا الطرفيـــن لحق الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٩). وفي ذلك إشارة إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي والتأكيد عليه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المادة الخامسة عشرة : الطيران المدني (Civil Aviation)

تنص الفقرة الأولى على أنه (يعترف الطرفـان بتطبيـق الحقـوق والإمتيازات والإلتزامات المنصـوص عليهـا في الاتفاقيات المتعددة الأطـراف، والتي يكونـا طرفين فيما بينهما، وخاصة اتفاقية الطيـران المدنـي لعـام ١٩٤٤ (اتفاقية شيكـاغو) ١٩٤٤ The) (Convention on International Civil Aviation - the Chicago Convention، وإتفاقية خدمـات المـرور الجـوي الدولـي (اتفاقية التـرانـزيت) لعـام ١٩٤٤، International ١٩٤٤ The) (Air Services - Transit Agreement، إضافة إلى إفتتاح ممر جوي بينهما، وقد وقع الطرفـان اتفاقية خدمات جوية في السادس عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩٩٦. (اتفاقية خدمات جوية بين حكومة الأردن ودولة إسرائيل، ١٩٩٦: ٨٠٠ – ٨١٨)

المادة السادسة عشرة : البريد والإتصالات (Post and Telecommunications)

وفقاً لما جـاء في إعلان واشنطن (Washington Declaration) يبـدأ الطرفـان الأردني والإسرائيلي بإفتتاح خطوط الهاتف والفاكسميلي، كما إتفق الطرفان على إنشاء إتصالات سلكية ولاسلكية وإنشاء خدمات الربط التلفزيون بالأسلاك والراديو والستـالايت وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٠)، وقد توصل الطرفـان بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٩٦ إلى توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والإتصالات السلكيـة واللاسلكيـة. (مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والإتصالات السلكيـة واللاسلكيـة بين حكومة المملكـة الأردنيـة الهاشميـة وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٦: ٥٢٨ – ٥٣٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المادة السابعة عشرة : السياحة (Tourism)

تفصح هذه المادة عن رغبة الطرفين لتعزيز التعـــاون السياحي، وإتفاق الطرفيـــن على التفاوض خلال فترة قياسيـــة لا تزيد عن (٣) أشهر من تبادل وثائق التصديق للمعاهدة من أجل تنشيط وتشجيع السياحة المتبادلـــة والسياحة من الدول الأخرى. وقد وقع الطرفان اتفاقية سياحيـــة بتاريخ الرابع من نيسان عام ١٩٩٥. (اتفاقية سياحية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٦: ١٤٦٤ – ١٤٦٥)

المادة الثامنة عشرة : البيئة (Environment)

نصت هذه المادة على أن يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبيئة لما يوليه الطرفـــان لهذا الموضوع من أهميـــة كبرى، وفي مواضيع منها المحافظة على الطبيعة، ومحاربة التلوث، ذلك حسب ما هو موجود في الملحق رقم (٤) وسيدخل الطرفـــان في مفاوضات ليتوصلا إلى اتفاق بهذا الشأن في فترة لا تزيد عن (٦) أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة. (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣١)

وقد قام الطرفـــان بتوقيع اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بتاريخ السابع من أيلول عام ١٩٩٥. (اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٦: ١٢٥٦ – ١٢٦٥). ويمكن تلخيص مجالات التعاون في مجال البيئة بالركائز التالية:

١. منع الضرر والمخاطر على البيئة.

٢. التعاون في مجالات مثل التشريعات والأنظمة والمقاييس البيئية وتطبيقها، إجراء البحوث التطبيقية والتكنولوجية، الإستجابة للطوارئ والسيطرة على الأضرار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. تتمثل موضوعات البيئة التي يتم بحثها في حماية الطبيعة، التحكم بنوعية الهواء، بيئة البحر وإدارة موارد الشطوط، إدارة الفضلات ومنها الفضلات الخطرة، التحكم بإنتشار الحشرات، التحكم بالتلوث وإصلاح نتائجه، محاربة التصحر، تقليل التلوث الناجم عن الضجيج، والتعاون في حال حدوث الكوارث الطبيعية.

المادة التاسعة عشرة : الطاقة (Energy)

نصت هذه المادة على تعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقة والمشاريع ذات العلاقة بالطاقة مثل إستغلال الطاقة الشمسية، وتنفيذ الربط الكهربائي في منطقة العقبة إيلات (Eilat-Aqaba area) كمقدمة تعاون ثنائي إقليمي واسع. (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣١)

المادة العشرون : تنمية أخدود وادي الأردن (Rift Valley Development)

تنص المادة على أن (يولي الطرفان أهمية كبرى للتنمية المتكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن، ليشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والمشاريع المرتبطة بالطاقة والسياحة ... لذلك سيبذل الطرفان قصارى جهدهما لإتمام التخطيط والسير في التطبيق). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣١) ومن هنا يترتب على هذه المادة فتح آفاق جديدة لسبل التعاون الدولي في مجالات تنموية مهمة.

المادة الواحدة والعشرون : الصحة (Health)

تنص على أنه (سيتعاون الطرفان في مجالات الصحة، وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق خلال فتره لا تزيد عن (٩) أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤). وقد تم توقيع على اتفاق التعاون في حقلي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصحة والطب، بتاريخ الثامن والعشرين من آب عام ١٩٩٥. (اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنيــة الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل في حقلي الطب والصحة)

المادة الثانية والعشرون : الزراعة (Agriculture)

تنص على التعاون في مجال الزراعة، بما فيها الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتسويق (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤). وقد تم توقيــع الطرفــان على اتفاقية زراعيــة بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٥. (اتفاقية زراعية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٥: ٣٩٢٧ – ٣٩٣٠)، ومن جملة الفوائد التي من الممكن أن تكون في صالح المملكة الإستفادة من الأساليب التكنولوجية المتطورة التي تستخدمها إسرائيل في شتى المجالات ومن المجال الزراعي.

المادة الثالثة والعشرون : العقبة وإيلات (Aqaba and Eilat)

تنص المادة على أنه (يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وعلى الترتيبات التي ستمكنها من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة، والتعاون في الطيران، ومحاربة التلوث، والأمور البحرية والشرطة والرسوم الجمركية، والتعاون الصحي) (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٢). وقد إختتمت تلك المفاوضات بتوقيع اتفاقية حول الترتيبات الخاصة للعقبة وإيلات بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٩٦ (اتفاقية حول الترتيبات للعقبة وإيلات بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٦: ٨٢٤ – ٨٢٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ورد في نص كلمة جلالـــة الملك الحسيـــن ــ طيب الله ثراه ــ عند توقيـــع المعـــاهـــدة : " ... تشاهدون خلفنا إيلات والعقبة والكيفية التي عشنا بها عبر السنوات، كنا قريبين من بعضنا ولكننا لم نكن قادرين على زيارة بعضنا أو العمل معاً لتطوير أكثر لهذا الجزء من العالم .. ونحن نتطلع إلى المستقبل بعد هذه المرحلة بعزم وأمل وإلتزام ... لقد عشنا أوقات عصيبة لكي يتمكن شعبنا بعد هذه المرحلة من التمتع بالأوقات الخيرة ".

المادة الرابعة والعشرون : المطالبات (Claims)

تنص على اتفاق الطرفين لإقامة لجنة للمطالبات على كافة المطالبات المالية على أساس متبادل (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٢). وقد تساءل السادة النواب عن مصير حقوق الأشخاص الأردنيين في إسرائيل من غير اللاجئين والنازحين، وقد بين الجانب الأردني بأن حقوق اللاجئين سوف تبحث في إطار التفاوض حول هذا الموضوع، أما فيما يتعلق بحقوق الأشخاص الأردنيين من غير اللاجئين فإن نص المادة (٢٤) يفي بالغرض، حيث إتفق الطرفان على إقامة لجان مطالبات بعدد كافة المطالبات المالية على أساس متبادل.

وأكد الجانب الحكومي في هذا الصدد أنه لا صحة للإشـــاعـــات التي تثار بأن هنالك أراضي أردنيـــة مباعة لإسرائيل، وأن السجلات في دائرة الأراضي والمساحة لا يوجد فيها أية وثائق تشير إلى أمر كهذا. (إبراهيم، ١٩٩٦: ٢٧٧)

ونلاحظ أن المواد من (١٢) ــ (٢٤) جاءت مكملة للمواد المتعلقة بالتطبيع الشامل بين الطرفين، حيث غطت غالبيـــة القطاعـــات الإجتماعية والخدميـــة وبعض قطاعات البنيـــة الأساسيـــة، وذلك في محاولة لإرساء اللبنات الرئيسية في بناء السوق الشرق أوسطية الجديدة، بإعتبار أن طرفي المعاهدة يمثلان ركنيين أساسيين لذلك التسوق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن هنا فقد تضمنت هذه المواد نصوصـــاً يمكن أن يؤدي تطبيقهـــا إلى علاقـــات متينة، وليس إنهاء حالة حرب بين الطرفين، بل إن تكامل هذه المواد، مع المواد الرابعة، والسابعة، والعاشرة، والحادية عشرة والمادتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين يمكن أن يشكل نواة تكتل في المنطقة على المستوين الأمني والاقتصادي.

المادة الخامسة والعشرين: الحقوق والواجبـــات (Rights and Obligations)

تعتبر المادة (٢٥) من أهم مواد الاتفاقية، ويجب قراءتها بعناية وتنص الفقرة الأولى منها على انه (يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أية إلتزامات تتعارض مع هذه المعاهدة) (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤)، أي أن المعاهدة لا تؤثر ويجب أن لا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومن المعلوم أن ميثاق الأمم المتحدة ينص صراحة في المادة (٥١) على حق الدفاع الشرعي والجماعي عن النفس ضد الإعتداء على أية دولة عضو، وقد أشارت المعاهدة صراحة إلى هذا الحق في المادة (٤) الفقرة (٢) التي نصت على أن لا تمس الإلتزامات المنصوص عليها بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

المادة السادسة والعشرين : التشريعات (Legislation)

بين الجانب الحكومي أن نص المادة (٢٦) يتطلب تبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة وإنهاء أي إلتزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة، وسوف تقوم الحكومة بإجراء العمل اللازم في هذا الصدد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المادة السابعة والعشرين : التصديق (Ratification)

أكد الجانب الحكومي بأن الملاحق والذيول التي تم بحثها قد شملت بالإضافة إلى نص المعاهدة بموادها الثلاثين كل ما تم التوصل إليه، وأكد دولة رئيس الوزراء السابق عبد السلام المجالي أن كلمة الذيول الواردة في الفقرة (٢) من هذه المادة تعني الخرائط التفصيلية للحدود الدولية والمتفق عليها. (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٣). وأكد رئيس الوزراء السابق انه لا توجد أية ملاحق أو ذيول سرية أو غير سرية عدا المعروفة والتي تشكل جزءاً لا يتجزءا من هذه المعاهدة.

المادة الثامنة والعشرين : الإجراءات المؤقتة (Interim Measures)

تتضمن هذه المادة الإجراءات المؤقتة التي سيطبقها الطرفان لحين عقد الاتفاقيات المنصوص عليها في المعاهدة والملحق (٥) التابع لها والذي ينص على الإجراءات التفصيلية المؤقتة الخاصة بنقاط العبور الحدودية بين الأردن وإسرائيل. (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٤)

المادة التاسعة والعشرين : حل النزاعات (Settlement of Disputes)

نصت هذه المادة على تحديد الآلية التي يلجأ إليها الطرفان لحل النزاعات الناتجة عن تطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها وهي التفاوض أولا، وإذا لم يكن بالإمكان حل أية منازعات بواسطة التفاوض (Negotiations)؛ فإنها ستحل بالتوفيق أو بإحالتها إلى التحكيم (Conciliation or Submitted to Arbitration). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٤)

ومن هنا فإن مخالفة إسرائيل لأي من نصوص هذه الاتفاقية سوف تعطي الأردن مناسبة لتعطيل أي من إلتزامها تجاه إسرائيل لذلك فإن التوازن في التعامل وارد بحكم هذا الحق لأن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على كل طرف يختار أن يخالف نصوص هذه المعاهــدة أن يضع في حسبانه ردة فعل مناسبة من الجانب الأخر. ومن هنا يتضح لنا ما ترمي إليه المادة من التأكيد على الصبغة الدولية التي تتسم بها المعاهدة والتي تقضي باللجوء إلى آليات القانون الدولي العام لحل النزاعات المشار إليها في الفقرة.

المادة الثلاثون : التسجيل (Registration)

تناولت هذه المادة مسألة تسجيل المعاهــدة وفقاً للأصول الدولية المرعية؛ فنصت على إرسالها إلى الأمين العــام للأمـــم المتحـــدة من أجل تسجيلهـــا بمقتضى المـــادة (١٠٢) من ميثـــاق الأمـــم المتحـــدة (The Charter of the United Nations.). (البدارين، ٢٠٠٢: ١٥١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني : مضامين المعاهدة وأبعادها

لقد أكد جلالة المغفور له الملك الحسين مراراً قبل التوقيـــع على معاهدة السلام أن أزمة الشرق الأوسط وبكل أبعادها معلقة بين حالة الشلل والجمود من جهة وإحتمالات تفجر الوضع في حرب مدمرة من جهة أخرى، ولا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا بتحقق أمرين هما: وجود تنظيم دولي جماعي يساعد الأطراف المتنازعة في حل مشكلاتهـــا وفق الأعراف والشرائع الدولية. بالإضافة إلى التخلي عن النظرة السائدة تجاه المشكلات الإقليمية وإخراجها من دائرة التنافس؛ وهو الأمر الذي إستدعى قيام المؤتمر الدولي للسلام في مدريد عام ١٩٩١ بحضور الدول دائمة العضوية وحضور ممثلين عن أطراف النزاع. (الوخيان، ١٩٩٣: ١٧٠)

لقد إنطلق الأردن في معاهدة السلام التي عقدها مع إسرائيل من واقع إيمانه بالأسلوب الدولي الأمثل في حل النزاعات الدولية وهو الجلوس مع الطرف الآخر على طاولة المفاوضات والتباحث معاً بشأن الأمور المختلف عليها، وهو الأسلوب الذي أثبتت جدواه في حل النزاعات بين الكثير من الدول في العالم، لسبب مهم وهو أن الشرعية الدولية تلزم الطرفين المتفاوضين بالأمور المتفق عليها وتطبيق الحلول على أرض الواقع. علاوة على ذلك فقد كانت الأمور العالقة بين الأردن وإسرائيل من الخلافات ذات الأثر المحدود مقارنة بغيرها، وبالتالي ليس الجدوى في شيء أن يبقي الأردن على تلك الحال في ظل حالة من اللاحرب واللاسلم في آن واحد، ومنطق الأمور يقضي بعد أن أقر العرب مجتمعين إستبعاد الخيار العسكري في حل الخلافات مع إسرائيل أن يكون السلم من خلال التفاوض هو الطريق المتبقي الأمثل.

وسوف يتناول هذا المبحث تحليل أهم المضامين التي وردت في معاهدة الســـلام الأردنية ــ الإسرائيلية والاتفاقيات الفرعيـــة الأخرى التي أبرمت بموجبهـــا لما لهذه المضامين من أثر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بارز في تحديد طبيعة العلاقات بين الأردن وإسرائيل، وسوف تقتصر هذه الدراسة على بحث المضامين الأساسية التي تتمثل في: المضامين السياسية والمضامين الاقتصادية.

أولاً: المضامين السياسية

من أهم المضامين السياسيـــة التي إشتملت عليها معاهدة السلام الأردنية ـــ الإسرائيلية تلك المتمثلة في تحول الصراع العربي ـــ الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني ـــ إسرائيلي وما توصل إليه من تعهدات إسرائيلية وأمريكيـــة بهذا الصدد، ونقل موضوع هذا الصراع وفقاً لما جاءت به قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي والسعي إلى العمل على إلغاء الصراع العربي الإسرائيلي. ورغم حدوث مثل هذا التحول في الصراع العربي ـــ الإسرائيلي إلا أن الأردن ممثلاً بقيادته الهاشمية الحكيمة بقي ملتزماً بكافة القرارات والمؤتمرات التي إنبثقت عن جامعة الدول العربية بخصوص فلسطين، حيث بقيت القضية الفلسطينية في سلم أولويات الأردن لإحقاق الحق وإستعادة الأراضي الفلسطينية المغتصبة ومحاولة دفع الجهود لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط برمتها. وخير ما يدلل على ذلك إلتزام الأردن بدعم الجهود الفلسطينية في كافة المحافل الدولية والمناداة بأن أمن الشرق الأوسط إنما يكمن في حل القضية الفلسطينية والتوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، وقد كان ذلك واضحاً منذ اللحظة الأولى عندما بدأت المفاوضات الفلسطينية ـــ الإسرائيلية تحت مظلة الشرعية الأردنية، وإنتهاءا بالقمة الثنائية المصغرة التي عقدت بين الملك عبدالله الثاني بن الحسين والرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة في مطلع عام ٢٠٠٧م للتباحث في كيفية طي صفحة الخلافات الفلسطينية الداخلية على إثر حوادث الإقتتال الداخلي الفلسطيني بين منظمة فتح وحركة حماس، والتي إنتهت بحل الخلاف الدائر في اتفاق مكة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن هنا نجد أن هذه المعاهدة تفتح الباب أمام قيام مشاريع ثنائية مشتركة بين الأردن وإسرائيل وإقليمية مع باقي دول المنطقة. إضافة إلى ذلك تشكل هذه المعاهدة والاتفاقيات المعقودة في كافة المجالات تحالفاً بين الطرفين تتجاوز العلاقات الطبيعية المتعارف عليها بين الدول، فلم يحدث أن إرتبط الأردن بمعاهدة مع أي طرف آخر، ويمكن الإستنباط أن الهدف من هذا التحالف إنما هو تكوين نواة إقليمية اقتصادية لنظام شرق أوسطي جديد، يشمل جميع دول المنطقة. أضف إلى ذلك أن المعاهدة تعتبر منعطفاً هاماً في تاريخ الأردن والمنطقة لما يترتب عليها من آثار على المدى القريب والبعيد معاً، ومنها التأكيد على نبذ العنف وحل المشكلات بالطرق السلمية والتعايش السلمي والتعاون بصدد المصالح المشتركة.

ثانياً: المضامين الاقتصادية

نصت هذه المادة على تشجيع التعاون الدولي والإقليمي الاقتصادي بشقيه الصناعي والتجاري، وذلك من خلال تشجيع النشاطات الصناعية المشتركة، وتسهيل حركة الترانزيت، وإعادة تصدير السلع، والتعاون في إنشاء قنوات الترويج والتسويق، وتشجيع الأنشطة الهادفة إلى تسهيل التجارة بين الطرفين، بما في ذلك المعارض التجارية والمؤتمرات والدعاية والإعلان وغيره. (اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، ١٩٩٤: ٤١٣٠)

ونصت المادة السابعة من معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على معالجة القضايا الاقتصادية، حيث تم الإتفاق على إنهاء حالة المقاطعة الاقتصادية بين الطرفين والتعاون لإنهاء أشكال المقاطعة الاقتصادية، وإلغاء الحماية المفروضة على بعض أوجه النشاط الاقتصادي لدى الطرفين، مما سيفتح المجال أمام الصناعات الإسرائيلية لدخول السوق الأردني والتعاون في مجالات التجارة المختلفة والإنسياب الحر للسلع والخدمات بين طرفي المعاهدة، بالإضافة إلى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إزالة الحواجز الجمركية، وإلغاء أو تخفيض نسب رسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة والتعاون في مجال تمويل الإستثمارات والمشاريع المشتركة، ولا يخفى أثر ذلك على الإقتصاد الأردني. (صقر وآخرون، ٢٠٠٠: ٦٧-٦٩)

وبناءاً على ما ورد في المادة السابعة من المعاهدة، قام الأردن بإلغاء القوانين التالية:

- قانــون منع بيــع العقــار للعدو، رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣.
- القانون الموجود لمقاطعة إسرائيل، رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨.
- قانــون منع الإتجار مع إسرائيل، رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣.

وتم في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٥ التوقيع على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل، والتي تنص على أنها جاءت إعترافا بأن الجوار الجغرافي والحدود الطويلة المشتركة بين الطرفين لتعزز أسس التعاون في المجالات الاقتصادية والبنى التحتية والصناعية، وتحتوي هذه الاتفاقية على إثنين وعشرين مادة إضافة إلى بروتوكول ملحق بها يتضمن قوائم السلع المتبادلة الخاضعة للتخفيضات الجمركية، وملحق آخر يتضمن قواعد المنشأ. (اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، ص ٤١٢٨ – ٤١٤٤)

أما المادة العاشرة فقد نصت على أن لا تؤدي هذه الاتفاقية إلى الإخلال بحق أي من الطرفين في فرض أية موانع أو محددات على المستوردات والصادرات وتجارة الترانزيت إستنادا إلى أحكام القوانين والأنظمة المرعية لديه، والهادفة إلى حماية مصالح الأمن أو النظام العام أو القيم الأخلاقية.

ويمكن إستنتاج أهم الآثار الاقتصادية التي نجمت عن المعاهدة والاتفاقيات الأخرى المنبثقة عنها بما يلي: (صقر وآخرون، ٢٠٠٠: ٩٦)

- الإستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن، مما حسن من قطاع الخدمات بالدرجة الأولى.
- إستفادة الأردن من حركة الترانزيت والنقل البري بين إسرائيل و الدول العربية.
- تطور في إستخدام وإستعمال التكنولوجيا في الصناعة والزراعة والخدمات.
- إستفادة الأردن من خلال قطاع السياحة الذي يتوقع له تطور ملحوظ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خاتمة

هدف هذا الفصل إلى تحليل نصوص معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية والتطرق إلى أهم المضامين التي إشتملت عليها هذه المعاهدة. لقد بدأت حالة السلام بين الأردن وإسرائيل بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية وتبادل الوثائق الخاصة بها، بمرجعية تستند إلى تطبيق أحكام ميثــاق الأمم المتحــدة ومبادئ القانون الدولي اللتان تضبطان علاقــة الدول ببعضها البعض وقت السلم. وكان مما ترتب على توقيع هذه الاتفاقية الإعتراف المتبادل بسيادة الأطراف المتعاقدة، والعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

موضحة بذلك الحدود الدولية التي تفصل البلدين، وإستعادة الأردن لسيادته على أراضية المحتلة من قبل إسرائيل قبل توقيع المعاهدة، وأضافة التفاهم المشترك والتعاون بينهما في العديد المسائل مثل الأمن، إقــامة علاقــات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين وتعزيز علاقات حسن الجوار، المياه والمخصصات المائية، التعاون الاقتصادي وتعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى، التعاون الثقافي والعلمي، مشكلة اللاجئون والنازحون، إعطاء الدور الأردني أهمية كبرى تجاه المقدسات الإسلامية وحرية الوصول للأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية للطرف الأخر، التعاون في مجال محاربة الجريمة والمخدرات، النقل والطرق، حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، الطيران المدني، البريد والإتصالات، السياحة والتنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات، البيئة والطاقة وتنمية أخدود وادي الأردن، الصحة والزراعة، وآلية حل النزاعات المستقبلية.

أما بخصوص أهم المضامين السياسيــة التي إشتملت عليها معاهدة السلام فقد تمثلت في تحول الصراع العربي ــ الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني ــ إسرائيلي، بالإضافة إلى تشجيع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعزيز أسس التعاون الاقتصادي بين البلدين؛ الذي سيعود على الأردن بتدفق رؤوس الأموال، إستخدام التكنولوجيا المتطورة في مجالات الصناعة والزراعة، الإستفادة من حركة النقل البري بين إسرائيل و الدول العربية.

لقد قدمت هذه المعاهدة إنموذجا مهماً وجديداً في المنطقة من أجل حل المشاكل والقضايا الإقليمية العالقة بين الدول في العديد من المجالات سواء السياسية منها أم الاقتصادية من خلال وضع الأسس التي تضبط العلاقات السياسية وتضمن أمن المنطقة وفتح الطريق لسبل التعاون المشترك بالطرق السلمية وحل المشاكل والتخلص من النزاعات التي تقوم بدعوى إغتصاب الحقوق، بالإضافة إلى إقامة علاقات التعاون على الصعيد الاقتصادي بين الطرفين، وإتاحة الفرصة أمام التعاون الدولي في ذات المجالات، وما لذلك من إنعكاس على إستعادة الحقوق وإنتعاش الحالة الاقتصادية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

ويرى الباحث في هذا المقام أن الأبعاد والمضامين التي تمخضت عنها المعاهدة إنما تشكل جزءاً لا يتجزأ من أمن المنطقة العربية برمتها، ولا يمكن فصل المضامين السياسية عن المضامين الاقتصادية من منطلق الأثر الإيجابي بينهما، والتي جعلت منها بحق النموذج الحي على أرض الواقع في اللجوء إلى القانون الدولي في حل نزاعات الدول، وإستبدال حالة العداء إلى حالة من التعايش السلمي والتعاون المشترك على شتى الصعد؛ فقد أعطت المعاهدة بين الطرفين بعداً ثنائياً وإقليميا ودولياً للجانب الاقتصادي والتنموي، والتعاون الإقليمي مع دول الجوار في مجال الأمن والمياه والعلاقات الدبلوماسية واللاجئين والنازحين والأماكن التاريخية والدينية والتبادل الثقافي والعلمي والتعاون الدولي في مجال الحدود وحرية الملاحة والطيران المدني والإحتكام للقانون الدولي العام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

الآثار والمكاسب الاقتصادية والسياسية الناجمة عن توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على علاقات الأردن مع الإتحاد الأوروبي

تمهيد

إزدادت أهمية الدور الأردني في منطقة البحر المتوسط بعد تبني حل الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية كأحد الخيـــارات الإستراتيجية وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وهو الأمر الذي جعل دول الإتحاد الأوروبي تنظر إلى الأردن على المستوى الثنائي والمتعدد بوصفه طرفاً أساسياً في إعادة تأهيل منطقة الشرق الأوسط. وقد نجم ذلك عن السياسة الأردنية الحكيمة والتي إنتهجتها القيـــادة الأردنية وعلى رأسها جلالة الملك حسين بن طلال ــ طيب الله ثراه ــ ومن بعده جلالة الملك عبد الله بن الحسين ــ أدام الله ملكه ــ وهي ذات السياسة التي أكسبت الأردن المصداقية أمام دول العالم المختلفة، وجاءت معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية لتلقي بظلالها الإيجابية على الأردن على مستويين أساسيين هما : المستوى السياسي والاقتصادي.

وبما أن النظام الاقتصادي الأردني ينهج سياسة الباب المفتوح والسوق الحر وهو ما تتبعه دول الإتحاد الأوروبي؛ فقد أدى ذلك إلى تقارب السياســـات الاقتصادية لكليهمـــا وسهولة التعامل فيمـــا بينهما، مما أتاح الفرصة لنجاح التعاون بينهما.

لقد إتخذت الحكومة الأردنية قرار البدء بالدخول إلى مفاوضات شراكة مع الإتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٩٥ بهدف تعزيز العلاقـــات الأردنيـــة ــ الأوروبيـــة في مجالات عديدة،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ساعية بذلك إلى إقامة منطقة تجارية حرة بين الإتحاد الأوروبي والأردن بحلول عام ٢٠١٠ (الأحمد، ١٩٩٨: ٥٩)، وهذا ما دعت إليه قمة برشلونة عام١٩٩٥، وكانت هذه الاتفاقية واحدة من إتفاقيات متعددة أبرمت مع دول أخرى في منطقة البحر المتوسط، وهدفت إلى زيادة مساهمة الإتحاد الأوروبي في تفعيل القطاع الصناعي، وتحديث القطاع الزراعي والمساهمة في تسويق المنتجات، ومنحت المنتجات الأردنية وفقاً لهذه الاتفاقية إعفاءات في أسواق الإتحاد الأوروبي شأنها في ذلك شان منتجات الإتحاد الأوروبي نفسه.

حكمت العلاقات بين الأردن والإتحاد الأوروبي في الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٩٥ أربع برتوكولات مالية وفنية قام الإتحاد الأوروبي بموجبها بمنح ما يقارب (٣٢٩) مليون إيكو ــ وهي وحدة نقدية أوروبية تعادل نصف دولار ــ أنفقت على مشاريع متعددة في مختلف القطاعات مثل التعليم والزراعة وغيرها. أضف إلى ذلك أن الأردن إستفاد خارج إطار هذه البرتوكولات من مساعدات مالية كبيرة لقطاعات أخرى كالمنظمات غير الحكومية والمشاريع الصغيرة وغيرها، والقروض التي حصل عليها الأردن من بنك الإستثمار الأوروبي. (النعيمات والبخيت، ٢٠٠٥: ١).

وقد جاء في المادة الأولى من الاتفاقية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ــ الوثيقة الختامية للفحم والصلب عام ١٩٧٧: (إن هدف الاتفاقية بين الأردن والمجموعة هو ترويج التعامل الشامل بين الطرفين والمتعاقدين من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية الأردنية والمساعدة في تقوية العلاقات بين الطرفين). (الأحمد، ١٩٩٨: ٣٧)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية (١٩٧٧) فقد هدفت إلى تحقيق ما يلي :

١. مساهمة المجموعة الأوروبيـــة في الجهود التي يبذلها الأردن في تنمية منتجاته، وتهيئة البنية التحتية لإقتصاده من أجل العمل على توسعة كيانه الاقتصادي، وترتبط هذه المساهمة بتحديث قطاعي الصناعة والزراعة في الأردن. (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية، ١٩٩٧: ١١٦)

٢. التعاون الصناعي الذي يستهدف زيادة الإنتاج الصناعي الأردني من خلال إتخاذ الإجراءات لتشجيع مساهمة المجموعة في تنفيذ برامج التنمية الصناعية الأردنية. (دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ٢٠٠٠: ١)

٣. المساعدة في ترويج وتسويق المنتجـــات التي يصدرها الأردن إلى دول المجموعة الأوروبية.

٤. التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة وقطاع الصيد.

٥. تشجيع القطاع الخاص بالإستثمار بما يخدم إهتمامات الطرفين.

٦. تبادل المعلومات عن الوضع الاقتصادي والمالي وإتجاهاته.

٧. مساهمة المجموعة في التنقيب عن الموارد الأردنية وإنتاجها وتصنيعها.

ومن الملاحظ أن الاتفاقية ركزت على تقديم المساعدات من أجل التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الأردن، ومراعاة المناطق الأقل نمواً مع شمولها البنية التحتية والتنظيم والبعثات التجارية والمعارض والندوات، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعيق التبادل التجاري مثل الشروط الضرورية للتعبئة والمتعلق بالمواصفات المختلفة، والقيود على المبادلات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التجارية، والتركيز على التعاون الفني والتكنولوجي من خلال التعاون بين المؤسسات العلمية بين الجامعات ومراكز البحث العلمي. (الأحمد، ١٩٩٨: ٣٨)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول: الحوار العربي – الأوروبي

أولاً: دواعي إهتمام الإتحاد الأوروبي بدول المتوسط وبالعملية السلمية

تعاني دول الحوض البحر المتوسط الجنوبية والشرقية من عدد من المشاكل التي تعتبر مصادر لعدم الإستقرار وهي : (مصطفى، ١٩٩٩: ٤٤١)

أ. تزايد أعداد السكان بمعدل مرتفع.

ب. الإرهاب وتواجد العديد من الحركات الإرهابية التي تزعزع أمن وإستقرار الدول المتوسطية.

ج. الأصولية الإسلامية وإصطدامها مع الأنظمة السياسية في دول جنوب المتوسط، بالإضافة للمخاوف التي تكتنف العقول الأوروبية من وصول هذه الحركات إلى دفة الحكم وما يترتب عليه من تهديد لمصالحها.

د. الإنفاق العسكري والترسانة العسكرية الكبيرة لدى هذه الدول.

ونظراً لما تمثله هذه المشاكل من مخاطر على الأمن والإستقرار الإقليمي في منطقة حوض البحر المتوسط وإنعكاس ذلك على أوروبا، فقد أصبح الهاجس الأمني لأوروبا يمثل مكاناً مهماً في تعامل الإتحاد الأوروبي مع منطقة حوض البحر المتوسط. (الجاسور، ١٩٩٦: ١٨)

ويتضح لنا في ضوء التشخيص الأوروبي لمصادر عدم الإستقرار في جنوب المتوسط ومن ذلك مصادر تهديد الأمن الأوروبي أن الأخطار القادمة من جنوب وشرق المتوسط، لا تأتي من مصادر عسكرية، بقدر ما تشتمل على مصادر إجتماعية وثقافية متداخلة في تأثيراتها. وكيف تستطيع أوروبا أن تشعر بالأمن ما دامت منطقة الإحتكاك معها غير آمنة، خاصة من الناحية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية وما تعانيه هذه الدول من مشاكل اقتصادية تهدد أمن هذه الدول وإستقرارها السياسي، في الوقت الذي تتصل فيه هذه المنطقــة بروابط الإعتماد المتبادل مع أوروبا ؟

وفيما يخص العلاقــات العربيــة ــ الأوروبيــة، فقد إتسمت هذه العلاقات بالصــراع الطويل الذي تمثل بداية في اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة سنة ١٩١٦، وشن العدوان الثلاثي من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر سنة ١٩٥٦، وهو العدوان الذي فتح الباب لاحقاً أمام تدخل القوى العظمى الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكيــة والإتحاد السوفيتي لإقصاء الدول الأوروبية من الساحة العربية.

ورغم ذلك التدخل فقد إستمر ذلك الصراع؛ فوقفت الدول الأوروبيــة بإستثناء فرنسا إلى جانب إسرائيل في حرب حزيران عام ١٩٦٧، ودخلت بعد ذلك في مرحلة من الحوار مع العرب بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ نتيجة للحظر النفطي الذي فرضته الدول العربيــة على الولايــات المتحدة ومعاوني إسرائيل في حربهم على العرب، ولم يكتب لهذا الحوار النجاح خصوصاً بعد أن توصل العرب إلى حقيقة مفادها عدم قدرة أوروبــا على الخروج من دائــرة التبعيــة الأمريكيــة من جهة، وعدم قدرة العرب على إنتزاع تأييد أوروبــا للقضايــا العربيــة من جهة أخرى. (الكيلاني، ٢٠٠٦: ١٢-١٤)

وبعد ظهور العديد من المتغيرات الإقليمية ومنها حرب الخليج الثانية، والمتغيرات الدولية ومنها إنهيار الإتحاد السوفيتي على إثر الكثير من التنــازلات التي قدمها في بعض الصراعــات الإقليمية، والإعلان عن بعض التغيرات الايديولوجيــة التي أظهرت جلياً عدم قدرته على الإستمرار في سباق التسلح وإنسحابه كقوة عظمى مؤثرة في النظام الدولي، وهو ما أدى إلى ظهور النظام الدولي الجديد الذي إنفردت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة دفته.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا بد من إستعراض أهم ملامح هذا النظام للوقوف جليـــاً على أثر المتغيرات الدولية الجديدة على الدول الأوروبية في سعيها للإحتفاظ بمكانة إقليمية تمكنها من تعزيز دورها في المحافظة على مصالحها ومكتسباتها في ظل القطبية الأحاديـــة للنظام الدولي الجديد. وهي ذات المكانة التي سعت الدول الأوروبية لإستعادتها بعد أن فقدتها عقب الحرب العالمية الثانية.

لقد تمثلت أهم ملامح النظـــام الدولـــي الجديـــد في جملة من السمـــات الجديـــدة التي فرضتها الثورة التكنولوجية الكبيرة وما ترتب عليها من ظهور للتكتـــلات الاقتصادية التي تسعى لتصريف الطاقـــة الإنتاجية التي خلفتهـــا هذه الثورة من جهة، وضرورة تهيئة البيئـــة العالمية المناسبة التي تمكن من تسهيل مهمة عمل هذه التكتـــلات الاقتصادية من جهة أخرى، ويمكن تلخيص أهم هذه الملامح بما يلي: (الحضرمي، ١٩٩٣: ١١٠-١١٦)

١. ثورة المعلومات، وهي الثورة التكنولوجية المعرفية التي إستهدفت عدم التركيز على مدخلات العملية الإنتاجية بصورة كبيرة كما كان الأمر عليه سابقاً؛ بل التركيز على المعرفة وجهود التطوير والبحث العلمي بالدرجة الأولى، ومن هنا فقد أصبحت صناعة الحاسبات الآلية تعتمد على نتائج البحوث العلمية وليس على الأيدي العاملـــة أو المواد الخام المستخدمة في مثل هذه الصناعة.

٢. ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيـــرة، بسبب الطـــاقة الإنتاجية الهائلـــة التي نجمت عن الثورة الصناعية وبداية تعاون الدول الصناعية المتقدمة عبر شبكة من المنظمات والمؤسسات الدوليـــة مثل منظمة التعـــاون الاقتصادي والتنميـــة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والإجتماع السنوي للدول الصناعية السبع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. إعادة ترتيب عناصر القوة الدولية، وبالتالي ظهور عامل القوة الاقتصادية كأداة مهمة من أدوات النظام الدولي الجديد.

٤. التسوية السلمية للنزاعـات الإقليمية، وهي في الأغلب ذات النزاعات التي تولدت عن الصراع الأمريكي السوفيتي، ومن الأمثلة على هذه التسويات إنسحاب السوفييت من أفغانستان عام ١٩٨٩ وإستقلال ناميبيا وإنهاء الحرب العراقيـة الإيرانية، ومساعي السـلام لحل القضيـة الفلسطينيـة وإنهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد لعبت هذه الملامح دوراً مهماً في تكيف الدول الأوروبيـة لتأخذ مكانها في النظام الدولي الجديد وبالتالي محاولة إيجاد المدخل المناسب الذي يمكنهـا من مواجهة منافسيهـا مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ فما كان منها مجتمعة، لأسباب خارجية وداخلية معاً، إلا أن تختار النهوض بمشروع الوحدة الأوروبية، وهو المشروع الذي يمثل بالنسبة لها هدفاً إستراتيجيا، كما يرى الحضرمي (١٩٩٣)؛ لأنها ترى فيه السبيل الأمثل الوحيد لمواجهة منافسيها.

ومن هنا تبدأ فكرة البحث عن ميثاق السلام الذي يمكن من إستقرار المنطقة، وبالفعل ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وصدر ميثاق قرطاج للتسليح في البحر المتوسط في سنة ١٩٩٥، وصدر الميثاق المتوسطي في سنة ١٩٩٧ الذي وقعت عليه مجموعة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الدول المطلة على البحر المتوسط وتضمن الميثاق مجموعة العناصر الأساسية للعلاقات بين تلك الدول.

أما في مؤتمر شتوتجارت سنة ١٩٩٩ فقد إسطاعت ألمانيا أن تتوصل إلى مشروع مقترح للميثاق الأوروبي المتوسطي عرف حينها بإسم "خطوط إسترشادية حول تطوير الميثاق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأوروبي المتوسطي للسلام والإسقرار"، وفي الواقع جاءت هذه الخطوط الإسترشادية لتكون بمثابة أداة لتنفيذ المبادئ الواردة في إعلان برشلونة، والمتعلقة بقضايا الأمن والإستقرار. (حقي، ١٩٩٦: ٣)

وقد ركز هذا الميثاق على بناء العناصر الكفيلة بمنع نشوب صراعات في المستقبل، وترك الصراعات الراهنة، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع اليوناني التركي؛ وهو الأمر الذي جعل من هذا الطرح مثيراً للجدل لأنه يركز على القضايا المستقبلية دون النظر للقضايا الحالية وهكذا ستفقد الشراكة الأوروبية المتوسطية معناها بالنسبة للإهتمامات الراهنة للدول الداخلة في صراعات والدول أكثر اهتماماً بالقضايا الحالية من إهتمامها بالقضايا المستقبلية.

ويذكر كذلك أن التعامل مع الصراعات الأوروبيــة المتوسطيــة الراهنــة ضمن أطر دولية أخرى لا يعني إستبعاد الدور الأوروبي المتوسطي أو إضطلاع الشراكة الأوروبية المتوسطية بدور نشيط في تسوية تلك الصراعات، بالإضافة لذلك فالدول العربية الداخلة في الشراكة الأوروبية المتوسطية ترى أنه من الضروري أن يضطلع الإتحاد الأوروبي بدور محوري في بناء عملية السلام في الشرق الأوسط. (حقي، ١٩٩٦: ٥)

وكما سبق فقد طالبت الدول العربية في مؤتمر شتوتجارت بأن تتم إعادة دراسة هذا المقترح بغية بناء الأمن والإستقرار في حوض المتوسط لأنه يعاني من أوجه قصور كثيرة ولا ينسجم مع تطلعات هذه الدول ورؤيتها للمساهمة الأوروبية في بناء الأمن والسلام والإستقرار في دول حوض المتوسط.

ويشير التشخيص الأوروبي لمصادر عدم الإستقرار في دول البحر المتوسط أن الإتحاد الأوروبي بدأ يتعامل مع المفهوم التقليدي لمسألة الأمن والذي يركز على البعد العسكري

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بإعتبـــار أن القوة المسلحة قادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقق الإستقرار الداخلي. ولا يعني المفهوم الشامل للأمن مجرد إجراءات الدفاع أو ترتيبات الحماية بل إستقرار الأوضاع على هيئة معينة دون وجود ما من شأنه أن يزعزع عوامل هذا الإستقرار. (المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٨)

ويشير البيان الختامي لمؤتمر برشلونة: بأن المشاركين يعبرون عن قناعاتهم بأن السلام والإستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط تمثل مكسباً مشتركاً ويتعهدون بتوطيده بكافة الوسائل المتاحة عبر إجراء حوار سياسي منظم ومكثف يرتكز على إحترام المبادئ الجوهرية للتعاون الدولي. (الجاسور، ١٩٩٦: ١٨)

لقد جاء مؤتمر برشلونة في عام ١٩٩٥ ليشكل نقطة التحول الهامة في العلاقـــات ما بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتتمثل أهم الأسباب التي دعت إلى إهتمام الإتحاد الأوروبي بدول حوض البحر المتوسط بما يلي: (النعيمات والبخيت، ٢٠٠٥: ٢)

١. الجوار الجغرافي والعلاقـــات التاريخيـــة والاقتصادية التي تربط دول الإتحاد الأوروبي بدول المتوسط.

٢. وجود الأسواق الإستهلاكية للمنتجـــات الأوروبيـــة في دول المتوسط.

٣. توفر مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي لدى دول المتوسط.

٤. توفر الموارد البشريـــة بصورة كبيرة في دول المتوسط، ومحاولة تشغيل هذه الأيدي العاملة في بلدانها الأصلية للحيلولة دون هجرتها إلى أوروبا.

٥. رغبة دول المتوسط بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي للتخلص من العديد من المشاكل التي تواجهها مثل الفقر والبطالة، التخلف التكنولوجي، ضآلة معدلات الإستثمار الأجنبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن أجل أن تكون الدول الأوروبية مؤهلة وقادرة على التمتع بالمزايا الاقتصادية الشرق أوسطية؛ فإنه لا بد لها من التحرك على الصعيد السياسي والتأثير في الأحداث الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتفق مع وجهة النظر العربية التي ترى بأن لا مصلحة للعرب بالتعاون الاقتصادي مع أوروبا بمعزل عن القضايا السياسية، وهو ما يؤكد عليه أيضاً ملامح النظام الدولي الجديد والحاجة الى المشاركـــة في تسوية النزاعـــات الاقليميـــة لحل الصراعات بين الدول في المنطقة العربية.

ومما يؤكد على هذا الطرح ما ذهبت إليه المجموعة الأوروبية في البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق مصالحها الاقتصادية المتمثلة في إستمرار تدفق النفط إليها بالأسعار المعتدلة، وذلك من خلال التدخل السياسي حيث عمدت في بداية السبعينات إلى إصدار بيان نادت فيه بإنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وجعل القدس مدينة دولية وضرورة العمل على حل مشكلة اللاجئين، وهو ذات البيان الذي أغضب المعارضة الأمريكية بدعوى أنه لم يأخذ بعين الإعتبـــار مبادرة روجرز، وأن المساعي الأوروبية إنما تعمل على المساعي السلمية الأمريكية وتثير المشاكل في المنطقة دون مبرر. (السمرائي، ١٩٨٢: ١٩٠)

وإستمرت المجموعة بعد عام ١٩٧٣ بالإهتمام في الصراع الدائر في المنطقة العربية وتم دمج هذا الإهتمام بما عرف بالحوار العربي الأوروبي، ولكن بطريقة مواربة تدعم فيها علاقاتها العربية وتبقي في آن واحد على علاقتها الوطيدة بإسرائيل وإنسجامها مع السياسة الأمريكية في المنطقة. (مصطفى، ١٩٩٩: ٢٣)

وعندما تبنت الإدارة الأمريكية مشروع إقامة السلام بين الدول العربية وإسرائيل؛ صدرت عن الإتحاد الأوروبي العديـــد من المواقف والتصريحـــات التي تهدف إلى تعزيز دور الإتحاد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في عملية السـلام، ومن هذه المقترحـات بيان بروكسل في عام ١٩٩٦، الذي نادى فيه الإتحاد بضرورة الإلتـزام بقرارات مجلس الأمن والإمتنـاع عن أية أعمال تؤدي لزيـادة العنف، ومن المقتـرحـات المماثلـة كذلك أن يكون الإتحـاد الأوروبي راعيـاً مشتركـاً لعمليـة السـلام. (خلاف ونافع، ١٩٩٧: ٢١٣)

ومن هنا يمكن لنا أن نلخص أهم الدوافع التي دفعت بالإتحاد الأوروبي إلى الإهتمام بالعلمية السلمية بين العرب وإسرائيل بما يلي: (الأكاديمية المغربية، ١٩٩٦)

١. سوف تؤثر نتائج العملية السلمية على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية حيث أن المفاوضات العربية الإسرائيلية ستتمخض حتماً عن نظام شرق أوسطي جديد ترتبط معه أوروبا بأكملها بمجموعة من المصالح الاقتصادية والأمنيـة.

٢. يأتي إهتمام الإتحاد الأوروبي بالعملية السلمية في الشرق الأوسط في سياق إهتمامه بالتأكيد على حضوره على الساحة الدولية، فهو لايكتفي بأن تكون علاقاته منطلقة من الأثر الاقتصادي الذي تسعى إليه أوروبا، بل تسعى كذلك لأن تكون ذات دور مركزي في النظام الدولي برمته.

لقد سعت الدول الأوروبية في ظل الظروف الدولية التي هيمنت على العام بعد الحرب العالمية الثانية إلى توحيد جهودها والوقوف موقفاً واحداً لتأخذ لها مكاناً عالمياً يعبر عن إرادتها خصوصاً بعد أن إهتزت صورتها بعد أن أنهكتها الحروب السابقة، وهنا يجب عليها أن تكون ذات شأن يمكنها من إيصال صوتها للعالم، وكانت أولى خطواتها في ذلك أن أعلنت عن لقاء القمة بين الدول الأوروبية التسع في عام ١٩٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: أسبـــاب بداية الحوار العربي ــ الأوروبي

لقد بدأت فكرة الحوار العربي الأوروبي تحديداً بعد مرور المنطقة العربية بأحداث عاصفة على الساحة الدولية، وقد تمثلت في حدثين رئيسيين أولهما نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب والمحتل الإسرائيلي وما ترتب عليها من ثقة العرب بأنفسهم نتيجة لبلائهم المتميز في الحرب، وثانيهما قرار وزراء النفط العرب في ذات العام فرض الحصار النفطي على الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الحظر النفطي على هولندا.

وما دمنا بصدد الحديث عن الدول الأوروبية تحديداً فقد قامت هذه الدول ــ على خلفية معاناتها من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقناعتها بأن أمن أوروبا جزءاً لا يتجزأ من أمن الشرق الأوسط ــ بإطلاق تصريح الدول التسع كوثيقة رسمية في الجمعية العمومية ومجلس الأمن، وقد تضمن بيانها ذلك خمسة نقاط رئيسية تمثلت فيما يلي: (الدجاني، ١٩٧٦: ١٠-١٢)

١. ضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن رقم ٣٣٩ و٣٤٠ ودعوة الأطراف المتحاربة في الشرق الأوسط إلى العودة إلى مواقعها قبل الثاني والعشرين من اكتوبر، لما لذلك من أثر كبير على حل المشكلات القائمة بين الطرفين.

٢. ضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن رقم ٣٣٨ و٢٤٢ الذي يدعو إلى إنسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة. وذلك لما لهما من أثر واضح في مباشرة مفاوضات السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وقد أبدت الدول الأوروبية إستعدادها لبذل كل ما في وسعها من أجل الإسهام في هذا السلام.

٣. يجب أن تقوم اتفاقية السلام على خمسة نقاط أساسية تتمثل في: عدم جواز إحتلال أراضي الغير بالقوة، أن تضع إسرائيل حداً لإنهاء الإحتلال الذي بدأت به منذ ١٩٦٧ وإحترام سيادة ووحدة أراضي وإستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والإعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين عند إقامة السلام العادل والدائم في المنطقة. بالإضافة إلى ضرورة أن تكون التسوية السلمية بموجب القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ هي مرجعية وموضوع الضمانات الدولية، وأخيراً في النقطة الخامسة ذكرت الدول الأوروبية بالروابط التي تجمعها بدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط والتي تمهد الطريق لها من أجل إبرام إتفاقيات مع هذه الدول.

وقد رحب العرب بالمبادرة الأوروبية وعدوها تطوراً كبيراً في موقف الدول الأوروبية من قضية العرب الأولى وإتجاه سياسي آخر من وجهة نظرهم تجاه الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وعبروا عن إستجابتهم لهذه المبادرة في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر عام ١٩٧٣ بإصدار بيان تضمن رغبة العرب في السعي ضمن إطار الشرعية الدولية إلى تحقيق السلام العدال والدائم وإستعادة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين، وإستعدادهم للتعاون مع الدول الأوروبية لإرساء السلام العادل في المنطقة، والتعاون معها في جو من الثقة والمصالح المشتركة المتبادلة ضمن حرص الطرفين على توفير العدالة والأمن في المنطقة.

وبدأت بعد ذلك سلسلة الإجراءات الأوروبية والإتصالات العربية ــ الأوروبية من أجل توطيد دعائم التعاون العربي الأوروبي، وكانت البداية في مطلع الشهر الثاني من عام ١٩٧٤ عندما عقدت اللجنة السياسية لدول أوروبا التسع الإجتماع الذي تقرر فيه وضع مثل هذه الإجراءات، ومن ثم إجتماع دول أوروبا الغربية في ألمانيا للتباحث في توحيد وجهة نظرها تجاه الحوار العربي الأوروبي وضرورة عقد لقاء مع أمين عام جامعة الدول العربية بعد شهر من إنعقاد الإجتماع، وتكليف رئيس المجموعة الأوروبية بتسليم العواصم العربية المذكرة الأوروبية المتعلقة بالمفهوم الأوروبي لهذا الحوار والإجراءات المقترحة للبدء به. وتلا ذلك مباشرة أول لقاء رسمي في باريس بين وزير خارجية باريس ورئيس المجموعة وأمين عام جامعة الدول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية ووزير خارجية الكويت بهدف طرح تصورات كيفية بدء الحوار العربي الأوروبي وتأسيس اللجنة العامة لهذا الحوار. وفي ذات العام إنعقد المؤتمر التحضيري للبرلمانيين العرب والأوروبيين في دمشق بمشاركة وفود من الدول التسع والدول العربية بما فيها وفد منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بهدف مناقشة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بالحوار العربي الأوروبي.

وتوالت الإتصالات العربية الأوروبية حيث عقدت اللقاءات في القاهرة بين الجانب العربي والأوروبي لبحث إجراءات عقد الإجتماع الأول الخاص باللجنة العامة للحوار في باريس والتي تقررت أن تكون قبل نهاية عام ١٩٧٤.

إلا أن هذا الإجتماع لم يعقد كما كان مقرراً له لظهور خلاف بخصوص التمثيل الفلسطيني في إجتماع اللجنة العامة، حيث رفض العرب الذهاب إلى الإجتماع بدون فلسطين، وهو الأمر الذي ترتب عليه أن عقد العرب مؤتمر القمة العربي في الرباط وهو المؤتمر الذي تقرر فيه أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد مر الحوار العربي الأوروبي بعد ذلك بفترة من الجمود نتيجة لتوقيع المجموعة الأوروبية إتفاقا تجارياً مع إسرائيل في الشهر الخامس من عام ١٩٧٥، ليبدأ بعد ذلك الحوار على مستوى الخبراء الفنيين من الطرفين في القاهرة. (الدجاني، ١٩٧٦: ٣٩-٤٠)

ورغم عزلة الدول الأوروبية وتهميش دورها في مؤتمر جنيف للسلام في الثاني والعشرين من كانون أول عام ١٩٧٣ ، إلا أنها سعت لإنتهاج سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية تتمثل في ثلاثة محاور أساسية هي: (السامرائي، ١٩٨٢، ٤٧)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١. محاولة إعادة الأوضاع السياسية والعلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية من خلال تبادل الزيارات لإرساء دعائم العلاقات القوية والتباحث الاقتصادي، حتى أن فرنسا ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث سعت إلى جعل هذه اللقاءات تتم على شكل لجان تجتمع بشكل دوري من أجل التنسيق المشترك كما حدث بينها وبين القاهرة.

٢. محاولة عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية لتأمين حصول أوروبا على النفط من جهة وتأمين حصول الدول العربية على التكنولوجيا والأسلحة الأوروبية، وقد حدث ذلك بالفعل عندما تم توقيع اتفاقية صفقات نفطية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية والكويت، بالإضافة إلى الإتفاق الذي أجري بين فرنسا وليبيا للتنقيب عن النفط في مقابل تطوير الصناعة البتروكيماوية وبناء أسطول النقل الليبي وتحسين شبكة الإتصالات الداخلية. وكذلك توقيع الاتفاقية الجزائرية الفرنسية للتنقيب عن النفط في الجزائر وبناء العديد من المصانع في الجزائر، والاتفاقية القطرية الفرنسية لبناء المجمع البتروكيماوي في قطر. إضافة إلى بعض الاتفاقيات العربية الأخرى التي تم توقيعها مع بعض البلدان الأوروبية مثل الصفقة العراقية الإسبانية في الفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٩ والإتفاقية العراقية الإيطالية عام ١٩٧٤ والاتفاقيات المصرية الألمانية في مجال تطوير الطاقة النووية والشمسية. علاوة على توقيع بعض الاتفاقيات التفضيلية بين المجموعة الأوروبية وكل من مصر وسوريا والأردن.

وبهذا يمكن لنا أن نجمل العوامل التي أسهمت في التأسيس للحوار العربي الأوروبي في عدة عوامل تمثلت في العامل الجغرافي الذي يتمثل في موقع الوطن العربي بمحاذاة القارة الأوروبية والموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به كل من الوطن العربي والقارة الأوروبية في العالم، ودور البحر المتوسط في توطيد العلاقات بينهما، ومن هنا يبرر هذه الموقع الجغرافي إقامة مثل هذا الحوار بين الطرفين. علاوة على ذلك فإن من العوامل التي أسمهت في التأسيس للحوار هو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تفاعل العامل الجغرافي مع الحقائق السياسية التي فرضت مسبقاً على الدول الأوروبية التعامل مع هذا العامل الإستراتيجي بإتباع سياسية الإستعمار وغزو الوطن العربي (الدجاني، ١٩٧٦: ٤٠). وتضيف السامرائي (١٩٨٢: ١٣) بهذا الصدد أن دوافع الحوار العربي الأوروبي إنما تمثلت في مجموعة من الدوافع هي: الدوافع الاقتصادية التي تمثلت في محاولة العرب لإستخدام السلاح الاقتصادي أو سلاح النفط تحديداً، وإن كان إستخدام هذا السلاح لم يدم طويلاً إلا أنه كان ذو أثر واضح في تعزيز المشكلات التي تواجهها الدول الأوروبية بالإضافة إلى بعض الدرجات المختلفة من الآثار الإجتماعية والسياسية.

إضافة إلى الدوافع الإستراتيجية حيث أن موقع الوطن العربي قد أكسبه أهمية إستراتيجية لا مثيل لها، جعلت منه مطمحاً لكل القوى الراغبة في التوسع الإقليمي بغية السيطرة على المنافذ البرية والبحرية، وقد إزدادت هذه الأهمية بظهور النفط في الوطن العربي، الذي تستهلك منه الدول الأوروبية حوالي ٦٦% والذي يمثل شريان حياتها الاقتصادية. وأخيراً الدوافع السياسية التي تمثلت في الدوافع الدولية التي حتمت على بعض الدول الغربية مثل فرنسا التخلص من تبعيتها لأحد قطبي العالم في تلك الحقبة، وهو الأمر الذي ترتب عليه ظهور الدافع الثاني من الدوافع السياسية وهو إقامة رابطة السوق الأوروبية المشتركة التي جاءت لتعبر عن رغبة الدول الأوروبية في مواجهة السيطرة الأمريكية.

ومن هنا فإن الحوار الأوروبي يفرض على بلدان الوطن العربي أن تحدد الخطوط السياسية التي تربطها بها خصوصاً بعد إنتهاء حالة العدوان المباشر ضمن الحقيقة التي تقضي بضرورة أخذ تأثير أمن كل من الوطن العربي وأمن أوروبا على بعضهما البعض، وتأكيداً على ذلك فإن العامل التاريخي الذي سجل الكثير من العلاقات التاريخية التي ربطت بين الحضارتين العربية والأوروبية هو أيضاً عامل مهم أسهم كثيراً في التأسيس للحوار العربي الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأخيراً يبرز العامل الأهم وهو المصالح المشتركة في العديد من المجالات بين الوطن العربي وأوروبا، فعلى الصعيد الاقتصادي مثلاً نجد أن مجالات التنمية والتجارة والعلاقات المالية والصناعية التي تربط هذين الطرفين وإعتماد العرب على سوق رئيسي لصادراتهم ومصدر هام للكثير من السلع، فإن مثل هذه المعطيات تحتم عليهما إقامة الحوار والتعاون الذي يضمن الإستفادة من هذه الثروات وتوظيفها في خير البشرية. وقد ظهر هذا الطرح جليـــاً في تفهم سياسة ديجول لمثل هذه الحقائق وبالتالي ضرورة السعي للربط بين مصالح فرنسا والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أما على الصعيد الثقافي والحضاري فإن الحاجة الملحة لخلق جو من التقدير والإحترام المتبادل للقيم العربية والأوروبية والتوصل إلى فهم مشترك بصدد هاتين الحضارتين هو أمر ضروري لتعزيز الحوار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وبالتالي فإن التعاون بكل أوجهه إنما يعد مكملاً لبعضه البعض بين العرب وأوروبا.

ثالثاً: أطراف الحوار العربي ــ الأوروبي

تمثلت الأطراف التي عملت على تنمية الحوار العربي الأوروبي طرفين أساسيين يمثل الأول منها البلدان العربية ويمثل الثاني الدول الأوروبي وهما:

١. جامعة الدول العربية التي تأسست عام ١٩٤٥ بمساهمة من سوريا والأردن والعراق والسعودية ولبنان ومصر واليمن وظهر ميثاقها في وقت ظهور منظمة الأمم المتحدة وظهور قطبين عالميين وكتلة عدم الإنحياز. وقد أكدت مواثيق جامعة الدول العربية على مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء وأن الطرق السلمية هي الوسيلة الممكنة لفض النزاعات، وأن الهدف العام للجامعة هو توثيق الصلات بين الدول العربية المشتركة فيها وتنسيق الخطط السياسية بغية تحقيق التعاون بينها وصيانة إستقلالها وسيادتها والنظر في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شؤونها ومصالحها. وتضم جامعة الدول العربية بالإضافة إلى الأمانة العامة التي تتولى تنظيم الشؤون السياسية والإدارية والفنية ــ مجموعة من اللجان الدائمة مثل اللجنة السياسية، اللجنة الاقتصادية، اللجنة الثقافية، اللجنة الإجتماعية، اللجنة القانونية، اللجنة الصحية، اللجنة المالية، اللجنة الإدارية، لجنة الإعلام، لجنة خبراء النفط، لجنة الأرصاد الجوية، ولجنة ضباط الإتصال. وتضم كذلك مجموعة من الهيئات التي أنشئت بموجب معاهدة الدفاع المشترك وهي: مجلس الدفاع المشترك، الهيئة الإستشارية العسكرية، القيادة العربية الموحدة، والمجلس الاقتصادي الذي يختص بالشؤون الاقتصادية وتنسيق تعاون الدول في هذا المجال للنهوض بإقتصاديات البلدان ورفع مستوى المعيشة فيها وتسهيل تبادل المنتجات الوطنية.

٢. المجموعة الأوروبية المشتركة، وتضم أربع مؤسسات هي: البرلمان الأوروبي، المجلس الوزاري، الهيئة الأوروبية، ومحكمة العدل الأوروبية. ويعاون المجلس الوزاري والهيئة الأوروبية المجلس الاقتصادي الذي يختص بأمور السوق والطاقة واللجنة الإستشارية التي تختص بأمور الحديد والفحم. وتعنى الهيئة فيها بتنفيذ الاتفاقيات التي قامت بموجبها المجموعة وتتعاون في ذلك مع محكمة العدل الأوروبية التي من شأنها إستصدار القرارات المتعلقة بمخالفات الدول. وفي المقابل يراقب البرلمان أعمال الهيئة ويتأكد من تعبيرها الصادق عن مصالح المجموعة الأوروبية ويقدم المشورة لها بشأن مقترحاتها قبل عرضها على المجلس الوزاري.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني: الآثار التاريخية لمعاهدة السلام على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع الإتحاد الأوروبي

لقد جاء تعاون الأردن مع الإتحاد الأوروبي منسجماً ومنبثقـاً من توجهات الأردن الواضحة بإقامة علاقات خارجيـة مع مختلف التجمعات والتكتلات الاقتصادية، وإعطاء المجال للقطاع الخاص لإقامة مشروعات مشتركة مع رجال الأعمال الأوروبيين، وقد تزايد إهتمام الإتحاد الأوروبي لإيمانه بالدور الأردني المحوري المساهم بإستقرار المنطقة، وتحقيقاً لمفهوم المصالح المشتركة للطرفين.

ويظهر الأثر الواضح لتوقيع اتفاقية السلام الأردنيـة الإسرائيليـة جلياً في توقيـع الأردن مع الإتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكـة الأوروبية. ففي الأعوام (١٩٩٦) و (١٩٩٩) وضمن برنامج ميدا الأول (MEDA-١)، وهو الذي يمثل الأداة الماليـة الرئيسيـة للشراكـة الاوروبية المتوسطية، وما يحدد حجم المساعدات الماليـة هو مقدار إلتزام الدول بالإتفاقية.

وتمثلت الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية الإتحاد مع الأردن في: بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، اليونـان، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرغ، هولندا، النمسا، البرتغـال، فنلندا، سويسـرا، المملكة المتحدة وشمال إيرلندا.

أولاً: خصائص وميزات الإقتصاد الأردني

لا بد لنا بداية من التعرض لخصائص وميزات الإقتصاد الأردني الذي يشكل الإقتصاد الأردني واحداً من الإقتصاديات الصغيرة والنامية مقارنة بالعديد من دول العالم، وذلك بغية الوقوف على مدى إستفادة الأردن من الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد شهد هذا الإقتصاد العديد من التطورات التي كان من آثارها إحداث تغيرات جوهرية في الوضع الديموغرافي والاقتصادي للأردن. فقد تضاعف عدد السكان أكثر من عشر مرات في الفترة ما بين (١٩٥٢-٢٠٠٣)، وكان تركز معظمهم في المدن الرئيسية.

وفيما يلي أهم خصائص الإقتصاد الأردني:

١. صغر حجم الإقتصاد: حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الأردني حوالي (٨,١) مليار دولار عام ١٩٩٩، وإرتفعت إلى حوالي (١٠) مليار دولار عام ٢٠٠٣، وهي قيم محدودة مقارنة بكثير من الدول الأخرى، وتبلغ حصة الفرد الأردني الواحد حوالي (١٦٧٠) دولار مع العلم أن عدد سكان الأردن يقدر بحوالي (٤,٥) مليون نسمة. (الحوراني، ١٩٩٦: ٦٨)

وفي ظل برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني وإتفاقيات الشراكة المختلفة وعضوية منظمة التجارة العالمية، فقد أصبح من المتعذر على الأردن حماية المشاريع الصغيرة، لهذا وجد الأردن لزاماً عليه الإنفتاح على الدول الخارجية وإتاحة الفرصة أمام تحرك الإستثمارات من أجل التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن صغر الإقتصاد الأردني وما يترتب عليه من إعاقة لتحقيق الأهداف التنموية (المالكي، ٢٠٠٠: ١٢٨). ويوضح الجدول رقم (١) متوسط دخل الفرد في الفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٣.

رقم (١)

متوسط دخل الفرد في الأردن في الفترة (١٩٩٦ـ٢٠٠٣)

السنة	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٦	١١٠٥ دينار
١٩٩٧	١١١٧ دينار
١٩٩٨	١١٨٠ دينار
١٩٩٩	١١٧٧ دينار
٢٠٠٠	١١٨٩ دينار
٢٠٠١	١٢٢٣ دينار
٢٠٠٢	١٢٥٧ دينار
٢٠٠٣	١٢٨٨ دينار

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي، ٢٠٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. سيطرة نشاط قطاع الخدمات:

إن ما يقارب ٩٦% من مساحة الأردن قاحلة، وبالتالي فإن شح المياه يشكل قيداً على إمكانية التنمية في الأردن وبالرغم من توافر خامات الفوسفات والبوتاس وأملاح البحر الميت، وإحتياطات الغاز، فإن قطاع الخدمـــات يبقى هو المسيطر، حيث لا تقل نسبته عن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت خلال الفترة من (١٩٦٧ – ١٩٨٨) إلى (٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي. (الوزني وآخرون، ٢٠٠١: ١٦)

٣. الدور الحكومي الكبير:

توفر الحكومة الأردنية (٥٠%) من القوى العاملة الأردنية ويبلغ الإنفاق الإستهلاكي الحكومي (٢٢,٧) من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت الخصخصة جزءاً هاماً لها من السياسة الاقتصادية المرتبطة ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه الأردن منذ عام (١٩٨٩). (الحوراني، ١٩٩٦: ٧٠)

٤. شح الموارد الطبيعية والنمو السكاني المرتفع:

تتسم الموارد الاقتصادية في الأردن بندرتها نسبة إلى المحيط الإقليمي، كذلك فإن معدل النمو السكاني مرتفع بالرغم من محدودية سكان الأردن نسبيا، إذ بلغ النمو السكاني في السنوات (١٩٧٩ – ١٩٩٤) حوالي (٤،٥%) سنوياً.

لكن تم إستغلال المورد السكاني كمورد اقتصادي فالأردنيون في جميع أنحاء العالم، والحوالات التي يرسلونها إلى الأردن دليل بارز على إستغلال هذا المورد وإنتاجيته العالية (المالكي، ٢٠٠٠: ٣٠). ويرى النعيمات والبخيث (٢٠٠٥: ١١) أن أهم المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد الأردني، والتي دعت به إلى السعي نحو توقيع اتفاقية الشراكة مع الدول الأوروبية من أجل حل المشكلات الاقتصادية والإجتماعية، فتتمثل فيما يلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١. البطالة.

٢. الفقر.

٣. صغر حجم السوق.

٤. عدم إستقرار المنطقة سياسياً وأمنياً.

٥. إرتفاع تكاليف الطاقة المستوردة.

٦. إرتفاع المديونية الخارجية.

٧. ضعف القاعدة الإنتاجية.

٨. العجز في الميزان التجاري.

٩. العجز في الموازنة العامة.

ثانياً: اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ـ ١٩٩٧

تم توقيع الإتفاق الأوروبي المتوسطي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والإتحاد الأوروبي لتأسيس حالة الشراكة بينهما في السادس عشر من نيسان ١٩٩٧، وقد مثل الإتحاد الأوروبي بهذا الإتفاق كل من بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، سويسرا، بريطانيا وشمال إيرلندا. (النعيمات وآخرون، ١٩٩٩: ١٦)

وقد دخل الإتفاق حيز التنفيذ في الأول من أيار عام ٢٠٠٢ بعد إنتهاء جميع إجراءات المصادقة الدستورية عليه من قبل جميع الدول المشاركة فيه، وسيتم التوصل إلى منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال فترة إنتقالية حدها الأعلى ١٢ سنة تبدأ من تاريخ دخول الإتفاق حيز التنفيذ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الجدير بالذكر أن الأردن ودول المجموعة في حينه وهي: (مملكة بلجيكا، مملكة الدنمارك، جمهورية ألمانيا الإتحادية، والجمهورية اليونانية، ومملكة إسبانيا، والجمهورية الفرنسية، إيرلندا، الجمهورية الإيطالية، دولة لوكسمبورغ، المملكة الهولندية، جمهورية النمسا، الجمهورية البرتغالية، الجمهورية الفنلندية، مملكة السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا) بدأت تنفيذ الاتفاقية بعد التوقيع والمصادقة عليها من قبل الفريقين، وفق الإجراءات الخاصة لكل دولة، وسرى مفعول هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي التاريخ الذي أشعر كل فريق فيه الآخر الإنتهاء من إجراءات المصادقة.

وقد قامت الدول التالية بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١ (التشيك، إستونيا، قبرص، هنغاريا، لتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفانيا، وسلوفاكيا) ولم يتم إدراجها في التخفيضات الجمركية في الأردن حتى تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠، وقد تم إيقاف العمل بالإتفاقيات التجارية الاقتصادية الموقعة مع الدول الأوروبية المبنية أدناه والتي إنضمت إلى الإتحاد الأوروبي مؤخراً، وقد حلت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية محل هذه الاتفاقية إعتبارا من ٢٠٠٤/٥/١:

- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع سلوفاكيا بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٩.
- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع التشيك بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري طويلة الأمد الموقعة مع هنغاريا خلال العام ١٩٧٦
- اتفاقية التعاون التجاري طويلة الأمد الموقعة مع بولندا بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٣.
- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع قبرص بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩.

وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من الدول الغنية ذات الدخل المرتفع على مستوى الأفراد، وتتمتع بسوق واسع يضم ما يزيد على (٤٥٠) مليون مستهلك، حيث نجحت هذه الدول برفع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مستوى المعيشة لإفراد من خلال نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة ومن ثم الإنتقال إلى تجربة الإتحاد الاقتصادي الكامل، وطرح العملة الموحدة (اليورو) للتداول، ويمتاز السوق الأوروبي بإتساع مدى حرية تنقل البضائع والخدمات والأشخاص بين الدول الأعضاء، ففي السوق الموحد يمكن للمنتجات المصنعة في أي دولة عضو أو مستوردة لأية دولة عضو التنقل بدون أية معيقات.

ومع تحرك العالم المتسارع نحو إقتصاد عالي متكامل وتكوين تحالفات تجارية مختلفة، إنضم الأردن إلى الحركة العالمية بشكل رئيسي، من خلال اتفاقية الشراكة الأردنية مع الإتحاد الأوروبي، وإنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، وقد وقعت الحكومة الأردنية على اتفاقية للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية في (١٩٩٩/١٢/١٧) بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة الأردنية السالفة الذكر. (منصور، ٢٠٠٠: ١)

إن الأردن لا يعتبر دولة متوسطية بالمعيار الجغرافي، حيث لا يوجد ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، لكن المعيار الإستراتيجي المتوسطي يستند إلى وجود مجموعة من العلاقات والإرتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية. ولا ينحصر هذا المعيار الإستراتيجي في مجموعة من الدول بعينها؛ بل يتسع ويضيق وفقاً لرؤيا الإتحاد الأوروبي ومصالحه وأهدافه من التعاون المتوسطي. (مخيمر، ١٩٩٧: ٤٢)

ويعتبر الأردن من الدول النشطة في مجال التعاون المتوسطي فهو يرتبط مع الدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية، كما أن موقع الأردن البري شجّع الإتحاد الأوروبي على إعتبار الأردن دولة متوسطية، فهو يقع ضمن حوض البحر المتوسط (ليس بالمفهوم الجغرافي فحسب، بل بالمنظور التفاعلي أيضاً) وينظر الأستاذ (روبوتو البيوني) إلى حالة الأردن بالقول: (الأردن يعتبر واحد من دول البحر المتوسط لأغراض تتعلق بسياسة المجموعة الأوروبية تجاه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنطقة، وذلك رغم أنه لا ساحل له على البحر المتوسط، والسبب في ذلك وبلا شك، ناتج عن المخاطر في فلسطين والتي تضم إسرائيل والمناطق المحتلة في الضفة الغربية والضفة الشرقية عبر الأردن والتي ما زالت مستقبلها في الميزان). (مخيمر، ١٩٩٧: ٤٢)

ثالثاً: مبررات اتفاقية الشراكة الأردنيــة الأوروبيــة

لقد إنطلقت اتفاقية الشراكة الأردنيــة الأوروبيــة من عدة أسباب، لعل من أهمها إهتمام دول الإتحاد الأوروبي بأسواق دول الشرق الأوسط، ومصادر الطاقة المتوفرة فيها، وكذلك بالموارد البشرية.

وفي حين يرى البعض أن سعي الإتحاد الأوروبي إلى توسيع الحيز الاقتصادي وإستيعاب الإقتصاديات المتوسطية من أجل تشغيل الأيدي العاملة المهاجرة ــ من دول حوض البحر المتوسط إلى أوروبا ــ في بلدانها الأصلية من خلال توفير المشاريع التي تمتلكها الدول الأوروبية في المنطقة؛ فإن البعض الآخر يرون أن الدافع الحقيقي وراء هذه الاتفاقية هو الدافع الأمني، حيث ترى دول الإتحاد الأوروبي أن منبع التهديدات الأمنية القادمة من منطقة المتوسط إنما تتمثل في جملة من المعطيات التي يمكن أن تشجع عليها وهي : (النعيمات والبخيت، ٢٠٠٥: ٣)

١. ضعف الأداء الاقتصادي في الدول المتوسطية.
٢. السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية.
٣. التغير السكاني.
٤. حركة السكان والهجرات.
٥. النهضة الإسلامية.
٦. الإختلاف الثقافي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧. الإرهاب.

٨. تجارة المخدرات.

٩. الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

١٠. إنتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

ورغم ذلك إلا أن للباحث في هذا المقام رأي مخالف وهو أن ضعف الأداء الاقتصادي والإختلاف الثقافي وحركة السكان والهجرات والإستغلال المفرط للموارد الطبيعية في الدول المتوسطية ليس جديداً على الإتحاد الأوروبي، وما الذي يدعوه في ذلك التوقيت أن يتنبه لمثل هذه الدواعي، وهي تمتد لفترات طويلة قبل الاتفاقية. وكذلك الأمر بالنسبة للكثير من الدواعي التي تطرق إليها الآخرون، مثل الإرهاب ـ الذي ظهر وتشكلت معالمه ما بعد الاتفاقية، فكيف يكون سبباً فيها، وإنتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وقد تبين للقاصي والداني عدم توفر مثل تلك الأسلحة في المنطقة خصوصاً غير التقليدية منها ـ اللهم ما تملكه إسرائيل من أسلحة ـ إن ما يراه الباحث هنا هو أن العلاقات التاريخية مع العديد من دول الإتحاد الأوروبي مثل بريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا هي الأساس الذي إستندت إليه هذه الدول في إقامة هذه الاتفاقية مع الأردن، ومساندة الأردن في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. وتعزيز الاتفاقية مع بعض دول المتوسط الأخرى وفقاً لغايات ودواعي تتفق والبلد المعني بهذه الاتفاقية.

ورغم أن للإتفاقية أهداف عامة تسعى لتحقيقها مع كافة الدول المتوسطية المعنية بالإتفاقية، إلا أن الدواعي التي تخص الأردن منها تتمثل بما يلي: (العمرو، ٢٠٠٤: ٦٧)

١. أهمية إستمرار الروابط التقليدية القائمة بين الفريقين، والقيم العامة المشتركة.

٢. الرغبة في تأسيس علاقات دائمة مبنية على المعاملة بالمثل والشراكة العامة.

٣. إهتمام الطرفين بإحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والحريات السياسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤. تمتين الإستقرار السياسي والاقتصادي.

٥. الرغبة في تأسيس حوار سياسي منتظم حول كافة المسائل ذات الإهتمام المشترك.

٦. تقوية وتدعيم عملية التحديث الإجتماعي والاقتصادي التي يقوم بها الأردن لتسهيل إندماجه الاقتصادي العالمي.

٧. خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية، وحصرها في مجال تنمية التجارة والإستثمار والتعاون الاقتصادي والفني.

رابعاً: أهداف اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

لقد تمثلت أهداف الحوار العربي الأوروبي بصورة عامة في جانبان أساسيان يتمحور أولهما في الجانب السياسي والتركيز على مشكلة الشرق الأوسط والجانب الثاني في الجانب الاقتصادي من خلال التركيز على العلاقات الاقتصادية والفنية والإجتماعية بين المجموعة العربية والأوروبية (السامرائي، ١٩٨٢: ١٨٤). وبالنسبة للأردن فقد تمثلت أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية بصورة عامة في جملة من الأهداف هي : (النعيمات والبخيت، ٢٠٠٥: ٣)

١. إيجاد منطقة تنعم بالسلام والديموقراطية والإلتزام بحقوق الإنسان.

٢. إيجاد منطقة مزدهرة تقوم على توفر مناطق التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه من الدول المتوسطية.

٣. تعزيز أوجه التعاون المشترك بين شعوب المنطقة والعمل على تطوير المجتمع المدني.

وتهدف الاتفاقية بصورة خاصة بالنسبة للأردن إلى ما يلي:

١. تهيئة الإطار الملائم للحوار السياسي الذي يسرع بتطوير العلاقات السياسية متكافئة حميمة بين الطرفين.

٢. وضع شروط التحرير التدريجي التجاري للبضائع والخدمات ورأس المال.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. رعاية وتنمية علاقات اقتصادية وإجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون.

٤. تحسين ظروف المعيشة والعمل وتعزيز الإنتاجية والإستقرار المالي.

٥. تشجيع التعاون الإقليمي، بهدف تعزيز التعاون السلمي، والإستقرار السياسي والاقتصادي.

٦. تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات إهتمام مشترك.

٧. إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٤.

خامساً: محاور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

قامت الحكومة الأردنية بتوقيع أربعة بروتوكولات في الجوانب المالية والاقتصادية والفنية نظمت وصول المساعدات المالية من الإتحاد الأوروبي إلى الأردن. ويوضح الجدول التالي قيمة الهبات والمساعدات والقروض المقدمة للأردن من الإتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٧٧ حسب هذه الاتفاقيات الأربعة بالمليون وحدة نقد أوروبية.

جدول رقم (٢)

قيمة الهبات التي حصل عليها الأردن من الإتحاد الأوروبي في الفترة (١٩٧٧-١٩٩٧)

مليون وحدة نقد أوروبية

البروتوكول	الهبات	قروض بنك الإستثمار الأوروبي	المجموع	%
البروتوكول الأول ٧٧-١٩٨١	١٨	١٨	٤٠	%١٢,٢
البروتوكول الثاني ٨٢-١٩٨٦	١٩	٣٧	٦٣	%١٩,٢
البروتوكول الثالث ٨٧-١٩٩١	٣٥	٦٣	١٠٠	%٣٠,٣
البروتوكول الرابع ٩٢-١٩٩٧	٤٤	٨٠	١٢٦	%٣٨,٢
المجموع (ايكو)	١١٦	١٩٨	٣٢٩	%١٠٠
النسبة	%٣٥,٣	%٦٠,١١	%١٠٠	

المصدر: العمرو، نضال عودة الله جدعان (٢٠٠٤): الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي (١٩٩٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلاحظ من هذا الجدول أن قيمة الهبات التي حصل عليها الأردن بلغت (١١٦) مليون ايكو، إزدادت في كل مرة يتم فيها توقيع بروتوكول جديد فكانت: (١٨)، (١٩)، (٣٥)، (٤٤) على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة للقروض الميسرة من بنك الإستثمار الأوروبي. ويرى العمرو (٢٠٠٤: ٦٥) أن هذا دليل واضح على الثقة التي يوليها الإتحاد الأوروبي للأردن وكذلك جديته في التعامل مع الإتحاد من جهة ومن المبالغ التي يحصل عليها من الهبات.

وفي المقابل فقد تلقت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني من المساعدات الأوروبية في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٨) ما مقداره (٤٤١) مليون ايكو، وقروض من بنك الإستثمار الأوروبي بمقدار (١٨٤) مليون ايكو، وذلك من أجل مساعدتها وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية من أجل التوصل إلى نتائج تعود بالنفع على العملية السلمية. (الحسامي، ٢٠٠٤: ٣٥٥)

هذا وتتكون اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية من ثلاثة محاور رئيسية وتحتوي على البروتوكلات والملاحق والعناصر الرئيسية هي: (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢: ٢)

أ. المحور السياسي والأمني:

يهدف هذا المحور إلى تأسيس عدد من المبادئ العامة يطبقها الطرفان ويشرعا في تنفيذها، ويؤخذ بمبدأ إحترام الحرية والقانون كأساس لبناء علاقة سليمة كما أن العلاقات بين الدول تكون مضبوطة بمجموعة من المبادئ المقبولة من الجميع. (منصور، ١٩٩٩: ٤٩-٥١)

ومن الملاحظ أن هذا المحور يتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والأمني، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار السياسي التوصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام، والأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية الإقليمية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب. المحور الاقتصادي والمالي:

يهدف هذا المحور من الاتفاقية إلى تأسيس منطقة تجارة حرة بين الأردن والإتحاد الأوروبي يتم إنشاؤها بشكل تدريجي حتى الوصول لها مع حلول عام ٢٠١٤. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٩: ٥٠)

ويشتمل هذا المحور على الأمور التالية:

- تجارة المنتجات الصناعية والزراعية.
- حقوق تأسيس الشركات، تبادل الخدمات والمدفوعات، وحرية حركة رؤوس الأموال، والمنافسة.
- حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية.
- التعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة والزراعة والإستثمار.
- المواصفات والمقاييس.
- النقل، الإتصالات، الطاقة، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، السياسة والإحصاءات. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢: ١٩)

وتشكل الصادرات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي ما نسبة (٦,٦%) من مجمل الصادرات لعام (١٩٩٨) وتشكل مستوردات الأردن من الإتحاد الأوروبي ما نسبة (٣٢,٤%) من مجمل المستوردات لنفس العام. (فريحات، ٢٠٠٠: ٢٩)

واذا ما أخذنا حجم التبادل التجاري بين ألمانيا الإتحادية والأردن بوصفه واحداً من الدول العربية غير النفطية في الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩) فإننا نلاحظ أن هذا التبادل كان في أوجه في سنة ١٩٧٤ حيث بلغت الواردات الألمانية في تلك السنة (٥٩) مليون مارك وإستمرت بالإنخفاض حتى وصلت إلى (١٤) مليون مارك سنة ١٩٧٩، أما الصادرات الألمانية فقد بلغت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٥٣٧) مليون مارك سنة ١٩٧٤ وإستمرت بالتفاوت حتى إستقرت إلى (٣٥٠) مليون مارك سنة ١٩٧٩. ويوضح الجدول التالي مقارنة بين بعض الدول العربية في مجال التبادل التجاري مع ألمانيا الإتحادية في الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩) بالمليون مارك.

جدول رقم (٣)

التبادل التجاري بين ألمانيا الإتحادية والدول العربية غير النفطية في الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩)

مليون مارك

الدولة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
المغرب						
الواردات الألمانية	٣٩٥	٣٢٤	٤٢٢	٤١٠	٤٠٩	٤٩٣
الصادرات الألمانية	٤٢٥	٤٥٤	٥٤٤	٤٨٦	٤١٧	٤١٨
الميزان التجاري	٣٠+	١٣٠+	١٢٢+	٧٦+	٨+	٧٥+
الأردن						
الواردات الألمانية	٥٩	٥٠	٢٧	٢١	١٩	١٤
الصادرات الألمانية	٥٣٧	٣٩٤	٨٧	٢٦٦	٢٤٩	٣٥٠
الميزان التجاري	٤٧٨+	٣٤٤+	٦٠+	٢٤٥+	٢٣٠+	٣٣٦+
السودان						
الواردات الألمانية	١	٤	٩	٨	٩	١١
الصادرات الألمانية	١٢٦	٢١٢	٥٢١	٣٧٩	٣٢٣	٣٨٥
الميزان التجاري	١٢٥+	٢٠٨+	٥٠٣+	٣٨٩+	٣١٤+	٣٧٤+
اليمن الشمالي						
الواردات الألمانية	١١٣	٩٣	١٠٥	١٢٣	٧٩	٦٥
الصادرات الألمانية	١٢٩	٢٢٣	٢٩١	٣٠٠	٢٨٩	١٩٥
الميزان التجاري	١٦+	١٣٠+	١٧٦+	١٧٧+	٢١٠+	١٣٠+
اليمن الجنوبي						
الواردات الألمانية	٢	١	–	–	–	–
الصادرات الألمانية	–	–	–	١٢٣	١٢١	١٢٥
الميزان التجاري	–	–	–	٢٣+	١٢١+	١٢٤+
موريتانيا						
الواردات الألمانية	–	–	–	–	–	٢
الصادرات الألمانية	–	–	–	٣١	٤٠	٣٥
الميزان التجاري	–	–	–	٣١+	٤٠+	٢٣+

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصدر: المحافظة، علي (٢٠٠٢): ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ٢٠٢

أما بالنسبة للواردات والصادرات الألمانية إلى الدول العربية ومنها الأردن في الفترة ما بين (١٩٨٠-١٩٩١) فإن الجدول رقم (٤) يوضح هذه القيم بالمليون مارك.

جدول رقم (٤)

الواردات الألمانية من الدول العربية في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ و١٩٩١

مليون مارك

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٩١
الجزائر	٤١٤٨	٥٢٩٦	٨٨٢٦	٨١٦٧	٢٧٩٨	٤١١٢	١٨٧٤
مصر	٣٨٧	٦٣٤	١٠٥٣	٧٦٧	١٣٦٥	١٥٧٧	٤٤٧
ليبيا	٧٨٦٦	٧٤١٧	٧٢٣٢	٦٣١٧	٦١٦٦	٦٢٧٥	٣٥٣٨
المغرب	٥٠٧	٥٠٧	٤٨٢	٥٣٥	٥٨٠	٦٠٣	٩٥٤
تونس	٥٧٢	٤٩٥	٥٨٤	٦٣١	٦٦٣	٦٠٦	١٢٣٧
البحرين	١١	١٢	٥٨	٢٢	٢٤	٥٢	٢٤
العراق	٣٣٨٢	١٥٢٧	١٧٣٩	١٥٧١	١٨٤٩	١٨٣٢	١٤٨٩
الأردن	١٨	١٤	١٣	٢٠	٥٣	٥١	٣٨
الكويت	٦٨٦	٢٦٣	٥١٧	٩٣١	٩٨٦	٧٤١	٧
لبنان	١٦	١٣	١٠	١٣	١٦	٢٣	٢٥
عُمان	٥٩٥	١٥٥٨	١٠٧٢	١٤٠	٢٦٥٩	٢٦	١٣
السعودية	٩٩٠٧	١٤٥٠٣	١٠٥٦٨	٤٠٠١	٢٨٢٨	٢١٨٦	٢٠٧٢
سوريا	٢٣٦	٣٣٨	٢٥٠	٣٢٢	٧٤٧	٨٤١	١٢٠١
الأمارات العربية	٢٧٢٧	٢٢٨١	١٥٧٣	١١٤٣	٧٨٦	٢٣٥	٣٢٤
المجموع	٣١٥٨	٣٥٢٤٨	٢٨٩٧٣	١٩٧٣٥	٢٠٥٢١	١١٩٣١	١٣٢٣٣

المصدر: المحافظة، علي (٢٠٠٢): ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ٢١١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي حين يوضح الجدول رقم (٤) الواردات الألمانية إلى الدول العربية والتي كانت معظمها تعود إلى وارداتها من النفط، فإن الجدول رقم (٥) يوضح الصادرات الألمانية إلى الدول العربية في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) وسنة ١٩٩١.

أما الجدول رقم (٥) فيوضح المعونات الاقتصادية التي قدمتها ألمانيا الإتحادية إلى الدول العربية ومنها الأردن في الفترة ما بين (١٩٥٠-١٩٧٨) بالمليون مارك.

جدول رقم (٥)

الصادرات الألمانية إلى الدول العربية في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ و١٩٩١

مليون مارك

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٩١
الجزائر	٢٥٠١	٢٨١٦	٢٤٧٩	٢٤٩١	٢٨٩٨	١٨٠١	١٢٢٠
مصر	١٨٥٨	٢٥٤٠	٢٧٧٤	٢٩٥٢	٣٢١٤	٣١٥٠	١٨١٥
ليبيا	٢٢٨٣	٣٣٨٠	٢٨٣٥	٢١٤٢	٢٢٨٥	١٥٤١	١١٤٨
المغرب	٤٣١	٤٩٢	٥٢٢	٤٨٥	٥١٦	٦٤٦	٩٩٥
تونس	٦٧٨	٨٠٦	٩٧٧	٩١٩	٩٤٧	٩٣٤	١٢١١
البحرين	٨٣	١٩٦	٣٢٣	٣٨٤	٣٢٨	٢٩٦	٢٤٣
العراق	٣٢٧٦	٩٥٦٨	٧٦١٠	٣٦٨٤	٢٤٤٩	٢٤٥٢	٢٢
الأردن	٤٦٩	٩٦٥	٩٧٤	٥٧٦	٥٢٦	٥٨٤	٢٦٧
الكويت	٨٩٩	١٤٠٩	١٩٧٧	١٧٧٢	١٧٩٠	١٤٨٣	٤٥٣
لبنان	٤٤٦	٥٠٢	٥٩٤	٥٨٢	٤٩٠	٣٨٣	٣٨٠
السعودية	٤٢٧٦	٦١٩٦	٨٥٤١	٧٦٠٦	٦٣٠٧	٥٢٣٥	٤٠٢٢
سوريا	٨١٩	٩٩٢	٨٨٦	٨٢٢	٦٨١	٨٣٧	٤٥٧
الامارات العربية	٨٦٠	١٤٠١	١٧٥٥	١٣٠٧	١٢١١	١٢١٥	١٧١٤
المجموع	١٩٠٣٢	٢٨٤٨٥	٣٣٤٤٥	٢٦١٤٣	٢٣١٤٣	٢٢٢٦٧	١٤٢٢٠

المصدر: المحافظة، علي (٢٠٠٢): ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ٢١٣

ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الصادرات الألمانية إلى الأردن قد تراوحت بين (٤٦٩) مليون مارك في ١٩٨٠ و (٢٦٧) مليون مارك في ١٩٩١. وقد إحتلت السعودية المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت الصادرات الألمانية إليها بلغت (٤٢٧٦) مليون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مارك في ١٩٨٠ لترتفع حتى تصل (٨٥٤١) مليون مارك في ١٩٨٢ وتستقر عند (٤٠٢٢) مليون مارك في ١٩٩١. وقد كانت المرتبة الأخيرة للبحرين حيث بلغت (٢٤٣) مليون مارك في ١٩٩١، وذلك بإستثناء العراق التي بلغت الصادرات الألمانية إليه (٢٢) مليون مارك في ١٩٩١ نظراً للظروف التي يمر بها العراق في تلك الفترة. وقد إحتل الأردن المرتبة الحادية عشرة بين الدول العربية من حيث مقدار الصادرات الألمانية إليها في ١٩٩١.

جدول رقم (٥)

المعونات الاقتصادية الألمانية إلى الدول العربية في الفترة (١٩٥٠-١٩٧٨)

مليون مارك

الدولة	المعونات الكلية	المعونات الرسمية
الجزائر	٤١٤٨	٣٦٠
مصر	٢٥٧٠	٣٠٤
تونس	٩١٤	٨١٦
المغرب	٨٦٠	٧٤
ليبيا	٥٨٣	١٨
اليمن الجنوبي	٨	٣
الإمارات العربية	١٩٧	–
سوريا	٩٦	–
السعودية	٩	–
لبنان	٧٠	–
الأردن	٤٧٠	٤٣٤
السودان	٤٣٨	٤٢٢
عُمان	٣٥٢	–
العراق	٣١٨	٢٥
اليمن الشمالي	٢٧٦	٢٦١
قطر	٢	–
الكويت	١	–
البحرين	–	–
موريتانيا	٩٦	–
الصومال	٢٢٠	–

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصدر: المحافظة، علي (٢٠٠٢): ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ٢٠٥

ويلاحظ من هذا الجدول أن الأردن إحتل المرتبة السادسة بين الدول العربية التي تلقت معونات من ألمانيا بعد الجزائر ومصر وتونس والمغرب وليبيا. هذا وقد تراوحت المعونات الألمانية بين المعونات المالية والتكنولوجية للأردن وبقية الدول العربية، فقد بلغت المعونات المالية للأردن في السنوات (١٩٧٧-١٩٧٩) كما يلي: ٧٠ ، ٠ ، ٧٠ مليون مارك على التوالي، في حين بلغت المعونات التقنية للأردن في نفس الفترة كما يلي: ٨١ ، ١٠ ، ٧٩ مليون مارك على التوالي. وقد إستمرت المعونات الألمانية للأردن حتى بعد توحيد الألمانيتين فوصلت سنة ١٩٩٦ إلى (٥٠) مليون مارك. ويبين الجدول رقم (٦) التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأوروبية المشتركة للفترة (١٩٧٠-١٩٩١) ، ويبين هذا الجدول العجز التجاري الكبير بين البلدين، وذلك لأن الصادرات لا تغطي في أحسن أحوالها (١٠%) من مقدار المستوردات.

جدول رقم (٦)

التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأوروبية المشتركة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)

مليون دينار/نسبة مئوية

السنة	الواردات		الصادرات		نسبة تغطية الصادرات للمستوردات
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	%
١٩٧٠	٢٢,٢	٣٣,٧	٠,٦	٥,٠	٢,٧
١٩٧٥	٣٦,٩	٣٠,٧	٣,٢	٦,٥	٤,٢
١٩٨٠	٢٥٩,٧	٣٦,٣	٢,١	١,٧	٠,٨
١٩٨١	٣٣٩,٥	٣٢,٤	٢,٥	١,٥	٠,٧
١٩٨٢	٣٥٠,١	٢٧,٠	٣,٦	١,٩	١,٠
١٩٨٣	٣٤٦,٢	٣١,٤	٨,١	٥,١	٢,٣
١٩٨٤	٣٣٥,٨	٢٩,٨	١٠,٤	٤,٠	٣,١
١٩٨٥	٣١٤,٦	٢٨,٦	١١,٤	٤,٥	٣,٦
١٩٨٦	٢٩٩,٥	٣٥,٢	١٨,٨	٨,٣	٦,٢
١٩٨٧	٢٨٧,٩	٣١,٤	١٧,١	٦,٨	٥,٩
١٩٨٨	٢٨٩,٥	٢٨,٣	٢٥,٤	٧,٨	٩,٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٨٩	٣٦٥,٧	٢٩,٧	٢٥,٠	٤,٧	٦,٨
١٩٩٠	٤٩٤,١	٢٨,٦	٢٢,١	٣,٦	٤,٤
١٩٩١	٥٢١,٢	٢٩,٩	١٨,٥	٣,١	٣,٦

المصدر: العمرو، نضال عودة الله جدعان (٢٠٠٤): الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي (١٩٩٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

أما الجدول رقم (١٠) أدناه فيبين التبادل التجاري بين الأردن والإتحاد الأوروبي في الفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٤)

جدول رقم (٧)
التبادل التجاري للأردن مع الإتحاد الأوروبي في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٤)
مليون دينار/نسبة مئوية

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
١٩٩٧	٧٧,٢	٩٤٦,٤	٨٦٩,٢-
١٩٩٨	٦٨,٤	٨٨٧	٨١٨,٦-
١٩٩٩	٦٠,٦	٧٩٩,٢	٧٣٨,٦-
٢٠٠٠	٣٥	١٠٠٢,٢	٩٦٧,٢-
٢٠٠١	٤٩,٤	٩٧٣,٤	٩٢٤-
٢٠٠٢	٤٤,٣	١٠٢٩,٩	٩٨٥,٦-
٢٠٠٣	٥٤٨	١٠٤٨,٧	٩٩٦,٩-
٢٠٠٤	٧٢,٦	١٣٥٩	١٢٨٦,٧ -

المصدر: دائرة الإحصاء العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ٢٠٠٤

ويمكن من خلال قراءة هذا الجدول ملاحظة ما يلي: (صيام وآخرون، ٢٠٠٥: ٧)

١. بلغت الصادرات الأردنية إلى دول الإتحاد الأوروبي ما نسبته (٣،١%) من إجمالي الصادرات الأردنية عام ٢٠٠٤، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبته (٢٣،٥%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام ٢٠٠٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. بدأت قيمة الصادرات الأردنية بالإرتفاع عام ٢٠٠١ لتصل إلى ما مجموعه (٤٩،٤) مليون دينار وإرتفعت عام ٢٠٠٣ إلى ما مجموعه (٥٤،٨) مليون دينار، وإرتفعت إلى (٧٢،٦) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وبنسبة (٢٣,٤%).

٣. إنخفضت قيمة المستوردات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ إلى (٨٨٦) مليون دينار، وعام ١٩٩٩ بلغت (٧٩٩،٢) مليون دينار.

إضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة من خلال مراجعة مجمل البيانات السابقة إستمرار تدفق المساعدات والمنح وزيادتها، حيث قام الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات ومنح من خلال برنامج (ميدا) وحصل الأردن من خلال هذا البرنامج على (٤٨٣،٩) مليون يورو، منها (٢٢٣) مليون يورو قروض مقدمة من بنك الإستثمار الأوروبي. (فريحات، ٢٠٠٢: ٧)

ج. المحور الإجتماعي والإنساني والثقافي:

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الثقافي والإجتماعي، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط عمل الأردنيين بصفة قانونية مع الإتحاد الأوروبي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٩: ١٢٢)

أما فيما يختص بالتعاون الثقافي، فقد أكدت المادة (٨٥) على وضع أسس لحوار ثقافي مستمر، وطويل الأمد، ومنتظم، وبروح من الإحترام الثقافي، وعلى الطرفين إيلاء الشباب العناية المناسبة، والتعبير عن النفس، والمحافظة على التراث، ونشر الثقافة، وتحفيز أية فعالية ذات إهتمام متبادل في مجال المعلومات والإتصالات وتوسيع أية برامج حالية للتعاون الثقافي بين دول المجموعة لتشمل الأردن حيث بث التلفزيون الأردني ثلاثة أفلام ثقافية عن الشراكة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأردنية الأوروبية من إنتاج مؤسسة (جورج بيوتيرز) الأوروبية ضمن التعاون الأوروبي مع الأردني. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢: ٢٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سادساً: المعالم المهمة في اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

١. حرية إنتقال المنتوجات الصناعية:

نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة لتجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة على السلع المتبادلة من الطرفين، والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة حالياً للوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال ١٢ سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية كحد أعلى، مع ضرورة الإلتزام بأحكام اتفاقية الجات. (منصور، ١٩٩٦: ٥١)

٢. حرية حركة المنتوجات الزراعية:

طالب المفاوضون الأردنيون أن يخفض الإتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني والمصدرة إلى بلدان الإتحاد، حتى تصبح صفراً، وزيادة الكميات المستوردة، وفترات لسماح الدخول، ويهدف ذلك إلى زيادة صادرات المنتوجات الزراعية الأردنية إلى سوق الإتحاد.

لكن يعتبر إستثناء بعض السلع الزراعية مع تحرير التجارة في بعض المراحل والسماح بدخول كميات محدودة من السلع الزراعية الأردنية في فترات زمنية وحصص محددة من أهم المعيقات أمام دخول الصادرات الأردنية إلى دول الإتحاد الأوروبي. (صيام وآخرون، ٢٠٠٥: ٥)

٣. قواعد المنشأ:

يقصد بها أن أي سلعة تمر بعدد من مراحل التصنيع والمعالجة قبل أن تصل إلى حالتها النهائية، وفي كل مرحلة تكسب السلعة قيمة مضاعفة، وغالباً ما تتم مراحل عملية التصنيع والمعالجة في أكثر من دولة، وبالتالي فإن أكثر من دولة سوف تساهم في إنتاج السلعة النهائية،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن هنا فإن الإتحاد الأوروبي قد حدّد العديد من الشروط والقواعد الواجب توافرها في السلعة حتى تكسب صفة المنشأ. حيث يشترط الإتحاد الأوروبي لحصول الصادرات الأردنية من السلع الصناعية على الإعفاءات الجمركية والمعاملة التفضيلية الواردة في اتفاقية الشراكة توفر عدداً من الشروط والقواعد لتكسب الدولة المصدرة بموجبها صفة المنشأ.

ومن الملاحظ أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الإتحاد الأوروبي سوف يؤدي إلى منافسة الصناعة الوطنية الناشئة، بالإضافة إلى إنخفاض إيرادات الخزينة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية، ولكن يمكن معالجة ذلك من خلال: (منصور، ٢٠٠٥: ٥٢)

- مساعدات الإتحاد الأوروبي المالية.
- فرض ضرائب على واردات منتجات معينة.
- إلغاء جميع الإستثناءات أو بعضها الموجودة في قانون ضريبة المبيعات.

٤. حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية:

منحت الاتفاقية الأردن فترات سماح مختلفة لمراجعة وإعادة صياغة وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية المعمولة دولياً، كما هي محددة في القوانين الدولية ذات الصلة التي تغطي الملكية، وطلبت الاتفاقية من الأردن الدخول في إتفاقيات متعددة في فترات سماح ما بين ٥ –٧ سنوات. (الأحمد، ١٩٩٨: ٨٩)

٥. المدفوعات وتحركات رأس المال والإحتكارات الحكومية :

يجب عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تحقيق ما يلي :

- أن لا يكون هنالك أية قيود على تحرك رأس المال من أحد الأطراف إلى طرف الأخر من دون تطاول على إلتزامات كل من الطرفين بموجب الإتفاق مع صندوق التعاون الدولي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- أن لا يكون هناك أية قيود على حركة أو تحويل رأس المال ، والإرجاع من طرف إلى أخر لإغراض الإستثمار المباشر (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢: ٥)
- عندما تقتضي الضرورة وحيث تسبب التحركات بين الجانبين بمصاعب جدية لعملية سياسة معدل الصرف أو السياسة النقدية في الإتحاد الأوروبي والأردن، فانه يمكن للطرفين إتخاذ تطبيق إجراءات مقيدة لتحركات رأس المال لفترة لا تتعدى عن سنة عندما تكون هناك حاجة قصوى لمثل هذه الإجراءات.
- عندما يواجه أي من الطرفين مصاعب حقيقية تتعلق بميزان المدفوعات،فإنه وبما يتلاءم مع معاهدة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) وإتفاقية صندوق النقد الدولي قد يطبق إجراءات ضرورية جداً لمعالجة هذه الأوضاع بشرط أن ذلك الطرف يخبر الطرف الآخر فوراً بهذه الإجراءات، ويزوده بأقرب فرصة ممكنة بجدول زمني لإزالة هذه الإجراءات.
- يتعهد كل من الأردن والإتحاد الأوروبي بالتخفيف التدريجي لإحتكارات الحكومة وذلك حسب نص المادة (٥٨) من الاتفاقية. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢: ١٩)

وبناءاً على ما سبق نجد أن مشروع الشراكة الأوروبية الأردنية إنما يعتبر مشروعا ذو فائدة للطرفين، من حيث حالة التعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والإتحاد الأوروبي وتوقيع اتفاقية تعاون شراكة بين الطرفين عام ١٩٩٧ بعد عدة جولات من المفاوضات، وهذه الاتفاقيات جاءت معتمدة على مشروع الشراكة، الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في مؤتمر (برشلونة).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

تعتبر معاهدة السلام إنجازا وطنيا، فهي تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية، إذ ضمنت إعادة حقوق الأردن كاملة غير منقوصة وإعادة السيادة الأردنية إلى أراضيه المحتلة وحقوقه في مياهه التي حرم منها عقودا طويلة وكفلت للأردن رسم الحدود الغربية للمملكة لأول مرة لتصبح حدودا بموجب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بعد التصديق على هذه المعاهدة والتي تم تبادل وثائقها بين الأردن وإسرائيل، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عناصر البيئة الداخلية للسياسات الخارجية الأردنية والمؤثرة في سلوكها الخارجي، ودراسة وتحليل بنود المعاهدة وملحقاتها ومحاضرها المشتركة، ومعرفة الآثار السياسية والاقتصادية على الجانب الأردني الإسرائيلي، وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي جراء توقيع معاهدة السلام .

وفي ضوء نتائج تحليل بنود الاتفاقية فقد تبين وجود علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. ومن تحليل الجانب الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقروض والمساعدات، تبين وجود علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: النتائج

تشير كافة المعطيات التاريخية بما في ذلك الظروف والأحداث والحروب العربية الإسرائيلية والمؤثرات الداخلية والخارجية إلى عدم توفر الفرصة الكافية أمام الأردن ليقيم علاقات سلام رسمية بينه وبين إسرائيل أو حتى التفاهم على توقيع اتفاق سلمي في فترة مبكرة من تاريخ الأردن، ومن هذه الظروف نذكر مثلاً طبيعة الرسالة الهاشمية التي تحتم على القيادة الأردنية الوقوف مع الأشقاء العرب والفلسطينين ومساعدتهم في حل مشاكلهم والتوصل إلى حقوقهم الشرعية وإن كان ذلك على حساب مصلحة الأردن، فالمشاكل الأردنية الإسرائيلية ليست كبيرة بالقدر الذي يحتم على الأردن الدخول في كافة المعارك التي إستهدفت استرجاع الأراضي الفلسطينية المحتلة المغتصبة، وهذا لأن الأردن ممثلاً بقيادته الحكيمة لم يخرج عن الصف العربي على إمتداد سنوات الحكم الهاشمي.

ويظهر ذلك جلياً في مواقف الهاشميين خلال سنوات حكمهم المتتالية منذ قيام الثورة العربية الكبرى التي إنما هدفت إلى تخليص العرب من الإضطهاد الذي كانوا يتعرضون له وإنقاضهم من سياسة التتريك التي كانت تمارس عليهم؛ فتارة تجابه العلاقة بموقف الهاشميين الرافض لوعد بلفور وإقامة الوطن القومي لليهود والكثير من المواقف الأخرى التي دفع الشريف الحسين بن علي ثمنها في ظل تخاذل الإنتداب البريطاني وتنكره لوعوده مع الشريف. وتارة أخرى برفض مطالب الأمير فيصل بن الحسين بإستقلال الأمة، وإنضمام الأردنيون لشقائقهم العرب والفلسطينيين في عهد الملك عبدالله بن الحسين الأول في الكثير من المواقف مثل المظاهرات والمطالبة بوقف الهجرة اليهودية ورفض مشروع تقسيم فلسطين. وكذلك إستمرار القيادة الأردنية بدعم الشعب الفلسطيني حتى بعد إعفائه من هذه المسؤولية بعد إعلان قمة الرباط، وذلك من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلال الإصرار على إعتبار القرار ٢٤٢ هو الأساس الذي من الممكن أن تبنى عليه أية مفاوضات لأنه القرار الوحيد الذي يصف الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية بالإحتلال.

ورغم كثرة مشاريع السلام التي كانت تطرح من قبل عدة أطراف سواء عربية أم غير عربية إلا أن العلاقات الأردنية الإسرائيلية لم تتطور ضمن اتفاقية سلام لأن مثل هذه المشاريع لم تكن مناسبة حيناً أو كانت ترفض من قبل الفلسطينيين أو اليهود أو العرب أحياناً أخرى، ومن هنا فإن العوائق التي وقفت أمام الأردن لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل قد تمثلت في العوائق الأردنية التي تمحورت حول رفض مبدأ الإستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة والمطالبة بإنسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ والمطالبة بالتأكيد على حق تقرير المصير للفلسطينيين.

ناهيك عن العوائق الفلسطينية التي تمثلت في عدم قبول بعض القرارات والمبادرات مثل رفضهم لقرار ٢٤٢ الذي وافق عليه الأردن، ورفضهم لمشروع روجرز (١٩٧٠) رغم أنه يدعو إلى قيام مباحثات تهدف إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة وكذلك رفض مشروع المملكة العربية المتحدة (١٩٧٢) الذي طرحه الأردن، ورفض مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي طرحه الأردن (١٩٨٤) كأساس لتسوية القضية الفلسطينية، ورغم ذلك فقد إحترم الأردن رغبات الأشقاء الفلسطينيين تلك.

أما بخصوص العوائق العربية التي حالت دون قيام علاقات سلام أردنية إسرائيلية فقد تمثلت في عدم موافقة بعض الدول العربية على قرار ٢٤٢ بل وحتى عدم قبول مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الأردن (١٩٧٢). أما العوائق الإسرائيلية فقد تمثلت في رفض فكرة الحد من الهجرة اليهودية أو فكرة وقف بيع الأراضي لليهود ورفضهم كذلك التفاوض مع العرب ضمن مؤتمر سلام دولي وهو ما كان الأردن ينادي به ورفضه الإنسحاب إلى حدود ما قبل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٦٧ وتحايلهم في كل مرة في قبول مقترحات مشروعات السلام، بل والتنصل من وعودهم في كثير من الأحيان، علاوة على ممانعتهم لقيام دولة فلسطينية مستقلة. أما العوائق الدولية والتي لم تشكل حائلاً مباشراً في طريق الأردن لإقامة علاقات سلام مع إسرائيل بل بشكل غير مباشر وتمثلت في عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها.

أما بخصوص الدوافع التي حفزت الأردن إلى فتح باب التفاوض مع إسرائيل فقد تمثلت أولاً في أزمة الخليج الثانية التي شجعت الأردن على حل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل سلمي في ظل حالة من التردي العربي، بالإضافة إلى تأثر الأردن بالتغير الكبير الذي أصاب النظام الدولي وخروج الإتحاد السوفيتي من منظومة القطبية الثنائية، علاوة على الدوافع الأمنية حيث لا يتمتع الأردن بحماية أية دولة عظمى أو مجموعة أو حلف أو تنظيم دولي أو حتى عربي كما أشار المغفور له الملك الحسين بن طلال حينها. وكان مما ساعد الأردن كثيراً على توقيع الاتفاقية توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في الثالث عشر من أيلول من عام ١٩٩٣.

وفيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية التي شجعت الأردن على توقيع الاتفاقية فهي محاولة التخلص من التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن مثل الفقر والبطالة والمديونية المرتفعة وإرتفاع معدل النمو السكاني.

وقد جاءت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لتغطي مجموعة من القضايا مثل الحدود والأمن والعلاقات الثنائية والمياه والعلاقات الاقتصادية وقضايا اللاجئون والنازحون والأماكن التاريخية والدينية والتبادل العلمي والثقافي وعلاقات حسن الجوار ومحاربة الجريمة والمخدرات والنقل والطرق وحرية الملاحة والبريد والإتصالات والسياحة والبيئة والطاقة والتنمية الزراعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والصحة والتشريعات وحل النزاعات، وقد إعتبرت هذه الاتفاقية نموذجاً حياً على إمكانية التوصل لحل النزاعات الثنائية بين الدول بطرق سلمية وضمن شرعية القانون الدولي.

ورغبة من الدول الأوروبية القديمة الحديثة في المساعدة في حل مشكلة الشرق الأوسط والمحافظة على إستقراره لعدة أسباب أهمها أن أمن أوروربا هو من أمن الشرق الأوسط؛ ومن هنا فقد نظرت هذه الدول إلى الأردن بوصفه طرفاً أساسياً في إعادة تأهيل المنطقة فجاءت اتفاقية الشراكة الأوروبية لتلقي بظلالها على الأردن ضمن المستويين السياسي والاقتصادي. وبما أن الحوار العربي الأوروبي قد بدأ قبل توقيع معاهدة السلام بوقت كثير وكان الأردن ضمن الدول العربية التي تتلقى المساعدات والقروض الأوروبية إلا أن هذه المساعدات قد إزدادت بعد توقيع الاتفاقية ففي حين بلغت الهبات المالية الألمانية إلى الأردن (١٨) مليون ايكو (وحدة نقد اوروبية) في الفترة (١٩٧٧-١٩٨١) فقد وصلت إلى (٤٤) مليون ايكو في ١٩٩٧، وبلغت القروض (١٩٨) مليون ايكو في ١٩٩٧ بعد أن كانت (١٨) مليون ايكو في ١٩٨١ وبعد أن بلغت الواردات الألمانية من الأردن (١٨) مليون مارك في ١٩٨٠ فقد وصلت إلى (٣٨) مليون مارك في ١٩٩١، ووصلت إلى (٧٦,٢) مليون دينار أردني في ٢٠٠٤، وتم توقيع اتفاقية تمويلية لتقديم منح للأردن من الإتحاد الأوروبي تصل إلى (٦٣) مليون يورو، وتشجيع فرص إقامت العديد من المشاريع المشتركة بين الطرفين.

أما فيما يخص المحاور الأخرى من الاتفاقية مثل المحور الإجتماعي والإنساني والثقافي فقد تضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الثقافي والاجتماعي، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط العمل للأردنيين بصفة قانونية مع الإتحاد الأوروبي، وضع أسس لحوار ثقافي مستمر، وطويل الأمد، ومنتظم، وبروح من الإحترام الثقافي، وعلى الطرفين إيلاء الشباب العناية المناسبة، والتعبير عن النفس،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمحافظة على التراث، ونشر الثقافة، وتحفيز أية فعالية ذات إهتمام متبادل في مجال المعلومات والإتصالات وتوسيع أية برامج حالية للتعاون الثقافي بين دول المجموعة لتشمل الأردن، وفيما يتعلق بحرية إنتقال المنتوجات الصناعية فقد نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة لتجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة على السلع المتبادلة من الطرفين، والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني المصدرة إلى بلدان الإتحاد، وذلك بهدف زيادة صادرات المنتوجات الزراعية الأردنية إلى سوق الإتحاد. علاوة على موافقة الإتحاد الأوروبي على منح الأردن وبلدان حوض البحر المتوسط حق التمركز القطري في حال شرعت هذه البلدان بمفاوضات فيما بينها (ثنائية أو غير ذلك) لإقامة مناطق تجارة حرة.

وفيما يخص حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية فقد منحت الاتفاقية الأردن فترات سماح مختلفة لمراجعة وإعادة صياغة وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية المعمولة دولياً، كما هي محددة في القوانين الدولية ذات الصلة التي تغطي الملكية، وطلبت الاتفاقية من الأردن الدخول في إتفاقيات متعددة في فترات سماح ما بين ٥ –٧ سنوات. وفيما يخص المدفوعات وتحركات رأس المال والإحتكارات الحكومية فقد تعهد كل من الأردن والإتحاد الأوروبي بالتخفيف التدريجي للإحتكارات الحكومية.

ويمكن بيان جملة الآثار الإيجابية التي ترتبت على الشراكة الأردنية ــ الأوروبية بما يلي:

١. بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع المجموعة الأوروبية عام ٢٠٠٤ ما مجموعه (١٤٣١،٩) مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها (٢٩،٧%) مقارنة مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول عام ٢٠٠٣ وبلغت (١١٠٣،٥) مليون دينار وبزيادة بلغت (٣٢٨،٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مليون دينار. وشكلت الصادرات الأردنية إلى دول الإتحاد الأوروبي ما نسبته (٣،١%) من إجمالي الصادرات الأردنية عام ٢٠٠٤، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبتة (٢٣،٥%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام ٢٠٠٤ (صيام وآخرون، ٢٠٠٥: ٧). وفيما يخص حجم التبادل التجاري بين الأردن وبريطانيا، فقد زاد هذا التبادل حيث إزدادت الصادرات البريطانية إلى الأردن بنسبة (١٦%) في ٢٠٠٥، فيما إزدادت المستوردات من الاردن بنسبة (٩%).

٢. بدأت قيمة الصادرات الأردنية بالإرتفاع عام ٢٠٠١ لتصل إلى ما مجموعه (٤٩،٤) مليون دينار وإرتفعت عام ٢٠٠٣ إلى ما مجموعه (٥٤،٨) مليون دينار، وإرتفعت إلى (٧٢،٦) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وبنسبة (٢٣,٤%). ومن هنا ومن خلال الجداول السابقة يمكن لنا أن نلمس الآثار الإيجابية لتوقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بصورة عامة والموقف الذي تبناه الإتحاد الأوروبي المتمثل في مساعدة أطراف المعاهدة، فعلى سبيل المثال ففي حين كانت صادرات الأردن إلى السوق الأوروبية المشتركة في الفترة (٧٠-١٩٩١) ١٦٨,٨ مليون مارك، فإنها إزدادت بشكل كبير بعد توقيع الاتفاقية مع إتحاد الدول الأوروبية فبلغت صادرات الأردن إلى دول الإتحاد الأوروبي ما يقارب ٩٥٥,٥ مليون دينار في الفترة ما بين (٩٧-٢٠٠٤).

٣. إنخفضت قيمة المستوردات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ إلى (٨٨٦) مليون دينار، وعام ١٩٩٩ بلغت (٧٩٩،٢) مليون دينار.

٤. دعم وتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي الأردني، وضمن هذا الإطار، فقد قام الإتحاد الأوروبي بتحويل العديد من المشاريع الداعمة للقطاع الصناعي الأردني.

٥. إستمرار تدفق المساعدات والمنح وزيادتهـا، حيث يقوم الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات ومنح من خلال برنامج (ميدا)، حيث حصل الأردن من خلال هذا البرنامج على (٤٨٣،٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مليون يورو، فيها (٢٢٣) مليــون يورو قروض مقدمة من بنك الإستثمار الأوروبي (فريحات، ٢٠٠٢: ٧).

٦. وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أنها ستقدم مساعدات قيمتها ٦٧ مليون يورو إلى الأردن ضمن أداة التمويل الخاصة بــ برنامج "ميدا" (الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبى لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية) لسنة ٢٠٠٦. ويشكل مبلغ المساعدات المقدم إلى الأردن – ٦٧ مليون يورو – جزءا من "الروزنامة" السنوية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي لدعم خطة العمل الأردنية وتهدف هذه المساعدة إلى دعم إلتزام الأردن المتواصل نحو عملية الإصلاح وتنفيذ أجندته الوطنية رغم الظروف الصعبة. وتغطي خطة التمويل هذه ثلاثة مجالات تشمل الإستراتيجية الوطنية للأردن مرفق الحكم الرشيد ودعم تكنولوجيات الأبحاث والتنمية. وستخصص مبالغ للتدريب التعليمي ضمن برنامج الإستراتيجية الوطنية للأردن بناءا على متطلبات السوق ووفقا لمسيرة الإصلاح في الأردن، كما ستساهم هذه المساعدات في زيادة الفرص المتاحة للجماعات الأقل حظا بما في ذلك الشباب والأطفال الذين يعانون من الحرمان الاقتصادي في المناطق الريفية. (http://www.egypty.com)

٧. السماح بدخول مؤسسات مالية إلى الأردن مما سيؤدي إلى تدفق الإستثمارات الأوروبية إلى الأردن، وهذا سيخدم الإقتصاد الأردني.

٨. الإستفادة من التكنولوجيا والتقنية الحديثة وتسهيل نقلها إلى الأردن، وهذا سيخدم الإقتصاد الأردني.

٩. تشجيع ودعم عمليات الإصلاح السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

١٠. عقد إجتماعات متجددة وذلك في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وخطة العمل المشتركة المنبثقة عن سياسة الحوار الأوروبية. حيث تم خلال الإجتماع بين اللجان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفرعية المشتركة الأردنية الأوروبية تبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات المرتبطة بالشؤون الجمركية ومجالات التعاون الجمركي.

١١. توقيع اتفاقية تمويلية لتقديم منح من الإتحاد الأوروبي للأردن، حيث وقعت في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية بتاريخ ٢٠ تشرين أول ٢٠٠٥ أربع إتفاقيات لتقديم أربع منح من الإتحاد الأوروبي للأردن وبقيمة ٦٣ مليون يورو. (صحيفة العرب اليوم الأردنية، العدد ٣٠٦٠، السنة التاسعة، ٢١ تشرين الأول ــ ٢٠٠٥). ويعد الأردن ثاني أكبر متلقي لمساعدات الإتحاد الأوروبي نسبة لعدد السكان بعد المناطق الفلسطينية، ومنذ توقيع الأردن اتفاقية الشراكة بلغ إجمالي المساعدات المقدمة له أكثر من خمسمائة وسبعين مليون يورو.

١٢. تشجيع فرص إقامة المشاريع المشتركة، والسماح بكامل ملكيتها لأجانب من الطرف الثاني إذا لم يتعارض ذلك مع القوانين المحلية الخاصة التي تنظّم العمل في هذا القطاع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثاً: التوصيات

توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات في ضوء النتائج السابقة وتتمثل بما يلي:

١. لا بديل عن العمل العربي المشترك، وذلك من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالأمة العربية، بالإضافة إلى أن خلق كتلة عربية موحدة يساهم في تعزيز المكاسب على كافة المستويات والأصعدة، وخلق نفوذ عربي مؤثر على المستوى الدولي.

٢. طالما أن التنسيق العربي والعمل العربي المشترك أمر صعب تحقيقه دفعةً واحدةً في ضوء الظروف الدولية الراهنة، فإن إمكانية التنسيق قد تتحقق من خلال تقسيم الدول المتقاربة إقتصادياً مع بعضها البعض كخطوة مبدئية، مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتحفيز الإستثمارات العربية من أجل الوصول إلى الأسواق العربية المشتركة، على أن يقترن كل ذلك بالإرادة السياسية، ويتم ضمن بوتقة الجامعة العربية.

٣. بما أن المشاريع مفروضة على المنطقة، وهو أمر واقع لا مفر منه، فإن على الحكومة الأردنية محاولة الإستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وذلك من خلال دعم القطاع الخاص وزيادة الفرصة أمامه، وذلك من أجل الإستفادة بشكل أكبر من هذه المشروعات وحماية الصناعات الأردنية، وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة حتى تكون قادرة على المنافسة.

٤. إن القطاع الزراعي هو من أهم القطاعات في الأردن، لذلك على الحكومة الأردنية دعم المزارعين وتوعيتهم بشكل مستمر، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية لهم ودفعهم نحو زراعة المحاصيل التي تتناسب وتتلاءم مع إحتياجات السوق وترشيد إستخدام المبيدات الزراعية لضمان عدم تجاوز التشريعات والاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥. على الحكومة الأردنية المساهمة بشكل أكبر في مجال التنمية البشرية والإستثمار في الإنسان الأردني والمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل الداخلي والخارجي. بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود في ترويج وتسويق الأردن سياحياً وإستثماريا، وإنطلاقاً من واقع طبيعة الإنسان الأردني الذي يمثل ركيزة أساسية لكل ذلك.

٦. تعتبر الصناعات الدوائية من أكثر الصناعات، تضرراً جراء تطبيق قوانين الملكية الفكرية، لذلك يجب على الحكومة حماية الصناعات الدوائية في الأردن، وذلك من خلال إقامة علاقات شراكة فيما بين الشركات الدوائية الأردنية والشركات العالمية.

٧. يجب على الحكومة الأردنية ربط الاقتصاد الأردني بالإقتصاد العالمي حتى يكون قادراً على التكيّف مع المستجدات الدولية بشكل مستمر، وقادر على الإستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وأن لا يكون إقتصاد أحادي الجانب، بل يجب أن يكون إقتصاد متعدد الجوانب.

٨. عقد المزيد من الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية مع إسرائيل وبشكل مباشر.

٩. التنسيق فيما بين الدول العربية في كل القضايا ذات العلاقة بإتفاقية الشراكةالأوروبية المتوسطية، مع التفعيل الأردني الإيجابي لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على المستوى العربي.

١٠. العمل على إستحداث آليات عربية مسؤولة عن نقل وتوزيع، أو على الأقل التنسيق فيما يخص السلع العربية الزراعية كي لا تدخل الدول العربية في منافسة فيما بينها من ناحية، وكي تتمكن هذه السلع من الوصول إلى المستهلك الأوروبي في جميع أنحاء السوق الأوروبية في الوقت المناسب وبتكاليف نقل وتوزيع منخفضة كي تكون منافسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١. العمل كمجموعة سياسية ضاغطة على الجانب الأوروبي لمطالبته بزيادة المساعدات المالية والفنية لمواجهة إستحقاقات إتفاقيات الشراكة الكبيرة الناجمة عن التكيّف وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية.

١٢. أن يبين للجانب الأوروبي أن تهيئة الظروف المناسبة التي يأمل الجانب الأوروبي بتهيئتها عن طريق تحسين الأوضاع الاقتصادية العربية لمساعدته في حل قضاياه الاقتصادية من حيث العمالة و قضاياه الإجتماعية، وعلى رأسها قضية الهجرة، حيث يتطلب العمل خفض القيود الواردة في قواعد المنشأ والحواجز غير الجمركية، أو أن يؤجل تطبيق بعضها، كونها تشكّل في واقع الأمر عراقيل، وضعت بقصد أو بدون قصد، تمنع الدول العربية من تحقيق مكاسب ملموسة على أرض الواقع، ومن ثم تمنع تهيئة تلك الظروف.

١٣. البحث عن سبل أخرى للإستفادة من المعاهدة ودعم الإقتصاد الأردني، وذلك بدخول العمالة الأردنية إلى الأسواق الأوروبية، وفتح مصانع أردنية في دول الإتحاد الأوروبي والإستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي الأوروبي.

١٤. إيجاد صناعة تصديرية أخرى للخارج غير الملابس لتساهم في دعم الإقتصاد الأردني، حتى يكون هناك تنوع في الصادرات الأردنية مما يفتح لها أسواقاً جديدة.

١٥. إنشاء مناطق صناعية جديدة، تساعد على الحد من البطالة، وتساعد على دعم الإقتصاد الوطني وتقلل من العجز في الميزان التجاري الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجع

إبراهيم حماد (١٩٩٧): اتفاقية التعاون الأمني العربي الأوروبي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية المجلد الاول، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.

إبراهيم، حسام منسي (١٩٩٦): بيعة السلام لجلالة الملك الحسين المعظم ـ بيعة السلام لجلالة صانع السلام.

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل (في حقلي الطب والصحة) مركز الإعلام الأردني، وزارة الإعلام، عمان.

الأحمد، أحمد قاسم (١٩٩٨): التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والإتحاد الأوروبي ـ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان.

الأزعر، محمد خالد (١٩٩٨): حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، مطابع دار الشروق، عمان، الأردن.

أسامة مخيمر (١٩٩٧): تعريف الدول المتوسطية، دراسة للخصائص الإجتماعية والاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٩).

الأكاديمية المغربية، ماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط، المجلد الأول، الدورة الثانية، الأكاديمية المغربية، الرباط ، ١٩٩٦ .

الأهرام (١٩٩٩): التقرير الإستراتيجي العربي العام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.

البدارين، فالح حمد (٢٠٠٢): اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التل، بلال حسن (١٩٥٩): الأردنيون وفلسطين، دار البيرق للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

التل، بلال حسين، وآخــرون (١٩٦٦): هزاع المجالــي ــ قراءة في سيرته وتجربتــه، مــع المذكرات، المركز الأردني للدراســات والمعلومــات، عمان، الأردن.

التل، عبدالله (١٩٥٩): كارثة فلسطين، دار القلم، القاهرة، مصر.

الجاسور، ناظم عبد الواحد (١٩٩٦): التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتــأثيره علــى الوضع العربي الراهن، دراسات عربية، العدد ١١، بيروت.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٤): قانون تصديق معاهدة الســلام بين حكومة المملكــة الأردنيــة الهاشميــة وحكومة إسرائيل، القانون رقم (١٤) لــسنة ١٩٩٤، العــدد (٤١٠٤)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٥): اتفاقية زراعيــة بــين حكومــة المملكــة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، العدد (٤٠٩٠)، ، مديرية المطــابع العــسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي ، بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل ، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسميــة للمملكة الأردنيــة الهاشمية (١٩٩٦): اتفاقية النقل بــين حكومــة المملكــة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابــع العــسكريــة، عمان.

الجريدة الرسميــة للمملكة الأردنيــة الهاشمية (١٩٩٦): اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنيــة وحكومة دولة إسرائيل حول التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابــع العسكريــة، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، العدد (٤١١٣)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): اتفاقية حول الترتيبات للعقبة وإيلات بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل ، العدد (٤١٠٦)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): اتفاقية خدمات جوية بين حكومة الأردن ودولة إسرائيل، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): اتفاقية سياحية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الحباشنة، خالد (١٩٩٩): العلاقات الأردنية– الإسرائيلية، الجذور والآفاق، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الحسامي، محمد مفلح فلاح (٢٠٠٤): سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط (١٩٩٠-١٩٩٩)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحضرمي، زاهر مرهون هلال (١٩٩٣): الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودورها في النظـام الدولي الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

الحضرمي، عمر، والعدوان مصطفى (٢٠٠٣): التربية الوطنية، الوطن والمـواطن والنظـام السياسي في الأردن، دار مجدلاوي، عمان.

حقي، ناصيف (١٩٩٩): المشاركة الأوروبية المتوسطية، ندوة الشرق الأوسط في ظل العولمـة المجلد الأول، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، بيروت.

الحمد، جواد، (١٩٩٤): مستقبل السـلام في الـشـرق الأوسـط، المؤسـسـة المتحـدة للدراسـات والبحوث، واشنطن.

حمدان، عبدالله (١٩٨٩): المشاريـع الأمريكية لتسوية القضيـة الفلسطينية (١٩٧٧-١٩٨٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائـر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر.

الحوراني، هاني (١٩٩٦): الإقتصاد الأردني إطار الإقليمي والدولي، الطبعة الأولى، مركـز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

الخزندار، سامي (٢٠٠٠): الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، المؤسسة العربيـة للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خطاب جلالة الملك الحسين ، أمام مجلس النواب، عمان، الأردن، ٩ تموز، ١٩٩٤.

خلاف، هاني، وأحمد نافع (١٩٩٧): نحن وأوروبا، شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، الطبعـة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ، القاهرة.

الخولي، لطفي (١٩٨٨): الإنتفاضة والدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للترجمة والنـشر، ط١، القاهرة، مصر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدجاني، أحمد صدقي (١٩٧٦): الحوار العربي الأوروبي ــ وجهة نظر عربية ووثائق، الشركة المتحدة للتوزيع، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

درادكة، حلمي خليفة علي (٢٠٠١): التنافس الهاشمي السعودي وأثره على مشاريع الوحدة العربية (١٩٣٠-١٩٥١)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ، إربد، الأردن.

درويش، سائد (١٩٩٢): الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج، دانة للعلاقات العامة والنشر والترجمة، ط١، عمان، الأردن.

ربابعة، غازي (١٩٨٨): الهاشميون والقضية الفلسطينية، منشورات وزارة الشباب، عمان، الأردن.

السامرائي، عبدالجبار محمود (٢٠٠٢): الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية، دراسة في التوسع الصهيوني بين الأفكار النظرية والممارسة الفعلية، دار الكتاب الجامعي، العين، الأمارات العربية المتحدة.

السامرائي، هيفاء (١٩٨٢): الحوار العربي الأوروبي، دار الرشيد للنشر، بغداد.

سعيد، محمد السيد (١٩٩٣): نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر.

سليمان، يعقوب (١٩٩٤): معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية.

شهاب، مفيد (١٩٩٧): دور أوروبا في مسيرة السلام العرب الإسرائيلي، المؤتمر الخامس حول العلاقة العربية الأوروبية، البرلمان العربي، العدد ٦٤ ، دمشق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صالح، محسن محمد، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (١٩٣٧-٢٠٠١)، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (٤)، ط١، الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام (www.palestine-info.info) ، تاريخ الإسترجاع: ٢٠٠٦/٧/٢٠م.

صحيفة العرب اليوم الأردنية (٢٠٠٥)، العدد ٣٠٦٠، السنة التاسعة ٢١ تشرين الأول.

صقر، محمد وآخرون (٢٠٠٠): المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، دراسة وتحليل، الطبعة الثانية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

صيام، مأمون وآخرون (٢٠٠٥): اثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن والإتحاد الأوروبي، غرفة التجارة، عمان، الأردن.

طريف، جليل فريد (١٩٨٤): قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، دائرة الأبحاث الفلسطينية، البنك المركزي الأردني، عمان، الأردن.

طعيمة، صابر (١٩٧٥): التاريخ اليهودي العام، دار الجيل، ج٢، ط٣، بيروت، لبنان.

العبادي، إبراهيم عيسى مفلح (٢٠٠٣): التسوية السلمية الأردنية ـ الإسرائيلية (١٩٩٤-٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمادة الدراسات العليا، المعهد الدبلوماسي الأردني.

العمرو، نضال عودة الله جدعان (٢٠٠٤): الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي (١٩٩٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

عوض، طالب (١٩٩٤): العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوروبية ـ الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، البنك المركزي، التقرير السنوي للسنوات (١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٩١)، عمان.

عوض، طالب، التجارة الدولية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ١٩٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غليون، برهان (١٩٩١): حرب الخليج ومواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

فريحات، حيدر (٢٠٠٠): المنظور الأردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر آفاق الشراكة العربية الأوروبية في القرن القادم.

الكيلاني، صالح (٢٠٠٦): دور الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية (١٩٩٠-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة.

محافظة، علي (١٩٧٣): تاريخ الأردن المعاصر، عهد الامارة (١٩٢١-١٩٤٦)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

محافظة، علي (٢٠٠٢): ألمانيا والوحدة العربية ـ ١٩٤٥-١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

محافظة، محمد أحمد (١٩٨٣): العلاقات الأردنية الإسرائيلية (١٩٣٩-١٩٥١)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

محافظة، محمد عبدالكريم، وآخرون (٢٠٠٦): التربية الوطنية، الجامعة الهاشمية، ط٣، الزرقاء، الأردن.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق (١٩٩٩): قراءة في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، الطبعة الثانية، بيروت.

مسّلم، سامي (١٩٧٣): قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧-١٩٧٢)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، ط١، بيروت، لبنان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصالحـــة، عمر (١٩٩٤): الســـلام الموعود ــ الفلسطينيـــون من النـــزاع إلـــى التـــسويـــة، ترجمـــة وديع اسطفان وماري طوق، ط١، بيروت، لبنـــان.

المصري، شفيق (١٩٩٢): النظام العامي الجديد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

مصطفى، ناديا (١٩٩٩): العرب والإتحاد الأوروبي بين عمليـــة تـــسوية الـــصراع العربـــي الإسرائيلي ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، المؤتمر القومي الثامن، حـــال الأمـــة العربية ، المجلد الأول مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الملكي، عبد الله (٢٠٠٠): المشاكل الأردنيـــة، مجلة الإقتصاد المعاصرة، العدد (٢٨).

منصور، يوسف (١٩٩٩): اتفاقية الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي، التحليـــل والنتـــائج، ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية، تجارب وتوقعات.

منصور، يوسف (٢٠٠٠): اتفاقية الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي التحليل والنتائج، ندوة للإتفاقية والمفاوضات، عمان، الأردن.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٩): دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة العربية الأوروبيـــة على الزراعة الأوروبية، الخرطوم، السودان.

مهنـــا، إبراهيم (٢٠٠١): مقدسات تحت الإحتلال: المسجد الأقصى المبارك، مفتـــاح الحـــرب والسلام، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن.

الموسى، سليمان (١٩٩٦): تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٩-١٩٩٥)، ط١، ج٢، مكتبة المحتسب، عمان، الأردن.

النعيمات، عبدالسلام، البخيت، يزن (٢٠٠٥): دراسة الآثار الاقتصادية والإجتماعيـــة لإتفاقيـــة الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي، الجمعية العلمية الملكية، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الهور، منير، والموسى، طارق (١٩٨٣): مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٢)، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، الأردن.

الهور، منير، والموسى، طارق (١٩٨٦): مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٥)، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، الأردن.

هيلر، مارك (٢٠٠٠): أوروبا وعملية السلام، إعداد مالك عوني، مختارات إسرائيلية، العدد ٨ ، القاهرة.

الوخيان، غالب (١٩٩٣): الفكر السياسي عند جلالة الملك الحسين بن طلال، المطابع العسكرية، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط (١٩٩٧): اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية.

وزارة التخطيط (٢٠٠٢): دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، عرض ملخص للإتفاقية والمفاوضات، عمان.

الوزني، خالد، وآخرون (٢٠٠١): القضايا الأردنية المعاصرة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.

يوسف، باسم (١٩٩٠): ديجول والعرب ـ العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مواقع الانترنت

١. http:// www.kinghussein.gov.jo.

٢. Labor in Jordan،
http://www.globalpolicynetwork.org/data/jordan/jordananalysis.pdf.

٣. http:// www.palestinefacts.org/pf_١٩٤٨ to ١٩٦٧_UN_٢٤٢_php.

٤. http:// www.globalpolicynetwork.org http://

٥. http:// www.palestine-info.info http://

٦. http://www.wikipedia.org/wiki/١٩٤٧_UN_partition_plan.

٧. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia٢١/Borkeba/sec٠٤٢.htm.

٨. http://www.qudsway.com/Links/Felisteenyiat/٤/Html_Felisteenyiat٤/٤hfe٤.htm.

٩. http://www.arabsummit.dz/ar/historique_sp.php

١٠. http://www.egypty.com/nafeza/europe_euro_jordan.asp

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهـــــداء

إلى الأردن الأرض والإنسان، إنتماءً وولاءً، محبةً ووفاءً
إلى روح أبي وأمي يرحمهما الله
إلى إخوتي وأخواتي الأحبة
إلى كل من علمني حرفاً من حروف الهجاء
إلى أصدقائي جميعاً
إلى كل من وقف بجانبي وساعدني
وإلى كل من أضاء لي شمعة في طريق الأمل
أُهدي هذا العمل

محمد النوافلة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشكر والتقدير

وفي ختام رسالتي، أرى أن الواجب عليّ وعرفاناً مني بالجميل أن أعبر عن عظيم شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور فايز زريقات الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ومنحني من وقته ما لا أقدر على الوفاء به والذي كان لتوجيهاته، وتصويباته، وإرشاداته أكبر الأثر في إخراج الرسالة على هذا النحو.

كما وأتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي في قسم العلوم السياسية / جامعة مؤتة الذين جاهدوا معنا كطلاب دراسات عليا لنشق طريقنا العلمي وهم يتمتعون برقي أكاديمي متميز، كما وأتقدم بشكري وتقديري لكل من مد لي يد العون والمساعدة.

والشكر الجزيل إلى الأساتذة لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة الدراسة وإثرائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

أما جامعة مؤتة، زهرة الجنوب، فأحمل لها أسمى آيات العرفان رئاسة وأساتذة وإداريين، فقد لمست منهم الإخلاص في العمل واللطف في المعاملة.

والله الموفق

محمد النوافلة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المحتويات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخص

أثر معاهـــدة الســـلام الأردنيـــة ــ الإسرائيليـــة على علاقات الأردن مع الإتحاد الأوروبي من ناحية سياسية واقتصادية

محمد سالم النوافلة

جامعة مؤتة ٢٠٠٧

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر معاهدة السلام بـــين المملكـــة الأردنيـــة الهاشمية ودولة إسرائيل على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المـــضمون، وتحليل المتغيرات المتعلقة بالسياسة الأردنية من أحداث وتطورات وأثرهـــا علـــى العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية عبر التطرق لدراسة نـــصوص المعاهـــدة، والاتفاقيات الدولية التي ترتبت عليها، ومن هنا فقد قسمت الدراسة إلى ستة فصول، تناول الفصل الأول منها، الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني الإطـــار النظـــري للدراسة، والفصل الثالث جذور العلاقة الأردنية–الإسرائيلية، وارتكز الفصل الرابع على استعراض نصوص معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية، أما الفصل الخـــامس فقد تناول الآثار والمكاسب الاقتصادية، والسياسة الناجمة عن توقيع معاهدة الـــسلام على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي، وأخيراً الفـــصل الـــسادس المخـــصص لاستعراض نتائج الدراسة والتوصيات التي خلصت إليها.

وتوصلت الدراسة إلى وجـــود علاقـــة بـــين تطـــور العلاقـــات الـــسياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبـــي وتوقيـــع معاهـــدة الـــسلام الأردنيـــة الإسرائيلية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين تزايد القـــروض، والمـــساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها ضـــرورة التنـــسيق العربي المشترك، وتحفيز الاستثمارات العربية، والقضايا الأخرى التي مـــن شـــأنها تمكين الدول العربية من مواجهة مختلف التحديات، وضرورة توفير التنسيق العربي الذي يجعل من الدول العربية مجموعة ضاغطة على الاتحاد الأوروبي لزيادة المنح والمساعدات والقروض.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

The Impact of Jordan-Isreal Pace Treaty on Jordan's Relation with Europe Union with Regard to Economical and Political Status

Mohmad Salem Al-Nawaflh

Mo'ta Univercity ٢٠٠٧

The aim of this study is to explore the Jordan-Israel Peace Treaty' consequences on Jordan-Europe Uninion Relations.

In order to achive this goal, the study rely on the analytical-historical methodology to analyze the relative variables. The study was composed of six chapters: first, the general framework of the study, second, litreture review, third, Jordan-Isreal relation roots, fourth, Jordan-Israel Peace Traty. Fifth, Impacts of Jordan-Israel Treaty on relations with Europe Union, Finally, results and recommendations. The study concluded that there was a relationship between the developments of Jordan-Europe Unino relation due to the Jordan-Israel Paece Treaty. And, there was a relationship between the increase of loan and benefits from Europe Uninio to Jordan and siging the Jordan-Israel Peace Traty.

The study recommended increasing the corporation between Arab countries, motivating Arab's investments and other related issues that help these countries in facing the various challenges and there is a need for more coordination between Arab countries to serve as a pressure group to increase benefits form Europe Union to Arab countries, included Jordan.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

١,١ تمهيد

تعتبر معاهدة السلام إنجازا وطنيا يستحق البحث ومزيدا من الإطلاع والنقد والتقدير لكل من ساهم في تحقيقه، فمعاهدة السلام الأردنية ـــ الإسرائيلية تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية، إذ ضمنت إعادة حقوق الأردن كاملة غير منقوصة وإعادة السيادة الأردنية إلى أراضيه المحتلة وحقوقه في مياهه التي حرم منها عقودا طويلة وكفلت للأردن رسم الحدود الغربية للمملكة لأول مرة لتصبح حدودا بموجب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بعد التصديق على هذه المعاهدة والتي تم تبادل وثائقها بين الأردن وإسرائيل في طبريا، وهي من ناحية أخرى وضعت حدا لعملية الإنهاك المستمر للأردن بسبب ما يتعرض له من مخاطر وتهديدات على مدى نصف قرن من الزمان وأقامت عهدا من الزمان يسود فيه السلام والاستقرار والأمن والازدهار.

وقد جاءت هذه المعاهدة لتخدم مصلحة الطرفين، فهي من ناحية تعد اعترافا من دولة عربية بدولة إسرائيل من حيث سيادتها ودورها الإقليمي، ومن ناحية ثانية تضمن الأردن من مخاطر مشروع الوطن البديل وذلك بالاعتراف بكيانه السياسي المستقل وحدوده الآمنة والمعترف بها، ودوره الإقليمي وكما أن العلاقات بين الدول لا تقتصر على العلاقات السلمية فحسب فإن علاقات الصراع كذلك تعتبر شكلا من أشكال العلاقات الدولية وبالتالي فإن دراسة العلاقات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، ينبغي أن لا يقتصر على مرحلة ما بعد توقيع معاهدة وادي عربة بين الطرفي فحسب، بل أن تتعدى الدراسة إلى جذور تلك العلاقة لتشمل الظروف التي سبقت ومهدت لقيام الكيانين السياسيين كما أن هناك لقاءات عديدة عقدت وجرت إتفاقيات بين الأردن وإسرائيل منذ العقد الثاني من القرن الماضي، ربما تكون ساهمت في إيجاد فكرة التعايش بين العرب واليهود، مما شكل الأساس للعلاقات السليمة التي جرى تكريسها بموجب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اتفاقية السلام الموقعة بين الجانبين في السادس والعشرين من تشرين أول عام ١٩٩٤.

كان قدر الأردن على خريطة العالم السياسية أن يكون لموقعه بؤرة الصراع الأيديولوجي في العالم منذ القدم ولغايـــة الأيام الحاضرة ولا تزال، مما يسوغ لنا القول إنه الأكثر تأثرا بالأحداث على الصعيدين الإقليمي والدولي، فالأردن بهذه الصورة كإحدى الوحدات السياسية الصغيرة يتأثر تأثرا مباشرا بالتفاعلات السياسية التي تحدث في بيئتها الخارجية.

ونحن بهذه الدراسة نود أن نلقي الضوء على أثر توقيع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية على الأردن مع الاتحاد الأوروبي في الشأن السياسي والاقتصادي، ففي الوقت الذي يتحرك العالم فيه بشكل متزايد نحو الوحدة الاقتصادية، ينضم الأردن إلى هذا التحرك الشمولي عبر إجرائين مهمين وهما توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ لم تكن هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية إلا ثمار توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية لما وفرته من بيئة سياسية واقتصادية آمنة في المنطقة.

إن حداثة موضوع الدراسة جعلنا نواجه إحدى التحديات والصعوبات المتمثلة بندرة ومحدودية انتشار المصادر والمراجع التي تناقلت العلاقة الثنائية بين الأردن وإسرائيل، مما جعل الباحث مضطرا لاستخدام كافة الوسائل الممكنة للوصول إلى المعلومة الدقيقة من مصادرها الأصلية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة كالكتب والوثائق (معاهدة السلام) الأردنية – الإسرائيلية لتلقي مزيدا من الضوء على ماهية المعاهدة وآثارها ونتائجها السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

٢,١ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة دراسة اتفاقية معاهدة السلام على العلاقات السياسية الأردنية الخارجية في دقة وحساسية الموضوع وآثارها المتوقعة على الأردن والقضية الفلسطينية وعلى مستقبل الصراع العربي ـــ الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى عدم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تناول موضوع الدراسة ــ نتيجة لحداثة هذا الموضوع ــ من قَبل الباحثين في دراسة متخصصة لتوضيح طبيعة هذه المعاهدة، وبناءا على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتبلور في تحديد مدى أهمية معاهدة السلام، وفي إبراز جوانب الأهمية السياسية والاقتصادية والأمنية وكذلك البيئية والانعكاسات المختلفة لهذه المعاهدة وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يخص الآثار الاقتصادية لمعاهدة السلام فإنه يمكن تلخيص الآثار والمضامين الاقتصادية التي نجمت عن المعاهدة والاتفاقيات المنبثقة عنها خاصة اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، واتفاقية النقل والاتفاقيات الزراعية والاتفاقيات السياحية بما يلي:

١. الاستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة.
٢. تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن.
٣. استفادة الأردن من خلال قطاع السياحة والتي يتوقع له تقدما ملحوظا في الحقب القادمة.
٤. استفادة الأردن بحكم موقعه الجغرافي المتوسط من حركة الترانزيت والنقل البري المتوقعة مستقبلا بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

أما من الناحية الثقافية وفي نفس السياق فقد جاء تركيز معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، على تطبيع العلاقات الثقافية لما تلعبه الثقافة في دور هام، في حماية الأردن والوطن العربي والحفاظ على هوية الأمة وتراثها. وقد جاءت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية الثقافية كنص على أن يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضا العلاقات الاقتصادية والثقافية.

في مجال الحديث عن البعد الثقافي الحضاري فإنه لا بد من التطرق إلى ما يسمى بالحوار بين الأديان ويعتقد بأن ذلك يهدف إلى مزيد من التطبيع وتهيئة المواطن الأردني لتقبل التعامل مع الديانة اليهودية وأتباعها كإحدى الديانات السماوية الثلاث، أما الجانب الثقافي في هذه الاتفاقية فيدعو إلى تبادل الزيارات بين الفنانين وطرق الفنون التعبيرية والعاملين في المجال الشبابي والرياضي والسينما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والاذاعة والتلفزيون وتنظيم المعارض الثقافية والتعاون في مجال المكتبات والمراكز الثقافية والمتحف والمطبوعات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية والفنية.

أما من الناحية الأمنية فقد أكدت المعاهدة على قيام تعاون مشترك بين الأردن وإسرائيل في المسائل المتعلقة بالأمن على قاعدة الثقة المتبادلة وبهدف إقامة بنيان إقليمي أمني في المنطقة إذ تعهد الطرفان على عدة أمور أمنية من أهمها الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها بكافة أشكالها وكذلك الامتناع عن الأعمال والأنشطة التي تضر بأمن أي منهما، ضمان إلا تكون أراضي أي منها مصدرا أو معبرا أو مأوى لأية أعمال عدائية وكذلك اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضي أي منهما ضد الطرف الآخر وتعاون الأردن وإسرائيل على إضعاف المنظمات التي تمارس أعمال المقاومة المسلحة ضد إسرائيل أو الأردن..

بشأن التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، سعى الطرفان من خلال معاهدة السلام إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح القائم على ما لديها من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك تعهد الطرفان عن الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية، القائمة على التعصب والتمييز واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة، التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منها وتشكيل لجنة مشتركة للنظر في الحالات التي يدعي فيها طرف أنه قد أحدث خرق لهذه المادة.

أما على صعيد دعم المواقف السياسية الأردنية، فاستنادا لما سبق يمكننا تحديد التوجهات العامة للنظام وانعكاساتها على السياسة الخارجية والتي تعد بمثابة المنهاج السياسي لصناع القرار الأردني من خلال الاستمرار في عمليات التنمية السياسية والعلاقات السياسية الخارجيـــة وذلك بالالتزام بمشاركة أردنيـــة على صعيد العمل القومي العربي في مختلف مجالاته كالمشاركة في القضايا القوميـــة أو الدعوة للتضامن العربي وكذلك اتباع سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والالتزام بقرار الأمم المتحدة، ومراعاة ميثاقها كون الأردن بلدا مستقلا، منحه هذا حق العضوية في أسرتها الدولية الكبيرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذا مما ساعد على دعم المواقف السياسية الأردنية عن طريق مشاركة الأردن في مؤتمرات القمة العربية وتبني المشاريع القومية الوحدوية ومثل هذه الأنشطة السياسية الأردنية تؤدي إلى زيادة هامش حرية سياسية على الساحة العربية وذلك باستغلال الفرصة المتاحة. أما بشأن المساعدات والمنح الأمنية من جراء عقد مثل هذه الاتفاقية فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنازل عن جميع ديون الأردن وشجعت بل حثت البلدان الأخرى لتحذو حذوها ودعم الاستثمارات ورؤوس الأموال الجديدة ولبلوغ الغاية المرجوة فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء بنك للشرق الأوسط من أجل التعاون والتنمية وقد خصصت وكالة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار مبلغ (٧٥) مليون دولار كاستثمار إقليمي بغية تشجيع الاستثمار الأمريكي في مشروعات كالتي في وادي عربة. وأتبعت الولايات المتحدة بنشاط توسيع فرص التجارة والاستثمار مع الأردن من المبادرات والمعونات الخارجية لدعم الأردن وتقليص الحواجز التجارية.

٣,١ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه حيث تبحث أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على علاقات الأردن مع الاتحاد الاوروبي ، حيث أثرت هذه المعاهدة على العلاقات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي وعلى علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وتأتي أهمية هذه الدراسة لبحث المتغيرات والمستجدات التي استجدت على توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على علاقات الأردن الدولية، وتبحث كذلك انعكاس تلك المعاهدة على العلاقة مع إسرائيل ودول الجوار ومعرفة الآثار السياسية والاقتصادية والمترتبة على عقد المعاهدة كذلك مع الاتحاد الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١,٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على عقد معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل ويمكن أن نجمل أهداف الدراسة كالآتي:-

١. إلقاء الضوء على عناصر البيئة الداخلية للسياسات الخارجية الأردنية والمؤثرة في سلوكها الخارجي في ستة مطالب وهي العامل التاريخي، العامل الجغرافي، العامل السكاني، العامل الاقتصادي، العامل العسكري، والعامل السياسي.
٢. الكشف عن بنود المعاهدة وملحقاتها ومحاضرها المشتركة التي تتكون من الخريطة التفصيلية لترسيم الحدود الدولية مع إسرائيل بموجب نصوص معاهدة السلام لعام ١٩٩٤.
٣. معرفة الآثار السياسية والاقتصادية على الجانب الأردني الإسرائيلي، وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي جراء توقيع معاهدة السلام ضمن الأسباب التي دعت إلى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولها في اتفاقيات التعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة مناطق حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة، فالأردن أبرم الكثير من الاتفاقيات مع دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الاتفاقية معاهدة السلام لها حساسيتها لأن الأردن مضطرا لتلك المعاهدة لأن جزء من ثروات الأردن واقعا على الحدود مع إسرائيل. لذلك فإن أي ترتيبات اقتصادية كانت تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تؤثر على الأردن بفعل تأثيرها على الأراضي المحتلة، أما من الناحية الأمنية، فهو الحيلولة دون اعتداء أي طرف من الطرفين بشكل غير مناسب على الطرف الآخر، وعن النواحي الدبلوماسية متمثلة بتبادل السفراء والمجالات التعاونية بين الطرفين.

أما الأثر البيئي، فتمثل بموضوع المياه بنواحي ثلاث وهي استعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك والثاني إيجاد مكان لتخزين الفيضانات والثالث إيجاد موارد للوفاء باحتياجات الشرب وتدعم المعاهدة بناء السدود على نهر الأردن لتوفير ما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعادل على الأقل (٢) مليون متر مكعب من فيضانات نهر الأردن إلى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك، وكذلك استرداد جزء من أراضيه كالباقورة والغمر.

٥,١ المنهج العلمي للدراسة:

تم استخدام منهج تحليل المضمون من أجل التعرف على آثار معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية على السياسة الخارجية الأردنية ودراسة تحليل المتغيرات على السياسة الأردنية وأثرها على العوامل السياسة والاقتصادية والأمنية بهذه المعاهدة من أحداث وتطورات، من خلال دراسة نصوص المعاهدة، والاتفاقيات الدولية التي ترتبت عليها. تمهيدا لإبراز أهميتها وتحليلها تحليلا موضوعيا والخروج باستنتاجات هامة حول مدى تأثير معاهدة السلام – ١٩٩٤ على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول، تناول الفصل الأول منها الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ، والفصل الثالث جذور العلاقة الأردنية ــ الإسرائيلية متضمناً ثلاثة مواضيع رئيسية تناول الأول منها علاقة الهاشميون بفلسطين في الفترة (١٩١٦–١٩٩٣) وتعرض الثاني لمشروعات السلام الأردنية ــ الإسرائيلية في الفترة ما بين (١٩٣٧–١٩٩٣)، وتناول الثالث العوائق والدوافع المتعلقة بإبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. أما الفصل الرابع فقد ارتكز على استعراض نصوص معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية ضمن موضوعين الأول منهما بتحليل نصوص المعاهدة وتطرق الثاني إلى مضامين وأبعاد المعاهدة. أما الفصل الخامس فقد تناول الآثار والمكاسب الاقتصادية والسياسية الناجمة عن توقيع معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي، وذلك ضمن عدة مواضيع تناول الأول منهما حالة الحوار العربي الأوروبي مستعرضاً بذلك دواعي اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط وبالعملية السلمية في الشرق الأوسط، والثاني إستعراض أسباب بداية الحوار العربي ــ الأوروبي والثالث تناول أطراف هذا الحوار. أما الجزء الأخيرمن هذا الفصل فقد تناول الآثار التاريخية لمعاهدة السلام على العلاقات السياسية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والاقتصادية الأردنية مع الاتحاد الأوروبي. وأخيراً الفصل السادس المخصص لاستعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات التي تمخضت عنها.

٦,١ فروض الدراسة:

تركز هذه الدراسة على عدد من الفرضيات، وهي كالآتي:

١. هناك علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.
٢. هناك علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

تعتبر المعاهدات الدولية في الوقت الحاضر من حيث الأهمية في مقدمة المصادر الرئيسية للقانون الدولي، وقد عرفت المادة الثانية من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ المعاهدة بأنها اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة، ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأياً كانت التسمية التي تطلق عليها، وعليه لا بد من توافر العناصر التالية للمعاهدة الدولية: (السيد، ١٩٨٥)

١. الوصول إلى اتفاق دولي بين أشخاص القانون الدولي.
٢. كتابة المعاهدة الدولية وتوثيقها.
٣. أن يكون الهدف منها إنشاء حقوق والتزامات متبادلة.
٤. أن يتم إبرامها وفقاً لقواعد القانون الدولي.

٧,١ أنواع المعاهدات الدولية:

١. حسب عدد الدول المساهمة فيها، فقد تكون معاهدات ثنائية أو خاصة، وقد تكون جماعية أو عامة.
٢. وقد تكون حسب مدتها، أي محددة المدة أو مؤقتة، ومعاهدات غير محددة المدة أو مستديمة.
٣. وقد تكون حسب طبيعتها، أي معاهدات شارعة أو معاهدات عقدية.
٤. وقد تكون حسب موضوعها، أي معاهدات سياسية ومعاهدات اجتماعية أو اقتصادية (**عامر** ، ١٩٨٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٨,١ أهمية المعاهدات الدولية:

تعتبر المعاهدات الدولية من حيث أهميتها من الوسائل المنظمة للعلاقات الدولية، إذ عن طريقها نشأت أو ثبتت كثير من القواعد القانونية الدولية المعمول بها حالياً، وعن طريقها تحددت أغلب حقوق وواجبات الدول تجاه بعضها البعض في مختلف نواحي النشاط الدولي وقت السلم ووقت الحرب، مما جعلها في مقدمة المصادر الأساسية للقانون الدولي (غانم ، ١٩٦٧) .

٩,١ مراحل انعقاد المعاهدات الدولية:

تمر المعاهدات الدولية قبل أن يتم إبرامها بعدة مراحل:

١. مرحلة الاتصالات بين الدول المزمع اشتراكها فيها للاتفاق مبدئياً على موضوعها وعلى المضي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرامها .
٢. مرحلة المفاوضات بين الدول، لتحديد المسائل التي سوف تتناولها أحكام المعاهدة ومناقشة هذه الأحكام والاتفاق بشأنها، وتتم هذه المرحلة بالنسبة للمعاهدات الثنائية عن طريق اجتماعات خاصة بين ممثلي الدول صاحبة الشأن، وتكون بالنسبة للمعاهدات الجماعية عن طريق مؤتمر تدعى إليه الدول المرغوب إشراكها فيها، وتكون مناقشة الأحكام المزمع تضمينها في المعاهدة على أساس مشروع تعده لجنة خاصة تتفق الدول التي يهمها الأمر على تكوينها لهذا الغرض.
٣. وبعد انتهاء المرحلتين التحضيريتين السابقتين تبدأ المراحل التنفيذية لعقد المعاهدة، خاصة في حالة إذا ما انتهت الدول الأطراف إلى الاتفاق ابتداء على فحواها، وهذه المراحل تشمل على تحرير المعاهدة في وضعها النهائي ثم التصديق عليها وتسجيلها (شكري، ١٩٨٢) .

١٠,١ الآثار القانونية للمعاهدات الدولية:

١- أثرها بالنسبة لأطرافها:

أ. تقيد أطراف المعاهدة بها: حيث يلتزم أطرافها بالالتزامات التي ارتبطوا بها تجاه الأطراف الأخرى المتعاقدة وأن يتم احترام هذه الالتزامات وتنفيذها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على الوجه المتفق عليه، لأن احترام المعاهدات والتقيد بها مبدأ إلزام في محيط القانون الدولي العام، فإذا لم يراع مبدأ احترام المعاهدات فمعنى ذلك انهيار القانون الدولي وجميع النظم التي يحميها.

ب. شرط بقاء الأوضاع على حالتها:

يقول الفقهاء أن كل معاهدة غير محدودة الأجل ولا تحتوي شرطاً صريحاً يسمح لها بالانسحاب منها في وقت معين تحمل بين ثناياها شرطاً ضمنياً لوجوب استمرار التقيد بها مؤداه بقاء الأوضاع على حالتها، فطالما أن الأوضاع التي أبرمت فيها المعاهدة لم تتغير، بقيت المعاهدة ملزمة لجميع أطرافها بحالتها، وفي حالة تغيير الأوضاع يجب أن يكون تطبيق فكرة الأوضاع مقروناً بالقيود والضمانات الكافية لصيانة العلاقات الدولية القانونية من العبث، فلا تنفرد الدولة التي تغيرت الأوضاع لديها بتقرير الانسحاب من المعاهدة، وعليها أن تخاطب أولاً الدولة أو الدول الأخرى المشتركة معها في المعاهدة، حتى يتم تعديلها أو إنهاؤها باتفاق الجميع.(أبو هيف، ١٩٦٦)

٢- أثر المعاهدات بالنسبة لغير أطرافها:

الأصل أن المعاهدات لا ترتب حقوقاً وواجبات إلا بين أطرافها، وأن أثرها لا يمتد إلى الدول التي لم تساهم في إبرامها، لكن ما يحدث مع ذلك أن يمتد أثر المعاهدات المبرمة بين دول معينة إلى دول أخرى لم تكن طرفاً فيها ويكون ذلك من خلال:

أ. المعاهدات المنظمة لأوضاع دائمة:

وهذه تكون في حالة كون المعاهدة تتفق مع حاجة الجماعة الدولية وتلاءم مصالحها، مثل النظام الخاص ببعض الأنهار الكبرى ذات الأهمية الدولية، فعلى الدول جميعها أن تراعي هذه المعاهدات وتحترمها رغم أنها لم تشارك في تلك المعاهد.

ب- الانضمام اللاحق:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فبعض المعاهدات تحوي نصوص حول مسائل تهم عموم الـدول أو تقـرر قواعد قانونية عامة، وهذه النصوص تسمح للدول التي لـم تـساهم فـي إبرامهـا الانضمام إليها انضماما لاحقاً، وهو ما يطلق عليها اسم المعاهدات المفتوحة.

ج- شرط الدولة الأكثر رعاية:

فقد يحدث أحياناً إبرام معاهدة بين دولتين أن تتعهـد كـل منهمـا للأخـرى بمقتضى نص خاص بأن تسمح لها بالاستفادة من كل امتياز تمنحه فـي المـستقبل لدولة أو دول غيرها بالنسبة لأمر من الأمور التي تم التعاقد بينهما عليها، وهذا مـا يسمى بشرط الدولة الأكثر رعاية، وغالباً ما يكون هذا الشرط في المعاهـدات ذات الصفة الاقتصادية وفي اتفاقات إقامة الأجانب. (غانم ، ١٩٦٧)

١١,١ الدراسات السابقة:

دراسة كلينتون (Clinton, ١٩٩٤) بعنوان "الاعتراف بمبادرة السلام في الشرق الأوسط" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ١٩٩٤ في الكنيست الإسرائيلي في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤ حيث أثنى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على جهود الرئيس الإسرائيلي إسحاق رابين ووزير الخارجية شمعون بيرس في دعم السلام في الشرق الأوسط من خلال توقيع معاهدة وادي عربة في المملكة الأردنية الهاشمية.

كما تناولت هذه الدراسة رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية رئيسا وحكومة وشعبا على توقيع المعاهدة، كما تضمنت الدراسة كلمة الرئيس الأمريكية الترحيبية، وأوصت الدراسة بضرورة توقيع معاهدات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى.

دراسة تاريخ الأمم المتحدة (United Nations Chronicle, ١٩٩٥) بعنوان "الترحيب بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" حيث تناولت هذه الدراسة رد فعل السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالي على توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية في عام ١٩٩٤، كما تناولت الدراسة مواضيع عدة حول تصعد التوتر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية وكذلك تبني الجمعية العامة للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط.

وأظهرت نتائج الدراسة الأهمية التي حظيت بها هذه المعاهدة من قبل الساسة والمفكرين السياسيين، حيث أعرب السكرتير العام للأمم المتحدة عن شكره الجزيل للمغفور له الملك حسين وإسحاق رابين على إرساء قواعد السلام في الشرق الأوسط، وكذلك تحديد الآثار الإيجابية لتوقيع مثل هذه المعاهدة كالحد من الأعمال العدائية بين الطرفين. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مثل هذه المعاهدة خصوصا في منطقة الشرق الأوسط.

دراسة بيومنت (Beaumont, ١٩٩٤) بعنوان "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل معاهدة وادي عربة التي وقعت بين الأردن وإسرائيل ١٩٩٤، والتي أنهت حالة التوتر طوال السنيين الماضية وأنهت الخلافات فيما يتعلق بالمطالبات المائية في حوض الأردن. وأظهرت نتائج هذه الدراسة بالتوصل إلى العديد من التسويات بين الطرفين من خلال تعهد الطرفين بحل المشكلة المائية بأسلوب عادل وحصول كلا الطرفين على حصته من الماء حسبما تحدده المعاهدة.

والوصول بذلك إلى الحل النهائي بتوزيع المياه بنواحي ثلاث وهي:

١. استعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك.
٢. إيجاد مكان لتخزين مياه الفيضانات.
٣. إيجاد موارد للوفاء باحتياجات الشرب.

وأوصت الدراسة بجدية تطبيق بنود المعاهدة والمحاولة بعقد اتفاقيات ثنائية اقتصادية وسياسية. كما وتدعم المعاهدة بناء السدود على نهر الأردن لتوفير ما يعادل على الأقل (٢) مليون متر مكعب من فيضانات نهر الأردن إلى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك.

دراسة ايسنبرغ (Eisenberg, ٢٠٠٣) بعنوان "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية: أشكال التفاوض ومشاكل التنفيذ" حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية باعتبارها الخطوة الواعدة لتبني التفاوض بالقرارات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنبثقة عن مؤتمر السلام العربي – الإسرائيلي في مدريد وإسبانيا. وأظهرت نتائج الدراسة النواحي الإيجابية التي تضمنتها المعاهدة من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك استحواذ المعاهدة بدعم إسرائيلي شعبي كبير. وأوصت الدراسة بضرورة أن تحذو الدول العربية حذو المملكة الأردنية الهاشمية في بناء علاقات طبيعية بينها وبين إسرائيل.

دراسة وازمان (Wazman, ١٩٩٥) بعنوان "البحر الأحمر يدفع أمن السلام" حيث هدفت هذه الدراسة لتحديد الأهمية الإستراتيجية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام ١٩٩٤ وإلقاء الضوء على الآثار الإيجابية من الناحية السياسية لتوقيع هذه المعاهدة بين الطرفين. وأظهرت نتائج الدراسة بتحسين العلاقات الإيجابية الأردنية – الإسرائيلية وتحسين القطاع السياحي بين الطرفين من خلال دعم التبادل السياحي كذلك وزيادة عدد السياح في خليج العقبة والمناطق السياحية في الأردن. وأوصت الدراسة إلى تعزيز فرص الاستثمار في القطاع السياحي بين الطرفين وضرورة الحد من الأنشطة التي تضر بالبيئة وتزيد من مشكلة التلوث البيئي.

دراسة صيدام، دياب، والهنداوي (٢٠٠٥) بعنوان "أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار الاتفاقية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي وحركة الاستثمارات الأوروبية في الأردن بالإضافة إلى التعرف على المشاكل والمعوقات التي تعترض الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وقد قام الباحثون بجمع المعلومات من خلال الزيارات الميدانية لمؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة باتفاقية الشراكة الأوروبية لجمع آرائهم وملاحظاتهم حول اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية ما زالت متواضعة مقابل ارتفاع ملحوظ في حجم المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيم وجودة المعايير والمقاييس والمواصفات الأوروبية المطلوبة كذلك طلب شهادة (يورو ١) كمتطلب أساسي للتصدير. وأوصت الدراسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بضرورة إعادة دراسة بنود الاتفاقية، وإعادة صياغتها بصورة تضمن تذليل العقبات أمام الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني
فلسطين في الفكر والممارسة الهاشمية

١,٢ تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التقديم لمعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، من خلال استعراض كافة المعطيات التاريخية على أرض الواقع، والظروف والأحداث والحروب العربية الإسرائيلية، والضغوط الاستعمارية الخارجيـة، والمؤثرات الداخلية، التي حالت دون قيام علاقات رسمية بين الطرفين لسنوات طويلة، اتسمت بتصلب العقلية الإسرائيلية من جهة وتاريخه الطويل في نكث العهود والخداع، وفي المقابل عدم حصول العرب على صيغة حقيقيـة لسلام عادل وشامل تأتي ضمن مؤتمر سلام دولي يثبت ما أقرت به الشرعية الدولية، وما إلى ذلك من انتكاسات عربية داخلية حملت معها تخلف الركب العربي عن مواكبة مستجدات كل مرحلة من تلك المراحل، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي منيت بها الأمة العربية على صعيد الأرض والإنسان عبر تلك السنين.

إن الهدف من هذا الفصل يتمثل في استعراض الخلفية التاريخية التي سبقت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، والتمهيد لها، ولن يكون لنا ذلك دون التطرق إلى الظروف والأحداث التي ألمت بالمنطقة العربية، وخصوصاً دول الطوق منها، وذلك بغية الوقوف على كافة المعطيات والمحطات التي توقفت عندها، أو انطلقت منها العلاقات العربية الإسرائيلية بشكل عام، والعلاقات الأردنية الإسرائيلية بشكل خاص؛ مستشرفين بذلك ركائز النهضة العربية التي انبثقت عن الفكر القومي الهاشمي، ودورها التاريخي في المحافظة على مقدرات الأمة، حاديها في ذلك النسب الشريف، التاريخ الحافل، الحكمة، الخبرة، الانتماء، والدفاع عن المبادئ، في ظل تردي حالة المركب العربي في بحر متلاطم الأمواج.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن هذا الفصل سيتألف من ثلاثة موضوعات رئيسية، يتناول الأول منهما ـ والذي يحمل عنوان الهاشميون وفلسطين (١٩١٦-١٩٩٣) ـ الفكر القومي الهاشمي في العصر الحديث من خلال استعراض أهم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأحداث السياسيـــة التي عصفت بالمنطقـــة العربيـــة، ودور الهاشميـــون تجاه هذه الأحداث بشكل عام، وموقفهم من الأحداث الدائرة في فلسطين بشكل خاص، منذ انطلاقة الثورة العربيـــة الكبرى وحتى مشاركة الوفد الفلسطينـــي في مفاوضـــات مدريد بوفد مشترك مع الوفد الأردني.

ويتناول المبحث الثاني ــ والذي يحمل عنوان مشروعات السلام الأردنيـــة الإسرائيليةــ فيناقش المبادرات السلمية وتطورات حل القضية الفلسطينية التي عرضتها مختلف الأطراف، منذ بداية القضية الفلسطينية إلى الفترة التي سبقت إبرام المعاهدة الأردنية ــ الإسرائيلية.

أما المبحث الثالث، والذي يقسم إلى قسمين، فيناقش في القسم الأول منه أهم العوائق التي حالت دون قيام أية علاقات رسمية ما بين الأردن وإسرائيل قبل معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية في عام ١٩٩٤م، وفي القسم الثاني أهم الدوافع التي مهدت الطريق أمام الأردن لاتخاذ القرار المهم بالتفاوض مع إسرائيل وصولاً إلى معاهدة السلام آنفة الذكر.

٢,٢ الهاشميون وفلسطين (١٩١٦-١٩٩٣)

تجلى حرص الهاشميين في العصر الحديث في المحافظة على شريعـــة وإرث الأمة العربيـــة عندما انطلقت الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م، التي عبرت عن الفكر القومي للشريف الحسين بن علي في تحقيق أمانـــي الأمة العربيـــة باستقلالها عن الإمبراطورية التركيـــة العثمانيـــة (The Turkish Ottoman Empire) وقيام الوحدة العربية التي تضمن الحياة الكريمة لمواطنيهـــا، دون الالتفات إلى دين أو عرق أو جنس.

ونظراً لأهمية القضية الفلسطينية باعتبارها ركناً أساسياً في ثوابت السياسيـــة الأردنية على مر سنوات الحكم الهاشمي، ونظراً لكونها قضية العرب الأولى؛ فإن هذا المبحث يختص بمناقشة العلاقة والوصاية والدور الهاشمي في التعامل مع هذه القضية، منذ انطلاقة الثورة العربية الكبرى وحتى بدء المفاوضات في مدريد، على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن الدور الهاشمي لم يقف عند تلك المحطة؛ بل تجاوزها في استمرار الدعم والإصرار على تقديم المساعدة والرعاية إلى يومنا هذا.

ومن هنا فإنه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة أجزاء: أولاً، فلسطين في عهد الشريف الحسين بن علي، بما في ذلك مراسلات الحسين ــ مكماهون، الثــورة العربيــة الكبرى، وعد بلفور، الانتداب البريطاني، وموقف الشريف الحسين بن علي ــ طيب الله ثراه ــ من ذلك كله. ثانياً، فلسطين في عهد الملك فيصل بن الحسين، بما في ذلك إعلان الأمير فيصل قيام الحكومة السورية في دمشق، ومؤتمر الصلح في باريس. ثالثاً، فلسطين في عهد الملك المؤسس عبد الله بن الحسين، بما في ذلك قيادة القوات من الحجاز، ثورة ١٩٣٦، لجنة بيــل، مشروع تسوية القضيــة الفلسطينيــة، الكتاب الأبيض البريطاني، لجنة التحقيق الانجلو ــ أمريكية، قرار تقسيم فلسطين، مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت، مساعي السلام إثر هزيمة عام ١٩٤٨، وموقف الملك عبد الله من تلك الأحداث، بالإضافة إلى توحيد الضفتين. رابعاً، فلسطين في عهد الملك طلال بن عبد الله. وأخيراً، فلسطين في عهد الملك الحسين بن طلال، بما في ذلك جلاء القوات البريطانية، حرب عام ١٩٦٧م، القمة العربيــة عام ١٩٧٤م باعتبار منظمة التحرير الفلسطينيــة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، معاهدة كامب ديفيد، قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية عام ١٩٨٨م، قرار المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والاعتراف بإسرائيل عام ١٩٨٨م، الانتفاضة الفلسطينيــة، وأخيراً اتفاق أوسلو في التاســع عشر من آب عام ١٩٩٣م.

١,٢,٢ فلسطين في عهد الشريف الحسين بن علي (١٩١٦-١٩١٨)

أ- الثورة العربية الكبرى (Great Arab Revolt)

بعد أن تفاقمت حالــة الاضطهاد والقمع التي كانت تفرضهــا الدولة التركيــة على الإنسان العربي، فكرياً وسياسياً واقتصاديا، مدعومة بسياسة تهميش دور العرب، وعدم الالتفات إلى رأيــهم، ودخولهــا الحرب العالميــة الأولى (First World War) بقرار فردي دون الالتفات إلى أن نتائــج مثل هذا القرار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذه الحرب تؤثر على العرب، وعلى مقدراتـهم وإرثـهم، وهم غالبيـة رعايـا هذه الدولـة. (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦)

إضافة إلى ذلك أهمل الأتراك الدفـاع عن البـلدان العربيـة عندما ركزوا قواتهـم في الجبهـة الغربيـة وجبهة القفقـاس، وما كان من الوعي العربـي إلا التحرك للخلاص من الحالـة التركيـة والنهوض بواقـع الأمـة العربيـة. (ربابعة، ١٩٨٨)

وهنا تجلى الفكر القومي الهـاشمي في البحث عن سبل استقلال الأمـة العربيـة عن الدولـة العثمانيـة؛ فبدأت المراسـلات التاريخيـة الشهيـرة، التي عرفت من ذاك الحين بمراسلات الحسين ـ مكماهون (Hussein-McMahon Correspondence) في الفترة ما بين عامي ١٩١٥-١٩١٦م، بين شريف مكة، الشريف الحسيـن بن علي (Sharif Hussein bin Ali) والمندوب البريطـاني الأعلى في القاهرة السير هنري مكماهون (Sir Henry McMahon)، وهي ذات المراسـلات التي وعدت بها بريطانيـا بمساعدة العرب على الاستقلال مقابل مسـاندتهم لها في حربهـا ضد الدولـة العثمانيـة. ويمكننـا القول أن هذه المراسـلات تميزت بجملـة من الثوابت القوميـة الهاشميـة، التي يمكن تلخيصهـا فيمـا يلي: (الحضرمي والعدوان، ٢٠٠٣)

١. رفض فكرة تجزئة البلاد العربية، حيث لا فرق بين العرب سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين، وكان ذلك في معرض رد الشريف الهاشمي على طلب مكماهون في استثناء كافة المناطق الغربية لخط دمشق، حمص، حلب، والساحل اللبناني بدعوى أنها ليست مناطق عربية إسلامية خالصة.
٢. رفض فكرة فصل العراق عن جسم الأمة العربية.
٣. الإصرار على المضي في المعاهدات التي عقدت ما بين بريطانيـا وأمراء الخليج العربي.
٤. تأجيل البحث في قضية الحدود لأنها مطالب عربية وتعود لوجهة نظر الجمعيات والأحزاب العربية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥. رفض فكرة التنازل عن فلسطين، وكان من نتائج المراسلات أن وضعت فلسطين ضمن المنطقة التي وُعد بها الشريف الحسين، وما يدل على ذلك أن فلسطين ــ رغم أهميتها الدولية ــ لم تذكر صراحة في المراسلات، بل تم الحديث عن استثناء الولايات العثمانية المتمثلة في البصرة وبغداد، الإسكندرون ومرسين، والجزء الغربي من سوريا، وفلسطين ليست من ضمن تلك المنطقة، ولم تكمن المسألة في استثناء أو عدم استثناء بعض المناطق؛ بل في النية المبيتة لدى بريطانيا في اقتطاع فلسطين لمصلحة اليهود.

ورغم ذلك لم تلتزم بريطانيا بوعودها تلك للشريف الحسين على خلفية الاتفاقية السرية المشؤومة التي كانت قد وقعتها سراً مع حليفتها فرنسا في السادس عشر من أيار عام ١٩١٦م، وهي اتفاقية سايكس ــ بيكو (Sykes-Picot Agreement) التي هدفت إلى اقتسام الأقاليم العربية في الدولة العثمانية بعد أن تضع الحرب أوزارها. وقد تمخضت هذه الاتفاقية عن رغبة فرنسا في سوريا وشمال العراق، ورغبة بريطانيا في الشريط المحاذي للبحر الأبيض المتوسط والخليج لحماية خطوطها التجارية واتصالاتها بشبه القارة الهندية.

ويعلق مصالحة (١٩٩٤) قائلاً (.. أما ضحايا هذه الخدعة هذه المرة، فكانوا: الشريف الحسين بن علي وفرنسا؛ فقالت للأول، ومن خلال تفسير مخادع للاتفاق بينه وبين السير مكماهون، إن فلسطين لا تشكل جزءاً من الدولة العربية الكبرى التي وعدته باستقلالها. أما فرنسا فلم تعد تستطيع الإفادة من اتفاقية سايكس ــ بيكو، لأن بريطانيا انتهكت تعهداتها بعد انتصارها على الأتراك، على أثر الحرب التي بدأتها في فلسطين عام ١٩١٧م، بقيادة الجنرال اللنبي، والتي انتهت في تشرين الأول باحتلال غزة وحيفا والقدس حيث أنشأ اللنبي حكومة عسكرية). (مصالحة، ١٩٩٤: ١٥٠)

هذا ويمكن إيجاز أسباب قيام الثورة العربية الكبرى بما يلي: (الوخيان، ١٩٩٣: ٢١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- اضطهاد الأتراك للعرب.
٢- خروج الحزب الحاكم التركي على تعاليم الإسلام.
٣- سياسة التتريك، والتي شملت تجاهل اللغة العربية.
٤- دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى.
٥- سيطرة الاتحاديون على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية.
٦- إنقاذ الولايات العثمانية الغربية بعد الهزائم التي لحقت بالدولة العثمانية بعد دخولها الحرب.

ب- وعد بلفور (Balfour Declaration)

لم تكتفِ بريطانيا بنكث وعدها للشريف الحسين بن علي، بل علاوة على ذلك أصدر وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور (Arthur James Balfour) في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧م التصريح الشهير الذي عرف فيما بعد بوعد بلفور، وهو الوعد الذي جاء على خلفية الاتصالات المكثفة التي تمت ما بين الزعيم الصهيوني وايزمن ووزير خارجية بريطانيا.

ويمكن كذلك فهم سبب هذا الوعد باستخدام الحركة الصهيونية (Zionist movement) لمواجهة حركة التحرر القومي العربي المتنامية، ويمكن هنا الإشارة إلى تقرير لجنة بانرمان عام ١٩٠٧م، وهي اللجنة التي أنشئت عام ١٩٠٥م برئاسة رئيس الوزراء البريطاني لدراسة مستقبل المنطقة العربية، والتي أوصى تقريرها بتقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة وإدامة الخلافات ما بينها، بالإضافة إلى زرع قوة عدوة تعادي شعب المنطقة، وتبقي على صداقتها مع الدول الأوروبية، بهدف إقامة حاجز بشري قوي وغريب يفصل ما بين شقي الأمة العربية، الإفريقي والآسيوي. (الحباشنة، ١٩٩٩)

وقد أكد مصالحة (١٩٩٤) هذا الطرح عندما أعتبر أن مخاوف بريطانيا من إمكانية تمركز فرنسا في فلسطين وإنشاء حدود مشتركة بين مصر وفلسطين، الأمر الذي قد يهدد مصالحها في قناة السويس مستقبلاً. (مصالحة، ١٩٩٤: ١٤٩)

لقد صدر وعد بلفور المشؤوم بخطاب وجهه وزير خارجية بريطانيا بلفور إلى اللورد روتشيلد (Lord Rothschild) الرأسمالي اليهودي يقول فيه:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل هذه الغايــة، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنيــة والدينيــة التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى) .

ج- موقف الشريف الحسين بن علي من وعد بلفور والانتداب البريطاني

زار المبعوث البريطاني لورنس الشريف الحسين في أواخر شهر آب عام ١٩٢١م عارضاً عليه مشروع المعاهدة البريطانية التي تقضي بحماية مُلك الشريف في الحجاز مقابل اعترافه بالانتداب البريطاني (British Mandate) وما يسعى إليه من دعم تنفيذ وعد بلفور، إلا أن الشريف الحسين رفض مشروع المعاهدة لأنها لا تتضمن شيئاً عن فلسطين وعروبتها، وأن وعد بلفور باطلاً بدعوى أنه لا يتفق مع الوعود التي قطعتها بريطانيا له، وعاد لورنس إلى لندن دون أن يوقع المعاهدة.

وقد دفع الشريف الحسين ثمن عروبته عندما تخلت عنه بريطانيــا وتركت عبد العزيز آل سعود يستولي على ملك الحجاز، وبقي الشريف الحسين رافضــاً للانتداب البريطانــي وفكرة الوطن القومي الخاص باليهــود في فلسطين، فما كان من بريطانيــا إلا أن نفته إلى جزيــرة قبرص، وبقي فيها حتــى أواخــر عام ١٩٣٠م، وعاد إلى عمان، وتوفي فيهــا عام ١٩٣١م، ونقل إلى مثواه الأخير في المسجد الأقصى. (ربابعة، ١٩٨٨)

ويقول الوخيان (١٩٩٣) مؤكداً (لقد رفض الشريف حسين التنــازل عن شبر واحد من الأراضي العربيــة المحددة في مراسلاته مع الحكومة البريطانيــة مهما كلف الأمر، إلا أن الواقــع الذي كانت القوة تحكمه مختلفــاً عن ذلك وحــال دون تحقيق أماني الشريف والعرب جميعــاً ...). (الوخيان، ١٩٩٣: ٢٢)

٢,٢,٢ فلسطين في عهد الملك فيصل بن الحسين (١٩١٨-١٩٢٠)

لقد خطى الأمير فيصل بن الحسيــن (Emir Faisal bin Al-Hussein) خطوات والده في وحدة البلاد العربيــة، والمطالبــة بحقوقهــا. فبعد أن دخلت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قوات الثورة العربيـــة الكبرى وجيوش الحلفـــاء إلى دمشق في الثالث من تشرين الأول عام ١٩١٨م، وإصدار الجنرال بولز قائد قوات الحلفـــاء في المنطقـــة للمرسوم الرسمي الذي قسم فيه سوريه الكبرى إلى ثلاث مناطق عسكريـــة هي: (الموسى، ١٩٩٦: ٨٣)

١. المنطقة الشرقية: تضم سوريه الداخلية وشرقي الأردن، وتديرها حكومة الأمير فيصل بن الحسين.
٢. المنطقة الغربية: تضم الساحل السوري ولبنان، ويديرها قائد فرنسي.
٣. المنطقة الجنوبية: تضم فلسطين، ويديرها قائد بريطاني.

أعلن الأمير فيصل قيام الحكومة السورية في دمشق في الخامس من تشرين الأول عام ١٩١٨م، وكان أول من أطلق مسمى الحكومة العربيـــة على تلك الحكومة التي تشكلت في سوريا، وقسمت البلاد حينها إلى ثمانيـــة ألوية أو متصرفيـــات هي: حلب، حمص، حماة، دمشق، حوران، جبل الدروز، الكرك، والبلقـــاء.

مؤتمر الصلح في باريس (Paris Peace Conference)

ما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها مخلفة الكثير من الويلات، حتى تداعى الرأي العام العالمي بالمطالبة بمؤسسة دولية تعمل على تنظيم علاقات الشعوب وإدامة السلام فيما بينها، وظهرت حينها جمعية إتحاد الرقابة الإنجليزية، والمجلس الهولندي لمكافحة الحرب، والحماية الأمريكية لحماية السلام، وطرحت العديد من المشروعات مثل مشروع الرئيس ويلسن، مقترحات الجنرال سميث، المشروع الفرنسي، والمشروع الألمانـــي، وهي المشاريع التي قام على أثرها مؤتمر الصلح، مؤتمر الصلح في باريس (Paris Peace Conference) عام ١٩١٩م، بحضـــور مندوبيـــن اثنين عن كل دولـــة من الدول الخمـــس العظمـــى وهي: الولايـــات المتحـــدة الأمريـــكيـــة ، بريطانيـــا العظمى، فرنســـا، إيطاليا، اليابـــان، ومندوب واحد عن الدول العشـــرة المتحالفـــة، ونجم عن هذا المؤتمر تشكيل عصبة الأمم (League of Nations).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ما يهمنا من هذا كله أن مطالبة الأميـــر فيصل بن الحسين باستقلال الأمة العربية قد قوبلت بالرفض في هذا المؤتمر، وتم بعدها منح بريطانيا حق الانتداب على شرقي الأردن وفلسطين والعراق، ومنح فرنسا حق الانتداب على سوريا ولبنان في قرار مجلس عصبة الأمم المنعقد في سان ريمو في نيسان من عام ١٩٢٠م؛ وعندها اتضحت مخططـــات بريطانيـــا وفرنســـا تجاه بلادهم؛ فأعلن العرب في مؤتمرهم الذي عقد في السابع من آذار عام ١٩٢٠م استقلال بلاد الشام بحدودها الطبيعية، والتي تشمل: سوريه ولبنان والأردن وفلسطين، والمناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكا عليها، وكان ذلك لفترة قصيرة حيث لم يمهل دخول القوات الفرنسية دمشق قيام هذه المملكة؛ فانتهت بذلك المملكة الفيصلية في سوريا بعد معركة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٠م.

٣,٢,٢ فلسطين في عهد الملك المؤسس عبد الله بن الحسين الأول (١٩٢١-١٩٥١)

بعد انتهاء المملكة الفيصلية في سوريا على أثر معركة ميسلون، انطلق الأحرار العرب إلى شرقي الأردن، الذي كان حينها يتألف من ثلاث حكومات، تشكلت بعد انعقاد مؤتمر السلط بين المندوب السامي في فلسطين هربرت صموئيل ووجهاء المنطقة الوسطى والجنوبية في العشرين من آب عام ١٩٢٠م، واتفاقية أم قيس بين الميجر سمرست ووجهاء المنطقة الشمالية في الثاني من أيلول من عام ١٩٢٠م، وهذه الحكومات هي: (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦)

١. حكومة السلط، برئاسة مظهر أرسلان.

٢. حكومة الكرك، برئاسة ارفيفان المجالي.

٣. حكومة إربد، برئاسة علي خلقي الشراري.

ورغبة من الأحرار العرب والشريف الحسيـــن في استعادة عرش سوريـــا، قاد الأمير عبد الله بن الحسيـــن (Emir Abdullah bin Al-Hussein) القوات من الحجاز ووصل معان في الحادي عشر من تشريـــن الثاني عام ١٩٢٠م، ، ونظراً لتركز قواعد الانتداب الفرنسي في تلك المنطقة فقد أرجى الأمير عبد الله

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أهدافه في الوحدة العربية، وقرر إرساء القواعد المتينة لشرق الأردن ــ منتهجاً بذلك خطى والده الشريف الحسين في إرساء قواعد الدولة الإسلامية في مكة المكرمة ــ الذي لم يكن له حينها كياناً سياسياً ، وكان ذلك في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٢١م، وأصبح الأردن بمرور الأيام دولة ذات سيادة ورسالة بين الأمم، وقد اعترفت كل من عصبة الأمم في السادس عشر من أيلول عام ١٩٢٢م، والحكومة البريطانية في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٢٣م باستقلال إمارة شرق الأردن. (ربابعة، ١٩٨٨)

لقد تمثل الفكر القومي عند الملك المؤسس في جملة من الخطى السياسية التي تتماشى مع مبادئ الثورة العربية الكبرى، مثل طرح مشروع وحدة سوريا الكبرى، إعلان بيان الوحدة العربية عام ١٩٤٢م، الموافقة على مشروع وحدة الهلال الخصيب بين بلاد الشام والعراق، المشاركة في تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م، وتوحيد الضفتين عام ١٩٥٠م. (الحضرمي والعدوان، ٢٠٠٣)

وبخصوص موقف الحكومة والشعب الأردني، فقد كان كل منهما مؤيداً ومناصراً للشعب الفلسطيني منذ بداية تأسيس الإمارة، وكان موقف الأمير عبد الله شخصياً مؤيداً للشعب العربي في فلسطين بشأن حادث البراق، فقد بعث رسالة إلى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ٢ تموز ١٩٣٠م رسالة يوضح فيها موقفه من النزاع، ويبين أهمية المكان من الناحية الإسلامية، وتأثيره في مشاعر العالمين العربي والإسلامي، ويطالب برفع الأمر إلى الحكومة البريطانية ولجنة التحقيق الدولية (محافظة ١، ١٩٧٣).

وشارك الأردنيون إخوانهم الفلسطينيين في المظاهرات التي قامت في مدينة نابلس بتحريض من اللجنة التنفيذية العربية الفلسطينية بتاريخ ٢٣ آب عام ١٩٣١م، وشارك وفد أردني في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس بتاريخ (٧-١٧) من كانون الأول عام ١٩٣٣م، للدفاع عن حائط البراق والمقدسات الإسلامية. (محافظة، ١٩٨٣)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويقول ربابعة (١٩٨٨) في هذا المقام (.. وكان موقف الأمير حازماً حيث طالب الحكومة البريطانية في رسائلة واتصالاته مع المفوض السامي "ويكهون" المدونة في ملف الوثائق البريطانية: وقف الهجــرة اليهوديـــة، الكف عن التحقيقـــات وملاحقـــة العرب، العفـــو عـــن حملـــة السلاح والمجاهدين)، ويضيف (إن نضـــال عبد الله بن الحسين في سبيل فلسطيـــن لا يحتـــاج إلى شرح ولا يفتقر إلى دليـــل، فقد ظل يدافـــع عن هذه الوطن ويناضـــل في سبيل حقـــوق أبنائـــه ويتذرع بمختلف الوســـائل لإنقاذه من براثن وعدوان المعتديـــن حتى لقي وجه ربه وهو يحمل راية الجهـــاد من أجل التحرير). (ربابعة، ١٩٨٨: ٢٠-٢٤)

أ - الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩):

سميت هذه الثورة، وهي في الواقع مجموعة من الثورات التي امتدت من عام ١٩٣٦-١٩٣٩م، بهذا الاسم نظراً لطول فترتها الزمنية مقارنة بالثورات السابقة لها، فبعدما أدرك العرب في فلسطين خطورة الهجرة على الوضع الديموغرافي في فلسطيـــن، تداعوا للثورة في وجه الهجرة اليهودية والانتداب البريطاني، وقاموا بتأسيس الهيئـــة العربيـــة العليا برئاســـة الحاج أمين الحسيني التي دعت إلى الإضراب العـــام في القدس في العشرين من نيسان عام ١٩٣٦م، والذي انبثقت عنه الثورة العربية الفلسطينية عام ١٩٣٦م، وطالبت المندوب السامي البريطاني بإيقاف الهجرة اليهوديـــة، ومنع بيع الأراضي لليهود، وبتشكيل حكومـــة وطنيـــة على أســـاس نيابي.

وعندما رأت بريطانيـــا صلابة المقاومـــة الفلسطينيـــة والعسكرية المدعومة بالرجال والمال والسلاح من أبناء الشعوب العربيـــة، لجأت إلى أسلوب المهادنـــة، وقامت بالطلب من الزعماء العرب السعي لوقف الإضراب في مقابل استعدادها للنظر في المسألة الفلسطينية، وقد شارك الأمير عبد الله ملكي العراق والسعوديـــة ــ الملك غازي والملك عبد العزيز ــ في إذاعـــة نداء إلى عرب فلسطين في التاســـع من تشرين الأول عام ١٩٣٦م، وقد جـــاء فيه: (لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطيـــن، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب نرجوكم للإخلاد إلى السكينة، حقناً للدمـــاء، معتمدين على حسن نوايا الحكومـــة البريطانيـــة، ورغبتها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعلنـــة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم). (درادكة، ٢٠٠١: ٥٢).

ب- لجنة بيل (١٩٣٧) :

أوفدت بريطانيا لجنة تحقيق إلى فلسطين عرفت باسم لجنة بيل (Peel)، نسبة إلى رئيسها، من أجل بحث أسباب الإضرابات العربية وإزالة أسباب شكوى العرب من التمييز البريطـــاني في فلسطين، وبعد انتهاء التحقيق البريطاني، أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية تتضمن جميع مناطق الجليل ومرج ابن عامر في شمال فلسطين، بما في ذلك صفد وطبريا وبيسان وحيفا وعكا، وهي من أخصب أراضـــي فلسطين، والسهل الساحلي الممتد من شمال فلسطين إلى نحو ٢٥ كيلومتر جنوبي تل أبيب، أما الأماكن المقدســة، والتي تضم القدس، قبة الصخرة، بيت لحم، والخليــل؛ فتبقى تحت الانتداب البريطـــاني. ويتم توحيد باقي أرض فلسطين مع شرق الأردن. (درادكة، ٢٠٠١) ، (صالح، ٢٠٠٦: ٣)

وقد عرض الملك عبد الله بن الحسين للجنة التقسيم التي أوفدتها الحكومة البريطانية في صيف عام ١٩٣٨م، للنظر في المشروع المقترح، مشروعاً لتسوية القضيـــة الفلسطينيـــة يشتمل على: تكوين مملكة عربيـــة موحدة من فلسطيـــن والأردن، بحيث يكون للمناطق التي يوجد فيها أكثريـــة إدارية مختارة، وتحدد الهجرة اليهودية ، ويمنـــع اليهود من شراء الأراضـــي، وتكون هناك مرحلة اختبار وتكيف مع الوضع الجديد مدتها عشر سنوات، ينتهي بعدها الانتداب ويعلن الاستقلال. وكان هذا المشروع الذي اقترحه الأمير عبد الله يســاهم في المحافظة على الأغلبية العربية في فلسطين، وبنفس الوقت يمنح اليهود الاستقلال الذاتي، ويراعي المصالح البريطانية التي يستحيل القبول بأي حل من غير مراعاتها، وقد رفضت لجنة التقسيم هذا المشروع لكونه لا يدخل ضمن صلاحيتها. ويشير الوخيان إلى بعد نظر الملك في تلك الفترة فيقول (.. ومشروع التقسيم الذي رفضته الدول العربية هو المطلب الرسمي الذي تطالب به معظم الدول العربية، ولم تحصل عليه حتى يومنا هذا). (الوخيان، ١٩٩٣: ٢٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ج- لجنة التحقيق الأنجلو ــ أمريكية

أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا لجنة مشتركة عام ١٩٤٥م من أجل إعادة النظر في القضية الفلسطينية، وقد تألفت هذه اللجنة من كبار الصهاينة في الولايات المتحدة، وقامت بزيارة أوروبا لتقييم أوضاع اليهود، وزارت المنطقة العربية، وقدمت تقريرهـا في العشرين من نيسان ١٩٤٦م، وكان لصالح اليهود، حيث اشتمل على التوصيـة بإبقاء فلسطين تحت الانتداب، حتى يزول الخلاف بين العرب واليهود، ومنع قيام دولة يهودية أو عربية في فلسطين، والسماح بإدخال مئة ألف مهاجر يهودي، ورفع الحظر عن انتقـال الأراضي لليهود.

وعندما ظهرت نتائج لجنة التحقيق الأنجلو ــ أمريكية، احتج أبنـاء الأردن واستنكروا هذه القرارات، بالإضراب والمظاهرات التي قامت في مدن شرقي الأردن، وقد أدرك اليهـود ما يكنه لهم الأردنيـون من عداء، فقامت عصابـات يهوديـه في عام ١٩٤٦م بالدخول إلى الأراضـي الأردنيـة وقتلت بعض المواطنيـن، كما أطلقت النار على المخافـر ومراكز الحدود، ونسفت بعض الجسـور التي تربط الأردن بفلسطين، ومع ذلك استمر التعاطف والدعم الأردني لفلسطين في مختلف المجالات. (التل، ١٩٥٩)

وقد قامت بريطانيا بتقديم مشروع جديد عرف بمشروع موريسون نسبة إلى نائب رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، ويستند هذا المشروع إلى توصيات اللجنة الأنجلو ــ أمريكية، وبالتالي فإنه يجب تشكيل حكومة بريطانية مركزية تنفرد بالسلطة، وإعطاء كل من العرب واليهود حكما ذاتياً في هذه الحكومة، إلا أن الإضرابات العربيـة التي قامت عام ١٩٤٦م على خلفية عدم سماح بريطانيا بعرض القضية الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة التي تشكلت عام ١٩٤٥م، ومناهضـة التحيز البريطاني قد أفشل هذا المشروع. (الحباشنة، ١٩٩٩)

د- قرار تقسيم فلسطين: (Partition of Palestine)

لم تسفر مطالبة الدول العربيـة الأعضاء في الأمم المتحدة باستصدار قرار ينهي الانتداب البريطاني ويعلن قيام دولة فلسطين عن شيء سوى تشكيل لجنة لدراسة المسألة الفلسطينية، وتقديم تقرير للجمعية العامة، وبالفعل قدمت اللجنة إلى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنطقة واستكملت دراستها، ومن الجدير بالذكر أن الحكومات العربية قد قاطعت هذه اللجنة، وبعد مناقشة التقرير الذي تألف من تقريرين هما: تقرير الأكثرية ـــ كندا، أستراليا، بيرو، تشيكوسلوفاكيا، جواتيمالا، السويد، وأرغواي ـــ الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية. وتقرير الأقلية ـــ الهند، إيران، ويوغسلافيا ـــ الذي يقضي بإقامة دولة اتحادية فلسطينية مستقلة تشمل كامل فلسطين، تتألف من حكومتين يتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتي، إحداهما عربية والأخرى يهودية ، وأن يجلو الانتداب البريطاني عن فلسطين، أقرت الجمعية العامة تقرير الأكثرية. (طعيمة، ١٩٧٥: ٢٤٠-٢٤٧)

وبعد التصويت على قرار تقسيم أرض فلسطين، والضغط الكبير الذي مارسته الولايات المتحدة على الأعضاء، أقرت هيئة الأمم المتحدة قرار التقسيم في التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٤٧م، وكان أهم ما نص عليه هذا القرار:

١. نهاية الانتداب: حيث ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن على أن لا يتجاوز موعده أول عام ١٩٤٨م، بحيث تجلو القوات المسلحة المنتدبة عن فلسطين تدريجياً، ويبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية، وكذلك النظام الدولي الخاص لمدينـــة القدس وتعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة وتوصياتهـــا بشأن المسألة الفلسطينية وإقامة الدولتين اليهودية والعربية فترة انتقالية.

٢. التقسيم: نص قرار التقسيم على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربيـــة وأخرى يهوديـــة، ووضع نظام خاص لقدوم اليهود إلى فلسطين وفقاً لما يلي:

١- الدولة العربيـــة: وتتألف من:

أ- الجليل الغربي: ويضم عكا والناصرة، وشفا عمرو والحراسة ونهاريا.

ب- المنطقة الجبلية الممتدة من شمال مدينة جنين شمالاً إلى مدينة بئر السبع جنوباً ومن نهر الأردن شرقاً، إلى سفوح الجبال غرباً في أقضيـــة جنين وطولكرم واللد، وتضم منطقة جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، رام الله، الخليل، اللد ، الرملة، الطيبة، وأريحا.

ج- أقسام من أقضية المجدل، بئر السبع، الفالوجة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د –مدينة يافا وقطاعها الواقع غرب الأحياء اليهودية جنوبي تل أبيب.

٢–الدولة اليهودية: وتضم ثلاثة أقسام هي:

أ– القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية حيث يحده من الشمال والغرب الحدود اللبنانية، ومن الشرق الحدود السورية، وشرق الأردن، ويضم حوض الحولة وبحيرة طبريا وجميع مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح، ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي.

ب– الجزء اليهودي الساحلي: يمتد من نقطة ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة ويضم مدينتي تل أبيب وحيفا، تاركاً قطاع يافا الغربي تابعاً للدولة العربية.

ج– أقسام من أقضيه المجدل، غزة، وبئر السبع باستثناء المدينة وجميع النقب والعقبة وقسم من البحر الميت حتى نقطة (عين جرى) شمالاً.

ه– الموقف الأردني من قـــرار تقسيم فلسطين:

كان موقف الحكومة الأردنية من قرار التقسيم مؤيدا لقرارات الجامعة العربية، حفاظاً على التضامن العربي، إلا أن الحكومة الأردنية اقترحت على الجامعة العربية تكليف الجيش الأردني مهمة احتواء الصهيونيون، شريطة استخدام الموارد المالية العربية في تجهيز الجيش وشراء الأسلحة اللازمة له، وكانت حجة الأردن في ذلك أنه ليس عضواً في هيئة الأمم المتحدة وغير ملزم بقراراتها بعكس الدول العربية الأخرى التي كانت أعضاء في هيئة الأمم. لقد كان موقف الملك عبد الله واقعياً ومبنياً على رؤيته الإستراتيجية للمصـــالح والأهداف الأردنيـــة نحو فلسطين، إذ صرح أكثر من مرة أنه في حالة رغبة العرب في قتال في فلسطين، فإن الأسلوب الأمثل هو أن يتولى الجيش الأردني وحده قتال اليهــود، على أن تزوده الدول العربيـــة بالمال والسلاح والعتـــاد، وبعكس ذلك فإن على العرب قبول مشروع التقسيم على علاته. (محافظة، ١٩٧٣)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و- مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت:

بعد دخول القوات العربية فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨م، بذلت جهود دولية لوقف الحرب بين الأطراف المتنازعة، وأقر مجلس الأمن الدولي في التاسع والعشرين من أيار ١٩٤٨، الدعوة إلى عقد الهدنة الأولى بين العرب واليهود، كما أقر تعيين الكونت برنادوت وسيطاً دولياً لبحث كيفية التسوية بين العرب واليهود (التل، ١٩٩٢)، وزار فلسطين والأردن والبلاد العربية المجاورة عدة مرات، وقدم في الرابع والعشرين من حزيــران عام ١٩٤٨م مقترحات لحل المشكلة الفلسطينية، وأعلنها رسمياً في تموز ١٩٤٨م. وقد رفض زعماء اليهود مقترحات برنادوت، كما رفضها الملك عبد الله والهيئة العربية العليا الفلسطينية والجامعة العربية (محافظة، ١٩٨٣). فبعدما درس الكونت برنادوت القضية درساً وافياً قدم للأمم المتحدة تقريرا أوصى فيه بضم النقب إلى العرب . فثار اليهود عليه بسبب ذلك الاقتراح وقتلوه غيلة في أحد شوارع القدس . فمات بموته مشروع جعل النقب من نصيب العرب .

ز- توحيــد الضفتيــن (Unification of the Two Banks)

لا بد لنا بداية وقبل الحديث عن توحيد الضفتين من التعرض لكافــة الأحداث التي عصفت بالمنطقــة العربية قبل عام ١٩٤٨، وذلك من أجل الوقوف على خلفية الحالة العربية في الثلاثينات من القرن العشرين، وبيان مواقف وردود أفعال الأطراف التي لعبت أدواراً مهمة على صعيد المنطقة العربية.

نظراً للمكانة التي يكنها العرب للهاشميين، بقيت زعامة العرب تحت لواء الهاشميين حتى بعد رحيل ملك العرب، وقد تجلت هذه الزعامة خصوصــاً بعدما دعا الملك فيصل إلى الوحدة ما بين سوريا والعراق بعد عام ١٩٣٠م، وهو العــام الذي تم فيه استقلال العراق مع بريطانيا، وكذلك دعوته إلى وحدة الأمــة العربيــة بأكملهــا، وهي الوحدة التي لم تكتمل نتيجة خشية بريطانيــا على مصالحها الاستعمارية في المنطقة، ومعارضة بعض الزعامــات العربية التي خشيت من هذه الوحدة. وتوالت الأحداث بعد رحيل الملك فيصل وهو يحلم بعقد مؤتمر الوحدة العربية، فبدأت ثورة ١٩٣٦م في فلسطين، وأعلن قرار تقسيم فلسطين في عام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٣٧م الذي تراجعت عنه بريطانيا في عام ١٩٣٩م، ومحاولات اللجنة العربية لتجميع القوى الفلسطينية والعربية والإسلامية. (درادكة، ٢٠٠١)

وبعد انتهاء حرب ١٩٤٨ بخسارة العرب وتشريد الآلاف من الفلسطينيين، برز توجهان على الساحة العربية، نادى الأول منهما بقيام دولة فلسطينية وتزعمه حلمي عبد الباقي بدعم من أمين الحسيني. ونادى التوجه الثاني باندماج الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وقد تكلل هذا التوجه الأخير بانعقاد مؤتمر أريحا (Jericho Conference) في الأول من كانون الأول عام ١٩٤٩م، وكان أن تم الاتفاق على وحدة الضفتين ومبايعة الملك عبد الله الأول ملكاً دستورياً عليهما، وقد أصدر مجلس الوزراء الأردني بياناً جاء فيه (إن الحكومة الأردنية تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر أريحا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين، شرق الأردن وفلسطين.. وهي رغبة متفقة تماماً مع رغبات الحكومة الأردنية، وستبادر إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقها). (الأزعر، ١٩٩٨: ٨٩)

وقبل أن يعلن قرار الوحدة بصيغته النهائية، تم تشكيل حكومة جديدة في السابع من أيار عام ١٩٤٩م، ثم تليت بانتخابات جديدة لمجلس النواب من أبناء الضفتين، وهو ذات المجلس الذي أقر وحدة الضفتين بالإجماع في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٥٠م. (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦)

٤,٢,٢ فلسطين في عهد الملك طلال بن عبد الله (١٩٥١- ١٩٥٢)

تسلم الملك طلال الأول (King Talal bin Abdullah) دفة الحكم في السادس من أيلول عام ١٩٥١م، بعد استشهاد الملك المؤسس على عتبات الأقصى في العشرين من تموز عام ١٩٥١م، ولم تطل فترة حكم الملك طلال بسبب المرض الذي لم يمكنه من الاستمرار في الحكم في الثالث من أيار عام ١٩٥٣م ـــ وهو الأمر الذي ترتب عليه أن عقدت جلسة مشتركة ضمت كل من مجلس الأمة والوزارة وأقرت بعدم قدرة الملك على الاستمرار في الحكم (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ١٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويقول هزاع المجالي في مذكراته عن تلك الحقبة (... قدمت اللجنة الطبية تقريرها الذي جزمت فيه أن الملك طلال لا يستطيع ممارسة صلاحياتــه الدستورية، وأنه ليس يؤمل له الشفاء من مرضه. وبناء على هذا التقرير اتخذت اللجنة البرلمانية توصيــاتهــا للمجلس بإنهــاء ولاية الملك طلال، والمنــاداة بالأميــر حسين ملكاً دستوريــاً على المملكــة الأردنيــة الهاشميــة. وقد تألفت لجنــة وصايــة على العرش قوامهــا إبراهيــم هاشــم وسليمــان طوقــان وعبد الرحمن إرشيدات لتمارس صلاحيــات الملك حسين إلى أن يبلغ سن الرشد المنصوص عنها في الدستور، وهي الثامنــة عشرة قمرية ... وعاد الملك حسين إلى أرض الوطن، بعد أن أنهى دراسته في إنجلترا، واستقبل استقبالا منقطع النظير). (التل وآخرون، ١٩٩٦: ٣١١)

ورغم قصر فترة عهد الملك طلال، إلا أن تلك الفتــرة قد تميزت بتوسيع هامش الحريــات والتوسيــع الدستــوري والسعي نحو التضــامن العربــي، وجل ما انبثق عن تلك الحقبــة القصيرة هو الدستور الأردنــي لعام ١٩٥٢م، والذي ما زال قائمــاً لغايــة اليوم. (الحضرمي والعدوان، ٢٠٠٣).

٥,٢,٢ فلسطين في عهد الملك الحسين بن طلال (١٩٥٣– ١٩٩٣)

لقد ركز جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال منذ تسلمه سلطاتــه الدستوريــة في الثاني من أيار عام ١٩٥٣م على الدور القومي للأردن، فقد قال في ذلك اليوم (ألا وأن العرش الذي انتهى إلينا ليمتد قوته بعد الله من محبة الشعب وثقته، وإني سأنمي هذه المحبة وهذه الثقة، بخدمة الأمة ورعاية مصالحها، ورفعها فوق كل حساب و .. فأخذت العهد على نفسي مجانبــة الراحــة من أجلكــم، والعمل لخيركــم والتضحيــة في سبيل إعزاز وطننــا الغالي الذي له نحيا وفي سبيله نموت ..). (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ١٨)

أ- الموقف الأردني تجاه الشعب الفلسطيني بعد قرار الرباط ١٩٧٤

بالرغم من إعفاء الأردن من مسؤوليــاته تجاه الشعب الفلسطينــي بعد إعلان مؤتمــر الربــاط، فقد استمر في الإتصــال مع منظمة التحرير الفلسطينيــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضمن اللجنة الأردنيـــة الفلسطينيـــة المشتركة التي شكلت على مستوى الوزراء بعد مؤتمر الربـــاط مباشرة، وقد أنيط بهذه اللجنة مسؤولية تنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالضفة الغربيـــة والقطـــاع ودعم حركة المقاومـــة ضد الاحتلال، وإدارة وتوزيع المعونات التي قررتها مؤتمرات القمـــة لدعم سكان الأراضـــي المحتلـــة، واستمر الأردن بالاضطلاع بمسؤوليـــاته تجاه الضفة الغربيـــة على اعتبار أن القرار سياسي ولا يتناقض مع الدستور الأردني حيث يؤثر في تطبيق القوانين والجنسية وحق تقرير المصير للفلسطينيين. (الموسى، ١٩٩٦: ٤٢٦)

ب- معاهدة كامب ديفيد (Camp David Accords)

انفردت مصر برئاســـة أنور الســـادات بعقد اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل برئاســـة مناحيـــم بيجن، برعايـــة الرئيس الأمريكـــي جيمي كارتر وقد دخلت حيز التنفيذ في السادس والعشرين من آذار عام ١٩٧٩م. وقد ترتب على هذه الاتفاقية خروج مصر من دائرة الصراع العربي ــ الإسرائيلي. (البدارين، ٢٠٠٢: ١٤-١٥)

ويذكر أن اتفاقية كامب ديفيد تألفت من وثيقتين هما:

١) اتفاقية تتناول أسس علاقة إسرائيل مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع.

٢) اتفاقية تحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي، والتي استرجعت مصر بموجبها أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها.

وقد تضمنت الاتفاقية بشقيها البنود التالية:

١. تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة والغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

٢. تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان عن طريق الانتخاب الحر.

٣. تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، ممثلو الضفة والقطاع، الكيان الإسرائيلي) بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة والقطاع.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤. سيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.

٥. ستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ بكافة أجزائه. وستعالج المفاوضات – من بين أمور أخرى – موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية.

٦. يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.

٧. سيشترك الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال:

أ- الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة والقطاع على الوضع النهائي للضفة والقطاع والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية المرحلة الانتقالية.

ب- يعرض الاتفاق على ممثلي الضفة والقطاع المنتخبين للتصويت عليه.

ج- تتاح الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.

د- المشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين الأردن والكيان الإسرائيلي.

٨. سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين، وستشترك قوات إسرائيلية وأردنية في دوريات مشتركة، وفي العمل على ضمان أمن الحدود.

٩. وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) ستبدأ المرحلة الانتقالية التي تتألف من خمس سنوات.وبعد السنة الثالثة من بدء هذه المرحلة تبدأ المفاوضات النهائية لتقرير الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقتها بغيرها، والوصول إلى معاهدة سلام بين الكيان الإسرائيلي وبين الأردن مع نهاية المدة الانتقالية.

١٠.سيتم اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن أمن إسرائيل وجيرانها.

١١. خلال المرحلة الانتقالية تشكل لجنة من الأردن ومصر وممثلو الضفة والقطاع وإسرائيل للاتفاق على مدى السماح بعودة النازحين المطرودين من الضفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والقطاع سنة ١٩٦٧. وستعمل مصر و"إسرائيل" والأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها لتحقيق حل عاجل وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين.

وقد عبر الأردن عن موقفه بإصدار مجلس الوزراء الأردني لبيان أكد فيه إيمان الأردن بالحل الشامل الذي يقوم على استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الأراضي الفلسطينيـــة المحتلة عام ١٩٦٧م، والحقوق العربيـــة بشكل متكامل، كما أكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م، وإعطاء الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيـــره بحريـــة كاملـــة. (الهور والموسى، ١٩٨٣)

وقد اعتبر الأردن إطار كامب ديفيد ترخيصـــاً للاستمرار في استيطان الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الحكـــم الذاتي المقترح يتعلق بالسكـــان وليس بالأرض، وهو صيغـــة شكلية تضفي الشرعية على الاحتلال وتنكر الحقـــوق الفلسطينيـــة. (بن طلال ، ١٩٨١: ٩٥)

وجاء الإصـــرار الأردني على اعتبار القرار ٢٤٢ (Resolution ٢٤٢) الذي صـــدر عن مجلس الأمن الدولـــي في الثاني والعشريـــن من تشرين الثـــاني عام ١٩٦٧م ـــ هو الأســـاس الذي تبنى عليه أســـاس أية مفاوضـــات، لأنه القـــرار الوحيد الذي وصف الوجـــود الإسرائيـــلي في الأراضـــي العربيـــة بالاحتلال، وأشترط إنهاء الاحتلال من أجل الوصـــول إلى تسويـــة سلمية عادلـــة. (المدفعي، ١٩٩٣)

ج- قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (UN Security Council Resolution ٢٤٢)

نجد من المناسب هنا أن نذكر نص القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧م، للوقوف على تفاصيل هذا القرار الذي تمسك به العرب كأساس لعقد أي اتفاقية سلام: (مسلم، ١٩٧٣)

(إن مجلس الأمن إذ يعلن عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، ولذا يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضي بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (٢) من الميثاق :-

١. يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:
   أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلتها في النزاع الأخير.
   ب- إنهاء جميع الاعتداءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف لسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.
٢. يؤكد أيضاً الحاجة إلى:
   أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
   ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
   ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات منها إقامة مناطق مجردة من السلاح.
٣. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعينة بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية سليمة ومقبولة وفقاً لنصوص ولمبادئ هذا القرار.
٤. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقييم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وفيما يخص موقف الأردن من القرار فقد أكد الأردن على حق تقرير المصير للفلسطينيين، الذي يعني إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة حرة في اختيار أي ترتيب تقيمه مع الأردن إن أرادت ذلك، ففي كامب ديفيد لم يعد الرئيس الأمريكي كاتر متحمساً لفكرة حق تقرير المصير للفلسطينيين، بعد أن كان يتحدث سابقاً عن الاعتراف بالفلسطينيين، بوصفهم شعباً وأمة لهم مكان يعيشون فيه ولهم الحق في اختيار زعامتهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د- موقف الأردن من الانتفاضة الفلسطينية:

اندلعت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، في كانون الأول من عام ١٩٨٧م، في القدس، وانتقلت في مطلع عام ١٩٨٨م إلى أحياء القدس الشرقيـــة والشماليـــة، وصدرت المنشورات التي تدعو إلى مقاطعة المنتجات اليهودية، وعدم الامتثال لأوامر حظر التجول، وعد السماح لأفراد الشرطة بدخول المنازل.

وقد بادر الأردن منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية إلى تأليف لجان حكومية وأهلية لجمع التبرعات اتخاذ التدابير لدعم صمود الأهل في الأراضي المحتلة، واستمر الأردن بدفع الرواتب للموظفيـــن في المؤسســـات الرسمية التي كانت تابعة للأردن قبل احتلال عام ١٩٦٧م، وفتحت الأسواق أمام المنتوجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة. (الموسى، ١٩٩٦: ٤٩٦)

٣,٢ مشروعات السلام الأردنيـــة ـ الإسرائيلية

سيتم التدرج خلال هذا المبحث بذكر مشاريع التسوية السلمية التي عرضت من قبل كل طرف من أطراف القضية الفلسطينية من العرب، بالإضافة إلى الأطراف الدولية مثل الأمم المتحدة، أمريكا، بريطانيا، والإتحاد السوفياتي، بشكل متزامن مع الأحداث التي رافقت تلك المشـــاريع، بغيـــة الوقـــوف على أسبـــاب إطـــلاق مثل هذه التسويـــات، وما قامت عليه، وما هي الظروف التي رافقـــت عرضهـــا، ومن هنا يمكن التقديـــم لمعاهدة الســـلام الأردنيـــة ـ الإسرائيلية (Treaty of Peace Between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan) عبر العقـــود التي سبقت هذه المعاهـــدة من خلال التعـــرض لأهم المحطـــات التـــاريخيـــة التي يمكن النظر إليها بوصفهـــا من مقدمات هذه المعاهـــدة أو الأســـس التي استندت إليها. (صالح، ٢٠٠٦: ٤)

ويمكننا هنا اعتبار مشروعات السلام التي طرحت منذ العشرينات وحتى مؤتمر مدريد، هي مما يمكن اعتباره مشروعـــات سلام أردنيـــة وفلسطينيـــة في ذات الوقت، نظراً لارتباط الأردن بالقضيـــة الفلسطينيـــة تاريخيـــاً وسياسيـــاً ومعنويـــاً منذ بدايتهـــا. وتأكيداً على ذلك، يجدر بنا هنا التنويه لمؤتمر أريحا عام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٤٩ وما تمخض عنه من وحدة الضفتين، وهو الأمر الذي جعل الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وأصبح مواطنوها من الرعايا الأردنيين، الذين يتمتعون بحقوق الجنسية الأردنيـــة. (الهور والموسى، ١٩٨٦)

١,٣,٢ مشروعات السلام (١٩٣٧-١٩٣٩)

عندما بدأ الخطر الصهيوني يشكل خطراً واضحاً، قامت في فلسطين العديد من الثورات، وما كان من الاحتلال البريطاني ــ وهو الذي تبنى المشروع الصهيوني في فلسطين ــ آنذاك إلا المماطلة، وتقديم الحلول الوسط التي تهدئ من ثورة العرب، وتضمن في المقابل إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. ومن جملة المشروعات التي عرضت في سياق التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، نذكر ما يلي:

١. مشروع بيل (Peel) ــ (١٩٣٧):

تم رفض توصيات لجنة بيل من قبل الفلسطينيون، كما رفضها كذلك اليهود. وقد عرض الملك عبد الله بن الحسين للجنة التقسيم التي أوفدتها الحكومة البريطانية في صيف عام ١٩٣٨م، مشروعاً لتسوية القضيــة الفلسطينيــة يشتمل على: تكوين مملكة عربيــة موحدة من فلسطيــن والأردن، بحيث يكون للمناطق التي يوجد فيها أكثريــة إدارة مختارة، وتحدد الهجرة اليهودية، ويمنــع اليهود من شراء الأراضــي، وتكون هناك مرحلة اختبار وتكيف مع الوضع الجديد مدتها عشر سنوات، ينتهي بعدها الانتداب ويعلن الاستقلال. وكان هذا المشروع الذي اقترحه الأمير عبد الله يســاهم في المحافظة على الأغلبية العربية في فلسطين، وبنفس الوقت يمنح اليهود الاستقلال الذاتي، ويراعي المصالح البريطانية التي يستحيل القبول بأي حل من غير مراعاتها، وقد رفضت لجنة التقسيم هذا المشروع لكونة لا يدخل ضمن صلاحيتها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. مؤتمر لندن المنعقد في (آذار، ١٩٣٩):

عقد هذا المؤتمر بمشاركة الوفود العربية، بريطانيا، واليهود بدعوى إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، ولكن لم يتوصل هذا المؤتمر إلى أية نتائج تذكر، نظراً لفشل المحادثات.

٣. الكتاب الأبيض البريطاني (١٩٣٩):

تمثل رفض العرب لتوصيات لجنة بيل البريطانية بتقسيم فلسطين في قيام ثورة عربية جديدة عام ١٩٣٨م استمرت حتى استشهد قائدها عبد الرحيم الحاج محمد في منتصف عام ١٩٣٩م، وكانت النتيجة أن عادت الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم ودعت إلى عقد مؤتمر لندن في السابع من شباط عام ١٩٣٩م، والثورة ما زالت مشتعلة، وقد حضر الأردن هذا المؤتمر من خلال ممثله رئيس الوزراء الأردني آنذاك توفيق أبو الهدى، كما حضرته كل من مصر والسعودية واليمن، وكان من نتائج هذا المؤتمر صدور الكتاب الأبيض البريطاني، (الحباشنة، ١٩٩٩). وكان من أبرز ما أكد عليه الكتاب الأبيض ما يلي: (صالح، ٢٠٠٦: ٤)

أ- أكد أن بريطانيا غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.

ب- تقام بعد عشر سنوات دولة فلسطينية، يتقاسم فيها العرب واليهود المسئولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين.

ج- تحديد الهجرة اليهودية خلال الخمس السنوات التالية بعشرة آلاف مهاجر سنوياً بالإضافة إلى (٢٥) ألفاً يسمح لهم فوراً بالهجرة. وبعد اكتمال هجرة المعنيين في الفقرة تتوقف الهجرة اليهودية، ولا تتم إلا بموافقة العرب.

د- وقف بيع الأرض نهائياً لليهود في فلسطين إلا في مناطق محددة، وضمن شروط لا تضر بالفلسطينيين حسب رأي المندوب السامي البريطاني.

ويرى مصالحة (١٩٩٤) أن الكتاب الأبيض البريطاني الذي أصدرته بريطانيا في السابع عشر من أيار عام ١٩٣٩م، لم يكن إلا محاولة لتهدئة الشعب العربي ومجانبتها الصدام مع الثورة الفلسطينية الهادرة، ومن طريف المفارقات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن اليهود رفضوا هذا الكتـــاب، لأنه يتعـــارض مع ما جاء في صك الانتداب من مسؤولية إدارة فلسطين في تسهيـــل هجرة اليهود إلى أرض فلسطيـــن، ورغم أن عدد المهاجريـــن اليهـــود قد بلغ (١٧٥٦١) مهاجـــراً يهوديـــاً في نفس العـــام الذي صدر فيه الكتـــاب الأبيـــض، ورغم أن عدد السكـــان اليهـــود قد ارتفع من (٨٤٠٠٠) إلى (٤١٥٠٠٠) فرداً في الفترة ١٩٢٢-١٩٢٧م فقط. (مصالحة، ١٩٩٤: ١٥٥)

إلا أن الأطماع اليهودية كانت تطمح لأكثر من ذلك بكثير، وعندها بدأ اليهود بالتحول إلى الولايات المتحدة الأمريكية موجهة بذلك ضربة حاسمة للسياسة البريطانية، خصوصاً بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني في أوتيل بليتمور في الحادي والعشرين من أيار عام ١٩٤٢م في مدينة نيويورك. علاوة على ذلك، تمكن اليهود لاحقاً من استصدار قرار من حزب العمال البريطاني في عام ١٩٤٣م، يؤكد فيه ضرورة مساعدة اليهود والتخلي عن سياسة الكتاب الأبيض البريطاني وما احتوى عليه هذا الكتاب. (طعيمة، ١٩٧٥)

وقد وافق الرئيس الأمريكي على تجاهل توصيات هذا المشروع، بالإضافة إلى الموافقة على إنشاء كومنولث يهودي، أي دولة يهودية تحكم فلسطين كلهـــا، بالإضافـــة إلى جملة من التوصيـــات هي: السماح بهجرة مئة ألف يهودي إلى فلسطيـــن، إلغـــاء القيـــود المفروضـــة على شراء الأراضـــي من قبل الوكالـــة اليهوديـــة، إشراف الوكالـــة اليهوديـــة على هجرة اليهـــود إلى فلسطين. (مصالحة، ١٩٩٤)

أما بخصوص الموقف العربي من الكتاب الأبيض البريطاني، فقد رفض كذلك أبناء فلسطين هذا المشروع، باستثناء حزب الدفاع الوطني، كما رفضته الحكومة العربية، إلا أن الملك عبد الله بن الحسين كان له موقفاً مخالفاً، إذ عد هذا المشروع تحولاً في الموقف البريطاني لصالح العرب، وسعى منذ ذلك الحين لإقناع العرب بقبول هذا المشروع، لأنه يوافق المصالح العربية. وقد قال الحسين بن طلال معلقاً على حنكة جده السياسية وبعد نظره (كان جدي السياسي الوحيد بين رجال الدولة العربية في الثلاثينات، الذي أدرك أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل للقضية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفلسطينية فإن الوضع سينقلب إلى كارثة تصيب العرب). (الحسين، ١٩٧٥: ٩٩، نقلاً عن الحباشنة، ١٩٩٩: ٢١)

وإدراكاً من الأمير عبد الله لقوة التأثير الأمريكي في الأوساط العالمية فقد بعث إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في الثالث من آذار عام ١٩٤٤م جاء فيها (إن ما يدور في الكونجرس الأمريكي بشأن القضية الفلسطينية وإقامة دولة يهودية فيها سبب أسىً قلبياً عميقا سرى في كل الشرق الأوسط، وأنا مقتنع أن الكونجرس لا يملك معلومات كافية عن القضية ... إنني ألفت نظر فخامتكم إلى هذه الأمور باعتبار أن بلدي نفسه مجاور لفلسطين، ثم إنني أذكره كصديق في الأمم المتحدة).

٢,٣,٢ مشروعات السلام (١٩٤٦-١٩٤٩)

١. مشروع موريسون ــ (١٩٤٦):

عرضت بريطانيا هذا المشروع في مؤتمر لندن في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٤٦م، وأرادت فيه تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق إدارية: منطقة عربية، منطقة يهودية، القدس، والنقب، بحيث تتمتع كل من المنطقتين العربية واليهودية بالاستقلال الذاتي، إلا أن العرب رفضوا المشروع رفضاً باتاً.

٢. قرار الأمم المتحدة ١٩٤ ــ (١٩٤٩):

صدر هذا القرار بناء على المشروع البريطاني الذي وافقت عليه الأمم المتحدة، ويقضي هذا القرار بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى فلسطين، ولكن رفضت إسرائيل أن تنفذ هذا القرار، وعجزت في المقابل الأمم المتحدة من إجبارها على تنفيذه.

٣. لجنة المصالحة ــ (١٩٤٩):

تشكلت هذه اللجنة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، وبالمناسبة مثل تركيا في هذه اللجنة المندوب التركي حسين جاهد يالتشين، اليهودي الأصل، بهدف إيجاد تسوية بين الدول العربية وإسرائيل، وكان من توصيات هذه اللجنة أن تقبل إسرائيل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعودة ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني مقابل حصولها على الصلح مع العرب، ورغم قبول العرب بهذا الطرح، إلا أن إسرائيل رفضته رفضاً قاطعاً.

وما أن أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها بضرورة حماية الحدود الإسرائيلية الحالية، حتى تراجع العرب عن قبول مقترحات لجنة المصالحة. ويذكر أن هذه اللجنة قد شكلت مؤتمر لوزان في سويسرا في السادس والعشرين من نيسان عام ١٩٤٦م، ووقعت حينها إسرائيل على بروتوكول لوزان الذي تضمن ضرورة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم، وجعل القدس مكاناً دولياً، وعودة اللاجئين وإعطائهم الحق في التصرف في ممتلكاتهم، وتعويض من لا يرغب بالعودة. ورغم قبول إسرائيل ببنود هذا البروتوكول إلا أنها رفضت الموافقة عليه بعد أن أصبحت عضواً في الأمم المتحدة، ويظهر لنا جلياً أن موافقة إسرائيل لم تكن إلا حيلة من أجل قبول عضويتها في الأمم المتحدة.

٣,٣,٢ مشروعات السلام (١٩٥٢-١٩٥٩)

١. المشروع النرويجي ـ (١٩٥٢):

جاء هذا المشروع في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٥٢م، ودعا إلى توقف الأعمال العدوانية، والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، ولم يفضِ هذا المشروع إلى أي مقترحات أو تسويات عملية.

٢. مشروع جونستون الأمريكي ـ (١٩٥٣-١٩٥٥):

استهدف هذا المشروع حل مشكلة اللاجئين من خلال تعاون العرب وإسرائيل باستغلال مياه نهر الأردن في تطوير المنطقة زراعياً، الأمر الذي يساعد اللاجئين على الاستقرار. وقد تم رفض هذا المشروع من قبل مؤتمر اللاجئين الذي عقد في القدس في الثلاثين من أيار عام ١٩٥٥م.

٣. مشروع جاما الأمريكي ـ (١٩٥٥-١٩٥٦):

حصل الرئيس الأمريكي روزفلت على موافقة الرئيس عبد الناصر وبن جوريون على عقد لقاء سري بين الطرفين، واشترط عبد الناصر من أجل حضوره

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللقاء أن توافق إسرائيل على مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة، وقد رفضت إسرائيل هذا الطلب، فلم يتم اللقاء.

٤. المشروع الكندي ــ (١٩٥٧):

طرح هذا المشروع من قبل وزير خارجية كندا ليستر بيرسون (Lester Pearson)، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان من أهم النقــاط التي ركز عليهــا المشروع، ما يلي: (www.moqatel.com)

أ- تتعهد كل من مصر وإسرائيل التقيد ببنود اتفاقيات الهدنةالموقعة عام ١٩٤٩.

ب- إنشاء إدارة مدنية، تابعة لهيئة الأمم في غزة، بالتعاون مع كل من مصر وإسرائيل.

ج- انسحاب القوات الإسرائيلية من شرم الشيخ، على أن يتبع انسحابها دخول قوات الطوارئ الدولية إليها، للمساعدة في الحفاظ على السلام.

٥. المشروع الأسترالي (١٩٥٧):

طرح هذا المشــروع من قبــل رئيس وزراء استراليا روبرت جوردون منزيس (Robert Gordon Menzies) ، وكان من أهم مرتكزات هذا المشروع ما يلي:

أ- تسوية نهائية ومضمونة للحدود العربية ــ الإسرائيلية.

ب- تسوية قضية اللاجئين.

ج- تقديم مساعدات اقتصادية دولية، غير مشروطة عسكرياً، إلى الدول التي تحتاج إليها في الشرق الأوسط.

د- تشجيع التبادل التجاري السلمي بين الطرفين، العربي والإسرائيلي.

هــ-ا لاعتراف بالجوانب المدنية والاقتصادية "لحلف بغداد"، وتوسيعها.

٦. مشروع همرشولد ــ (١٩٥٩):

نسب هذا المشروع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وقد ركز فيه على حل قضية اللاجئين من خلال مساعدة الدول التي تحتضن هؤلاء اللاجئين، وقد رفض الفلسطينيون هذا المشروع رفضاً قاطعاً في المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٥٩م، لأنه يرمي إلى معالجة المشكلة بتوطين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللاجئين في الدول التي استضافتهم، وحرمانهم من حق العودة. ويتضح لنا من تقرير همرشولد أنه لا يتطلع إلى اندماج اللاجئيـــن الفلسطينييـــن في الأراضي الفلسطينيـــة المحتلـــة، ومما يثبت ذلك أن هذا التقرير يقســـم منطقة الشرق الأوســـط إلى ثلاثـــة أقســـام هي:

أ- إسرائيل والبلدان العربيـــة، التي تنتج كميات وافرة من النفط.

ب- البلدان العربيـــة، التي لا تنتج النفط بكميات وافرة.

ج- البلدان العربيـــة التي ليس لديها نفط.

ويرى أن إسرائيل قادرة على تمويل نفسها مادياً من أجل تحقيق نموها الاقتصادي، والبلدان العربية المنتجة للنفط قادرة أيضا على تمويل نفسها مادياً من عائدات النفط لتحقيق نموها الاقتصادي، بل إنها قـــادرة على تمويل البلدان الأخرى في المنطقة.

أما البلدان العربيـــة غير المنتجـــة للنفط، مثل الجمهورية العربيـــة المتحـــدة (مصر وسورية) ولبنان والأردن، وهي التي في الوقت نفســـه، تفتقر إلى الأمـــوال اللازمـــة لتنميتهـــا، وهي أكثر البلدان العربيـــة التي تقيم فيهـــا الأغلبيـــة من اللاجئيـــن الفلسطينيين. ومن الواضـــح أن التقريـــر يرمي إلى تنميـــة تلك البلدان العربية الثلاث بالذات، بهدف دمج الفلسطينيين في اقتصادياتها.

٤,٣,٢ مشروعات السلام (١٩٦٢-١٩٦٩)

١. مشروع جوزيف جونسون ــ (١٩٦٢):

هدف هذا المشروع لمقدمه جونسون صاحب مؤسسة كارينجي للسلام العالمي، إلى حل مشكلة اللاجئين بتكليف من الحكومة الأمريكية، وكان من نتائج المشروع أن أقر بحق اللاجئين في العودة، مقترحاً الآليات المناسبة لذلك، ولم يفضِ هذا المشروع إلى أي تطبيق عملي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. **مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ــ (١٩٦٥):**

عرض هذا المشروع من قبل الرئيس التونسي في الحادي والعشرين من نيسان عام ١٩٦٥م، وقد قام هذا المشروع على ثلاثة مرتكزات أساسية هي: (www.moqatel.com)

أ- أن تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقيم عليها دولة عربية فلسطينية.

ب- أن يعود اللاجئون إلى دولتهم الجديدة.

ج- أن تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل وتنتهي حالة الحرب بينهما.

وقد رحبت إسرائيل بهذا المشروع، ولكن دون التنازل عن أي جزء من الأراضي التي احتلتها، وكان أن رد رئيس الوزراء الإسرائيلي على مشروع الحبيب بمشروع آخر أعلنه في السابع عشر من أيار عام ١٩٦٥م، يرى فيه تثبيت الأوضاع القائمة، وبدء المفاوضات مع العرب، وتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وقوبل هذين المشروعين باستنكار عربي كبير.

وفيما يتعلق بالموقف العربي من مبادرة الرئيس التونسي، فقد أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب قراراً برفض مذكرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، على مؤتمر القمة العربي الثالث، المنعقد في ١٣ - ١٧ أيلول ١٩٦٥، وعدم توزيعها على الملوك والرؤساء العرب. وفى الثالث عشر من أيلول ١٩٦٥، اجتمع وزراء الخارجية العرب في الدار البيضاء، بناء على دعوة الأمين العام للجامعة العربية، للإطلاع على مذكرة مقدمة من الرئيس بورقيبة تتعلق بموقفه من مؤتمر القمة، وأعلن وزراء الخارجية العرب بالإجماع رفض تسجيل مذكرة الرئيس التونسي في سجلات الجامعة العربية ورفض توزيعها على وفود الدول العربية. (www.moqatel.com)

٣. **مشروع آلون ــ (١٩٦٧):**

طرح هذا المشروع بعد شهر واحد من حرب ١٩٦٧م من قبل وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال آلون، وتضمن مقترحات هذا المشروع:

أ- الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو ١٥ كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.

ج- تجنُّب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

د- إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.

هـ- ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي ١٩٤٨ من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

و-حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية. وتقوم إسرائيل بإقامة عدة قرى للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

ورغم ذلك لم تتبنَ الحكومة الإسرائيلية هذا المشروع، ولم تقم حتى بمناقشته. ومع ذلك، أصبح هذا المشروع هو الأساس الذي تنطلق منه كافة مشاريع التسوية الإسرائيلية. وقد لاقت خطة آلون قبولا ودعما من جانب الصهيونيين التقليديين، خصوصا أنها تهدف إلى تحقيق ما يسمى بنقاء الدولة اليهودية، عن طريق تجنب ضم المناطق والأراضي العربية ذات الكثافة السكانية وبذلك ظلت خطة آلون هي الإطار الأساسي لسياسة حركة المعراخ الاستيطانية، حتى وإن أقيمت العديد من المستوطنات خارج إطار هذه الخطة، حيث ظهرت بعض الحركات الإسرائيلية مثل حركة غوش أمونيم، في أعقاب حرب عام ١٩٧٣ بهدف الإسراع بعملية الاستيطان في جميع أرض إسرائيل. وقد أصبحت هذه الحركة هي القوة الأساسية المحركة للنشاط الاستيطاني بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ حيث قادت ما أطلق عليه الاستيطان غير الرسمي وتمكنت بدعم من وزير الدفاع والسلطات العسكرية من إقامة خمس مستوطنات في قلب سلسلة جبال الضفة الغربية، وطرحت إضافة إلى ذلك عام ١٩٧٦ مشروعا استيطانيا خاصاً بها يدعو إلى توطين مليون يهودي خلال عشرة أعوام في مائة موقع في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية. وخلاصة القول إن مشروع آلون كان من أبرز الركائز الرئيسية للسياسة الإستيطانية،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خصوصاً وأنه ينص علناً على ضم كل من القدس وغزة وغور الأردن والخليل وهضبة الجولان السورية إلى إسرائيل.

٤. قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ــ (١٩٦٧):

صدر هذا القرار عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٧م، ويعتبر من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية. وقد قدَّمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع. وقد رفضت منظمة التحرير هذا القرار لأنه يعد من وجهة نظرها تصفية للقضية الفلسطينية. كما رفضته كل من سوريا والعراق والجزائر، إلا أن الأردن ومصر وافقتا على القرار. ومن أبرز عيوب هذا القرار أنه:

ا- لا يعيِّن بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الإسرائيلي.

ب- ينظر إلى جوهر النزاع من زاوية اللاجئين فقط، ولا يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ج- يربط ما بين الانسحاب الإسرائيلي وتحقيق شروط أخرى.

د- تم حذف (The) من النص الإنجليزي ليصبح الانسحاب من (أراضٍ) وليس (الأراضي) التي احتلها الصهاينة، بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض.

٥. مشروع يارينج ــ (١٩٦٧):

عُين سفير السويد في موسكو جونار يارينج من قبل الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار ٢٤٢، ورغم الجولات التي قام بها واستمرت لمدة زادت على ثلاث سنوات، إلا أن مهمته في ذلك فشلت تماماً؛ فالعرب يطالبون بعودة إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين، وفي المقابل عرضت إسرائيل الدخول في محادثات السلام دون أي شروط مسبقة، ورفضت إعادة قطاع غزة والجولان، وأصرت على بقاء القدس ــ الشرقية والغربية ــ جزءاً منها.

٦. مشروع النقاط الست ــ (١٩٦٩):

لم يقتصر دور الأردن على التفاعل مع مشاريع التسوية السليمة التي تقدمت بها أطراف ثالثة بل إنه كان أول الدول العربية، بعد مصر، المبادرة لإيجاد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحرك سياسي لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث كانت مبادرته الأولى في نيسان عام ١٩٦٩م، في ختام زيارة رسمية قام بها الملك حسين إلى الولايات المتحدة وهو المشروع الذي أكد الملك الحسين، على أنه مقدم باسمه وباسم الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر، وبتفويض منه، والذي تضمن على ست نقاط تتركز على إنهاء حالة الحرب كلياً، واحترام جميع دول المنطقة ومن بينها إسرائيل والاعتراف بها وحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها مع ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس، وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع، ورفضته كذلك عدد من الفصائل الفلسطينية.

٥,٣,٢ مشروعات السلام (١٩٧٠-١٩٧٩)

١. مشروع روجرز ـ (١٩٧٠):

طرح وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي مشروعاً على الأردن ومصر وإسرائيل يستند إلى تنفيذ قرار ٢٤٢، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي. وقد وافقت مصر على المشروع، وقبلته إسرائيل متحفظة تحت الضغط الأمريكي، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية هاجمت القرار بشدة لأنه يعني التنازل نهائياً عن هدف تحرير فلسطين وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني. وكذلك عادت إسرائيل للتهرب من تنفيذ مقترحات المشروع لأنه يتضمن انسحابا من بعض الأراضي، ثم إن الأردن انشغل بتصفية العمل الفدائي في الأردن في سبتمبر ١٩٧٠، كما توفي جمال عبد الناصر في الشهر نفسه، الأمر الذي ترتب عليه فشل هذا المشروع.

وليس هذا المشروع الوحيد الذي رفضته إسرائيل فقد اتسمت الفترة التي أعقبت حرب حزيران ١٩٦٧م بكثرة المشاريع التي استهدفت وضع حد للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، كما اتسمت هذه الفترة بتعنت إسرائيل وتصلب مواقفها، وردود أفعالها السلبية تجاه مشاريع السلام المطروحة كافة من جهة ومرونة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المواقف العربية الرسمية، التي أخذت تلائم نفسهـا مع الأوضاع العالميـة والمحليـة المتغيرة والمستجدة من جهة أخرى.

٢. مشروع المملكة العربية المتحدة ــ (١٩٧٢):

أعلن الملك الحسين في الخامس عشر من آذار عام ١٩٧٢م عن مشروع المملكـة العربيـة المتحدة بهدف إعادة تنظيم البيت الأردني ــ الفلسطيني، وذلك من خلال إنشاء مملكة تتألف من قطرين: الأول هو الأردن، ويتألف من الضفة الشرقية، وعاصمته عمان، والثاني هو فلسطين، ويتألف من الضفة الغربية، وأية أراضي فلسطينية يتم تحريرها فيما بعد، وعاصمته القدس، على أن تكون عمّان هي العاصمة المركزية للمملكـة، وأن يكون الملك هو رئيس الدولـة، ويتولى السلطـة التنفيذيـة المركزيـة بمعية مجلس وزراء مركزي، وتناط السلطـة التشريعيـة بالملك ومجلس الأمة الذي يضم عدد متساوٍ من الأعضـاء من كلا القطريـن، ويتولى السلطـة التنفيذيـة في كل قطر حاكم عام من أبنـاء القطر، ومجلس وزراء قطري من أبنـاء القطر. (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦)

وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع، وعدته غير صالح لاعتباره أساساً لاتفاقية سلام معها، كما أدان العراق المشـروع، وقالت مصر: أنه مؤامرة لشق الصف العربي، وقطعت على أثره علاقتها الدبلوماسية مع الأردن، وأصدرت فصائل منظمـة التحريـر الفلسطينيـة بيانـًا رفضت فيه المشـروع أيضاً.

٣. قرار مجلس الأمن ٣٣٨ ــ (١٩٧٣):

صدر هذا القرار عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين أول عام ١٩٧٣م بصدد وقف حرب تشرين (October War of ١٩٧٣) بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وقد أوصى ذلك القرار بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢. ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار، ووافقت عليه إسرائيل بتحفظ، وعارضته منظمة التحرير بدعوى أنها ليست معنية بالقرار. ورغم مشاركة الأطراف المعنية في مؤتمر السلام ــ مؤتمر جنيف ــ الذي عقد برعايـة السكرتير العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) على اثر هذا القرار في الفترة ما بين ٢١-٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من كانـــون الأول عام ١٩٧٣م، إلا أن المؤتمر انفض وذلك لتصلب مواقف أطراف النزاع المشتركة في المؤتمر. (الهور والموسى، ١٩٨٦: ١٣٢)

٤. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٣٦ ــ (١٩٧٤):

صدر هذا القرار عن الأمم المتحدة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٤م، تحت عنوان (حقوق الشعب الفلسطيني)، وأكد القرار على:

ا- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

ب- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

ج- الحق في عودة اللاجئين، والمطالبة بإعادتهم.

د- الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، وأنه أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.

هــ- أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

و- حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكافة الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ورغم أهمية مثل هذا القرار في تحوّل قضية فلسطين من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، ورفع الشرعية عن احتلال أرض فلسطين بغير وجه حق، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أنه لم يزد عن كونها توصيات من حبر على ورق.

٥. اتفاقية كامب ديفيد ــ (١٩٧٨):

أثارت هذه الاتفاقية حملة احتجاج واسعة في العالم العربي، وانطلقت على أثرها المظاهرات في كل مكان معبِّرة عن سخط الجماهير عن هذه الاتفاقية، وقامت جماعة إسلامية باغتيال السادات في السادس من تشرين الأول عام ١٩٨١م، وقامت الدول العربية مثل سوريا، العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل جبهة الصمود والتصدي لمواجهة مشروع كامب ديفيد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد عقدت في اليوم الثاني / تشرين الثاني ١٩٧٨ في بغداد، قمة بغداد، وكان من أهم قراراته ما يلي:

ا-عدم موافقة المؤتمر على اتفاقية كامب ديفيد.

ب- توحيد الجهود العربية من أجل معالجة الخلل الإستراتيجي العربي.

ج- دعوة مصر إلى العودة عن اتفاقية كامب ديفيد.

د- حظر عقد صلح منفرد مع إسرائيل.

هـ- دعم الجبهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية ماديا.

كما صدر عن قمة عمان (١٩٨٠) عزم الملوك والرؤساء العرب على إسقاط اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

٦,٣,٢ مشروعات السلام (١٩٨٢-١٩٨٩)

١. مشروع ريجان ـ (١٩٨٢):

أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريجان هذا المشروع في الثاني من أيلول عام ١٩٨٢م، إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وكان من أهم بنود هذا المشروع، تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عبر المفاوضات، بالإضافة إلى حماية أمن إسرائيل، وقد رفض المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشروع في المؤتمر المنعقد في الجزائر عام ١٩٨٣م، لأنه لا يختلف كثيراً عما جاء في الجزء المتعلق بفلسطين في اتفاقية كامب ديفيد. (حمدان، ١٩٨٩: ٢٠٣)

٢. مشروع السلام العربي (مشروع فاس) ـ (١٩٨٢):

طرح هذا المشروع من قبل الأمير فهد بن عبد العزيز، قبل أن يصبح ملكاً على العربية السعودية، وتبناه مؤتمر القمة العربية في المغرب عام ١٩٨٢م، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان. وقد أيد المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشروع في المؤتمر المنعقد في الجزائر عام ١٩٨٣م. وكان من أهم نقاط هذا المشروع:

ا-انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب-إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ج-ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

د-تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعويض من لا يرغب بالعودة.

هـ-إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.

و-قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ز-يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

ح-يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

٣.مشروع بريجنيف ـ (١٩٨٢):

طرح هذا المشروع من قبل الرئيس السوفيتي بريجينيف في الخامس عشر من أيلول عام ١٩٨٢م، وركز هذا المشروع على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وقد أيد المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشروع في المؤتمر المنعقد في الجزائر عام ١٩٨٣م.

٤. مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية (١٩٨٤-١٩٨٥):

طرح هذا المشروع من قبل الملك الحسين في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٨٤م، كأساس مشترك لتسوية القضية الفلسطينية، ولم يكتب النجاح لهذا المشروع لأنه لقي معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل. وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في التاسع عشر من شباط عام ١٩٨٦م.

٥. مشروع السلام الفلسطيني (١٩٨٨):

صدر البرنامج الفلسطيني الجديد بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع المنعقد في الفترة ١٢-١٥ من تشرين الثاني عام ١٩٨٨م، وكان من أهم بنود البرنامج:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ا–اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين ثاني ١٩٤٧.

ب–اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في الثاني والعشرين من تشرين ثاني ١٩٦٧.

ج–أعلن المجلس استقلال فلسطين الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفياً لم تتراءى بداياته الأولى بعد على أرض الواقع.

د–الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

هـ– انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧.

و– إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.

ز– حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

ح– وضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة، لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية.

٧,٣,٢. مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو (١٩٩١–١٩٩٣)

١. مؤتمر مدريد للسلام (The Madrid Conference) ـ (١٩٩١):

انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ برعاية الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي وبحضور أوروبي شكلي. وشاركت أكثر البلاد العربية في المؤتمر (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي). وتمكن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتمَّ استبعاد المشاركة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وقد تألف هذا المؤتمر من مسارين:

المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي، وهي سوريا، والأردن، ولبنان، والفلسطينيين.

المسار متعدد الأطراف: الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية، من خلال إشراك معظم دول العالم المؤثرة، وجميع الأطراف الإقليمية والعربية. كما هدف إلى إيجاد تحوّل في الأجواء العامة في الشرق الأوسط بحيث يصبح الكيان الإسرائيلي كياناً طبيعياً في المنطقة. كما نقل بعض القضايا الحساسة إلى هذا المسار لتخفيف العقبات من طريق المسار الثنائي، مثل قضايا اللاجئين، والمياه، والأمن والحد من التسلح، والبيئة، والاقتصاد والتعاون الإقليمي، حيث شُكّلت خمس لجان لهذه القضايا.

٢. اتفاق أوسلو (Oslo Accords) ـ (١٩٩٣):

تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه. ووقعه عن الجانب الإسرائيلي شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين.

وقد كرَّس هذا الاتفاق الانفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطيني ـ الإسرائيلي ومسارات المفاوضات العربية الأخرى، مما أفقدها القدرة على تنسيق المواقف والعمل المشترك. وتسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية والتي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في السادس والعشرين من تشرين أول ١٩٩٤، والتي عرفت بمعاهدة وادي عربة. أما المسارين السوري واللبناني فبقيا متعثرين طوال السنوات الثماني التالية (حتى الآن).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤,٢ عوائق ودوافع إبرام معاهدة سلام أردنية ـــ إسرائيلية

يهدف هذا المبحث إلى بيان أهم العوائق التي حالت دون إقامة علاقات رسمية بين الأردن وإسرائيل قبل معاهدة السلام الأردنية ـــ الإسرائيلية، وذلك من خلال استخلاص مثل هذه العوائق مما سبق الحديث إليه عن مشروعات السلام في المبحث السابق. بالإضافة إلى ذلك يعنى هذا المبحث ببيان أهم الدوافع التي ساعدت الأردن في اتخاذ قراره التاريخي بإبرام معاهدة السلام.

١,٤,٢ العوائق:

يمكن لنا رصد مثل هذه العوائق من خلال الرجوع إلى مشروعات السلام سالفة الذكر في المبحث الثاني، واستخلاص الظروف أو العوامل أو الجهات التي حالت دون إخراج مثل هذه المشروعات إلى حيز النور. وعلى أية حال، يمكن تقسيم هذه العوائق في خمس مجموعات هي:

ا- العوائق الأردنية.

ب- العوائق الفلسطينية.

ج- العوائق العربية.

د- العوائق الإسرائيلية.

هـ- العوائق الدولية.

وفيما يلي تحليل لكل من هذه العوائق:

أ- العوائق الأردنية:

رغم رسوخ فكرة التعايش السلمي بين الأردن وإسرائيل لدى القيادة الأردنية، إلا أن هذه الفكرة كانت وما زالت قائمة على مجموعة من الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، ومن هنا فإنه إذا ما تعارضت مقترحات وتوصيات مشروعات السلام مع الثوابت الأردنية؛ فإنها حتماً ستكون من العوائق أمام إقامة علاقات رسمية بين الأردن إسرائيل. ويمكن هنا تلخيص أهم الثوابت الأردنية التي عندها يكون الأردن معنياً بقبول أية تسوية من التسويات المطروحة، وهي كالآتي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-رفض مبدأ الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة، وقد تجلى اقتناع الأردن بهذا المبدأ في الموافقة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

٢- العمل من أجل سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط. وهو ما دعا بالأردن أن يوافق على مشروع روجرز عام ١٩٧٠م. ورفض الأردن بهذا الصدد كذلك اتفاقية كامب ديفيد لأنها تمثل حلاً فردياً في التعامل مع القضية الفلسطينية.

٣-انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧م، ومن هنا لم يوافق الأردن على مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام ١٩٦٥م ، لأنه لا يقضي بانسحاب إسرائيل من المنطقة المحتلة عام ١٩٦٧م. ورفض كذلك الأردن مشروع يارينج عام ١٩٦٧م لنفس السبب السابق.

٤-الاعتراف بسيادة ووحدة أراضي الدول، ومن أمثلة ذلك مباركة الأردن لمشروع السلام الفلسطيني (١٩٨٨) الذي أعلن فيه استقلال فلسطين.

٥-الاعتراف بالاستقلال السياسي للدول، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ولهذا وافق الأردن على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢.

٦-ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة. ومن المشروعات التي طرحها الأردن تأكيداً لهذا المبدأ مشروع النقاط الست عام ١٩٦٩م بمعية مصر.

٧-تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وقد أيد الأردن بهذا الخصوص قرار الأمم المتحدة ١٩٤ القاضي بالسماح للاجئين بالعودة.

٨-التأكيد على حق تقرير المصير للفلسطينيين، الذي يعني إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة حرة في اختيار أي ترتيب تقيمه مع الأردن إن أرادت ذلك، ومن الأمثلة على ذلك إيقاف الملك الحسين مشروع المملكة العربية المتحدة إثر البيان الرافض لفصائل منظمة التحرير، ومشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي لقي معارضة داخلية من فصائل المنظمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- العوائق الفلسطينية:

لقد شكلت الرغبة الفلسطينية في بعض الأحيان عائقاً أمام عقد أي اتفاق سلام ما بين الأردن وإسرائيل، ومع ذلك احترم الأردن رغبة القوى الفلسطينية في عدم قبول أي تسوية سلمية، وتفهم رغبتها بهذا الصدد، لأن مبدأه في ذلك عدم التخلي عن الشعب الفلسطيني في بادئ الأمر وعن منظمة التحرير الفلسطينية بعدما أصبحت هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وما فك الارتباط إلا تلبية لرغبة الأشقاء وتوجههم بهذا الخصوص.

ويمكن رصد وتوضيح أهم النقاط التي تعارضت فيها رغبة الجانب الفلسطيني مع رغبة الجانب الأردني ــ مع ملاحظة أن هذه المواقف قد تتغير بتغير الظروف والمعطيات في المنطقة، والتي اعتبرت بمثابة رفض من الجانب الأردني، لأن الأردن لم يكن يوماً راغباً بالتوصل إلى أي تسوية دون التشاور مع الجانب الفلسطيني، والدليل على ذلك أن الأردن لم يقبل أية تسوية فردية إبان كانت الضفة الغربية تقع تحت مسؤوليته المباشرة ــ بالنقاط التالية:

١. رفض الكتاب الأبيض البريطاني (١٩٣٩) لأنه يشترط موافقة اليهود لاستقلال فلسطين، في حين وافقت عليه الأردن لأنه يقضي بالحد من الهجرة اليهودية، وبيع الأراضي الفلسطينية إلى اليهود، ومما يذكر في هذا المقام أن اليهود رفضوا هذا الكتاب رافضاً قاطعاً، وكان من نتائجه أن تحول اليهود إلى كسب رضا الإدارة الأمريكية، لمساعدتها في التخلص من تبعات هذا الكتاب، وكان لهم ذلك.

٢. رفض قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، لأنه بمثابة تصفية للقضية الفلسطينية من وجهة نظر منظمة التحرير آنذاك، وفي المقابل وافقت عليه الأردن، لأنه يقضي بإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وإنهاء جميع الاعتداءات أو حالات الحرب، والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. رفض مشروع روجرز (١٩٧٠)، بدعوى أنه يعني التنازل عن هدف تحرير فلسطين، وقد قبل الأردن المشروع لأنه يدعو إلى قيام مباحثات بغية التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة، ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل قبلت المشروع في البداية ثم عاودت ورفضته لأنه يقضي بالانسحاب من بعض الأراضي المحتلة.
٤. رفض مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الأردن (١٩٧٢)، والذي يقضي بإقامة مملكة أردنية ــ فلسطينية متحدة، يتمكن الأردن من خلالها تمثيل الشعب الفلسطيني، وإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. ومما يجدر ذكره هنا أن الإعلان عن هذا المشروع قد تم في فترة الخلاف التي سادت العلاقات الأردنية الفلسطينية في الفترة ما بين ١٩٧٠-١٩٧١م. (الخزندار، ٢٠٠٠: ١٩)
٥. رفض قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)، لأن منظمة التحرير غير معنية به، وقد قبله الأردن لأنه يقضي بوقف الحرب بين مصر وسوريا وإسرائيل، ولأنه يدعو إلى تطبيق القرار ٢٤٢.
٦. رفض مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي طرحه الأردن (١٩٨٤)، كأساس مشترك لتسوية القضية الفلسطينية. ومما يذكر هنا أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر عام ١٩٨٣م، رحبت بأي علاقة كونفدرالية مع الأردن، ولكن بعد إعلان دولة فلسطينية مستقلة. (الخزندار، ٢٠٠٠: ١٩)

ج- العوائق العربية:

يمكن النظر إلى العوائق العربية التي حالت دون إقامة علاقات سلام دائمة مع إسرائيل ، من خلال موقف الدول العربية من الصراع العربي الإسرائيلي، ومن المحطات التي يمكن رصدها لوصف عدم اتفاق العرب مع الأردن في تسوية القضية الفلسطينية، ولسنا هنا بصدد تحليل الدواعي الكامنة وراء حالة عدم الاتفاق هذه، وإنما التعرف على أهم العوائق العربية بهذا الصدد، والمتمثلة بما يلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- عدم موافقة بعض الدول العربية مثل سوريا والعراق والجزائر على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، الذي دعا الأردن مراراً إلى القبول به كطريق شرعي لتسوية القضية الفلسطينية.

٢-عدم موافقة العرب على مشروع المملكة العربية المتحدة الذي اقترحه الأردن عام ١٩٧٢م، وهو المشروع الذي قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن على إثره.

د- العوائق الإسرائيلية:

تركزت العوائق الإسرائيلية أمام الأردن في جملة من الأمور التي استندت إليها إسرائيل في التعامل مع القضية الفلسطينية، ونذكر منها:

١-رفض فكرة الحد من الهجرة اليهودية.

٢-رفض فكرة وقف بيع الأراضي لليهود، وهذا ما ظهر جلياً في مقاطعة إسرائيل للكتاب الأبيض البريطاني (١٩٣٩).

٣-رفض إسرائيل التفاوض مع العرب ضمن مؤتمر سلام دولي، وهو ما ينادي الأردن به، ويعمل من أجله، بل على العكس من ذلك فإسرائيل تحاول الدخول في مفاوضات مع كل طرف من الأطراف العربية على حده.

٤-رفض إسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧م.

٥-رفض إسرائيل منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير.

٦-رفض إسرائيل السماح بعودة اللاجئين الراغبين في العودة.

٧-تحايل إسرائيل في قبول مقترحات بعض المشاريع مبدئياً من أجل تحقيق هدف معين، ومن ثم التنصل من المشروع وعدم الاعتراف به، كما حصل في موافقة إسرائيل على بروتوكول لوزان الذي يقضي بانسحاب إسرائيل إلى ما قبل حدود ٦٧، ومن أجل تحقيق رغبتها في الانضمام إلى الأمم المتحدة، ومن ثم التراجع عن الموافقة.

٨-رفض مبدأ الدخول بأية مفاوضات مع العرب في ظل وجود شروط عربية مسبقة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٩-محاولة عقد صلح مع العرب دون تقديم أية تنازلات بل فرض سياسة الأمر الواقع على العرب.

١٠ارفض إسرائيل مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الأردن عام ١٩٧٢م، بدعوى أنه لا يمثل أساس صالح لاتفاقية سلام مع الأردن.

١١-ممانعة إسرائيل أمر قيام دولة فلسطينية مستقلة.

١٢-محاولة العمل على توطين اللاجئين خارج إسرائيل، ومن الأمثلة على ذلك موافقة إسرائيل على مشروع جونستون الأمريكي (١٩٥٣) الذي يقضي بحل مشكلة اللاجئين من خلال توطينهم في الدول التي لجأوا إليها، وذلك عبر إقرار صيغة للتعاون الدولي بهذا المجال.

هـ. العوائق الدولية:

١-لم تتمثل العوائق الدولية في الوقوف في طريق الأردن بشكل مباشر ومنعه من إقامة علاقات سلمية رسمية مع إسرائيل، بل في جملة من الأمور التي عملت بشكل غير مباشر على مساعدة مشروعات التسوية المطروحة في السنوات التي سبقت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ومن هذه الأمور:

٢-عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها، أمام التعنت الإسرائيلي بتنفيذ هذه القرارات، ومن الأمثلة على ذلك عجز الأمم المتحدة عن تطبيق القرار ١٩٤، الذي يقضي بالسماح بعودة اللاجئين الراغبين إلى فلسطين، وكذلك عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ توصيات القرار ٢٤٢ على أرض الواقع.

٣-تبني المشروعات السلمية الغربية مبدأ حماية أمن إسرائيل في كافة المشروعات المطروحة، وتجاهل رغبات العرب الحقيقية في الوصول إلى سلام عادل ودائم.

٢,٤,٢ الدوافع التي شجعت الأردن على إبرام معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية

يمكن حصر هذه الدوافع في ثلاثة دوافع هي: (العبادي، ٢٠٠٣)

١. الدوافع السياسية.

٢. الدوافع الأمنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. الدوافع الاقتصادية.

أولاً: الدوافع السياسية

وتنقسم الدوافع السياسية الى قسمين هما :

١. حرب الخليج الثانية: (١٩٩١- Gulf War)

عبر الأردن عن موقفه من أزمة الخليج الناجمة عن اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت، في الكتاب الأبيض الأردني الذي صدر بعد عام من بداية الأزمة، وتحديداً في الثاني من آب عام ١٩٩٠م، وقد تركز الموقف الأردني في بندين رئيسيين هما: رفض مبدأ احتلال العراق للكويت، رفض مبدأ إحضار قوات أجنبية إلى المنطقة العربية وأن يكون حل الأزمة عربياً.

وقد وجه الملك الحسين رسالة إلى الشعب الأمريكي في أيلول عام ١٩٩٠م، يوضح فيها الموقف الأردني قائلاً (إن الأردن يؤمن بمبدأ عدم جواز احتلال الأرض بالحرب، ويواصل اعترافه بدولة وحكومة الكويت، كما يعترف بحق المملكة العربية السعودية بطلب العون من الدول الصديقة، وكذلك بحق الإدارة الأمريكية في الاستجابة لذلك الطلب)، ورغم أن الموقف الأردني هو موقف الطرف الداعي لإحلال السلام في المنطقة، إلا أن الإعلام الغربي نظم حملة تهدف إلى تشويه موقف الأردن والإدعاء بأنه إنما يقصد من ذلك الدفاع عن العراق، ودعت هذه الحملة الإدارة الأمريكية إلى استبدال عقوبات مجلس الأمن بعمل عسكري (درويش، ١٩٩٢: ٨٨)

وقد كانت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية تتجاوز حفظ وضمان الشعب الكويتي أو تطبيق القانون الدولي، أو المحافظة على الاستقرار في الخليج العربي، بل على العكس إنها تسعى إلى فرض هيمنتها الدولية، خصوصاً بعد انهيار الإتحاد السوفيتي كقوة عالمية عظمى، وذلك من خلال العمل على منع نشوء أية قوة عربية إقليمية، ومحاولة لإبقاء العرب على صورتهم الحالية من تردي ووهن وضعف. (غليون، ١٩٩١)

وقد حذر الملك الحسين الرئيس صدام حسين في الرسالة التي وجهها في الثاني والعشرين من أيلول عام ١٩٩٠م من الوقوع في الشرك الذي نصب له قائلاً:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(ومن المهم أن يعرف أخي، أن معظم العرب يخشون بصدق، ولهم الحق في ذلك، على العراق ــ العراق الظاهرة الجديدة، بإمكاناته العلميـــة والبشريـــة والعسكريـــة والماديـــة، وتصل خشية بعضهم على العراق ظاهرة الأمل والرجاء، حد الاعتقاد بأن شركاً قد نصب، ووقع فيه، مهيئاً بذلك الفرصة التي طالمـــا انتظرها أعداء الأمة لضربه وتدميره، تحت غطاء الانتصار لدولة الكويت، وباسم الشرعيـــة الدوليـــة، بينما هم في الحقيقة، ساعون لإنهاء العراق وسحق آمال أمتنـــا العربيـــة فيه وفيما يمثل، وتدمير ثقة أمتنا المتجددة بنفسها). (درويش، ١٩٩٢: ١٤٥)

ورغم وضوح موقف الأردن في حل القضية سلمياً داخل البيت العربي، إلا أنه تعرض لعزلة مؤقتة، نظراً لقلة الدول العربية والغربية المؤيدة لتوجهه، حيث أدت حرب الخليج الثانية إلى حدوث توتر كبير في العلاقات العربية، وانقسام الدول العربيـــة إلى معسكرين متناقضين بين المؤيد للحل الدولي والمعارض للوجود الأجنبي في المنطقة. تعرض الأردن لخسارة مادية واقتصادية كبيرة، وفي هذا الصدد تشير التقارير والإحصاءات الصادرة عن الدوائر الأردنية إلى مدى الخسارة التي لحقت به جراء تلك الأزمة، إذ ارتفعت نسبة البطالة إلى ٢٥% من مجموع القوى العاملة، وارتفاع خط الفقر ٣٠%، وتقدر خســـارة الاقتصاد الأردنـــي نتيجـــة أزمة الخليـــج الثانيـــة بحوالـــي (٨٠٤٦٠١٨) مليار دولار (العبادي، ٢٠٠٣)

لقد شكلت أزمة الخليج الثانية عنصراً هاماً في دفع الأردن لتوقيع معاهدة السلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً إلى جانب ما وصلت إليه العلاقات العربية ــ العربية إلى حالة من التردي حيث أصبحت التناقضات العربية ــ العربية تطغى على أية تناقضـــات أخرى بما فيها تلك الناجمة عن تناقضات الصراع العربي الإسرائيلي (سعيد، ١٩٩٣)

٢. النظام الدولي الجديد

تأثر النظام العربي عامة والأردني خاصة بالتغير الكبير الذي أصاب النظام الدولي وخروج الإتحاد السوفيتي من النظام الثنائي القطبية، وتحول كل ما سبق من صرعات إلى علاقات تعاونية بين الاقطاب السياسية في العالم (العبادي، ٢٠٠٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ترك تراجع دور الإتحاد السوفيتي على المسرح الدولي أثراً كبيراً على صناع القرار لبعض الدول العربية مثل سوريا والعراق، خصوصاً صناع القرار السوري الذي استشعر فيها هذا الحليف الإستراتيجي قبل إقرار إلغاء الوجود السياسي للإتحاد السوفييتي في العشرين من كانون أول عام ١٩٩١ (الحباشنة، ١٩٩٩: ٥٨).

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لن تسمح للمنظمة الدولية باتخاذ مواقف تتعارض مع مواقفها أو القيام بمبادرات، أو اتخاذ توجهات تتعارض مع مصالحها وتوجهاتها نحو قضايا السياسة الدولية التي تهمها. (سعيد، ١٩٩٣)

نتيجة لكل ما جاء فإن الأطراف العربية ومنها الأردن، قد وجدت نفسها أمام معادلات غير متكافئة وغير متوازنة، وبالتالي لا بد أن تكون السياسة العربية أكثر واقعية بما يتلاءم مع المعطيات المطروحة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، ولا بد من القول أن الجمهورية العربية السورية بما لها من وزن إقليمي خاصة بسبب قربها الجغرافي من الأردن، كانت تمثل عائقاً أمام إقامة معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، ولكن بعد انتهاجها سياسة أكثر تقبلا للولايات المتحدة ومشاركتها في التحالف الدولي ضد العراق، وكذلك مشاركتها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وما تبع ذلك من مفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي أدت كل ذلك إلى تهاوي هذا العائق أمام القيادة السياسية الأردنية لإقامة التعاهد مع إسرائيل ، إضافة إلى ربط الولايات المتحدة الأمريكية بين حصار العقبة وبين موضوع توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، فقد مثل ضغطا سياسيا على الجانب الأردني، وذلك من محاولات التقليل من دوره السياسي في المنطقة، إلى جانب ما نتج عن مباحثات أوسلو، وإنفراد منظمة التحرير بهذه المباحثات دون تنسيق عربي أو أردني مسبقاً. (الحباشنة، ١٩٩٩)

ثانياً: الدوافع الأمنية

تعد الأسباب الأمنية من أهم المبررات التي دفعت الأردن لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل إذ قال جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال : " فلنكن واقعين، نحن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لسنا في وضع نتمتع فيه بحماية دولة عظمى، ولا مجموعة من الدول، ولا حلف، ولا أي تنظيم دولي، حتى عربياً علاقاتنا تأثرت بأزمة الخليج لا زالت على حالها، ومعاناتنا لا زالت معاناة شديدة ". (خطاب الملك الحسين ، أمام مجلس النواب ١٩٩٤/٧/٩)

١. ضمان الأمن الأردني

انطلقت سياسة الأردن نحو التسوية السلمية لضمان أمنه، فهو من جهة يقع ضمن محيط إقليمي يعد فيه الأضعف، بالإضافة إلى التهديد الإسرائيلي لكيان الأردن ووجوده حيث يشعر الأردن بالخطر الإسرائيلي أكثر من غيره خصوصاً فيما يعرف بفكرة الوطن البديل. وبالتالي فإن توجه السياسة الأردنية السلمية وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ألغت مخططات إسرائيلية تستهدف أمن الأردن، واستعداده لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن باعتباره وطناً بديلاً، بالتالي فإن توقيع مثل هذه المعاهدة أنقذ الأردن وفلسطين معاً من هذه المخططات، ومن جهة أخرى شعر الأردن بأن كيانه أصبح مهدداً خصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية (Palestine Liberation Organization) وإسرائيل بما أثارته من مخاوف لدى القيادة الأردنية، خاصة أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تطلع الحكومة الأردنية بكامل تفاصيل مباحثاتها حيث أدى اتفاق أوسلو إلى تعميق أزمة الثقة ما بين منظمة التحرير والأطراف العربية المتفاوضة مع إسرائيل (التقرير الاستراتيجي العربي العام، ١٩٩٩: ١٩٥)

وقد أشار الملك الراحل الحسين بن طلال إلى هذه الحقيقة في خطابه أمام إحدى تشكيلات القوات المسلحة الأردنية بتاريخ السادس عشر من تموز عام ١٩٩٤م، وقال: " فاحتمالات الوطن البديل قائمة ولا يوجد وراءنا احد ... وما وقعنا جدول أعمال للمواضيع والقضايا إلا بعد ما وقع الفلسطينيون على مشروعهم المفاجئ ..." (معركة السلام، ٤٢)، وعليه فقد هدف الأردن من وراء توقيع معاهدة السلام، التعامل مباشرة مع الولايات المتحدة وإسرائيل خوفاً من أن تتحول أرضه إلى وطن بديل للفلسطينيين، أو أن يقف وحيداً في مواجهة اتفاق اقتصادي إسرائيلي فلسطيني، ينفذ على حسابه، وهو الذي يعاني من ضائقة اقتصادية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتضيف السامرائي حول الوثيقة السرية التي نشرتها صحيفة معاريف في الثامن عشر من نيسان عام ١٩٧٢م، والتي أعدها بن غوريون : (أوضح بن غوريون، في تلك الوثيقة، أن حدود الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها تشمل شرق الأردن، فإننا ننصح بعدم الإعلان عن ذلك في ذلك الوقت لأغراض تكتيكية، كما أعلن أن أراضي النقب القاحلة، وكذلك مياه نهر الأردن والليطاني يجب أن تكون مشمولة داخل حدودنا. وأشار بن غوريون إلى مسألة الحدود فقال: من المهم التمييز بين دولة يهودية كوسيلة، وبين دولة يهودية كهدف نهائي، خصوصاً فيما يتعلق بقضية الحدود). (السامرائي، ٢٠٠٢: ٧٦)

٢. توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي Declaration of Principles (DOP)

أما على الصعيد الفلسطيني نفسه، فقد ساهمت الاتفاقية في بروز منظمة التحرير الفلسطينية على المسرح الدولي كقوة معترف بها، والتي أخذت تميز بين الشرعية التاريخية والشرعية الدولية، على أساس أن الشرعية التاريخية تمثل حق الشعب الفلسطيني في وطنه وهي المضمون الثابت للصراع العربي – الإسرائيلي، وأن هذه الشرعية التاريخية تلغي وجود الشرعية الدولية والتي هي مجموعة القواعد والأحكام والقرارات الصادرة عن هيئات دولية تحت مظلة القانون الدولي. مما سبق يتضح أن الإنتفاضة الفلسطينية لعبت دوراً كبيراً في تغيير مسار الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى إلى توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني– الإسرائيلي في الثالث عشر من أيلول عام ١٩٩٣. (الخولي، ١٩٨٨: ١١)

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية

لقد عاش الأردن وضعاً اقتصاديا صعباً بدءاً من تأسيس الإمارة، حيث وجدت المملكة الأردنية الهاشمية نفسها أمام مسؤوليات سياسية واقتصادية واجتماعية جمة، نجمت بداية عن حروب الصراع العربي – الإسرائيلي وما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمخضت عنه من أحداث، ونزوح الألوف من أبناء فلسطين إلى الأردن (طريف، ١٩٨٤)

وهذا بالطبع في ظل ندرة الموارد الطبيعية التي يتسم بها الأردن، فلا تتعدى مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للاستثمار الزراعي ما نسبته ٦,٢% من المساحة الكلية، منها حوالي ١٦٧,٣ ألف هكتار، أي ما يعادل ١٥%، تعتمد على الري والباقي يعتمد على مياه الأمطـــار. (عوض، ١٩٩٥)

ومن أهم التحديـــات الاقتصادية التي تواجـــه الأردن في هذا المجال، يمكن أن نذكر ما يلي: (محافظة وآخرون، ٢٠٠٦: ١٦٧)

١. الفقر والبطالة: وقد وصل معدل البطالة في الربع الأول من عام ٢٠٠٦م إلى ١٤,٤%.

٢. المديونية، التي نجمت عن عدم قدرة الاقتصاد الأردني في تسديد مثل هذه الديون، وتشير الإحصائيات أن قيمة المديونية الكاملة قد بلغت في عام ٢٠٠٣م حوالي (٧) مليار و (٢٠٠) مليون دينار أردني، وبلغت خدمة المديونيـــة الخارجيـــة (٧٥٠) مليون دينار.

٣. ارتفاع معدل النمو السكاني: وصل هذا المعدل إلى ٢,٨%، وقد نجم هذا الارتفاع عن الهجرات القسرية التي تعرض لها الأردن نتيجة للحروب العربيـــة الإسرائيلية، وحرب الخليج.

وقد زادت التخوفات الأردنية بعد توقيع السلطة الفلسطينية اتفاقا اقتصاديا مع إسرائيل في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٩٤م، حيث خشي من انخفاض العائدات السنوية للأردن من صادراته إلى الضفة الغربية والتي تقدر بنحو عشرة ملايين دولار سنوياً آنذاك، وخشي أيضاً من آثار تحويل المساعدات الدولية للأراضي المحتلة مباشرة، ولا شك أن الاقتصاد الأردني سوف يتأثر بتحويلات الفلسطينيين من الخارج مباشرة إلى مناطق الحكم الذاتي بعد أن كانت سابقاً تحول إلى البنوك الأردنية.

وقد تحمل الأردن ضغوطاً سياسية واقتصادية واجتماعية جراء موقفه من حرب الخليج استمرت حتى عام ١٩٩٤م، نفس العام الذي شهد توقيع معاهدة السلام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأردنية الإسرائيلية، وقد سعى الأردن من خلال توقيعه لهذه المعاهدة أن يجني فوائد اقتصادية كبيرة مثل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتأمين وحشد وزيادة المدخـــرات الوطنية، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لجلب الاستثمارات الخارجية، وتحسين الدخل، وتوفير فرص العمل، وتطوير القطاع التصديري، وتحقيق انفراج سياسي واقتصادي. وحيث كان الأردن يعاني من أزمة في الديون الخارجية الكبيرة ومحاولة إعادة جدولتها أو شطبها أو إلغاء جزءا من الديون المرتبة عليه للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بالإضافة إلى إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة أردنية ــ إسرائيلية. (المصري، ١٩٩٢)

٥,٢ خاتمة:

استند الأردن إلى فكرة التعايش السلمي مع اليهود منذ بدايات تأسيس إمارة شرق الأردن، وما أن تطورت القضية الفلسطينية حتى اتسم الموقف الأردني بالتكيف مع الأحداث التي تفرض نفسها على الساحة العربية . ورغم أن هنالك مجموعة من العوائق الأردنية والعربية والفلسطينية والإسرائيلية التي حالت دون تحقيق علاقات سليمة مع إسرائيل، إلا أن هذه العوائق تكمن ببساطة في عدم اتفاق الأطراف المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي بالوصول إلى تسوية سليمة تكون مرضية لجميع هذه الأطراف . ويرجع ذلك برأي الباحث إلى التعنت والمكر الذي مارسه الكيان الإسرائيلي بالتنكر للمشروعات التي يترتب عليها أي من الأمور التي لا يرتضيها ومنها عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وعدم إعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وعدم قبول فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة. في حين تنازل العرب كثيراً وقدموا التسهيلات الجمة للوصول إلى التسوية التي ترضي الطرفين بشكل عادل.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

نصوص معاهدة الســلام الأردنية ــ الإسرائيلية

١,٣ تحليل المضمون:

تناولت نصوص معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية مجموعة من القــضايا التي تهم الطرفين على حد سواء، بدءاً من قــضايا الــسلام، والحــدود، والأمــن، والدبلوماسية والعلاقات الثنائية، والمياه، والعلاقــات الاقتصادية، وقضايا اللاجئون والنازحــون، والأماكن التاريخيــة والدينيــة، وأوجه التبــادل الثقــافي والعلمــي، والتفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، ومحاربة الجريمة والمخــدرات، والنقــل والطرق، وحرية الملاحة والوصول إلى المــوانئ، والطيــران المــدني، والبريــد والاتصالات، والسياحة، والبيئة، والطاقة، وتنمية أخدود وادي عربــة، والــصحة، والزراعة، ومنطقتي العقبة وإيلات، والمطالبات والحقوق والواجبات، والتشريعات، وحل النزاعات.

ويهدف هذا الفصل إلى تناول هذه النصوص بالمناقشة والتحليل، في مبحثين يتناول المبحث الأول منهما، والذي يحمل عنوان "تحليل نصوص المعاهدة" تحليــل نصوص المعاهدة من خلال الإطلاع على الأدبيات الــسابقة المتعلقــة بالموضــوع والقوانين الخاصة بالمصادقة على بنود هذه المعاهدة. ويتناول المبحث الثاني، وهــو بعنوان "مضامين المعاهدة وأبعادها" تحليل أهم المضامين التــي تــضمنتها معاهــدة السلام الأردنيــة ــ الإسرائيليــة، وسوف يقتصر هــذا المبحــث الحــديث علــى المضامين السياسية والاقتصادية.

٢,٣ تحليل نصوص المعاهدة

تم التوقيع على جدول الأعمال الخاص بالمسار الأردني والإســرائيلي فــي الرابع عشر من أيلول عام ١٩٩٣م، وتم التوقيع على إعلان واشنطن في الخــامس والعشرين من تموز عام ١٩٩٤م، وهو الإعلان الذي انتهت بموجبه حالــة العــداء والحرب ، وتم توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإســرائيل (The Jordan-Israel

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(Peace Treaty) في وادي عربة في السادس والعشرين عام ١٩٩٤م في وادي عربة (Wadi ‘Araba).

لقد اشتملت هذه المعاهدة على مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق، ناقشت في مجملها القضايا المتعلقة بالسلام، الحدود، الأمن، الدبلوماسية والعلاقات الثنائية، المياه، العلاقات الاقتصادية، اللاجئون والنازحون، الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية، أوجه التبادل الثقافي والعلمي، التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، محاربة الجريمة والمخدرات، النقل والطرق، حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، الطيران المدني، البريد والاتصالات، السياحة، البيئة، الطاقة، تنمية أخدود وادي عربة، الصحة، الزراعة، العقبة وإيلات، المطالبات والحقوق والواجبات، التشريعات، وحل النزاعات.

هذا وقد تمثلت الثوابت الأردنية في تحقيق مثل هذه المعاهدة في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط ، وإقامة سلام مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، بالإضافة إلى تعزيز السلام على أسس الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان. (البدارين، ٢٠٠٢)

وفيما يلي استعراض وتحليل لكل من مواد وبنود المعاهدة:

١,٢,٣ : مواد معاهدة السلام

المادة الأولى : إقامة السلام (Establishment of Peace)

نصت المادة الأولى من المعاهدة على أن ((يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام)) (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢١). وفي ذلك إشارة إلى وقت بدء هذه المعاهدة وسريانها بين الطرفين، والذي تحدد بمجرد تبادل الوثائق في خطوة تمهيدية لدخول بنود المعاهدة حيز التنفيذ.

المادة الثانية : المبادئ العامة (General Principles)

أشارت المادة الثانية من المعاهدة إلى الأساس المرجعي القانوني الذي يحكم المعاهدة وهو الالتزام بتطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومبـــادئ القـــانون الدولي (The Charter of the United Nations and the principles of international law) اللتان تضبطان علاقـــة الدول ببعضها البعض وقت السلم.

وقد خصت المادة الثانية من المعاهدة الحالـــة الأردنيـــة الإسرائيلية بجملة من الخصوصيات هي: (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢١)

١. يعترف كل من الطرفـــان ويحترم سيادة الطرف الآخر وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٢. يعترف كل من الطرفـــان بحق الطرف الآخر بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ويحترم هذا الحق.

٣. سيعمل كل من الطرفـــان على تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما بغية ضمان الأمن الدائم لكل منهما، بالإضافة إلى الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها، واللجوء إلى حل النزاعـــات التي قد تنشأ مستقبلاً بالوسائل السلميـــة. ونلاحظ من الفقـــرات السابقة، أن هذه الاتفاقية إنما جاءت لتخدم كل من الطرفيـــن الأردني والإسرائيلي؛ فهي من جهة تنص على اعتراف الأردن بدولة إسرائيل، ومن جهة أخرى تنأى بفكرة الوطن البديـــل الذي نادى بها الكيـــان الإسرائيلي مراراً وأشـــار إليها صراحة وتلميحـــاً في العقـــود السابقـــة، وبالتـــالي تفرض المعاهـــدة على الطرف الإسرائيلي احترام سيـــادة وكيان الأردن السياسي وحدوده الآمنة ودوره الإقليمي في المنطقـــة. (صقر وآخرون، ٢٠٠٠)

٤. يعترف كل من الطرفـــان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقـــات الإقليمية والثنائيـــة.

٥. يجب أن لا يسمح أي من الطرفين بحدوث تحركات السكان القسرية التي تقع ضمن نفوذه والتي من شأنها التأثير سلباً على الطرف الآخر. وفي ذلك إشارة إلى منع إسرائيل من اللجوء إلى التهجير القسري الذي يدفع بالمواطنين من المناطق المحتلة إلى الأردن، خصوصاً وأن هذه المناطق تقع ضمن النفوذ الإسرائيلي. (إبراهيم، ١٩٩٦: ٢٥٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد جاء في رد مجلس الأعيان على خطاب العرش الموجه لمجلس الأمة في الثاني والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٤ ، أن هذه المعاهدة إنما تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية معاً، فهي تضمن استعادة حقوق الأردن كاملة سواء في أرضه أو مياهه أو ترسيم الحدود الدولية مع دولة إسرائيل والتي ورد ذكرها في المادة الثالثة من المعاهدة.

المادة الثالثة : الحدود الدولية (International Boundary)

تناولت هذه المادة الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب، كما وتعتبر هذه الحدود آمنة ومعترف بها دون المساس بوضع أية أراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧م.

وقد تم الاتفاق بموجب هذه المادة من المعاهدة على أن تتشكل الحدود الدولية بين الدولتين من القطاعات التالية: (البدارين، ٢٠٠٢)

١. نهري الأردن واليرموك، وهنا أشارت الاتفاقية إلى أن يتبع خط الحدود منتصف المجرى الرئيسي لتدفق نهري الأردن واليرموك، ويتبع كذلك خط الحدود للتغيرات الطبيعية لمجرى كل من هذين النهرين، وفي المقابل ليس للتغيرات الاصطناعية لتلك المجاري أية تأثيرات على مواقع هذه الحدود، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك. وفي حال حدوث أي تغير طبيعي مستقبلاً في مجرى كل من النهرين فسيؤول اتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بذلك إلى هيئة الحدود المشتركة التي من عملها اتخاذ القرار المناسب بخصوص تلك الإجراءات.
٢. البحر الميت.
٣. وادي عربة / منطقة هاعرفا.
٤. خليج العقبة (the Gulf of Aqaba).

وقد استعاد الأردن وفقاً لنصوص هذه المعاهدة وملحقاتها وخرائطها كامل المساحة التي احتلتها إسرائيل دون التنازل عن أي شبر واحد منها. وقد بين الجانب الحكومي الأردني أن الأراضي الأردنية المحتلة التي يسعى الأردن لاستعادة السيادة عليها قد تألفت من المناطق التالية: (إبراهيم، ١٩٩٦)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١. ما يقارب ٨٣٠ دونماً في منطقة الباقورة تم احتلالها من قبل إسرائيل عام ١٩٤٩.
٢. ما يقارب ٥ كم^2 جنوب البحر الميت تم احتلالها من قبل إسرائيل عام ١٩٤٨، وهي ذات المنطقة التي أقيمت فيها بعض الاستثمارات المتعلقة ببناء الملاحات التابعة لشركة البحر الميت التابعة لإسرائيل.
٣. ما يقارب ٣٣٥ كم^2 تم احتلالها من قبل إسرائيل في الفترة ١٩٦٨-١٩٦٩ في وادي عربة بحجة الحفاظ على أمن إسرائيل.

وبذلك فقد اعترفت إسرائيل بالسيادة الأردنية على المنطقة ووعدت بعدم القيام أو السماح بقيام أية نشاطات في المنطقة من شأنها الإضرار بأمن الأردن وسلامته، وعدم السماح كذلك لكل من يدخل هذه المنطقة بحمل أي نوع من السلاح ما لم يكن مرخصاً له بذلك من السلطات الأردنية. ويستثنى من ذلك ما ورد في الفقرة (هـ) والمتعلقة بالسماح لرجال الشرطة الإسرائيلية بلباسهم الرسمي وبالحد الأدنى من الشكليات بالدخول إلى المنطقة بغية التحقيق في الجرائم أو معالجة أية حوادث أخرى تخص أصحاب حقوق ملكية الأراضي الخاصة والمصالح الإسرائيلية المملوكة (المتصرفون بالأرض) أو ضيوفهم أو مستخدميهم. وفي المقابل لا يمكن للأردن تطبيق قوانينه الجنائية على الأنشطة في المنطقة المحصورة بأشخاص من التابعية الإسرائيلية. (البدارين، ٢٠٠٢)

المادة الرابعة : الأمن (Security)

ينص البند (أ) من الفقرة (٤/١) على أن (يتقبل الطرفان أن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكون جزءاً مهماً من علاقتهما، وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، فانهما يأخذان على عاتقيهما أن يؤسسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة والتعاون وأن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٢)

وتعد هذه المادة من أكثر المواد حساسية بالنسبة للجانب الإسرائيلي الذي كان يلح على ضرورة استكمال الجوانب الأمنية بمنتهى الدقة والتفصيل. أما على الصعيد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأردني فقد أبدى بعض السادة النواب حينها تخوفاً حيال الترتيبات الأمنية والتي من الممكن أن تؤدي تراخي الاستعداد العسكري الأردني في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل برفع كفاءة قوتها العسكرية، وقد تساءل كذلك بعض السادة النواب عن شأن الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي طابع عسكري أو أمني مع طرف ثالث، أو تقديم المساعدة له بأي طريقة من الطرق وأثره على بنود المعاهدة. (ابراهيم، ١٩٩٦)

وينص البند (ب) من الفقرة (١) على: (نحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأردنية والإتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، ويعني هذا الالتزام تبني أطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية، على نفس الخطوط التي سار عليها مؤتمر هلسنكي، بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار) (سليمان، ١٩٩٤: ٨). ومن جملة ما ينطوي على نص هذه الفقرة إعطاء معاهدة السلام بعداً إقليميا ودولياً، وهو الأمر الذي يضفي عليها شرعية دولية والتزام من قبل الطرفين بتنفيذ بنودها.

ورغم ما يمكن ملاحظته من خلال قراءة الفقرتين (٤، أ / ب)، من حيث إنها تقيد الحرية السياسية والأمنية والدفاعية الأردنية وتخضعها لمبدأ التعاون مع إسرائيل في مجال الأمن، فهي بالمقابل تضع حداً للأطماع الإسرائيلية في التوسع الاستيطاني. ومن الجدير بالذكر، وعلى الرغم من هذا، نجد هناك بعض النصوص المتوازنة في المادة المتعلقة بالأمن، حيث تنص الفقرة (٢) على (لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٢)

المادة الخامسة: الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى (Diplomatic and Other Bilateral Relations)

تنص الفقرة (١) من هذه المادة على أن (يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة (Full Diplomatic and Consular Relations) وتبادل السفراء المقيمين وذلك خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التصديق على هذه المعاهدة). وتنص الفقرة (٢) على أن (يتفق الطرفـــان على أن العلاقـــة الطبيعيـــة بينهمـــا تشمل أيضا العلاقـــات الاقتصادية والثقـــافيـــة). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٤)

ويمكن النظر إلى نص الفقرتين السابقتين بوصفها سبيلاً جديداً من سبل علاقات التعاون المشترك، من خلال تطوير العلاقات على الصعيد الدبلوماسي وتبادل السفراء الذي سيتم بعد شـــهـــر، وهذه مدة قياسيـــة تعكس حدوث قفـــزة كبيـــرة نحو تمتين العلاقـــات الأردنيـــة ــ الإسرائيلية ومرحلـــة مبكرة جداً في تطبيـــع العلاقـــات بين الطرفين ..) وإن العلاقات تتعدى ذلك لتشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية أيضا. (الحباشنة، ١٩٩٩)

المادة السادسة : المياه (Water)

تطرقت هذه المادة إلى حل مشكلة المياه في المنطقة بغية تجنب أية صراعات أو نزاعات مستقبلية محتملة قد تنجم بخصوص استخدام المصادر الطبيعية ومنها المياه، ومما يؤكد على قوة احتمال مثل هذه الصراعات أو النزاعات هو شح المصادر الطبيعية في المنطقة.

وقد تناولت هذه المادة حق الأردن فيها ضمن المحاور الأساسية التالية: المخصصات من المياه، تخزين المياه، نوعية المياه وحمايتها، المياه الجوفية في وادي عربة، المشاريع، التعاون، لجنة المياه المشتركة. واستهدف الأردن العمل على عدة مسائل منها: أولاً، استعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك. ثانياً، إيجاد أماكن لتخزين الفيضانـــات. ثالثاً، إيجاد موارد للوفاء باحتياجات الشرب في الأردن.

وقد نصت هذه المادة على ما يلي: (بهدف تحقيق تسوية شاملة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

١. يتفق الطرفان بشكل متبادل بالإعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك مـــن مياه نهري الأردن واليرموك (Jordan River and Yarmouk River)، ومن المياه الجوفية لوادي عربة (Araba/Arava Ground Water)، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٢)، والتي سيصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأكمل). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٤)

٢. انطلاقا من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي وعادل متفق عليه لمشاكلهما المائية وبالنظر إلى كون موضوع المياه يمكن أن يشكل أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان بالتعاون بالعمل على ضمان عدم تسرب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما، بأي شكل من الأشكال، بالإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر. ومن هنا فإن أي تنسيق أردني عربي يتعلق بنهري الأردن واليرموك أو أحدهما، يعتبر مضراً بمصلحة إسرائيل.

٣. يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء باحتياجاتهما الأمر الذي يتوجب تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتتناول المادة الأولى (المخصصات) من الملحق رقم (٢) الذي يغطي الأمور المتعلقة بمياه نهري اليرموك والأردن وكميات الضخ الاعتيادية والإضافية منها في فترتي الصيف والشتاء، وكذلك الأمور المتعلقة بالتشغيل والصيانة. ومن هنا يسمح لإسرائيل أن تضخ خلال فترة الصيف ـ الممتدة من ١٥ أيار حتى ١٥ تشرين أول من كل عام ـ كمية مقدارها (١٢) مليون م^{٣} ويحصل الأردن على باقي التدفق. ويسمح كذلك لإسرائيل أن تضخ كمية إضافية مقدارها (٢٠) مليون م^{٣} من نهر اليرموك في فترة الشتاء مقابل موافقة إسرائيل على نقل نفس المقدار للأردن في فترة الصيف، ويدفع الأردن نفقات تشغيل وصيانة هذا النقل.

وتنص الفقرة (٣) على تعاون الأردن وإسرائيل، لإيجاد مصادر لتزويد الأردن بكمية إضافية مقدارها (٥٠) مليون م^{٣} سنوياً، من المياه بمقاييس مناسبة لاستعمالها في الشرب. أما بخصوص المياه الجوفية في وادي عربة، فإن إسرائيل تنازلت عن الآبار الجوفية في وادي عربة والمنشآت المقامة عليها لصالح الأردن مقابل التعويض، لكن الحكومة الأردنية فضلت تركها تحت الإدارة الإسرائيلية بسبب ارتفاع تكاليف التعويض، وارتفاع نسبة ملوحة المياه التي تصل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى (١٥٠٠ جزء من المليون)، وكذلك رغبة الأردن في الاستفادة من الخبرات التكنولوجية الإسرائيلية بهذا المجال.

ونلاحظ مما سبق أنه وبالرغم من إخضاع تلك الآبار للسيادة الأردنية إلا أن إسرائيل لها الحق في الاستمرار باستعمالها ومنع الأردن من اتخاذ إجراءات تؤثر على نوعية وكمية إنتاج تلك الآبار. (سليمان، ١٩٩٤)

المادة السابعة : العلاقات الاقتصادية (Economic Relations)

تنص هذه المادة في الفقرة (١) على أنه (انطلاقا من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارها دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة ... فإن الطرفين في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها يؤكدان على رغبتهما المتبادلتين ليس بينها وحسب بل ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي. (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٥)

وقد تساءل بعض السادة النواب عن الأسباب التي حفزت إلى وضع هده المادة داخل المعاهدة وعن الأسباب التي دعت إلى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولهما في اتفاقيات التعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة مناطق حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالي، وأبدى بعض السادة النواب تخوفاً عميقاً من أن يكون هدف التعاون الاقتصادي هو الهيمنة على الاقتصاد الأردني خصوصاً وأن حجم الاقتصاد الإسرائيلي يبلغ حوالي أربعة عشر ضعف الاقتصاد الأردني مقاساً بالناتج الإجمالي السنوي. (إبراهيم، ١٩٩٦: ٢٦٦)

وبالنظر إلى نص المادة أعلاه نلاحظ أن الطرفين يسعيان لجعل التعاون الثنائي جزءاً من مجمل التعاون الاقتصادي الإقليمي. وينص البند (٢/٥) على إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حاجزاً ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الأخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الأخر من قبل أطراف ثالثة. وبناءعليه، يقوم الأردن برفع كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية والحواجز التمييزية، وتقديم العون له في حال فرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل من قبل طرف ثالث.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما البند (ب/٢) فينص على (... بأن العلاقات بينهما ينبغي أن تسير بهدي مبادئ الانسياب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله، يدخل الطرفان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات ..). ونجد من هذا النص الدعوة لإقامة منطقة حرة أو مناطق تجارية حرة تقام بموجب اتفاقات مع دول مجاورة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى وجود سوق شرق أوسطي، أما البند (ج/٢) فينص على التعاون الثنائي في المحافل المتعددة الأطراف كذلك باتجاه تعزيز اقتصادياتهما، وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى)، ويعني ذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.

المادة الثامنة : اللاجئون والنازحون (Refugees and Displaced Persons)

يعد موضوع اللاجئين والنازحين موضـــوعاً حساساً وهاماً يؤثر بشكل مباشر على المجتمعين الأردني والفلسطيني من نواحٍ كثيرةٍ ، لذلك فإن على الحكومة الأردنيـــة أن تتابع هذا الموضوع في جميع المحافل والأصعدة حتى ينال اللاجئون والنازحون حقوقهم الكاملة. ولا بد من البدء في التأكيد على مسألة مهمة وهي أن استمرار مشكلة اللاجئين مرهونة ببقاء الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى تحل هذه المشكلة لا بد لدولة إسرائيل أن تتعاطى بشكل إيجابي مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) فقرة (١١) لعام ١٩٤٨ والذي يبين حق اللاجئين في العودة ودفع التعويضات لهم.

ومن هنا فقد نصت الفقرة (١) من هذه المادة على انه (اعترافا بالمشاكل الإنسانيـــة الكبيرة التي يسببهـــا النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين... فإنهما سيسعيـــان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمـــة على صعيد ثنائي). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٦)

وفي حال عدم إمكانية تسوية المشاكل البشرية المشار إليها فإن الطرفان سيسعيان لتسويتها في المحافل والمنابر الدولية بموجب أحكام القانون الدولي، وأن المفاوضات بخصوص النازحين ستتم ضمن لجنة رباعية، بالاشتراك مع الفلسطينيين ومصر، أما مشكلة اللاجئون فتتم ضمن إطار المجموعة المتعددة الأطراف، وضمن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مفاوضـــات الإطار الثاني تزامناً مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة. (الحباشنة، ١٩٩٩)

ويرى الباحث أن تحليل هذه المادة يقوم على وضع مشكلة اللاجئين ضمن الإطار الإنساني، ومحاولة سلخها عن الطابع السياسي والقانوني من خلال خلوها من أية إشارة إلى القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين، والإشارة إلى التوطين كحل محتمل، ومحاولة إسرائيل بدفع الدول العربية للقيام لمعالجة مشكلة اللاجئين في أراضيهـــا من خلال توطينهم، وتحمل الدول العربية والمجتمع الدولي مسؤولية إعادة توطين اللاجئين المقيمين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو بذلك يسعى لإسقاط حقهم في العودة إلى ديارهم.

المادة التاسعة : الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان (Places of Historical and Religious Significance and Interfaith Relations)

تنص الفقرة (١) على منح كلا الطرفين حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية للطرف الأخر. وتنص الفقرة (٢) في هذه المادة (... تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنيـــة الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي سيعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن ...). وهذا مما يؤكد على اعتراف إسرائيل بدور الهاشميين الديني والشرعي ومسؤوليتهم التاريخية عن الأوقاف والمقدسات في مدينة القدس منذ عام ١٩٢٤، وكما هو واضح في هذا النص، فإن المعاهدة تؤكد على إعطاء الدور الأردني أهمية كبرى تجاه هذه المقدسات تمتد إلى ما بعد مفاوضات الوضع النهائي.

وتنص الفقرة (٣) على أن الطرفين سيعملان معاً لتعزيز حوار الأديـــان بين الأديـــان التوحيدية الثلاث بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني، والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام ...). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٧)

المادة العاشرة : أوجه التبادل الثقافي والعلمي (Cultural and Scientific Exchanges)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تنص المادة على أنه (انطلاقا من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التميز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بمرغوبية التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٧)

وتولي إسرائيل أهمية كبرى لهذا البعد، ونظراً للدور الذي يلعبه العامل الثقافي دوراً مهماً في حماية الأمة من التغلغل الإسرائيلي، وبالتالي فإن نجاح العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية مهدت بنجاح للتعاون الثقافي والتطبيع كمثل أوجه التبادل العلمي والثقافي بين الطرفين، وإقامة مشاريع بحوث مشتركة، مثل بحوث الطاقة البديلة، ومكافحة التصحر وزراعة الأراضي القاحلة، وتطوير مصادر المياه والبحوث الطبية، وكذلك عقد اجتماعات الخبراء، وتبادل المعلومات، وتنظيم وتبادل المعارض الثقافية.

المادة الحادية عشرة: التفاهم المتبادل لعلاقات حسن الحوار (Mutual Understanding and Good Neighborly Relations)

لقد تناولت هذه المادة العديد من العناصر التي من شأنها العمل على تطوير التفاهم وحسن الجوار والمصالح المشتركة والسعي لحل المشاكل من خلال الحوار، وبالتالي فقد طلبت المادة من الطرفين أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

١-أن يسعى الطرفان لتعزيز التفاهم المتبادل بينهما.

٢-أن يتعهد الطرفان بالامتناع عن بث الدعايات المعادية القائمة على التمييز.

٣-أن يتخذ الطرفان كافة الإجراءات القانونية والإدارية لمنع انتشار مثل تلك الدعايات من بين أي فرد أو جماعة.

٤-أن يقوم الطرفان بإلغاء كافة الإشارات المعادية والتمييزية والتعبيرات العدائية من تشريعاتها.

إن تطبيق هذه المادة، خصوصاً بنود الفقرة (١) منها، يستلزم إحداث تغير جذري في النواحي الثقافية والتربوية والتشريعية ليتلاءم مع البنود السابقة، وعلى الأردن أن يلتزم بها محاولاً تحقيق التفاهم المتبادل والشامل بين الطرفين، أما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفقرة الثانية فتحاول تحقيق نوعاً من الحرية في التعبير. وتعكس المواد من (١٢ – ٢٤) الانتقال من حالة العداء إلى حالة التعاون والتطبيع في كافة النواحي.

المادة الثانية عشرة : محاربة الجريمة والمخدرات (Combating Crime and Drugs)

يجدر بالذكر هنا أن لهذه المادة ملحقاً بالاتفاقية وهو الملحق (٣)، وقد أثار بعض السادة النواب في حينها نقطة أساسية حول هذه المادة والملحق التابع لها والتفصيلات الكثيرة التي تبين أوجه التعاون المتعددة بين الجهات الأمنية في البلدين، وتساءلوا عن القصد من وراء ذلك، ورد الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع قد أملته ضرورات الموقع الجغرافي المتوسط للأردن وأن الأردن استجاب للطلب الإسرائيلي بإضـــافة هذه المادة والملحق ليتأكد من أن الأردن حريص كل الحرص على مكافحة الجريمـــة وبخاصة المخدرات، لأن للأردن في ذلك مصلحة واضحة (إبراهيم، ١٩٩٦: ٢٧٤). ووقعت اتفاقية مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة في الرابع والعشرين من تشرين أول عام ١٩٩٥م. (اتفاقية التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة، ١٩٩٦: ٣٨٠٤-٣٨٠٦)

المادة الثالثة عشر : النقل والطرق (Transportation and Roads)

نصت هذه المادة على اعتراف الطرفين بضرورة إقامة علاقات ثنائية في مجال النقل والطرق، وضرورة عدم فرض ضرائب على حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وقام الطرفان بتوقيع اتفاقية النقل في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٩٤م . (اتفاقية النقل بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٦: ٧٥٤ – ٧٩٩)

المادة الرابعة عشر : حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ (Freedom of Navigation and Access to Ports)

تنص هذه المادة على إقرار كلا الطرفين بحق سفن الطرف الأخر بالمرور البحري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي، ومنح كل طرف لسفن الطرف الأخر وحمولاتها منفذا عاديا إلى موانئه، بالإضافة إلى اعتبار مضيقي تيران وخليج العقبـــة ممرات مائيـــة دولية مفتوحة لكل الدول، واحترام كلا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الطرفيــن لحق الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٢٩). وفي ذلك إشارة إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي والتأكيد عليه.

المادة الخامسة عشرة : الطيران المدني (Civil Aviation)

تنص الفقرة الأولى على أنه (يعتــرف الطرفـــان بتطبيـــق الحقـــوق والإمتيازات والالتزامات المنصـــوص عليهـــا في الاتفاقيات المتعددة الأطـــراف، والتي يكونـــا طرفين فيما بينهما، وخاصة اتفاقية الطيـــران المدنـــي لعـــام ١٩٤٤ (اتفاقيـــة شيكــــاغو) (The ١٩٤٤ Convention on International Civil Aviation - the Chicago Convention)، واتفاقيـــة خدمـــات المـــرور الجـــوي الدولـــي (اتفاقيـــة التـــرانـــزيت) لعـــام ١٩٤٤، (The ١٩٤٤ International Air Services - Transit Agreement)، إضافة إلى افتتاح ممر جوي بينهما، وقد وقع الطرفـــان اتفاقية خدمات جوية في السادس عشر من شـــهر كانون الثاني عام ١٩٩٦. (اتفاقية خدمات جوية بين حكومة الأردن ودولة إسرائيل، ١٩٩٦: ٨٠٠ – ٨١٨)

المـــادة الـــسادسة عـــشرة : البريـــد والاتـــصالات (Post and Telecommunications)

وفقاً لما جـاء في إعلان واشنطن (Washington Declaration) يبـدأ الطرفـــان الأردني والإسرائيلي بافتتاح خطوط الهاتف والفاكسميلي، كما اتفق الطرفان على إنشاء اتصالات سلكية ولاسلكية وإنشاء خدمات الربط التلفزيون بالأسلاك والراديو والستـــالايت وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٠)، وقد توصل الطرفـــان بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٩٦ إلى توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والاتصالات السلكيـــة واللاسلكيـــة. (مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والاتصالات السلكيـــة واللاسلكيـــة بين حكومة المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٦: ٥٢٨ – ٥٣٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المادة السابعة عشرة : السياحة (Tourism)

تفصح هذه المادة عن رغبة الطرفين لتعزيز التعـاون السياحي، واتفاق الطرفيـن على التفاوض خلال فترة قياسيـة لا تزيد عن (٣) أشهر من تبادل وثائق التصديق للمعاهدة من أجل تنشيط وتشجيع السياحة المتبادلـة والسياحة من الدول الأخرى. وقد وقع الطرفان اتفاقية سياحيـة بتاريخ الرابع من نيسان عام ١٩٩٥. (اتفاقية سياحية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٦: ١٤٦٤ – ١٤٦٥)

المادة الثامنة عشرة : البيئة (Environment)

نصت هذه المادة على أن يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبيئة لما يوليه الطرفـان لهذا الموضوع من أهميـة كبرى، وفي مواضيع منها المحافظة على الطبيعة، ومحاربة التلوث، ذلك حسب ما هو موجود في الملحق رقم (٤) وسيدخل الطرفـان في مفاوضات ليتوصلا إلى اتفاق بهذا الشأن في فترة لا تزيد عن (٦) أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة. (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣١)

وقد قام الطرفـان بتوقيع اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بتاريخ السابع من أيلول عام ١٩٩٥. (اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٦: ١٢٥٦ – ١٢٦٥). ويمكن تلخيص مجالات التعاون في مجال البيئة بالركائز التالية:

١. منع الضرر والمخاطر على البيئة.
٢. التعاون في مجالات مثل التشريعات والأنظمة والمقاييس البيئية وتطبيقها، إجراء البحوث التطبيقية والتكنولوجية، الاستجابة للطوارئ والسيطرة على الأضرار.
٣. تتمثل موضوعات البيئة التي يتم بحثها في حماية الطبيعة، التحكم بنوعية الهواء، بيئة البحر وإدارة موارد الشطوط، إدارة الفضلات ومنها الفضلات الخطرة، التحكم بانتشار الحشرات، التحكم بالتلوث وإصلاح نتائجه، محاربة التصحر، تقليل التلوث الناجم عن الضجيج، والتعاون في حال حدوث الكوارث الطبيعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المادة التاسعة عشرة : الطاقة (Energy)

نصت هذه المادة على تعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقـة والمشاريـع ذات العلاقـة بالطاقـة مثل استغلال الطاقـة الشمسـيـة، وتنفيذ الربط الكهربائي في منطقة العقبـة إيلات (Eilat-Aqaba area) كمقدمة تعاون ثنائي إقليمي واسـع. (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣١)

المادة العشرون : تنميـة أخدود وادي الأردن (Rift Valley Development)

تنص المادة على أن (يولي الطرفان أهمية كبرى للتنميـة المتكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن، ليشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئيـة والمشاريـع المرتبطـة بالطاقـة والسيـاحة ... لذلك سيبذل الطرفـان قصارى جهدهمـا لإتمام التخطيـط والسير في التطبيق). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣١) ومن هنا يترتب على هذه المادة فتح آفـاق جديدة لسبل التعاون الدولي في مجالات تنموية مهمة.

المادة الواحدة والعشرون : الصحة (Health)

تنص على أنه (سيتعاون الطرفان في مجالات الصحة، وسيقومـان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق خلال فتره لا تزيد عن (٩) أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤). وقد تم توقيع على اتفاق التعاون في حقلي الصحة والطب، بتاريخ الثامن والعشرين من آب عام ١٩٩٥. (اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنيـة الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل في حقلي الطب والصحة)

المادة الثانية والعشرون : الزراعة (Agriculture)

تنص على التعاون في مجال الزراعة، بما فيها الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتسويق (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤). وقد تم توقيـع الطرفـان على اتفاقية زراعيـة بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٥. (اتفاقية زراعية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٥: ٣٩٢٧ – ٣٩٣٠)، ومن جملة الفوائد التي من الممكن أن تكون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في صالح المملكة الاستفادة من الأساليب التكنولوجية المتطورة التي تستخدمها إسرائيل في شتى المجالات ومن المجال الزراعي.

المادة الثالثة والعشرون : العقبة وإيلات (Aqaba and Eilat)

تنص المادة على أنه (يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وعلى الترتيبات التي ستمكنها من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة، والتعاون في الطيران، ومحاربة التلوث، والأمور البحرية والشرطة والرسوم الجمركية، والتعاون الصحي) (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٢). وقد اختتمت تلك المفاوضات بتوقيع اتفاقية حول الترتيبات الخاصة للعقبة وإيلات بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٩٦ (اتفاقية حول الترتيبات للعقبة وإيلات بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، ١٩٩٦: ٨٢٤ – ٨٢٨).

وقد ورد في نص كلمة جلالـة الملك الحسيـن ـ طيب الله ثراه ـ عند توقيـع المعـاهـدة : " ... تشاهدون خلفنا إيلات والعقبة والكيفية التي عشنا بها عبر السنوات، كنا قريبين من بعضنا ولكننا لم نكن قادرين على زيارة بعضنا أو العمل معاً لتطوير أكثر لهذا الجزء من العالم .. ونحن نتطلع إلى المستقبل بعد هذه المرحلة بعزم وأمل والتزام ... لقد عشنا أوقات عصيبة لكي يتمكن شعبنا بعد هذه المرحلة من التمتع بالأوقات الخيرة ".

المادة الرابعة والعشرون : المطالبات (Claims)

تنص على اتفاق الطرفين لإقامة لجنة للمطالبات على كافة المطالبات المالية على أساس متبادل (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٢). وقد تساءل السادة النواب عن مصير حقوق الأشخاص الأردنيين في إسرائيل من غير اللاجئين والنازحين، وقد بين الجانب الأردني بأن حقوق اللاجئين سوف تبحث في إطار التفاوض حول هذا الموضوع، أما فيما يتعلق بحقوق الأشخاص الأردنيين من غير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللاجئين فإن نص المادة (٢٤) يفي بالغرض، حيث اتفق الطرفان على إقامة لجان مطالبات بعدد كافة المطالبات المالية على أساس متبادل.

وأكد الجانب الحكومي في هذا الصدد أنه لا صحة للإشـــاعـــات التي تثار بأن هنالك أراضي أردنيـــة مباعة لإسرائيل، وأن السجلات في دائرة الأراضي والمساحة لا يوجد فيها أية وثائق تشير إلى أمر كهذا. (إبراهيم، ١٩٩٦)

ونلاحظ أن المواد من (١٢) ــ (٢٤) جاءت مكملة للمواد المتعلقة بالتطبيع الشامل بين الطرفين، حيث غطت غالبيـــة القطاعـــات الاجتماعية والخدميـــة وبعض قطاعات البنيـــة الأساسيـــة، وذلك في محاولة لإرساء اللبنات الرئيسية في بناء السوق الشرق أوسطية الجديدة، باعتبار أن طرفي المعاهدة يمثلان ركنيين أساسيين لذلك التسوق.

ومن هنا فقد تضمنت هذه المواد نصوصـــاً يمكن أن يؤدي تطبيقهـــا إلى علاقـــات متينة، وليس إنهاء حالة حرب بين الطرفين، بل إن تكامل هذه المواد، مع المواد الرابعة، والسابعة، والعاشرة، والحادية عشرة والمادتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين يمكن أن يشكل نواة تكتل في المنطقة على المستوين الأمني والاقتصادي.

المادة الخامسة والعشرين: الحقوق والواجبـــات (Rights and Obligations)

تعتبر المادة (٢٥) من أهم مواد الاتفاقية، ويجب قراءتها بعناية وتنص الفقرة الأولى منها على انه (يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أية التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة) (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤)، أي أن المعاهدة لا تؤثر ويجب أن لا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومن المعلوم أن ميثاق الأمم المتحدة ينص صراحة في المادة (٥١) على حق الدفاع الشرعي والجماعي عن النفس ضد الاعتداء على أية دولة عضو، وقد أشارت المعاهدة صراحة إلى هذا الحق في المادة (٤) الفقرة (٢) التي نصت على أن لا تمس الالتزامات المنصوص عليها بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المادة السادسة والعشرين : التشريعات (Legislation)

بين الجانب الحكومي أن نص المادة (٢٦) يتطلب تبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة وإنهاء أي التزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة، وسوف تقوم الحكومة بإجراء العمل اللازم في هذا الصدد.

المادة السابعة والعشرين : التصديق (Ratification)

أكد الجانب الحكومي بأن الملاحق والذيول التي تم بحثها قد شملت بالإضافة إلى نص المعاهدة بموادها الثلاثين كل ما تم التوصل إليه، وأكد دولة رئيس الوزراء السابق عبد السلام المجالي أن كلمة الذيول الواردة في الفقرة (٢) من هذه المادة تعني الخرائط التفصيلية للحدود الدولية والمتفق عليها. (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٣). وأكد رئيس الوزراء السابق انه لا توجد أية ملاحق أو ذيول سريـــة أو غير سرية عدا المعروفة والتي تشكل جزءاً لا يتجزءا من هذه المعاهدة.

المادة الثامنة والعشرين : الإجراءات المؤقتة (Interim Measures)

تتضمن هذه المادة الإجراءات المؤقتـــة التي ســيطبقهـــا الطرفـــان لحين عقد الاتفاقيات المنصوص عليها في المعـــاهـــدة والملحـــق (٥) التابـــع لها والذي ينص على الإجراءات التفصيليـــة المؤقتـــة الخاصـــة بنقاط العبـــور الحدوديـــة بين الأردن وإسرائيل. (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٤)

المادة التاسعة والعشرين : حل النزاعات (Settlement of Disputes)

نصت هذه المادة على تحديد الآليـــة التي يلجأ إليها الطرفـــان لحل النزاعـــات الناتجـــة عن تطبيق هذه المعاهـــدة أو تفسيرهـــا وهي التفاوض أولا، وإذا لم يكن بالإمكان حل أية منازعات بواسطة التفاوض (Negotiations)؛ فإنها ستحل بالتوفيق أو بإحالتها إلى التحكيم (Conciliation or Submitted to Arbitration). (قانون تصديق معاهدة السلام، ١٩٩٤: ٢٣٤)

ومن هنا فإن مخالفة إسرائيل لأي من نصوص هذه الاتفاقية سوف تعطي الأردن مناسبة لتعطيل أي من التزامها تجاه إسرائيل لذلك فإن التوازن في التعامل وارد بحكم هذا الحق لأن على كل طرف يختار أن يخالف نصوص هذه المعاهـــدة أن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يضع في حسبانه ردة فعل مناسبة من الجانب الأخر. ومن هنا يتضح لنا ما ترمي إليه المادة من التأكيد على الصبغة الدولية التي تتسم بها المعاهدة والتي تقضي باللجوء إلى آليات القانون الدولي العام لحل النزاعات المشار إليها في الفقرة.

المادة الثلاثون : التسجيل (Registration)

تناولت هذه المادة مسألة تسجيل المعاهــدة وفقاً للأصول الدولية المرعية؛ فنصت على إرسالها إلى الأمين العــام للأمــم المتحــدة من أجل تسجيلهــا بمقتضى المــادة (١٠٢) من ميثــاق الأمــم المتحــدة (The Charter of the United Nations.). (البدارين، ٢٠٠٢)

٣,٣ مضامين المعاهدة وأبعادها

لقد أكد المغفور له الملك الحسين مراراً قبل التوقيــع على معاهدة السلام أن أزمة الشرق الأوسط وبكل أبعادها معلقة بين حالة الشلل والجمود من جهة واحتمالات تفجر الوضع في حرب مدمرة من جهة أخرى، ولا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا بتحقق أمرين هما: وجود تنظيم دولي جماعي يساعد الأطراف المتنازعة في حل مشكلاتهــا وفق الأعراف والشرائع الدولية. بالإضافة إلى التخلي عن النظرة السائدة تجاه المشكلات الإقليمية وإخراجها من دائرة التنافس؛ وهو الأمر الذي استدعى قيام المؤتمر الدولي للسلام في مدريد عام ١٩٩١ بحضور الدول دائمة العضوية وحضور ممثلين عن أطراف النزاع. (الوخيان، ١٩٩٣)

لقد انطلق الأردن في معاهدة السلام التي عقدها مع إسرائيل من واقع إيمانه بالأسلوب الدولي الأمثل في حل النزاعات الدولية وهو الجلوس مع الطرف الآخر على طاولة المفاوضات والتباحث معاً بشأن الأمور المختلف عليها، وهو الأسلوب الذي أثبتت جدواه في حل النزاعات بين الكثير من الدول في العالم، لسبب مهم وهو أن الشرعية الدولية تلزم الطرفين المتفاوضين بالأمور المتفق عليها وتطبيق الحلول على أرض الواقع. علاوة على ذلك فقد كانت الأمور العالقة بين الأردن وإسرائيل من الخلافات ذات الأثر المحدود مقارنة بغيرها، وبالتالي ليس الجدوى في شيء أن يبقي الأردن على تلك الحال في ظل حالة من اللاحرب واللاسلم في آن واحد،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومنطق الأمور يقضي بعد أن أقر العرب مجتمعين استبعاد الخيار العسكري في حل الخلافات مع إسرائيل أن يكون السلم من خلال التفاوض هو الطريق المتبقي الأمثل.

وسوف يتناول هذا المبحث تحليل أهم المضامين التي وردت في معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية والاتفاقيات الفرعية الأخرى التي أبرمت بموجبها لما لهذه المضامين من أثر بارز في تحديد طبيعة العلاقات بين الأردن وإسرائيل، وسوف تقتصر هذه الدراسة على بحث المضامين الأساسية التي تتمثل في: المضامين السياسية والمضامين الاقتصادية.

أولاً: المضامين السياسية

من أهم المضامين السياسية التي اشتملت عليها معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية تلك المتمثلة في تحول الصراع العربي – الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني – إسرائيلي وما توصل إليه من تعهدات إسرائيلية وأمريكية بهذا الصدد، ونقل موضوع هذا الصراع وفقاً لما جاءت به قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي والسعي إلى العمل على إلغاء الصراع العربي الإسرائيلي. ورغم حدوث مثل هذا التحول في الصراع العربي – الإسرائيلي إلا أن الأردن ممثلاً بقيادته الهاشمية الحكيمة بقي ملتزماً بكافة القرارات والمؤتمرات التي انبثقت عن جامعة الدول العربية بخصوص فلسطين، حيث بقيت القضية الفلسطينية في سلم أولويات الأردن لإحقاق الحق واستعادة الأراضي الفلسطينية المغتصبة ومحاولة دفع الجهود لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط برمتها. وخير ما يدلل على ذلك التزام الأردن بدعم الجهود الفلسطينية في كافة المحافل الدولية والمناداة بأن أمن الشرق الأوسط إنما يكمن في حل القضية الفلسطينية والتوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، وقد كان ذلك واضحاً منذ اللحظة الأولى عندما بدأت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية تحت مظلة الشرعية الأردنية، وإنتهاءا بالقمة الثنائية المصغرة التي عقدت بين الملك عبد الله الثاني بن الحسين والرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة في مطلع عام ٢٠٠٧م للتباحث في كيفية طي صفحة الخلافات الفلسطينية الداخلية على إثر حوادث الاقتتال الداخلي الفلسطيني بين منظمة فتح وحركة حماس، والتي انتهت بحل الخلاف الدائر في اتفاق مكة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن هنا نجد أن هذه المعاهدة تفتح الباب أمام قيام مشاريع ثنائية مشتركة بين الأردن وإسرائيل وإقليمية مع باقي دول المنطقة. إضافة إلى ذلك تشكل هذه المعاهدة والاتفاقيات المعقودة في كافة المجالات تحالفاً بين الطرفين تتجاوز العلاقات الطبيعية المتعارف عليها بين الدول، فلم يحدث أن ارتبط الأردن بمعاهدة مع أي طرف آخر، ويمكن الاستنباط أن الهدف من هذا التحالف إنما هو تكوين نواة إقليمية اقتصادية لنظام شرق أوسطي جديد، يشمل جميع دول المنطقة. أضف إلى ذلك أن المعاهدة تعتبر منعطفاً هاماً في تاريخ الأردن والمنطقة لما يترتب عليها من آثار على المدى القريب والبعيد معاً، ومنها التأكيد على نبذ العنف وحل المشكلات بالطرق السلمية والتعايش السلمي والتعاون بصدد المصالح المشتركة.

ثانياً: المضامين الاقتصادية

نصت هذه المادة على تشجيع التعاون الدولي والإقليمي الاقتصادي بشقيه الصناعي والتجاري، وذلك من خلال تشجيع النشاطات الصناعية المشتركة، وتسهيل حركة الترانزيت، وإعادة تصدير السلع، والتعاون في إنشاء قنوات الترويج والتسويق، وتشجيع الأنشطة الهادفة إلى تسهيل التجارة بين الطرفين، بما في ذلك المعارض التجارية والمؤتمرات والدعاية والإعلان وغيره. (اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، ١٩٩٤: ٤١٣٠)

ونصت المادة السابعة من معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على معالجة القضايا الاقتصادية، حيث تم الاتفاق على إنهاء حالة المقاطعة الاقتصادية بين الطرفين والتعاون لإنهاء أشكال المقاطعة الاقتصادية، وإلغاء الحماية المفروضة على بعض أوجه النشاط الاقتصادي لدى الطرفين، مما سيفتح المجال أمام الصناعات الإسرائيلية لدخول السوق الأردني والتعاون في مجالات التجارة المختلفة والانسياب الحر للسلع والخدمات بين طرفي المعاهدة، بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية، وإلغاء أو تخفيض نسب رسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة والتعاون في مجال تمويل الاستثمارات والمشاريع المشتركة، ولا يخفى أثر ذلك على الاقتصاد الأردني. (صقر وآخرون، ٢٠٠٠)

وبناءاً على ما ورد في المادة السابعة من المعاهدة، قام الأردن بإلغاء القوانين التالية:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- قانـــون منع بيـــع العقـــار للعدو، رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣.

٢- القانون الموجود لمقاطعة إسرائيل، رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨.

٣- قانـــون منع الاتجار مع إسرائيل، رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣.

وتم في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٥ التوقيع على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل، والتي تنص على أنها جاءت اعترافا بأن الجوار الجغرافي والحدود الطويلة المشتركة بين الطرفين لتعزز أسس التعاون في المجالات الاقتصادية والبنى التحتية والصناعية، وتحتوي هذه الاتفاقية على اثنين وعشرين مادة إضافة إلى بروتوكول ملحق بها يتضمن قوائم السلع المتبادلة الخاضعة للتخفيضات الجمركية، وملحق آخر يتضمن قواعد المنشأ. (اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، ص ٤١٢٨ - ٤١٤٤)

أما المادة العاشرة فقد نصت على أن لا تؤدي هذه الاتفاقية إلى الإخلال بحق أي من الطرفين في فرض أية موانع أو محددات على المستوردات والصادرات وتجارة الترانزيت استنادا إلى أحكام القوانين والأنظمة المرعية لديه، والهادفة إلى حماية مصالح الأمن أو النظام العام أو القيم الأخلاقية.

ويمكن استنتاج أهم الآثار الاقتصادية التي نجمت عن المعاهدة والاتفاقيات الأخرى المنبثقة عنها بما يلي: (صقر وآخرون، ٢٠٠٠: ٩٦)

١-الاستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة.

٢- تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن، مما حسن من قطاع الخدمات بالدرجة الأولى.

٣-استفادة الأردن من حركة الترانزيت والنقل البري بين إسرائيل و الدول العربية.

٤-تطور في استخدام واستعمال التكنولوجيا في الصناعة والزراعة والخدمات.

٥-استفادة الأردن من خلال قطاع السياحة الذي يتوقع له تطور ملحوظ.

٤,٣ خاتمة:

هدف هذا الفصل إلى تحليل نصوص معاهدة السلام الأردنية ـــ الإسرائيلية والتطرق إلى أهم المضامين التي اشتملت عليها هذه المعاهدة. لقد بدأت حالة السلام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بين الأردن وإسرائيل بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية وتبادل الوثائق الخاصة بها، بمرجعية تستند إلى تطبيق أحكام ميثـــاق الأمم المتحـــدة ومبادئ القانون الدولي اللتان تضبطان علاقـــة الدول ببعضها البعض وقت السلم. وكان مما ترتب على توقيع هذه الاتفاقية الاعتراف المتبادل بسيادة الأطراف المتعاقدة، والعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

موضحة بذلك الحدود الدولية التي تفصل البلدين، واستعادة الأردن لسيادته على أراضية المحتلة من قبل إسرائيل قبل توقيع المعاهدة، وإضافة التفاهم المشترك والتعاون بينهما في العديد المسائل مثل الأمن، إقـــامة علاقـــات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين وتعزيز علاقات حسن الجوار، المياه والمخصصات المائية، التعاون الاقتصادي وتعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى، التعاون الثقافي والعلمي، مشكلة اللاجئون والنازحون، إعطاء الدور الأردني أهمية كبرى تجاه المقدسات الإسلامية وحرية الوصول للأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية للطرف الأخر، التعاون في مجال محاربة الجريمة والمخدرات، النقل والطرق، حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، الطيران المدني، البريد والاتصالات، السياحة والتنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات، البيئة والطاقة وتنمية أخدود وادي الأردن، الصحة والزراعة، وآلية حل النزاعات المستقبلية.

أما بخصوص أهم المضامين السياســـية التي اشتملت عليها معاهدة السلام فقد تمثلت في تحول الصراع العربي ــ الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني ــ إسرائيلي، بالإضافة إلى تشجيع وتعزيز أسس التعاون الاقتصادي بين البلدين؛ الذي سيعود على الأردن بتدفق رؤوس الأموال، استخدام التكنولوجيا المتطورة في مجالات الصناعة والزراعة، الاستفادة من حركة النقل البري بين إسرائيل و الدول العربية.

لقد قدمت هذه المعاهدة أنموذجا مهماً وجديداً في المنطقة من أجل حل المشاكل والقضايا الإقليمية العالقة بين الدول في العديد من المجالات سواء السياسية منها أم الاقتصادية من خلال وضع الأسس التي تضبط العلاقات السياسية وتضمن أمن المنطقة وفتح الطريق لسبل التعاون المشترك بالطرق السلمية وحل المشاكل والتخلص من النزاعات التي تقوم بدعوى اغتصاب الحقوق، بالإضافة إلى إقامة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

علاقات التعاون على الصعيد الاقتصادي بين الطرفين، وإتاحة الفرصة أمام التعاون الدولي في ذات المجالات، وما لذلك من انعكاس على استعادة الحقوق وانتعاش الحالة الاقتصادية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

ويرى الباحث في هذا المقام أن الأبعاد والمضامين التي تمخضت عنها المعاهدة إنما تشكل جزءاً لا يتجزأ من أمن المنطقة العربية برمتها، ولا يمكن فصل المضامين السياسية عن المضامين الاقتصادية من منطلق الأثر الإيجابي بينهما، والتي جعلت منها بحق النموذج الحي على أرض الواقع في اللجوء إلى القانون الدولي في حل نزاعات الدول، واستبدال حالة العداء إلى حالة من التعايش السلمي والتعاون المشترك على شتى الصعد؛ فقد أعطت المعاهدة بين الطرفين بعداً ثنائياً وإقليميا ودولياً للجانب الاقتصادي والتنموي، والتعاون الإقليمي مع دول الجوار في مجال الأمن والمياه والعلاقات الدبلوماسية واللاجئين والنازحين والأماكن التاريخية والدينية والتبادل الثقافي والعلمي والتعاون الدولي في مجال الحدود وحرية الملاحة والطيران المدني والاحتكام للقانون الدولي العام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

الآثار والمكاسب الاقتصادية والسياسية الناجمة عن توقيع معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي

١,٤ تمهيد

ازدادت أهمية الدور الأردني في منطقة البحر المتوسط بعد تبني حل الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية كأحد الخيـــارات الإستراتيجية وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وهو الأمر الذي جعل دول الاتحاد الأوروبي تنظر إلى الأردن على المستوى الثنائي والمتعدد بوصفه طرفاً أساسياً في إعادة تأهيل منطقة الشرق الأوسط. وقد نجم ذلك عن السياسة الأردنية الحكيمة والتي انتهجتها القيـــادة الأردنية وعلى رأسها الملك حسين بن طلال ــ طيب الله ثراه ــ ومن بعده الملك عبد الله بن الحسين ــ أدام الله ملكه ــ وهي ذات السياسة التي أكسبت الأردن المصداقية أمام دول العالم المختلفة، وجاءت معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية لتلقي بظلالها الإيجابية على الأردن على مستويين أساسيين هما: المستوى السياسي والاقتصادي.

وبما أن النظام الاقتصادي الأردني ينهج سياسة الباب المفتوح والسوق الحر وهو ما تتبعه دول الإتحاد الأوروبي؛ فقد أدى ذلك إلى تقارب السياســـات الاقتصادية لكليهمـــا وسهولة التعامل فيمـــا بينهما، مما أتاح الفرصة لنجاح التعاون بينهما.

لقد اتخذت الحكومة الأردنية قرار البدء بالدخول إلى مفاوضات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٩٥ بهدف تعزيز العلاقـــات الأردنيـــة ــ الأوروبيـــة في مجالات عديدة، ساعية بذلك إلى إقامة منطقة تجارية حرة بين الاتحاد الأوروبـــي والأردن بحلول عام ٢٠١٠ (الأحمد، ١٩٩٨)، وهذا ما دعت إليه قمة برشلونة عام١٩٩٥، وكانت هذه الاتفاقية واحدة من اتفاقيات متعددة أبرمت مع دول أخرى في منطقة البحر المتوسط، وهدفت إلى زيادة مساهمة الاتحاد الأوروبي في تفعيل القطاع الصناعي، وتحديث القطاع الزراعي والمساهمة في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تسويق المنتجات، ومنحت المنتجات الأردنية وفقاً لهذه الاتفاقية إعفاءات في أسواق الاتحاد الأوروبي شأنها في ذلك شان منتجات الاتحاد الأوروبي نفسه.

حكمت العلاقات بين الأردن والاتحاد الأوروبـــي في الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٩٥ أربع برتوكولات ماليـــة وفنيـــة قام الاتحاد الأوروبي بموجبها بمنح ما يقارب (٣٢٩) مليون إيكو ــ وهي وحدة نقدية أوروبية تعادل نصف دولار ــ أنفقت على مشاريع متعددة في مختلف القطاعات مثل التعليم والزراعة وغيرها. أضف إلى ذلك أن الأردن استفاد خارج إطار هذه البرتوكولات من مساعدات ماليـــة كبيرة لقطاعـــات أخرى كالمنظمات غير الحكومية والمشاريع الصغيرة وغيرها، والقروض التي حصل عليها الأردن من بنك الاستثمار الأوروبي. (النعيمات والبخيت، ٢٠٠٥: ١).

وقد جاء في المادة الأولى من الاتفاقية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ــ الوثيقة الختاميـــة للفحم والصـــلب عام ١٩٧٧: (إن هدف الاتفاقية بين الأردن والمجموعة هو ترويج التعامل الشامل بين الطرفيـــن والمتعاقديـــن من أجل المساهمـــة في التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية الأردنيـــة والمساعدة في تقوية العلاقـــات بين الطرفين). (الأحمد، ١٩٩٨: ٣٧)

أما اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية (١٩٧٧) فقد هدفت إلى تحقيق ما يلي :

٢. مساهمة المجموعة الأوروبيـــة في الجهود التي يبذلها الأردن في تنمية منتجاته، وتهيئة البنية التحتية لاقتصاده من أجل العمل على توسعة كيانه الاقتصادي، وترتبط هذه المساهمة بتحديث قطاعي الصناعة والزراعة في الأردن. (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية، ١٩٩٧: ١١٦)
٣. التعاون الصناعي الذي يستهدف زيادة الإنتاج الصناعي الأردني من خلال اتخاذ الإجراءات لتشجيع مساهمة المجموعة في تنفيذ برامج التنمية الصناعية الأردنية. (دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ٢٠٠٢: ١)
٤. المساعدة في ترويج وتسويق المنتجـــات التي يصدرها الأردن إلى دول المجموعة الأوروبية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥. التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة وقطاع الصيد.
٦. تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار بما يخدم اهتمامات الطرفين.
٧. تبادل المعلومات عن الوضع الاقتصادي والمالي واتجاهاته.
٨. مساهمة المجموعة في التنقيب عن الموارد الأردنية وإنتاجها وتصنيعها.

ومن الملاحظ أن الاتفاقية ركزت على تقديم المساعدات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، ومراعاة المناطق الأقل نمواً مع شمولها البنية التحتية والتنظيم والبعثات التجارية والمعارض والندوات، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعيق التبادل التجاري مثل الشروط الضرورية للتعبئة والمتعلق بالمواصفات المختلفة، والقيود على المبادلات التجارية، والتركيز على التعاون الفني والتكنولوجي من خلال التعاون بين المؤسسات العلمية بين الجامعات ومراكز البحث العلمي. (الأحمد، ١٩٩٨)

٢,٤ الحوار العربي – الأوروبي

١,٢,٤ دواعي اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط وبالعملية السلمية

تعاني دول الحوض البحر المتوسط الجنوبية والشرقية من عدد من المشاكل التي تعتبر مصادر لعدم الاستقرار وهي : (مصطفى، ١٩٩٩: ٤٤١)

أ. تزايد أعداد السكان بمعدل مرتفع.
ب. الإرهاب وتواجد العديد من الحركات الإرهابية التي تزعزع أمن واستقرار الدول المتوسطية.
ج. الأصولية الإسلامية واصطدامها مع الأنظمة السياسية في دول جنوب المتوسط، بالإضافة للمخاوف التي تكتنف العقول الأوروبية من وصول هذه الحركات إلى دفة الحكم وما يترتب عليه من تهديد لمصالحها.
د. الإنفاق العسكري والترسانة العسكرية الكبيرة لدى هذه الدول.

ونظراً لما تمثله هذه المشاكل من مخاطر على الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة حوض البحر المتوسط وانعكاس ذلك على أوروبا، فقد أصبح الهاجس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمني لأوروبا يمثل مكاناً مهماً في تعامل الاتحاد الأوروبي مع منطقة حوض البحر المتوسط. (الجاسور، ١٩٩٦: ١٨)

ويتضح لنا في ضوء التشخيص الأوروبي لمصادر عدم الاستقرار في جنوب المتوسط ومن ذلك مصادر تهديد الأمن الأوروبي أن الأخطار القادمة من جنوب وشرق المتوسط، لا تأتي من مصادر عسكرية، بقدر ما تشتمل على مصادر اجتماعية وثقافية متداخلة في تأثيراتها. وكيف تستطيع أوروبا أن تشعر بالأمن ما دامت منطقة الاحتكاك معها غير آمنة، خاصة من الناحية الاقتصادية وما تعانيه هذه الدول من مشاكل اقتصادية تهدد أمن هذه الدول واستقرارها السياسي، في الوقت الذي تتصل فيه هذه المنطقة بروابط الاعتماد المتبادل مع أوروبا ؟

وفيما يخص العلاقات العربية ـ الأوروبية، فقد اتسمت هذه العلاقات بالصراع الطويل الذي تمثل بداية في اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة سنة ١٩١٦، وشن العدوان الثلاثي من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر سنة ١٩٥٦، وهو العدوان الذي فتح الباب لاحقاً أمام تدخل القوى العظمى الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لإقصاء الدول الأوروبية من الساحة العربية.

ورغم ذلك التدخل فقد استمر ذلك الصراع؛ فوقفت الدول الأوروبية باستثناء فرنسا إلى جانب إسرائيل في حرب حزيران عام ١٩٦٧، ودخلت بعد ذلك في مرحلة من الحوار مع العرب بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ نتيجة للحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية على الولايات المتحدة ومعاوني إسرائيل في حربهم على العرب، ولم يكتب لهذا الحوار النجاح خصوصاً بعد أن توصل العرب إلى حقيقة مفادها عدم قدرة أوروبا على الخروج من دائرة التبعية الأمريكية من جهة، وعدم قدرة العرب على انتزاع تأييد أوروبا للقضايا العربية من جهة أخرى. (الكيلاني، ٢٠٠٦)

وبعد ظهور العديد من المتغيرات الإقليمية ومنها حرب الخليج الثانية، والمتغيرات الدولية ومنها انهيار الاتحاد السوفيتي على إثر الكثير من التنازلات التي قدمها في بعض الصراعات الإقليمية، والإعلان عن بعض التغيرات الأيديولوجية التي أظهرت جلياً عدم قدرته على الاستمرار في سباق التسلح

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وانسحابه كقوة عظمى مؤثرة في النظام الدولي، وهو ما أدى إلى ظهور النظام الدولي الجديد الذي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة دفته.

ولا بد من استعراض أهم ملامح هذا النظام للوقوف جلياً على أثر المتغيرات الدولية الجديدة على الدول الأوروبية في سعيها للاحتفاظ بمكانة إقليمية تمكنها من تعزيز دورها في المحافظة على مصالحها ومكتسباتها في ظل القطبية الأحادية للنظام الدولي الجديد. وهي ذات المكانة التي سعت الدول الأوروبية لاستعادتها بعد أن فقدتها عقب الحرب العالمية الثانية.

لقد تمثلت أهم ملامح النظام الدولي الجديد في جملة من السمات الجديدة التي فرضتها الثورة التكنولوجية الكبيرة وما ترتب عليها من ظهور للتكتلات الاقتصادية التي تسعى لتصريف الطاقة الانتاجية التي خلفتها هذه الثورة من جهة، وضرورة تهيئة البيئة العالمية المناسبة التي تمكن من تسهيل مهمة عمل هذه التكتلات الاقتصادية من جهة أخرى، ويمكن تلخيص أهم هذه الملامح بما يلي: (الحضرمي، ١٩٩٣)

١. ثورة المعلومات، وهي الثورة التكنولوجية المعرفية التي استهدفت عدم التركيز على مدخلات العملية الإنتاجية بصورة كبيرة كما كان الأمر عليه سابقاً؛ بل التركيز على المعرفة وجهود التطوير والبحث العلمي بالدرجة الأولى، ومن هنا فقد أصبحت صناعة الحاسبات الآلية تعتمد على نتائج البحوث العلمية وليس على الأيدي العاملة أو المواد الخام المستخدمة في مثل هذه الصناعة.
٢. ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة، بسبب الطاقة الانتاجية الهائلة التي نجمت عن الثورة الصناعية وبداية تعاون الدول الصناعية المتقدمة عبر شبكة من المنظمات والمؤسسات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والاجتماع السنوي للدول الصناعية السبع.
٣. إعادة ترتيب عناصر القوة الدولية، وبالتالي ظهور عامل القوة الاقتصادية كأداة مهمة من أدوات النظام الدولي الجديد.
٤. التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية، وهي في الأغلب ذات النزاعات التي تولدت عن الصراع الأمريكي السوفيتي، ومن الأمثلة على هذه التسويات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انسحاب السوفييت من أفغانستان عام ١٩٨٩ واستقلال ناميبا وإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، ومساعي السلام لحل القضية الفلسطينية وإنهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد لعبت هذه الملامح دوراً مهماً في تكيف الدول الأوروبية لتأخذ مكانها في النظام الدولي الجديد وبالتالي محاولة إيجاد المدخل المناسب الذي يمكنها من مواجهة منافسيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ فما كان منها مجتمعة، لأسباب خارجية وداخلية معاً، إلا أن تختار النهوض بمشروع الوحدة الأوروبية، وهو المشروع الذي يمثل بالنسبة لها هدفاً إستراتيجيا، كما يرى الحضرمي (١٩٩٣)؛ لأنها ترى فيه السبيل الأمثل الوحيد لمواجهة منافسيها.

ومن هنا تبدأ فكرة البحث عن ميثاق السلام الذي يمكن من استقرار المنطقة، وبالفعل ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وصدر ميثاق قرطاج للتسليح في البحر المتوسط في سنة ١٩٩٥، وصدر الميثاق المتوسطي في سنة ١٩٩٧ الذي وقعت عليه مجموعة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الدول المطلة على البحر المتوسط وتضمن الميثاق مجموعة العناصر الأساسية للعلاقات بين تلك الدول.

أما في مؤتمر شتوتجارت سنة ١٩٩٩ فقد اسطاعت ألمانيا أن تتوصل إلى مشروع مقترح للميثاق الأوروبي المتوسطي عرف حينها باسم "خطوط استرشادية حول تطوير الميثاق الأوروبي المتوسطي للسلام والاستقرار"، وفي الواقع جاءت هذه الخطوط الاسترشادية لتكون بمثابة أداة لتنفيذ المبادئ الواردة في إعلان برشلونة، والمتعلقة بقضايا الأمن والاستقرار. (حقي، ١٩٩٩: ٣)

وقد ركز هذا الميثاق على بناء العناصر الكفيلة بمنع نشوب صراعات في المستقبل، وترك الصراعات الراهنة، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع اليوناني التركي؛ وهو الأمر الذي جعل من هذا الطرح مثيراً للجدل لأنه يركز على القضايا المستقبلية دون النظر للقضايا الحالية وهكذا ستفقد الشراكة الأوروبية المتوسطية معناها بالنسبة للاهتمامات الراهنة للدول الداخلة في صراعات والدول أكثر اهتماماً بالقضايا الحالية من اهتمامها بالقضايا المستقبلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويذكر كذلك أن التعامل مع الصراعات الأوروبية المتوسطية الراهنة ضمن أطر دولية أخرى لا يعني استبعاد الدور الأوروبي المتوسطي أو اضطلاع الشراكة الأوروبية المتوسطية بدور نشيط في تسوية تلك الصراعات، بالإضافة لذلك فالدول العربية الداخلة في الشراكة الأوروبية المتوسطية ترى أنه من الضروري أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور محوري في بناء عملية السلام في الشرق الأوسط. (حقي، ١٩٩٩)

وكما سبق فقد طالبت الدول العربية في مؤتمر شتوتجارت بأن تتم إعادة دراسة هذا المقترح بغية بناء الأمن والاستقرار في حوض المتوسط لأنه يعاني من أوجه قصور كثيرة ولا ينسجم مع تطلعات هذه الدول ورؤيتها للمساهمة الأوروبية في بناء الأمن والسلام والاستقرار في دول حوض المتوسط.

ويشير التشخيص الأوروبي لمصادر عدم الاستقرار في دول البحر المتوسط أن الإتحاد الأوروبي بدأ يتعامل مع المفهوم التقليدي لمسألة الأمن والذي يركز على البعد العسكري باعتبار أن القوة المسلحة قادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقق الاستقرار الداخلي. ولا يعني المفهوم الشامل للأمن مجرد إجراءات الدفاع أو ترتيبات الحماية بل استقرار الأوضاع على هيئة معينة دون وجود ما من شأنه أن يزعزع عوامل هذا الاستقرار. (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٨)

ويشير البيان الختامي لمؤتمر برشلونة: بأن المشاركين يعبرون عن قناعاتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط تمثل مكسباً مشتركاً ويتعهدون بتوطيده بكافة الوسائل المتاحة عبر إجراء حوار سياسي منظم ومكثف يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للتعاون الدولي. (الجاسور، ١٩٩٦)

لقد جاء مؤتمر برشلونة في عام ١٩٩٥ ليشكل نقطة التحول الهامة في العلاقـات ما بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتتمثل أهم الأسباب التي دعت إلى اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول حوض البحر المتوسط بما يلي: (النعيمات والبخيت، ٢٠٠٥: ٢)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١. الجوار الجغرافي والعلاقـــات التاريخيـــة والاقتصادية التي تربط دول الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط.

٢. وجود الأسواق الاستهلاكية للمنتجـــات الأوروبيـــة في دول المتوسط.

٣. توفر مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي لدى دول المتوسط.

٤. توفر الموارد البشريـــة بصورة كبيرة في دول المتوسط، ومحاولة تشغيل هذه الأيدي العاملة في بلدانها الأصلية للحيلولة دون هجرتها إلى أوروبا.

٥. رغبة دول المتوسط بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي للتخلص من العديد من المشاكل التي تواجهها مثل الفقر والبطالة، التخلف التكنولوجي، ضآلة معدلات الاستثمار الأجنبي.

ومن أجل أن تكون الدول الأوروبية مؤهلة وقادرة على التمتع بالمزايا الاقتصادية الشرق أوسطية؛ فإنه لا بد لها من التحرك على الصعيد السياسي والتأثير في الأحداث الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتفق مع وجهة النظر العربية التي ترى بأن لا مصلحة للعرب بالتعاون الاقتصادي مع أوروبا بمعزل عن القضايا السياسية، وهو ما يؤكد عليه أيضاً ملامح النظام الدولي الجديد والحاجة إلى المشاركـــة في تسوية النزاعـــات الإقليمية لحل الصراعات بين الدول في المنطقة العربية.

ومما يؤكد على هذا الطرح ما ذهبت إليه المجموعة الأوروبية في البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق مصالحها الاقتصادية المتمثلة في استمرار تدفق النفط إليها بالأسعار المعتدلة، وذلك من خلال التدخل السياسي حيث عمدت في بداية السبعينات إلى إصدار بيان نادت فيه بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وجعل القدس مدينة دولية وضرورة العمل على حل مشكلة اللاجئين، وهو ذات البيان الذي أغضب المعارضة الأمريكية بدعوى أنه لم يأخذ بعين الاعتبار مبادرة روجرز، وأن المساعي الأوروبية إنما تعمل على المساعي السلمية الأمريكية وتثير المشاكل في المنطقة دون مبرر. (السمرائي، ١٩٨٢)

واستمرت المجموعة بعد عام ١٩٧٣ بالاهتمام في الصراع الدائر في المنطقة العربية وتم دمج هذا الاهتمام بما عرف بالحوار العربي الأوروبي، ولكن بطريقة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

موازبة تدعم فيها علاقاتها العربية وتبقي في آن واحد على علاقتها الوطيدة بإسرائيل وانسجامها مع السياسة الأمريكية في المنطقة. (مصطفى، ١٩٩٩)

وعندما تبنت الإدارة الأمريكية مشروع إقامة السلام بين الدول العربية وإسرائيل؛ صدرت عن الاتحاد الأوروبي العديـــد من المواقف والتصريحـــات التي تهدف إلى تعزيز دور الاتحاد في عملية الســـلام، ومن هذه المقترحـــات بيان بروكسل في عام ١٩٩٦، الذي نادى فيه الاتحاد بضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن والامتناع عن أية أعمال تؤدي لزيـــادة العنف، ومن المقتـــرحـــات المماثلـــة كذلك أن يكون الاتحاد الأوروبي راعيـــاً مشتركـــاً لعمليـــة الســـلام. (خلاف ونافع، ١٩٩٧)

ومن هنا يمكن لنا أن نلخص أهم الدوافع التي دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بالعملية السلمية بين العرب وإسرائيل : (الأكاديمية المغربية، ١٩٩٦)

١. سوف تؤثر نتائج العملية السلمية على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية حيث أن المفاوضات العربية الإسرائيلية ستتمخض حتماً عن نظام شرق أوسطي جديد ترتبط معه أوروبا بأكملها بمجموعة من المصالح الاقتصادية والأمنيـــة.
٢. يأتي اهتمام الاتحاد الأوروبي بالعملية السلمية في الشرق الأوسط في سياق اهتمامه بالتأكيد على حضوره على الساحة الدولية، فهو لا يكتفي بأن تكون علاقاته منطلقة من الأثر الاقتصادي الذي تسعى إليه أوروبا، بل تسعى كذلك لأن تكون ذات دور مركزي في النظام الدولي برمته.

لقد سعت الدول الأوروبية في ظل الظروف الدولية التي هيمنت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى توحيد جهودها والوقوف موقفاً واحداً لتأخذ لها مكاناً عالمياً يعبر عن إرادتها خصوصاً بعد أن اهتزت صورتها بعد أن أنهكتها الحروب السابقة، وهنا يجب عليها أن تكون ذات شأن يمكنها من إيصال صوتها للعالم، وكانت أولى خطواتها في ذلك أن أعلنت عن لقاء القمة بين الدول الأوروبية التسع في عام ١٩٧٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢,٢,٤ أسبـــاب بداية الحوار العربي ــ الأوروبي

لقد بدأت فكرة الحوار العربي الأوروبي تحديداً بعد مرور المنطقة العربية بأحداث عاصفة على الساحة الدولية، وقد تمثلت في حدثين رئيسيين أولهما نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب والمحتل الإسرائيلي وما ترتب عليها من ثقة العرب بأنفسهم نتيجة لبلائهم المتميز في الحرب، وثانيهما قرار وزراء النفط العرب في ذات العام فرض الحصار النفطي على الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الحظر النفطي على هولندا.

وما دمنا بصدد الحديث عن الدول الأوروبية تحديداً فقد قامت هذه الدول ــ على خلفية معاناتها من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقناعتها بأن أمن أوروبا جزءاً لا يتجزأ من أمن الشرق الأوسط ــ بإطلاق تصريح الدول التسع كوثيقة رسمية في الجمعية العمومية ومجلس الأمن، وقد تضمن بيانها ذلك خمسة نقاط رئيسية تمثلت فيما يلي: (الدجاني، ١٩٧٦)

١. ضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن رقم ٣٣٩ و٣٤٠ ودعوة الأطراف المتحاربة في الشرق الأوسط إلى العودة إلى مواقعها قبل الثاني والعشرين من اكتوبر، لما لذلك من أثر كبير على حل المشكلات القائمة بين الطرفين.
٢. ضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن رقم ٣٣٨ و٢٤٢ الذي يدعو إلى انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة. وذلك لما لهما من أثر واضح في مباشرة مفاوضات السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وقد أبدت الدول الأوروبية استعدادها لبذل كل ما في وسعها من أجل الإسهام في هذا السلام.
٣. يجب أن تقوم اتفاقية السلام على خمسة نقاط أساسية تتمثل في: عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، أن تضع إسرائيل حداً لإنهاء الاحتلال الذي بدأت به منذ ١٩٦٧ واحترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، والاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين عند إقامة السلام العادل والدائم في المنطقة. بالإضافة إلى ضرورة أن تكون التسوية السلمية بموجب القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ هي مرجعية وموضوع الضمانات الدولية، وأخيراً في النقطة الخامسة ذكرت الدول الأوروبية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالروابط التي تجمعها بدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط والتي تمهد الطريق لها من أجل إبرام اتفاقيات مع هذه الدول.

وقد رحب العرب بالمبادرة الأوروبية وعدوها تطوراً كبيراً في موقف الدول الأوروبية من قضية العرب الأولى واتجاه سياسي آخر من وجهة نظرهم تجاه الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وعبروا عن استجابتهم لهذه المبادرة في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر عام ١٩٧٣ بإصدار بيان تضمن رغبة العرب في السعي ضمن إطار الشرعية الدولية إلى تحقيق السلام العدال والدائم واستعادة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين، واستعدادهم للتعاون مع الدول الأوروبية لإرساء السلام العادل في المنطقة، والتعاون معها في جو من الثقة والمصالح المشتركة المتبادلة ضمن حرص الطرفين على توفير العدالة والأمن في المنطقة.

وبدأت بعد ذلك سلسلة الإجراءات الأوروبية والاتصالات العربية ــ الأوروبية من أجل توطيد دعائم التعاون العربي الأوروبي، وكانت البداية في مطلع الشهر الثاني من عام ١٩٧٤ عندما عقدت اللجنة السياسية لدول أوروبا التسع الاجتماع الذي تقرر فيه وضع مثل هذه الإجراءات، ومن ثم اجتماع دول أوروبا الغربية في ألمانيا للتباحث في توحيد وجهة نظرها تجاه الحوار العربي الأوروبي وضرورة عقد لقاء مع أمين عام جامعة الدول العربية بعد شهر من انعقاد الاجتماع، وتكليف رئيس المجموعة الأوروبية بتسليم العواصم العربية المذكرة الأوروبية المتعلقة بالمفهوم الأوروبي لهذا الحوار والإجراءات المقترحة للبدء به. وتلا ذلك مباشرة أول لقاء رسمي في باريس بين وزير خارجية فرنسا ورئيس المجموعة وأمين عام جامعة الدول العربية ووزير خارجية الكويت بهدف طرح تصورات كيفية بدء الحوار العربي الأوروبي وتأسيس اللجنة العامة لهذا الحوار. وفي ذات العام انعقد المؤتمر التحضيري للبرلمانيين العرب والأوروبيين في دمشق بمشاركة وفود من الدول التسع والدول العربية بما فيها وفد منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بهدف مناقشة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بالحوار العربي الأوروبي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتوالت الاتصالات العربية الأوروبية حيث عقدت اللقاءات في القاهرة بين الجانب العربي والأوروبي لبحث إجراءات عقد الاجتماع الأول الخاص باللجنة العامة للحوار في باريس والتي تقررت أن تكون قبل نهاية عام ١٩٧٤.

إلا أن هذا الاجتماع لم يعقد كما كان مقرراً له لظهور خلاف بخصوص التمثيل الفلسطيني في اجتماع اللجنة العامة، حيث رفض العرب الذهاب إلى الاجتماع بدون فلسطين، وهو الأمر الذي ترتب عليه أن عقد العرب مؤتمر القمة العربي في الرباط وهو المؤتمر الذي تقرر فيه أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد مر الحوار العربي الأوروبي بعد ذلك بفترة من الجمود نتيجة لتوقيع المجموعة الأوروبية اتفاقا تجارياً مع إسرائيل في الشهر الخامس من عام ١٩٧٥، ليبدأ بعد ذلك الحوار على مستوى الخبراء الفنيين من الطرفين في القاهرة. (الدجاني، ١٩٧٦)

ورغم عزلة الدول الأوروبية وتهميش دورها في مؤتمر جنيف للسلام في الثاني والعشرين من كانون أول عام ١٩٧٣ ، إلا أنها سعت لانتهاج سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية تتمثل في ثلاثة محاور أساسية هي: (السامرائي، ١٩٨٢، ٤٧)

١. محاولة إعادة الأوضاع السياسية والعلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية من خلال تبادل الزيارات لإرساء دعائم العلاقات القوية والتباحث الاقتصادي، حتى أن فرنسا ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث سعت إلى جعل هذه اللقاءات تتم على شكل لجان تجتمع بشكل دوري من أجل التنسيق المشترك كما حدث بينها وبين القاهرة.

٢. محاولة عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية لتأمين حصول أوروبا على النفط من جهة وتأمين حصول الدول العربية على التكنولوجيا والأسلحة الأوروبية، وقد حدث ذلك بالفعل عندما تم توقيع اتفاقية صفقات نفطية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية والكويت، بالإضافة إلى الاتفاق الذي أجري بين فرنسا وليبيا للتنقيب عن النفط في مقابل تطوير الصناعة البتروكيماوية وبناء أسطول النقل الليبي وتحسين شبكة الاتصالات الداخلية. وكذلك توقيع الاتفاقية الجزائرية الفرنسية للتنقيب عن النفط في الجزائر وبناء العديد من المصانع في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجزائر، والاتفاقية القطرية الفرنسية لبناء المجمع البتروكيماوي في قطر. إضافة إلى بعض الاتفاقيات العربية الأخرى التي تم توقيعها مع بعض البلدان الأوروبية مثل الصفقة العراقية الإسبانية في الفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٩ والاتفاقية العراقية الإيطالية عام ١٩٧٤ والاتفاقيات المصرية الألمانية في مجال تطوير الطاقة النووية والشمسية. علاوة على توقيع بعض الاتفاقيات التفضيلية بين المجموعة الأوروبية وكل من مصر وسوريا والأردن.

وبهذا يمكن لنا أن نجمل العوامل التي أسهمت في التأسيس للحوار العربي الأوروبي في عدة عوامل تمثلت في العامل الجغرافي الذي يتمثل في موقع الوطن العربي بمحاذاة القارة الأوروبية والموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به كل من الوطن العربي والقارة الأوروبية في العالم، ودور البحر المتوسط في توطيد العلاقات بينهما، ومن هنا يبرر هذه الموقع الجغرافي إقامة مثل هذا الحوار بين الطرفين. علاوة على ذلك فإن من العوامل التي أسمهن في التأسيس للحوار هو تفاعل العامل الجغرافي مع الحقائق السياسية التي فرضت مسبقاً على الدول الأوروبية التعامل مع هذا العامل الإستراتيجي باتباع سياسية الاستعمار وغزو الوطن العربي (الدجاني، ١٩٧٦). وتضيف السامرائي (١٩٨٢: ١٣) بهذا الصدد أن دوافع الحوار العربي الأوروبي إنما تمثلت في مجموعة من الدوافع هي: الدوافع الاقتصادية التي تمثلت في محاولة العرب لاستخدام السلاح الاقتصادي أو سلاح النفط تحديداً، وإن كان استخدام هذا السلاح لم يدم طويلاً إلا أنه كان ذو أثر واضح في تعزيز المشكلات التي تواجهها الدول الأوروبية بالإضافة إلى بعض الدرجات المختلفة من الآثار الاجتماعية والسياسية.

إضافة إلى الدوافع الإستراتيجية حيث إن موقع الوطن العربي قد أكسبه أهمية إستراتيجية لا مثيل لها، جعلت منه مطمحاً لكل القوى الراغبة في التوسع الإقليمي بغية السيطرة على المنافذ البرية والبحرية، وقد ازدادت هذه الأهمية بظهور النفط في الوطن العربي، الذي تستهلك منه الدول الأوروبية حوالي ٦٦% والذي يمثل شريان حياتها الاقتصادية. وأخيراً الدوافع السياسية التي تمثلت في الدوافع الدولية التي حتمت على بعض الدول الغربية مثل فرنسا التخلص من تبعيتها لأحد قطبي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العالم في تلك الحقبة، وهو الأمر الذي ترتب عليه ظهور الدافع الثاني من الدوافع السياسية وهو إقامة رابطة السوق الأوروبية المشتركة التي جاءت لتعبر عن رغبة الدول الأوروبية في مواجهة السيطرة الأمريكية.

ومن هنا فإن الحوار الأوروبي يفرض على بلدان الوطن العربي أن تحدد الخطوط السياسية التي تربطها بها خصوصاً بعد انتهاء حالة العدوان المباشر ضمن الحقيقة التي تقضي بضرورة أخذ تأثير أمن كل من الوطن العربي وأمن أوروبا على بعضهما البعض، وتأكيداً على ذلك فإن العامل التاريخي الذي سجل الكثير من العلاقات التاريخية التي ربطت بين الحضارتين العربية والأوروبية هو أيضا عامل مهم أسهم كثيراً في التأسيس للحوار العربي الأوروبي.

وأخيراً يبرز العامل الأهم وهو المصالح المشتركة في العديد من المجالات بين الوطن العربي وأوروبا، فعلى الصعيد الاقتصادي مثلاً نجد أن مجالات التنمية والتجارة والعلاقات المالية والصناعية التي تربط هذين الطرفين واعتماد العرب على سوق رئيسي لصادراتهم ومصدر هام للكثير من السلع، فإن مثل هذه المعطيات تحتم عليهما إقامة الحوار والتعاون الذي يضمن الاستفادة من هذه الثروات وتوظيفها في خير البشرية. وقد ظهر هذا الطرح جليـــاً في تفهم سياسة ديجول لمثل هذه الحقائق وبالتالي ضرورة السعي للربط بين مصالح فرنسا والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أما على الصعيد الثقافي والحضاري فإن الحاجة الملحة لخلق جو من التقدير والاحترام المتبادل للقيم العربية والأوروبية والتوصل إلى فهم مشترك بصدد هاتين الحضارتين هو أمر ضروري لتعزيز الحوار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وبالتالي فإن التعاون بكل أوجهه إنما يعد مكملاً لبعضه البعض بين العرب وأوروبا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣,٢,٤ أطراف الحوار العربي ــ الأوروبي

تمثلت الأطراف التي عملت على تنمية الحوار العربي الأوروبي طرفين أساسيين يمثل الأول منها البلدان العربية ويمثل الثاني الدول الأوروبي وهما:

١. جامعة الدول العربية التي تأسست عام ١٩٤٥ بمساهمة من سوريا والأردن والعراق والسعودية ولبنان ومصر واليمن وظهر ميثاقها في وقت ظهور منظمة الأمم المتحدة وظهور قطبين عالميين وكتلة عدم الانحياز. وقد أكدت مواثيق جامعة الدول العربية على مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء وأن الطرق السلمية هي الوسيلة الممكنة لفض النزاعات، وأن الهدف العام للجامعة هو توثيق الصلات بين الدول العربية المشتركة فيها وتنسيق الخطط السياسية بغية تحقيق التعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها والنظر في شؤونها ومصالحها. وتضم جامعة الدول العربية بالإضافة إلى الأمانة العامة التي تتولى تنظيم الشؤون السياسية والإدارية والفنية ــ مجموعة من اللجان الدائمة مثل اللجنة السياسية، اللجنة الاقتصادية، اللجنة الثقافية، اللجنة الاجتماعية، اللجنة القانونية، اللجنة الصحية، اللجنة المالية، اللجنة الإدارية، لجنة الإعلام، لجنة خبراء النفط، لجنة الأرصاد الجوية، ولجنة ضباط الاتصال. وتضم كذلك مجموعة من الهيئات التي أنشئت بموجب معاهدة الدفاع المشترك وهي: مجلس الدفاع المشترك، الهيئة الاستشارية العسكرية، القيادة العربية الموحدة، والمجلس الاقتصادي الذي يختص بالشؤون الاقتصادية وتنسيق تعاون الدول في هذا المجال للنهوض باقتصاديات البلدان ورفع مستوى المعيشة فيها وتسهيل تبادل المنتجات الوطنية.

٢. المجموعة الأوروبية المشتركة، وتضم أربع مؤسسات هي: البرلمان الأوروبي، المجلس الوزاري، الهيئة الأوروبية، ومحكمة العدل الأوروبية. ويعاون المجلس الوزاري والهيئة الأوروبية المجلس الاقتصادي الذي يختص بأمور السوق والطاقة واللجنة الاستشارية التي تختص بأمور الحديد والفحم. وتعنى الهيئة فيها بتنفيذ الاتفاقيات التي قامت بموجبها المجموعة وتتعاون في ذلك مع محكمة العدل الأوروبية التي من شأنها استصدار القرارات المتعلقة بمخالفات الدول. وفي المقابل يراقب البرلمان أعمال الهيئة ويتأكد من تعبيرها الصادق عن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصالح المجموعة الأوروبية ويقدم المشورة لها بشأن مقترحاتها قبل عرضها على المجلس الوزاري.

٣,٤ الآثار التاريخية لمعاهدة السلام على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع الاتحاد الأوروبي

لقد جاء تعاون الأردن مع الاتحاد الأوروبي منسجماً ومنبثقاً من توجهات الأردن الواضحة بإقامة علاقات خارجية مع مختلف التجمعات والتكتلات الاقتصادية، وإعطاء المجال للقطاع الخاص لإقامة مشروعات مشتركة مع رجال الأعمال الأوروبيين، وقد تزايد اهتمام الاتحاد الأوروبي لإيمانه بالدور الأردني المحوري المساهم باستقرار المنطقة، وتحقيقاً لمفهوم المصالح المشتركة للطرفين.

ويظهر الأثر الواضح لتوقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية جلياً في توقيع الأردن مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة الأوروبية. ففي الأعوام (١٩٩٦) و (١٩٩٩) وضمن برنامج ميدا الأول (MEDA-١)، وهو الذي يمثل الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأوروبية المتوسطية، وما يحدد حجم المساعدات المالية هو مقدار التزام الدول بالاتفاقية.

وتمثلت الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية الاتحاد مع الأردن في: بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، سويسرا، المملكة المتحدة وشمال إيرلندا.

١,٣,٤ خصائص وميزات الاقتصاد الأردني

لا بد لنا بداية من التعرض لخصائص وميزات الاقتصاد الأردني الذي يشكل الاقتصاد الأردني واحداً من الاقتصاديات الصغيرة والنامية مقارنة بالعديد من دول العالم، وذلك بغية الوقوف على مدى استفادة الأردن من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

لقد شهد هذا الاقتصاد العديد من التطورات التي كان من آثارها إحداث تغيرات جوهرية في الوضع الديموغرافي والاقتصادي للأردن. فقد تضاعف عدد السكان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أكثر من عشر مرات في الفترة ما بين (١٩٥٢-٢٠٠٣)، وكان تركز معظمهم في المدن الرئيسية.

وفيما يلي أهم خصائص الاقتصاد الأردني:

١. صغر حجم الاقتصاد: حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الأردني حوالي (٨,١) مليار دولار عام ١٩٩٩، وارتفعت إلى حوالي (١٠) مليار دولار عام ٢٠٠٣، وهي قيم محدودة مقارنة بكثير من الدول الأخرى، وتبلغ حصة الفرد الأردني الواحد حوالي (١٦٧٠) دولار مع العلم أن عدد سكان الأردن يقدر بحوالي (٤,٥) مليون نسمة. (الحوراني، ١٩٩٦: ٦٨)

وفي ظل برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني واتفاقيات الشراكة المختلفة وعضوية منظمة التجارة العالمية، فقد أصبح من المتعذر على الأردن حماية المشاريع الصغيرة، لهذا وجد الأردن لزاماً عليه الانفتاح على الدول الخارجية وإتاحة الفرصة أمام تحرك الاستثمارات من أجل التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن صغر الاقتصاد الأردني وما يترتب عليه من إعاقة لتحقيق الأهداف التنموية (المالكي، ٢٠٠٠). ويوضح الجدول رقم (١) متوسط دخل الفرد في الفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٣.

رقم (١)

متوسط دخل الفرد في الأردن في الفترة (١٩٩٦ـ٢٠٠٣)

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنة
١١٠٥ دينار	١٩٩٦
١١١٧ دينار	١٩٩٧
١١٨٠ دينار	١٩٩٨
١١٧٧ دينار	١٩٩٩
١١٨٩ دينار	٢٠٠٠
١٢٢٣ دينار	٢٠٠١
١٢٥٧ دينار	٢٠٠٢
١٢٨٨ دينار	٢٠٠٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي، ٢٠٠٤.

٢. سيطرة نشاط قطاع الخدمات:

إن ما يقارب ٩٦% من مساحة الأردن قاحلة، وبالتالي فإن شح المياه يشكل قيداً على إمكانية التنمية في الأردن وبالرغم من توافر خامات الفوسفات والبوتاس وأملاح البحر الميت، وإحتياطات الغاز، فإن قطاع الخدمـــات يبقى هو المسيطر، حيث لا تقل نسبته عن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت خلال الفترة من (١٩٦٧ – ١٩٨٨) إلى (٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي. (الوزني وآخرون، ٢٠٠١: ١٦)

٣. الدور الحكومي الكبير:

توفر الحكومة الأردنية (٥٠%) من القوى العاملة الأردنية ويبلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (٢٢,٧) من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت الخصخصة جزءاً هاماً لها من السياسة الاقتصادية المرتبطة ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه الأردن منذ عام (١٩٨٩). (الحوراني، ١٩٩٦: ٧٠)

٤. شح الموارد الطبيعية والنمو السكاني المرتفع:

تتسم الموارد الاقتصادية في الأردن بندرتها نسبة إلى المحيط الإقليمي، كذلك فإن معدل النمو السكاني مرتفع بالرغم من محدودية سكان الأردن نسبيا، إذ بلغ النمو السكاني في السنوات (١٩٧٩ – ١٩٩٤) حوالي (٤،٥%) سنوياً.

لكن تم استغلال المورد السكاني كمورد اقتصادي فالأردنيون في جميع أنحاء العالم، والحوالات التي يرسلونها إلى الأردن دليل بارز على استغلال هذا المورد وإنتاجيته العالية (المالكي، ٢٠٠٠: ٣٠). ويرى النعيمات والبخيت (٢٠٠٥: ١١) أن أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، والتي دعت به إلى السعي نحو توقيع اتفاقية الشراكة مع الدول الأوروبية من أجل حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فتتمثل فيما يلي:

١. البطالة.

٢. الفقر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. صغر حجم السوق.

٤. عدم استقرار المنطقة سياسياً وأمنياً.

٥. ارتفاع تكاليف الطاقة المستوردة.

٦. ارتفاع المديونية الخارجية.

٧. ضعف القاعدة الإنتاجية.

٨. العجز في الميزان التجاري.

٩. العجز في الموازنة العامة.

٢,٣,٤ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ــ ١٩٩٧

تم توقيع الاتفاق الأوروبي المتوسطي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي لتأسيس حالة الشراكة بينهما في السادس عشر من نيسان ١٩٩٧، وقد مثل الاتحاد الأوروبي بهذا الاتفاق كل من بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، سويسرا، بريطانيا وشمال إيرلندا. (النعيمات وآخرون، ٢٠٠٥)

وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في الأول من أيار عام ٢٠٠٢ بعد انتهاء جميع إجراءات المصادقة الدستورية عليه من قبل جميع الدول المشاركة فيه، وسيتم التوصل إلى منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال فترة انتقالية حدها الأعلى ١٢ سنة تبدأ من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

ومن الجدير بالذكر أن الأردن ودول المجموعة في حينه وهي: (مملكة بلجيكا، مملكة الدنمارك، جمهورية ألمانيا الاتحادية، والجمهورية اليونانية، ومملكة إسبانيا، والجمهورية الفرنسية، إيرلندا، الجمهورية الإيطالية، دولة لوكسمبورغ، المملكة الهولندية، جمهورية النمسا، الجمهورية البرتغالية، الجمهورية الفنلندية، مملكة السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا) بدأت تنفيذ الاتفاقية بعد التوقيع والمصادقة عليها من قبل الفريقين، وفق الإجراءات الخاصة لكل دولة،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسرى مفعول هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي التاريخ الذي أشعر كل فريق فيه الآخر الانتهاء من إجراءات المصادقة.

وقد قامت الدول التالية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١ (التشيك، إستونيا، قبرص، هنغاريا، لتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفانيا، وسلوفاكيا) ولم يتم إدراجها في التخفيضات الجمركية في الأردن حتى تاريخ ٢٠٠٤/٥/٣٠، وقد تم إيقاف العمل بالاتفاقيات التجارية الاقتصادية الموقعة مع الدول الأوروبية المبنية أدناه والتي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي مؤخراً، وقد حلت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية محل هذه الاتفاقية اعتبارا من ٢٠٠٤/٥/١:

ا- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع سلوفاكيا بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٩.

ب- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع التشيك بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣.

ج- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري طويلة الأمد الموقعة مع هنغاريا خلال العام ١٩٧٦

د- اتفاقية التعاون التجاري طويلة الأمد الموقعة مع بولندا بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٣.

هـ-اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع قبرص بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩.

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي من الدول الغنية ذات الدخل المرتفع على مستوى الأفراد، وتتمتع بسوق واسع يضم ما يزيد على (٤٥٠) مليون مستهلك، حيث نجحت هذه الدول برفع مستوى المعيشة لإفراد من خلال نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة ومن ثم الانتقال إلى تجربة الاتحاد الاقتصادي الكامل، وطرح العملة الموحدة (اليورو) للتداول، ويمتاز السوق الأوروبي باتساع مدى حرية تنقل البضائع والخدمات والأشخاص بين الدول الأعضاء، ففي السوق الموحد يمكن للمنتجات المصنعة في أي دولة عضو أو مستوردة لأية دولة عضو التنقل بدون أية معيقات.

ومع تحرك العالم المتسارع نحو اقتصاد عالي متكامل وتكوين تحالفات تجارية مختلفة، انضم الأردن إلى الحركة العالمية بشكل رئيسي، من خلال اتفاقية الشراكة الأردنية مع الاتحاد الأوروبي، وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، وقد وقعت الحكومة الأردنية على اتفاقية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١٩٩٩/١٢/١٧) بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة الأردنية السالفة الذكر. (منصور، ٢٠٠٠)

إن الأردن لا يعتبر دولة متوسطية بالمعيار الجغرافي، حيث لا يوجد ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، لكن المعيار الإستراتيجي المتوسطي يستند إلى وجود مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية. ولا ينحصر هذا المعيار الإستراتيجي في مجموعة من الدول بعينها؛ بل يتسع ويضيق وفقاً لرؤيا الإتحاد الأوروبي ومصالحه وأهدافه من التعاون المتوسطي. (مخيمر، ١٩٩٧)

ويعتبر الأردن من الدول النشطة في مجال التعاون المتوسطي فهو يرتبط مع الدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية، كما أن موقع الأردن البري شجّع الإتحاد الأوروبي على اعتبار الأردن دولة متوسطية، فهو يقع ضمن حوض البحر المتوسط (ليس بالمفهوم الجغرافي فحسب، بل بالمنظور التفاعلي أيضاً) وينظر الأستاذ (روبوتو البيوني) إلى حالة الأردن بالقول: (الأردن يعتبر واحد من دول البحر المتوسط لأغراض تتعلق بسياسة المجموعة الأوروبية تجاه المنطقة، وذلك رغم أنه لا ساحل له على البحر المتوسط، والسبب في ذلك وبلا شك، ناتج عن المخاطر في فلسطين والتي تضم إسرائيل والمناطق المحتلة في الضفة الغربية والضفة الشرقية عبر الأردن والتي ما زالت مستقبلها في الميزان). (مخيمر، ١٩٩٧: ٤٢)

٣,٣,٤ مبررات اتفاقية الشراكة الأردنيـــة الأوروبيـــة

لقد انطلقت اتفاقية الشراكة الأردنيـــة الأوروبيـــة من عدة أسباب، لعل من أهمها اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بأسواق دول الشرق الأوسط، ومصادر الطاقة المتوفرة فيها، وكذلك بالموارد البشرية.

وفي حين يرى البعض أن سعي الاتحاد الأوروبي إلى توسيع الحيز الاقتصادي واستيعاب الاقتصاديات المتوسطية من أجل تشغيل الأيدي العاملة المهاجرة ــ من دول حوض البحر المتوسط إلى أوروبا ــ في بلدانها الأصلية من خلال توفير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشاريع التي تمتلكها الدول الأوروبية في المنطقة؛ فإن البعض الآخر يرون أن الدافع الحقيقي وراء هذه الاتفاقية هو الدافع الأمني، حيث ترى دول الاتحاد الأوروبي أن منبع التهديدات الأمنية القادمة من منطقة المتوسط إنما تتمثل في جملة من المعطيات التي يمكن أن تشجع عليها وهي : (النعيمات والبخيت، ٢٠٠٥: ٣)

١. ضعف الأداء الاقتصادي في الدول المتوسطية.
٢. السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية.
٣. التغير السكاني.
٤. حركة السكان والهجرات.
٥. النهضة الإسلامية.
٦. الاختلاف الثقافي.
٧. الإرهاب.
٨. تجارة المخدرات.
٩. الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.
١٠. انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

ورغم ذلك إلا أن للباحث في هذا المقام رأي مخالف وهو أن ضعف الأداء الاقتصادي والاختلاف الثقافي وحركة السكان والهجرات والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية في الدول المتوسطية ليس جديداً على الاتحاد الأوروبي، وما الذي يدعوه في ذلك التوقيت أن يتنبه لمثل هذه الدواعي، وهي تمتد لفترات طويلة قبل الاتفاقية. وكذلك الأمر بالنسبة للكثير من الدواعي التي تطرق إليها الآخرون، مثل الإرهاب ــ الذي ظهر وتشكلت معالمه ما بعد الاتفاقية، فكيف يكون سبباً فيها، وانتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وقد تبين للقاصي والداني عدم توفر مثل تلك الأسلحة في المنطقة خصوصاً غير التقليدية منها ــ اللهم ما تملكه إسرائيل من أسلحة ــ إن ما يراه الباحث هنا هو أن العلاقات التاريخية مع العديد من دول الإتحاد الأوروبي مثل بريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا هي الأساس الذي استندت إليه هذه الدول في إقامة هذه الاتفاقية مع الأردن، ومساندة الأردن في المجالات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمنية والسياسية والاقتصادية. وتعزيز الاتفاقية مع بعض دول المتوسط الأخرى وفقاً لغايات ودواعي تتفق والبلد المعني بهذه الاتفاقية.

ورغم أن للاتفاقية أهداف عامة تسعى لتحقيقها مع كافة الدول المتوسطية المعنية بالاتفاقية، إلا أن الدواعي التي تخص الأردن منها تتمثل بما يلي: (العمرو، ٢٠٠٤: ٦٧)

١. أهمية استمرار الروابط التقليدية القائمة بين الفريقين، والقيم العامة المشتركة.
٢. الرغبة في تأسيس علاقات دائمة مبنية على المعاملة بالمثل والشراكة العامة.
٣. اهتمام الطرفين باحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والحريات السياسية.
٤. تمتين الاستقرار السياسي والاقتصادي.
٥. الرغبة في تأسيس حوار سياسي منتظم حول كافة المسائل ذات الاهتمام المشترك.
٦. تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي التي يقوم بها الأردن لتسهيل اندماجه الاقتصادي العالمي .
٧. خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية، وحصرها في مجال تنمية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والفني.

٤,٣,٤ أهداف اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

لقد تمثلت أهداف الحوار العربي الأوروبي بصورة عامة في جانبان أساسيان يتمحور أولهما في الجانب السياسي والتركيز على مشكلة الشرق الأوسط والجانب الثاني في الجانب الاقتصادي من خلال التركيز على العلاقات الاقتصادية والفنية والاجتماعية بين المجموعة العربية والأوروبية (السامرائي، ١٩٨٢). وبالنسبة للأردن فقد تمثلت أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية بصورة عامة في جملة من الأهداف هي : (النعيمات والبخيت، ٢٠٠٥: ٣)

١. إيجاد منطقة تنعم بالسلام والديموقراطية والالتزام بحقوق الإنسان.
٢. إيجاد منطقة مزدهرة تقوم على توفر مناطق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من الدول المتوسطية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. تعزيز أوجه التعاون المشترك بين شعوب المنطقة والعمل على تطوير المجتمع المدني.

وتهدف الاتفاقية بصورة خاصة بالنسبة للأردن إلى ما يلي:

١. تهيئة الإطار الملائم للحوار السياسي الذي يسرع بتطوير العلاقات السياسية متكافئة حميمة بين الطرفين.

٢. وضع شروط التحرير التدريجي التجاري للبضائع والخدمات ورأس المال.

٣. رعاية وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون.

٤. تحسين ظروف المعيشة والعمل وتعزيز الانتاجية والاستقرار المالي.

٥. تشجيع التعاون الإقليمي، بهدف تعزيز التعاون السلمي، والاستقرار السياسي والاقتصادي.

٦. تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك.

٧. إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٤.

٥,٣,٤ محاور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

قامت الحكومة الأردنية بتوقيع أربعة بروتوكولات في الجوانب المالية والاقتصادية والفنية نظمت وصول المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى الأردن. ويوضح الجدول التالي قيمة الهبات والمساعدات والقروض المقدمة للأردن من الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٧٧ حسب هذه الاتفاقيات الأربعة بالمليون وحدة نقد أوروبية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢)

قيمة الهبات التي حصل عليها الأردن من الاتحاد الأوروبي في الفترة (١٩٧٧-١٩٩٧)

مليون وحدة نقد أوروبية

البروتوكول	الهبات	قروض بنك الاستثمار الأوروبي	المجموع	%
البروتوكول الأول ٧٧-١٩٨١	١٨	١٨	٤٠	%١٢,٢
البروتوكول الثاني ٨٢-١٩٨٦	١٩	٣٧	٦٣	%١٩,٢
البروتوكول الثالث ٨٧-١٩٩١	٣٥	٦٣	١٠٠	%٣٠,٣
البروتوكول الرابع ٩٢-١٩٩٧	٤٤	٨٠	١٢٦	%٣٨,٢
المجموع (ايكو)	١١٦	١٩٨	٣٢٩	%١٠٠
النسبة	%٣٥,٣	%٦٠,١١	%١٠٠	

المصدر: العمرو، نضال عودة الله جدعان (٢٠٠٤): الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي (١٩٩٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

ويلاحظ من هذا الجدول أن قيمة الهبات التي حصل عليها الأردن بلغت (١١٦) مليون ايكو، ازدادت في كل مرة يتم فيها توقيع بروتوكول جديد فكانت: (١٨)، (١٩)، (٣٥)، (٤٤) على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة للقروض الميسرة من بنك الاستثمار الأوروبي. ويرى العمرو (٢٠٠٤: ٦٥) أن هذا دليل واضح على الثقة التي يوليها الاتحاد الأوروبي للأردن وكذلك جديته في التعامل مع الاتحاد من جهة ومن المبالغ التي يحصل عليها من الهبات.

وفي المقابل فقد تلقت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني من المساعدات الأوروبية في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٨) ما مقداره (٤٤١) مليون ايكو، وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي بمقدار (١٨٤) مليون ايكو، وذلك من أجل مساعدتها وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية من أجل التوصل إلى نتائج تعود بالنفع على العملية السلمية. (الحسامي، ٢٠٠٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا وتتكون اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية من ثلاثة محاور رئيسية وتحتوي على البروتوكلات والملاحق والعناصر الرئيسية هي: (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢: ٢)

ا- المحور السياسي والأمني:

يهدف هذا المحور إلى تأسيس عدد من المبادئ العامة يطبقها الطرفان ويشرعا في تنفيذها، ويؤخذ بمبدأ احترام الحرية والقانون كأساس لبناء علاقة سليمة كما أن العلاقات بين الدول تكون مضبوطة بمجموعة من المبادئ المقبولة من الجميع. (منصور، ١٩٩٩)

ومن الملاحظ أن هذا المحور يتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والأمني، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار السياسي التوصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام، والأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية الإقليمية.

ب- المحور الاقتصادي والمالي:

يهدف هذا المحور من الاتفاقية إلى تأسيس منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي يتم إنشاؤها بشكل تدريجي حتى الوصول لها مع حلول عام ٢٠١٤. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٩: ٥٠)

ويشتمل هذا المحور على الأمور التالية:

١) تجارة المنتجات الصناعية والزراعية.

٢) حقوق تأسيس الشركات، تبادل الخدمات والمدفوعات، وحرية حركة رؤوس الأموال، والمنافسة.

٣) حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية.

٤) التعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة والزراعة والاستثمار.

٥) المواصفات والمقاييس.

٦) النقل، الاتصالات، الطاقة، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، السياسة والإحصاءات. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢: ١٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشكل الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي ما نسبة (٦,٦%) من مجمل الصادرات لعام (١٩٩٨) وتشكل مستوردات الأردن من الاتحاد الأوروبي ما نسبة (٣٢,٤%) من مجمل المستوردات لنفس العام. (فريحات، ٢٠٠٠: ٢٩)

واذا ما أخذنا حجم التبادل التجاري بين ألمانيا الاتحادية والأردن بوصفه واحداً من الدول العربية غير النفطية في الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩) فإننا نلاحظ أن هذا التبادل كان في أوجه في سنة ١٩٧٤ حيث بلغت الواردات الألمانية في تلك السنة (٥٩) مليون مارك واستمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى (١٤) مليون مارك سنة ١٩٧٩، أما الصادرات الألمانية فقد بلغت (٥٣٧) مليون مارك سنة ١٩٧٤ واستمرت بالتفاوت حتى استقرت إلى (٣٥٠) مليون مارك سنة ١٩٧٩. ويوضح الجدول التالي مقارنة بين بعض الدول العربية في مجال التبادل التجاري مع ألمانيا الاتحادية في الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩) بالمليون مارك.

جدول رقم (٣)

التبادل التجاري بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية غير النفطية في الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩)

مليون مارك

الدولة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
المغرب						
الواردات الألمانية	٣٩٥	٣٢٤	٤٢٢	٤١٠	٤٠٩	٤٩٣
الصادرات الألمانية	٤٢٥	٤٥٤	٥٤٤	٤٨٦	٤١٧	٤١٨
الميزان التجاري	٣٠+	١٣٠+	١٢٢+	٧٦+	٨+	٧٥+
الأردن						
الواردات الألمانية	٥٩	٥٠	٢٧	٢١	١٩	١٤
الصادرات الألمانية	٥٣٧	٣٩٤	٨٧	٢٦٦	٢٤٩	٣٥٠
الميزان التجاري	٤٧٨+	٣٤٤+	٦٠+	٢٤٥+	٢٣٠+	٣٣٦+
السودان						
الواردات الألمانية	١	٤	٩	٨	٩	١١
الصادرات الألمانية	١٢٦	٢١٢	٥٢١	٣٧٩	٣٢٣	٣٨٥
الميزان التجاري	١٢٥+	٢٠٨+	٥٠٣+	٣٨٩+	٣١٤+	٣٧٤+
اليمن الشمالي						
الواردات الألمانية	١١٣	٩٣	١٠٥	١٢٣	٧٩	٦٥
الصادرات الألمانية	١٢٩	٢٢٣	٢٩١	٣٠٠	٢٨٩	١٩٥
الميزان التجاري	١٦+	١٣٠+	١٧٦+	١٧٧+	٢١٠+	١٣٠+
اليمن الجنوبي						
الواردات الألمانية	٢	١	–	–	–	–
الصادرات الألمانية	–	–	–	١٢٣	١٢١	١٢٥
الميزان التجاري	–	–	–	٢٣+	١٢١+	١٢٤+
موريتانيا						
الواردات الألمانية	–	–	–	–	–	٢
الصادرات الألمانية	–	–	–	٣١	٤٠	٣٥
الميزان التجاري	–	–	–	٣١+	٤٠+	٢٣+

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصدر: المحافظة، علي (٢٠٠٢): ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ٢٠٢

أما بالنسبة للواردات والصادرات الألمانية إلى الدول العربية ومنها الأردن في الفترة ما بين (١٩٨٠-١٩٩١) فإن الجدول رقم (٤) يوضح هذه القيم بالمليون مارك.

جدول رقم (٤)

الواردات الألمانية من الدول العربية في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ و١٩٩١

مليون مارك

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٩١
الجزائر	٤١٤٨	٥٢٩٦	٨٨٢٦	٨١٦٧	٢٧٩٨	٤١١٢	١٨٧٤
مصر	٣٨٧	٦٣٤	١٠٥٣	٧٦٧	١٣٦٥	١٥٧٧	٤٤٧
ليبيا	٧٨٦٦	٧٤١٧	٧٢٣٢	٦٣١٧	٦١٦٦	٦٢٧٥	٣٥٣٨
المغرب	٥٠٧	٥٠٧	٤٨٢	٥٣٥	٥٨٠	٦٠٣	٩٥٤
تونس	٥٧٢	٤٩٥	٥٨٤	٦٣١	٦٦٣	٦٠٦	١٢٣٧
البحرين	١١	١٢	٥٨	٢٢	٢٤	٥٢	٢٤
العراق	٣٣٨٢	١٥٢٧	١٧٣٩	١٥٧١	١٨٤٩	١٨٣٢	١٤٨٩
الأردن	١٨	١٤	١٣	٢٠	٥٣	٥١	٣٨
الكويت	٦٨٦	٢٦٣	٥١٧	٩٣١	٩٨٦	٧٤١	٧
لبنان	١٦	١٣	١٠	١٣	١٦	٢٣	٢٥
عُمان	٥٩٥	١٥٥٨	١٠٧٢	١٤٠	٢٦٥٩	٢٦	١٣
السعودية	٩٩٠٧	١٤٥٠٣	١٠٥٦٨	٤٠٠١	٢٨٢٨	٢١٨٦	٢٠٧٢
سوريا	٢٣٦	٣٣٨	٢٥٠	٣٢٢	٧٤٧	٨٤١	١٢٠١
الأمارات العربية	٢٧٢	٢٢٨١	١٥٧٣	١١٤٣	٧٨٦	٢٣٥	٣٢٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المجموع	٧ ٣١٥ ٨	٣٥٢٤٨	٢٨٩٧٣	١٩٧٣٥	٢٠٥٢١	١١٩٣١	١٣٢٣٣

المصدر: المحافظة، علي (٢٠٠٢): ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ٢١١

وفي حين يوضح الجدول رقم (٤) الواردات الألمانية إلى الدول العربية والتي كانت معظمها تعود إلى وارداتها من النفط، فإن الجدول رقم (٥) يوضح الصادرات الألمانية إلى الدول العربية في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) وسنة ١٩٩١.

أما الجدول رقم (٦) فيوضح المعونات الاقتصادية التي قدمتها ألمانيا الاتحادية إلى الدول العربية ومنها الأردن في الفترة ما بين (١٩٥٠-١٩٧٨) بالمليون مارك.

جدول رقم (٥)

الصادرات الألمانية إلى الدول العربية في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ و١٩٩١

مليون مارك

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٩١
الجزائر	٢٥٠١	٢٨١٦	٢٤٧٩	٢٤٩١	٢٨٩٨	١٨٠١	١٢٢٠
مصر	١٨٥٨	٢٥٤٠	٢٧٧٤	٢٩٥٢	٣٢١٤	٣١٥٠	١٨١٥
ليبيا	٢٢٨٣	٣٣٨٠	٢٨٣٥	٢١٤٢	٢٢٨٥	١٥٤١	١١٤٨
المغرب	٤٣١	٤٩٢	٥٢٢	٤٨٥	٥١٦	٦٤٦	٩٩٥
تونس	٦٧٨	٨٠٦	٩٧٧	٩١٩	٩٤٧	٩٣٤	١٢١١
البحرين	٨٣	١٩٦	٣٢٣	٣٨٤	٣٢٨	٢٩٦	٢٤٣
العراق	٣٢٧٦	٩٥٦٨	٧٦١٠	٣٦٨٤	٢٤٤٩	٢٤٥٢	٢٢
الأردن	٤٦٩	٩٦٥	٩٧٤	٥٧٦	٥٢٦	٥٨٤	٢٦٧
الكويت	٨٩٩	١٤٠٩	١٩٧٧	١٧٧٢	١٧٩٠	١٤٨٣	٤٥٣
لبنان	٤٤٦	٥٠٢	٥٩٤	٥٨٢	٤٩٠	٣٨٣	٣٨٠
السعودية	٤٢٧٦	٦١٩٦	٨٥٤١	٧٦٠٦	٦٣٠٧	٥٢٣٥	٤٠٢٢
سوريا	٨١٩	٩٩٢	٨٨٦	٨٢٢	٦٨١	٨٣٧	٤٥٧
الإمارات العربية	٨٦٠	١٤٠١	١٧٥٥	١٣٠٧	١٢١١	١٢١٥	١٧١٤
المجموع	١٩٠٣	٢٨٤٨٥	٣٣٤٤٥	٢٦١٤٣	٢٣١٤٣	٢٢٢٦٧	١٤٢٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢

المصدر: المحافظة، علي (٢٠٠٢): ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ٢١٣

ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الصادرات الألمانية إلى الأردن قد تراوحت بين (٤٦٩) مليون مارك في ١٩٨٠ و (٢٦٧) مليون مارك في ١٩٩١. وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت الصادرات الألمانية إليها بلغت (٤٢٧٦) مليون مارك في ١٩٨٠ لترتفع حتى تصل (٨٥٤١) مليون مارك في ١٩٨٢ وتستقر عند (٤٠٢٢) مليون مارك في ١٩٩١. وقد كانت المرتبة الأخيرة للبحرين حيث بلغت (٢٤٣) مليون مارك في ١٩٩١، وذلك باستثناء العراق التي بلغت الصادرات الألمانية إليه (٢٢) مليون مارك في ١٩٩١ نظراً للظروف التي يمر بها العراق في تلك الفترة. وقد احتل الأردن المرتبة الحادية عشرة بين الدول العربية من حيث مقدار الصادرات الألمانية إليها في ١٩٩١.

جدول رقم (٦)

المعونات الاقتصادية الألمانية إلى الدول العربية في الفترة (١٩٥٠-١٩٧٨)

مليون مارك

الدولة	المعونات الكلية	المعونات الرسمية
الجزائر	٤١٤٨	٣٦٠
مصر	٢٥٧٠	٣٠٤
تونس	٩١٤	٨١٦
المغرب	٨٦٠	٧٤
ليبيا	٥٨٣	١٨
اليمن الجنوبي	٨	٣
الإمارات العربية	١٩٧	-
سوريا	٩٦	-
السعودية	٩	-
لبنان	٧٠	-
الأردن	٤٧٠	٤٣٤
السودان	٤٣٨	٤٢٢
عُمان	٣٥٢	-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العراق	٣١٨	٢٥
اليمن الشمالي	٢٧٦	٢٦١
قطر	٢	–
الكويت	١	–
البحرين	–	–
موريتانيا	٩٦	–
الصومال	٢٢٠	–

المصدر: المحافظة، علي (٢٠٠٢): ألمانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ٢٠٥

ويلاحظ من هذا الجدول أن الأردن احتل المرتبة السادسة بين الدول العربية التي تلقت معونات من ألمانيا بعد الجزائر ومصر وتونس والمغرب وليبيا. هذا وقد تراوحت المعونات الألمانية بين المعونات المالية والتكنولوجية للأردن وبقية الدول العربية، فقد بلغت المعونات المالية للأردن في السنوات (١٩٧٧-١٩٧٩) كما يلي: ٧٠ ، ٠ ، ٧٠ مليون مارك على التوالي، في حين بلغت المعونات التقنية للأردن في نفس الفترة كما يلي: ٨١، ١٠، ٧٩ مليون مارك على التوالي. وقد استمرت المعونات الألمانية للأردن حتى بعد توحيد الألمانيتين فوصلت سنة ١٩٩٦ إلى (٥٠) مليون مارك. ويبين الجدول رقم (٧) التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأوروبية المشتركة للفترة (١٩٧٠-١٩٩١) ، ويبين هذا الجدول العجز التجاري الكبير بين البلدين، وذلك لأن الصادرات لا تغطي في أحسن أحوالها (١٠%) من مقدار المستوردات.

جدول رقم (٧)

التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأوروبية المشتركة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩١)

مليون دينار/نسبة مئوية

السنة	الواردات		الصادرات		نسبة تغطية الصادرات للمستوردات
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	%
١٩٧٠	٢٢,٢	٣٣,٧	٠,٦	٥,٠	٢,٧
١٩٧٥	٣٦,٩	٣٠,٧	٣,٢	٦,٥	٤,٢
١٩٨٠	٢٥٩,٧	٣٦,٣	٢,١	١,٧	٠,٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠,٧	١,٥	٢,٥	٣٢,٤	٣٣٩,٥	١٩٨١
١,٠	١,٩	٣,٦	٢٧,٠	٣٥٠,١	١٩٨٢
٢,٣	٥,١	٨,١	٣١,٤	٣٤٦,٢	١٩٨٣
٣,١	٤,٠	١٠,٤	٢٩,٨	٣٣٥,٨	١٩٨٤
٣,٦	٤,٥	١١,٤	٢٨,٦	٣١٤,٦	١٩٨٥
٦,٢	٨,٣	١٨,٨	٣٥,٢	٢٩٩,٥	١٩٨٦
٥,٩	٦,٨	١٧,١	٣١,٤	٢٨٧,٩	١٩٨٧
٩,٠	٧,٨	٢٥,٤	٢٨,٣	٢٨٩,٥	١٩٨٨
٦,٨	٤,٧	٢٥,٠	٢٩,٧	٣٦٥,٧	١٩٨٩
٤,٤	٣,٦	٢٢,١	٢٨,٦	٤٩٤,١	١٩٩٠
٣,٦	٣,١	١٨,٥	٢٩,٩	٥٢١,٢	١٩٩١

المصدر: العمرو، نضال عودة الله جدعان (٢٠٠٤): الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي (١٩٩٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

أما الجدول رقم (٨) أدناه فيبين التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي في الفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٤)

جدول رقم (٨)

التبادل التجاري للأردن مع الاتحاد الأوروبي في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٤)

مليون دينار/نسبة مئوية

الميزان التجاري	المستوردات	الصادرات	السنة
-٨٦٩,٢	٩٤٦,٤	٧٧,٢	١٩٩٧
-٨١٨,٦	٨٨٧	٦٨,٤	١٩٩٨
-٧٣٨,٦	٧٩٩,٢	٦٠,٦	١٩٩٩
-٩٦٧,٢	١٠٠٢,٢	٣٥	٢٠٠٠
-٩٢٤	٩٧٣,٤	٤٩,٤	٢٠٠١
-٩٨٥,٦	١٠٢٩,٩	٤٤,٣	٢٠٠٢
-٩٩٦,٩	١٠٤٨,٧	٥٤٨	٢٠٠٣
- ١٢٨٦,٧	١٣٥٩	٧٢,٦	٢٠٠٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصدر: دائرة الإحصاء العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ٢٠٠٤

ويمكن من خلال قراءة هذا الجدول ملاحظة ما يلي: (صيام وآخرون، ٢٠٠٥)

١. بلغت الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٣،١%) من إجمالي الصادرات الأردنية عام ٢٠٠٤، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبته (٢٣،٥%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام ٢٠٠٤.

٢. بدأت قيمة الصادرات الأردنية بالإرتفاع عام ٢٠٠١ لتصل إلى ما مجموعه (٤٩،٤) مليون دينار وارتفعت عام ٢٠٠٣ إلى ما مجموعه (٥٤،٨) مليون دينار، وارتفعت إلى (٧٢،٦) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وبنسبة (٢٣,٤%).

٣. انخفضت قيمة المستوردات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ إلى (٨٨٦) مليون دينار، وعام ١٩٩٩ بلغت (٧٩٩،٢) مليون دينار.

إضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة من خلال مراجعة مجمل البيانات السابقة استمرار تدفق المساعدات والمنح وزيادتها، حيث قام الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات ومنح من خلال برنامج (ميدا) وحصل الأردن من خلال هذا البرنامج على (٤٨٣،٩) مليون يورو، منها (٢٢٣) مليون يورو قروض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي. (فريحات، ٢٠٠٢)

ج- المحور الاجتماعي والإنساني والثقافي:

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الثقافي والاجتماعي، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط عمل الأردنيين بصفة قانونية مع الاتحاد الأوروبي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٩: ١٢٢)

أما فيما يختص بالتعاون الثقافي، فقد أكدت المادة (٨٥) على وضع أسس لحوار ثقافي مستمر، وطويل الأمد، ومنتظم، وبروح من الاحترام الثقافي، وعلى الطرفين إيلاء الشباب العناية المناسبة، والتعبير عن النفس، والمحافظة على التراث، ونشر الثقافة، وتحفيز أية فعالية ذات اهتمام متبادل في مجال المعلومات والاتصالات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتوسيع أية برامج حالية للتعاون الثقافي بين دول المجموعة لتشمل الأردن حيث بث التلفزيون الأردني ثلاثة أفلام ثقافية عن الشراكة الأردنية الأوروبية من إنتاج مؤسسة (جورج بيوتيرز) الأوروبية ضمن التعاون الأوروبي مع الأردني. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢: ٢٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦,٣,٤ المعالم المهمة في اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

١. حرية انتقال المنتوجات الصناعية:

نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة لتجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة على السلع المتبادلة من الطرفين، والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة حالياً للوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال ١٢ سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية كحد أعلى، مع ضرورة الالتزام بأحكام اتفاقية الجات. (منصور، ١٩٩٩)

٢. حرية حركة المنتوجات الزراعية:

طالب المفاوضون الأردنيون أن يخفض الاتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني والمصدرة إلى بلدان الإتحاد، حتى تصبح صفراً، وزيادة الكميات المستوردة، وفترات لسماح الدخول، ويهدف ذلك إلى زيادة صادرات المنتوجات الزراعية الأردنية إلى سوق الاتحاد.

لكن يعتبر استثناء بعض السلع الزراعية مع تحرير التجـارة في بعض المراحل والسمـاح بدخول كميات محدودة من السلع الزراعيـة الأردنيـة في فترات زمنية وحصص محددة من أهم المعيقات أمام دخول الصـادرات الأردنيـة إلى دول الاتحاد الأوروبي. (صيام وآخرون، ٢٠٠٥)

٣. قواعد المنشأ:

يقصد بها أن أي سلعة تمر بعدد من مراحل التصنيع والمعالجة قبل أن تصل إلى حالتها النهائية، وفي كل مرحلة تكسب السلعة قيمة مضاعفة، وغالباً ما تتم مراحل عملية التصنيع والمعالجة في أكثر من دولة، وبالتالي فإن أكثر من دولة سوف تساهم في إنتاج السلعة النهائية، ومن هنا فإن الاتحاد الأوروبي قد حدّد العديد من الشروط والقواعد الواجب توافرها في السلعة حتى تكسب صفة المنشأ. حيث يشترط الاتحاد الأوروبي لحصول الصادرات الأردنية من السلع الصناعية على الإعفاءات الجمركية والمعاملة التفضيلية الواردة في اتفاقية الشراكة توفر عدداً من الشروط والقواعد لتكسب الدولة المصدرة بموجبها صفة المنشأ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الملاحظ أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الإتحاد الأوروبي سوف يؤدي إلى منافسة الصناعة الوطنية الناشئة، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات الخزينة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية، ولكن يمكن معالجة ذلك من خلال: (منصور، ٢٠٠٠)

ا- مساعدات الإتحاد الأوروبي المالية.

ب- فرض ضرائب على واردات منتجات معينة.

ج- إلغاء جميع الاستثناءات أو بعضها الموجودة في قانون ضريبة المبيعات.

٤. حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية:

منحت الاتفاقية الأردن فترات سماح مختلفة لمراجعة وإعادة صياغة وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية المعمولة دولياً، كما هي محددة في القوانين الدولية ذات الصلة التي تغطي الملكية، وطلبت الاتفاقية من الأردن الدخول في اتفاقيات متعددة في فترات سماح ما بين ٥ –٧ سنوات. (الأحمد، ١٩٩٨)

٥. المدفوعات وتحركات رأس المال والاحتكارات الحكومية :

يجب عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تحقيق ما يلي :

ا- أن لا يكون هنالك أية قيود على تحرك رأس المال من أحد الأطراف إلى طرف الأخر من دون تطاول على التزامات كل من الطرفين بموجب الاتفاق مع صندوق التعاون الدولي.

ب- أن لا يكون هناك أية قيود على حركة أو تحويل رأس المال ، والإرجاع من طرف إلى أخر لإغراض الاستثمار المباشر (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢: ٥)

ج- عندما تقتضي الضرورة وحيث تسبب التحركات بين الجانبين بمصاعب جدية لعملية سياسة معدل الصرف أو السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي والأردن، فانه يمكن للطرفين اتخاذ تطبيق إجراءات مقيدة لتحركات رأس المال لفترة لا تتعدى عن سنة عندما تكون هناك حاجة قصوى لمثل هذه الإجراءات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د- عندما يواجه أي من الطرفين مصاعب حقيقية تتعلق بميزان المدفوعات،فإنه وبما يتلاءم مع معاهدة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) واتفاقية صندوق النقد الدولي قد يطبق إجراءات ضرورية جداً لمعالجة هذه الأوضاع بشرط أن ذلك الطرف يخبر الطرف الآخر فوراً بهذه الإجراءات، ويزوده بأقرب فرصة ممكنة بجدول زمني لإزالة هذه الإجراءات.

هـ- يتعهد كل من الأردن والاتحاد الأوروبي بالتخفيف التدريجي لاحتكارات الحكومة وذلك حسب نص المادة (٥٨) من الاتفاقية. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٢: ١٩)

وبناءاً على ما سبق نجد أن مشروع الشراكة الأوروبية الأردنية إنما يعتبر مشروعا ذو فائدة للطرفين، من حيث حالة التعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والإتحاد الأوروبي وتوقيع اتفاقية تعاون شراكة بين الطرفين عام ١٩٩٧ بعد عدة جولات من المفاوضات، وهذه الاتفاقيات جاءت معتمدة على مشروع الشراكة، الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في مؤتمر (برشلونة).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس
الخاتمة والنتائج والتوصيات

١,٥ الخاتمة

تعتبر معاهدة السلام إنجازا وطنيا، فهي تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية، إذ ضمنت إعادة حقوق الأردن كاملة غير منقوصة وإعادة السيادة الأردنية إلى أراضيه المحتلة وحقوقه في مياهه التي حرم منها عقودا طويلة وكفلت للأردن رسم الحدود الغربية للمملكة لأول مرة لتصبح حدودا بموجب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بعد التصديق على هذه المعاهدة والتي تم تبادل وثائقها بين الأردن وإسرائيل، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عناصر البيئة الداخلية للسياسات الخارجية الأردنية والمؤثرة في سلوكها الخارجي، ودراسة وتحليل بنود المعاهدة وملحقاتها ومحاضرها المشتركة، ومعرفة الآثار السياسية والاقتصادية على الجانب الأردني الإسرائيلي، وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي جراء توقيع معاهدة السلام .

وفي ضوء نتائج تحليل بنود الاتفاقية فقد تبين وجود علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. ومن تحليل الجانب الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقروض والمساعدات، تبين وجود علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

٢,٥ النتائج

تشير كافة المعطيات التاريخية بما في ذلك الظروف والأحداث والحروب العربية الإسرائيلية والمؤثرات الداخلية والخارجية إلى عدم توفر الفرصة الكافية أمام الأردن ليقيم علاقات سلام رسمية بينه وبين إسرائيل أو حتى التفاهم على توقيع اتفاق سلمي في فترة مبكرة من تاريخ الأردن، ومن هذه الظروف نذكر مثلاً طبيعة الرسالة الهاشمية التي تحتم على القيادة الأردنية الوقوف مع الأشقاء العرب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والفلسطينيين ومساعدتهم في حل مشاكلهم والتوصل إلى حقوقهم الشرعية وإن كان ذلك على حساب مصلحة الأردن، فالمشاكل الأردنية الإسرائيلية ليست كبيرة بالقدر الذي يحتم على الأردن الدخول في كافة المعارك التي استهدفت استرجاع الأراضي الفلسطينية المحتلة المغتصبة، وهذا لأن الأردن ممثلاً بقيادته الحكيمة لم يخرج عن الصف العربي على امتداد سنوات الحكم الهاشمي.

ويظهر ذلك جلياً في مواقف الهاشميين خلال سنوات حكمهم المتتالية منذ قيام الثورة العربية الكبرى التي إنما هدفت إلى تخليص العرب من الاضطهاد الذي كانوا يتعرضون له وإنقاضهم من سياسة التتريك التي كانت تمارس عليهم؛ فتارة تجابه العلاقة بموقف الهاشميين الرافض لوعد بلفور وإقامة الوطن القومي لليهود والكثير من المواقف الأخرى التي دفع الشريف الحسين بن علي ثمنها في ظل تخاذل الإنتداب البريطاني وتنكره لوعوده مع الشريف. وتارة أخرى برفض مطالب الأمير فيصل بن الحسين باستقلال الأمة، وانضمام الأردنيون لشقائقهم العرب والفلسطينيين في عهد الملك عبد الله بن الحسين الأول في الكثير من المواقف مثل المظاهرات والمطالبة بوقف الهجرة اليهودية ورفض مشروع تقسيم فلسطين. وكذلك استمرار القيادة الأردنية بدعم الشعب الفلسطيني حتى بعد إعفائه من هذه المسؤولية بعد إعلان قمة الرباط، وذلك من خلال الإصرار على اعتبار القرار ٢٤٢ هو الأساس الذي من الممكن أن تبنى عليه أية مفاوضات لأنه القرار الوحيد الذي يصف الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية بالاحتلال.

ورغم كثرة مشاريع السلام التي كانت تطرح من قبل عدة أطراف سواء عربية أم غير عربية إلا أن العلاقات الأردنية الإسرائيلية لم تتطور ضمن اتفاقية سلام لأن مثل هذه المشاريع لم تكن مناسبة حيناً أو كانت ترفض من قبل الفلسطينيين أو اليهود أو العرب أحياناً أخرى، ومن هنا فإن العوائق التي وقفت أمام الأردن لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل قد تمثلت في العوائق الأردنية التي تمحورت حول رفض مبدأ الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة والمطالبة بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ والمطالبة بالتأكيد على حق تقرير المصير للفلسطينيين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ناهيك عن العوائق الفلسطينية التي تمثلت في عدم قبول بعض القرارات والمبادرات مثل رفضهم لقرار ٢٤٢ الذي وافق عليه الأردن، ورفضهم لمشروع روجرز (١٩٧٠) رغم أنه يدعو إلى قيام مباحثات تهدف إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة وكذلك رفض مشروع المملكة العربية المتحدة (١٩٧٢) الذي طرحه الأردن، ورفض مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي طرحه الأردن (١٩٨٤) كأساس لتسوية القضية الفلسطينية، ورغم ذلك فقد احترم الأردن رغبات الأشقاء الفلسطينيين تلك.

أما بخصوص العوائق العربية التي حالت دون قيام علاقات سلام أردنية إسرائيلية فقد تمثلت في عدم موافقة بعض الدول العربية على قرار ٢٤٢ بل وحتى عدم قبول مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الأردن (١٩٧٢). أما العوائق الإسرائيلية فقد تمثلت في رفض فكرة الحد من الهجرة اليهودية أو فكرة وقف بيع الأراضي لليهود ورفضهم كذلك التفاوض مع العرب ضمن مؤتمر سلام دولي وهو ما كان الأردن ينادي به ورفضه الانسحاب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ وتحايلهم في كل مرة في قبول مقترحات مشروعات السلام، بل والتنصل من وعودهم في كثير من الأحيان، علاوة على ممانعتهم لقيام دولة فلسطينية مستقلة. أما العوائق الدولية والتي لم تشكل حائلاً مباشراً في طريق الأردن لإقامة علاقات سلام مع إسرائيل بل بشكل غير مباشر وتمثلت في عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها.

أما بخصوص الدوافع التي حفزت الأردن إلى فتح باب التفاوض مع إسرائيل فقد تمثلت أولاً في أزمة الخليج الثانية التي شجعت الأردن على حل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل سلمي في ظل حالة من التردي العربي، بالإضافة إلى تأثر الأردن بالتغير الكبير الذي أصاب النظام الدولي وخروج الإتحاد السوفيتي من منظومة القطبية الثنائية، علاوة على الدوافع الأمنية حيث لا يتمتع الأردن بحماية أية دولة عظمى أو مجموعة أو حلف أو تنظيم دولي أو حتى عربي كما أشار المغفور له الملك الحسين بن طلال حينها. وكان مما ساعد الأردن كثيراً على توقيع الاتفاقية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في الثالث عشر من أيلول من عام ١٩٩٣.

وفيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية التي شجعت الأردن على توقيع الاتفاقية فهي محاولة التخلص من التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن مثل الفقر والبطالة والمديونية المرتفعة وارتفاع معدل النمو السكاني.

وقد جاءت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لتغطي مجموعة من القضايا مثل الحدود والأمن والعلاقات الثنائية والمياه والعلاقات الاقتصادية وقضايا اللاجئون والنازحون والأماكن التاريخية والدينية والتبادل العلمي والثقافي وعلاقات حسن الجوار ومحاربة الجريمة والمخدرات والنقل والطرق وحرية الملاحة والبريد والاتصالات والسياحة والبيئة والطاقة والتنمية الزراعية والصحة والتشريعات وحل النزاعات، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية نموذجاً حياً على إمكانية التوصل لحل النزاعات الثنائية بين الدول بطرق سلمية وضمن شرعية القانون الدولي.

ورغبة من الدول الأوروبية القديمة الحديثة في المساعدة في حل مشكلة الشرق الأوسط والمحافظة على استقراره لعدة أسباب أهمها أن أمن أوروربا هو من أمن الشرق الأوسط؛ ومن هنا فقد نظرت هذه الدول إلى الأردن بوصفه طرفاً أساسياً في إعادة تأهيل المنطقة فجاءت اتفاقية الشراكة الأوروبية لتلقي بظلالها على الأردن ضمن المستويين السياسي والاقتصادي. وبما أن الحوار العربي الأوروبي قد بدأ قبل توقيع معاهدة السلام بوقت كثير وكان الأردن ضمن الدول العربية التي تتلقى المساعدات والقروض الأوروبية إلا أن هذه المساعدات قد ازدادت بعد توقيع الاتفاقية ففي حين بلغت الهبات المالية الألمانية إلى الأردن (١٨) مليون ايكو (وحدة نقد أوروبية) في الفترة (١٩٧٧-١٩٨١) فقد وصلت إلى (٤٤) مليون ايكو في ١٩٩٧، وبلغت القروض (١٩٨) مليون ايكو في ١٩٩٧ بعد أن كانت (١٨) مليون ايكو في ١٩٨١ وبعد أن بلغت الواردات الألمانية من الأردن (١٨) مليون مارك في ١٩٨٠ فقد وصلت إلى (٣٨) مليون مارك في ١٩٩١، ووصلت إلى (٧٦,٢) مليون دينار أردني في ٢٠٠٤، وتم توقيع اتفاقية تمويلية لتقديم منح للأردن من الاتحاد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأوروبي تصل إلى (٦٣) مليون يورو، وتشجيع فرص إقامة العديد من المشاريع المشتركة بين الطرفين.

أما فيما يخص المحاور الأخرى من الاتفاقية مثل المحور الاجتماعي والإنساني والثقافي فقد تضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الثقافي والاجتماعي، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط العمل للأردنيين بصفة قانونية مع الاتحاد الأوروبي، وضع أسس لحوار ثقافي مستمر، وطويل الأمد، ومنتظم، وبروح من الاحترام الثقافي، وعلى الطرفين إيلاء الشباب العناية المناسبة، والتعبير عن النفس، والمحافظة على التراث، ونشر الثقافة، وتحفيز أية فعالية ذات اهتمام متبادل في مجال المعلومات والاتصالات وتوسيع أية برامج حالية للتعاون الثقافي بين دول المجموعة لتشمل الأردن، وفيما يتعلق بحرية انتقال المنتوجات الصناعية فقد نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة لتجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة على السلع المتبادلة من الطرفين، والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني المصدرة إلى بلدان الاتحاد، وذلك بهدف زيادة صادرات المنتوجات الزراعية الأردنية إلى سوق الاتحاد. علاوة على موافقة الاتحاد الأوروبي على منح الأردن وبلدان حوض البحر المتوسط حق التمركز القطري في حال شرعت هذه البلدان بمفاوضات فيما بينها (ثنائية أو غير ذلك) لإقامة مناطق تجارة حرة.

وفيما يخص حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية فقد منحت الاتفاقية الأردن فترات سماح مختلفة لمراجعة وإعادة صياغة وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية المعمولة دولياً، كما هي محددة في القوانين الدولية ذات الصلة التي تغطي الملكية، وطلبت الاتفاقية من الأردن الدخول في اتفاقيات متعددة في فترات سماح ما بين ٥ –٧ سنوات. وفيما يخص المدفوعات وتحركات رأس المال والاحتكارات الحكومية فقد تعهد كل من الأردن والاتحاد الأوروبي بالتخفيف التدريجي للاحتكارات الحكومية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن بيان جملة الآثار الإيجابية التي ترتبت على الشراكة الأردنية ــ الأوروبية بما يلي:

١. بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع المجموعة الأوروبية عام ٢٠٠٤ ما مجموعه (١٤٣١،٩) مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها (٢٩،٧%) مقارنة مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول عام ٢٠٠٣ وبلغت (١١٠٣،٥) مليون دينار وبزيادة بلغت (٣٢٨،٤) مليون دينار. وشكلت الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٣،١%) من إجمالي الصادرات الأردنية عام ٢٠٠٤، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبتة (٢٣،٥%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام ٢٠٠٤ (صيام وآخرون، ٢٠٠٥: ٧). وفيما يخص حجم التبادل التجاري بين الأردن وبريطانيا، فقد زاد هذا التبادل حيث ازدادت الصادرات البريطانية إلى الأردن بنسبة (١٦%) في ٢٠٠٥، فيما ازدادت المستوردات من الأردن بنسبة (٩%).

٢. بدأت قيمة الصادرات الأردنية بالإرتفاع عام ٢٠٠١ لتصل إلى ما مجموعه (٤٩،٤) مليون دينار وارتفعت عام ٢٠٠٣ إلى ما مجموعه (٥٤،٨) مليون دينار، وارتفعت إلى (٧٢،٦) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وبنسبة (٢٣,٤%). ومن هنا ومن خلال الجداول السابقة يمكن لنا أن نلمس الآثار الإيجابية لتوقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بصورة عامة والموقف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي المتمثل في مساعدة أطراف المعاهدة، فعلى سبيل المثال ففي حين كانت صادرات الأردن إلى السوق الأوروبية المشتركة في الفترة (٧٠-١٩٩١) ١٦٨,٨ مليون مارك، فإنها ازدادت بشكل كبير بعد توقيع الاتفاقية مع اتحاد الدول الأوروبية فبلغت صادرات الأردن إلى دول الاتحاد الأوروبي ما يقارب ٩٥٥,٥ مليون دينار في الفترة ما بين (٩٧-٢٠٠٤).

٣. انخفضت قيمة المستوردات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ إلى (٨٨٦) مليون دينار، وعام ١٩٩٩ بلغت (٧٩٩،٢) مليون دينار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤. دعم وتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي الأردني، وضمن هذا الإطار، فقد قام الاتحاد الأوروبي بتحويل العديد من المشاريع الداعمة للقطاع الصناعي الأردني.
٥. استمرار تدفق المساعدات والمنح وزيادتهـــا، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات ومنح من خلال برنامج (ميدا)، حيث حصل الأردن من خلال هذا البرنامج على (٤٨٣،٩) مليون يورو، فيها (٢٢٣) مليـــون يورو قروض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي (فريحات، ٢٠٠٢: ٧).
٦. وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أنها ستقدم مساعدات قيمتها ٦٧ مليون يورو إلى الأردن ضمن أداة التمويل الخاصة بـــ برنامج "ميدا" (الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية) لسنة ٢٠٠٦. ويشكل مبلغ المساعدات المقدم إلى الأردن – ٦٧ مليون يورو – جزءا من "الروزنامة" السنوية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لدعم خطة العمل الأردنية وتهدف هذه المساعدة إلى دعم التزام الأردن المتواصل نحو عملية الإصلاح وتنفيذ أجندته الوطنية رغم الظروف الصعبة. وتغطي خطة التمويل هذه ثلاثة مجالات تشمل الإستراتيجية الوطنية للأردن مرفق الحكم الرشيد ودعم تكنولوجيات الأبحاث والتنمية. وستخصص مبالغ للتدريب التعليمي ضمن برنامج الإستراتيجية الوطنية للأردن بناءا على متطلبات السوق ووفقا لمسيرة الإصلاح في الأردن، كما ستساهم هذه المساعدات في زيادة الفرص المتاحة للجماعات الأقل حظا بما في ذلك الشباب والأطفال الذين يعانون من الحرمان الاقتصادي في المناطق الريفية. (http://www.egypty.com)
٧. السماح بدخول مؤسسات مالية إلى الأردن مما سيؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الأردن، وهذا سيخدم الاقتصاد الأردني.
٨. الاستفادة من التكنولوجيا والتقنية الحديثة وتسهيل نقلها إلى الأردن، وهذا سيخدم الاقتصاد الأردني.
٩. تشجيع ودعم عمليات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠.عقد اجتماعات متجددة وذلك في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وخطة العمل المشتركة المنبثقة عن سياسة الحوار الأوروبية. حيث تم خلال الاجتماع بين اللجان الفرعية المشتركة الأردنية الأوروبية تبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات المرتبطة بالشؤون الجمركية ومجالات التعاون الجمركي.

١١. توقيع اتفاقية تمويلية لتقديم منح من الإتحاد الأوروبي للأردن، حيث وقعت في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية بتاريخ ٢٠ تشرين أول ٢٠٠٥ أربع اتفاقيات لتقديم أربع منح من الاتحاد الأوروبي للأردن وبقيمة ٦٣ مليون يورو. (صحيفة العرب اليوم الأردنية، العدد ٣٠٦٠، السنة التاسعة، ٢١ تشرين الأول ــ ٢٠٠٥). ويعد الأردن ثاني أكبر متلقي لمساعدات الاتحاد الأوروبي نسبة لعدد السكان بعد المناطق الفلسطينية، ومنذ توقيع الأردن اتفاقية الشراكة بلغ إجمالي المساعدات المقدمة له أكثر من خمسمائة وسبعين مليون يورو.

١٢.تشجيع فرص إقامة المشاريع المشتركة، والسماح بكامل ملكيتها لأجانب من الطرف الثاني إذا لم يتعارض ذلك مع القوانين المحلية الخاصة التي تنظّم العمل في هذا القطاع.

٣,٥ التوصيات

توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات في ضوء النتائج السابقة وتتمثل بما يلي:

١. لا بديل عن العمل العربي المشترك، وذلك من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالأمة العربية، بالإضافة إلى أن خلق كتلة عربية موحدة يساهم في تعزيز المكاسب على كافة المستويات والأصعدة، وخلق نفوذ عربي مؤثر على المستوى الدولي.

٢. طالما أن التنسيق العربي والعمل العربي المشترك أمر صعب تحقيقه دفعةً واحدةً في ضوء الظروف الدولية الراهنة، فإن إمكانية التنسيق قد تتحقق من خلال تقسيم الدول المتقاربة اقتصاديا مع بعضها البعض كخطوة مبدئية، مع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتحفيز الاستثمارات العربية من أجل الوصول إلى الأسواق العربية المشتركة، على أن يقترن كل ذلك بالإرادة السياسية، ويتم ضمن بوتقة الجامعة العربية.

٣. بما أن المشاريع مفروضة على المنطقة، وهو أمر واقع لا مفر منه، فإن على الحكومة الأردنية محاولة الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وذلك من خلال دعم القطاع الخاص وزيادة الفرصة أمامه، وذلك من أجل الاستفادة بشكل أكبر من هذه المشروعات وحماية الصناعات الأردنية، وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة حتى تكون قادرة على المنافسة.

٤. إن القطاع الزراعي هو من أهم القطاعات في الأردن، لذلك على الحكومة الأردنية دعم المزارعين وتوعيتهم بشكل مستمر، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية لهم ودفعهم نحو زراعة المحاصيل التي تتناسب وتتلاءم مع احتياجات السوق وترشيد استخدام المبيدات الزراعية لضمان عدم تجاوز التشريعات والاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد الأوروبي.

٥. على الحكومة الأردنية المساهمة بشكل أكبر في مجال التنمية البشرية والاستثمار في الإنسان الأردني والمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل الداخلي والخارجي. بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود في ترويج وتسويق الأردن سياحياً واستثماريا، وانطلاقا من واقع طبيعة الإنسان الأردني الذي يمثل ركيزة أساسية لكل ذلك.

٦. تعتبر الصناعات الدوائية من أكثر الصناعات، تضرراً جراء تطبيق قوانين الملكية الفكرية، لذلك يجب على الحكومة حماية الصناعات الدوائية في الأردن، وذلك من خلال إقامة علاقات شراكة فيما بين الشركات الدوائية الأردنية والشركات العالمية.

٧. يجب على الحكومة الأردنية ربط الاقتصاد الأردني بالاقتصاد العالمي حتى يكون قادراً على التكيّف مع المستجدات الدولية بشكل مستمر، وقادر على الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وأن لا يكون اقتصاد أحادي الجانب، بل يجب أن يكون اقتصاد متعدد الجوانب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٨. عقد المزيد من الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية مع إسرائيل وبشكل مباشر.

٩. التنسيق فيما بين الدول العربية في كل القضايا ذات العلاقة باتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، مع التفعيل الأردني الإيجابي لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على المستوى العربي.

١٠. العمل على استحداث آليات عربية مسؤولة عن نقل وتوزيع، أو على الأقل التنسيق فيما يخص السلع العربية الزراعية كي لا تدخل الدول العربية في منافسة فيما بينها من ناحية، وكي تتمكن هذه السلع من الوصول إلى المستهلك الأوروبي في جميع أنحاء السوق الأوروبية في الوقت المناسب وبتكاليف نقل وتوزيع منخفضة كي تكون منافسة.

١١. العمل كمجموعة سياسية ضاغطة على الجانب الأوروبي لمطالبته بزيادة المساعدات المالية والفنية لمواجهة استحقاقات اتفاقيات الشراكة الكبيرة الناجمة عن التكيّف وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية.

١٢. أن يبين للجانب الأوروبي أن تهيئة الظروف المناسبة التي يأمل الجانب الأوروبي بتهيئتها عن طريق تحسين الأوضاع الاقتصادية العربية لمساعدته في حل قضاياه الاقتصادية من حيث العمالة و قضاياه الاجتماعية، وعلى رأسها قضية الهجرة، حيث يتطلب العمل خفض القيود الواردة في قواعد المنشأ والحواجز غير الجمركية، أو أن يؤجل تطبيق بعضها، كونها تشكّل في واقع الأمر عراقيل، وضعت بقصد أو بدون قصد، تمنع الدول العربية من تحقيق مكاسب ملموسة على أرض الواقع، ومن ثم تمنع تهيئة تلك الظروف.

١٣. البحث عن سبل أخرى للاستفادة من المعاهدة ودعم الاقتصاد الأردني، وذلك بدخول العمالة الأردنية إلى الأسواق الأوروبية، وفتح مصانع أردنية في دول الاتحاد الأوروبي والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي الأوروبي.

١٤. إيجاد صناعة تصديرية أخرى للخارج غير الملابس لتساهم في دعم الاقتصاد الأردني، حتى يكون هناك تنوع في الصادرات الأردنية مما يفتح لها أسواقاً جديدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٥. إنشاء مناطق صناعية جديدة، تساعد على الحد من البطالة، وتساعد على دعم الاقتصاد الوطني وتقلل من العجز في الميزان التجاري الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجع

إبراهيم حماد (١٩٩٧): اتفاقية التعاون الأمني العربي الأوروبي، **المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية** المجلد الأول، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.

إبراهيم، حسام منسي (١٩٩٦): **بيعة السلام لجلالة الملك الحسين المعظم** ـ بيعة السلام لجلالة صانع السلام.عمان

ابو هيف ، علي صادق ، (١٩٦٦) ، **القانون الدولي العام – الاصول والمبادئ العامة** – ، الطبعة الثامنة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل (في حقلي الطب والصحة) مركز الإعلام الأردني، وزارة الإعلام، عمان.

الأحمد، أحمد قاسم (١٩٩٨): التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والإتحاد الأوروبي ـ **اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية**، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان.

الأزعر، محمد خالد (١٩٩٨): **حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين**، مطابع دار الشروق، عمان، الأردن.

الأكاديمية المغربية،(١٩٩٦) **ماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط**، المجلد الأول، الدورة الثانية، الأكاديمية المغربية، الرباط.

الأهرام (١٩٩٩): **التقرير الإستراتيجي العربي العام**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.

البدارين، فالح حمد (٢٠٠٢): **اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

بن طلال، الحسن،(١٩٨١م)، **حق الفلسطينين في تقرير المصير**، دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة، ، مطبوعات شركة كوورتيت المحدودة.

التل، بلال حسن (١٩٩٢): **الأردنيون وفلسطين**، دار البيرق للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التل، بلال حسن، وآخرون (١٩٩٦): هزاع المجالي ــ **قراءة في سيرته وتجربته، مع المذكرات**، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان، الأردن.

التل، عبد الله (١٩٥٩): **كارثة فلسطين**، دار القلم، القاهرة، مصر.

الجاسور، ناظم عبد الواحد (١٩٩٦): التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن، **دراسات عربية**، العدد ١١، بيروت.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٤): **قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة إسرائيل**، القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٥): **اتفاقية زراعية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل**، العدد (٤٠٩٠)، ، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): **اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي ، بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل** ، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): **اتفاقية النقل بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل**، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): **اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية وحكومة دولة إسرائيل حول التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة**، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): **اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل**، العدد (٤١١٣)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): **اتفاقية حول الترتيبات للعقبة وإيلات بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل** ، العدد (٤١٠٦)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): **اتفاقية خدمات جوية بين حكومة الأردن ودولة إسرائيل**، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): **اتفاقية سياحية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل**، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٦): **مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل**، العدد (٤١٠٤)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الحباشنة، خالد (١٩٩٩): **العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية، الجذور والآفاق**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الحسامي، محمد مفلح فلاح (٢٠٠٤): **سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط (١٩٩٠-١٩٩٩)**، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

الحضرمي، زاهر مرهون هلال (١٩٩٣): **الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودورها في النظام الدولي الجديد**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

الحضرمي، عمر، والعدوان مصطفى (٢٠٠٣): **التربية الوطنية، الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن**، دار مجدلاوي، عمان.

حقي، ناصيف (١٩٩٦): المشاركة الأوروبية المتوسطية، **ندوة الشرق الأوسط في ظل العولمة المجلد** الأول، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، بيروت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حمدان، عبدالله (١٩٨٩): **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (١٩٧٧-١٩٨٢)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر.

الحوراني، هاني (١٩٩٦): **الاقتصاد الأردني اطاره الإقليمي والدولي**، الطبعة الأولى، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

الخزندار، سامي (٢٠٠٠): **الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خطاب جلالة الملك الحسين ، أمام مجلس النواب، عمان، الأردن، ٩ تموز، ١٩٩٤.

خلاف، هاني، وأحمد نافع (١٩٩٧): **نحن وأوروبا، شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ، القاهرة.

الخولي، لطفي (١٩٨٨): **الإنتفاضة والدولة الفلسطينية**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، القاهرة، مصر.

الدجاني، أحمد صدقي (١٩٧٦): **الحوار العربي الأوروبي** ــ وجهة نظر عربية ووثائق، الشركة المتحدة للتوزيع، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

درادكة، حلمي خليفة علي (٢٠٠١): **التنافس الهاشمي السعودي وأثره على مشاريع الوحدة العربية (١٩٣٠-١٩٥١)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ، إربد، الأردن.

درويش، سائد (١٩٩٢): **الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج**، دانة للعلاقات العامة والنشر والترجمة، ط١، عمان، الأردن.

ربابعة، غازي (١٩٨٨): **الهاشميون والقضية الفلسطينية**، منشورات وزارة الشباب، عمان، الأردن.

السامرائي، عبدالجبار محمود (٢٠٠٢): **الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية**، دراسة في التوسع الصهيوني بين الأفكار النظرية والممارسة الفعلية، دار الكتاب الجامعي، العين، الأمارات العربية المتحدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السامرائي، هيفاء (١٩٨٢): **الحوار العربي الأوروبي**، دار الرشيد للنشر، بغداد.

سعيد، محمد السيد (١٩٩٣): **نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر.

سليمان، يعقوب (١٩٩٤): **معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية.**

السيد ، رشاد عارف ، (١٩٨٥) ، **مبادئ في القانون الدولي العام** ، الطبعة الأولى ، عمان.

شكري ، محمد عزيز، (١٩٨٢) ، **مدخل الى القانون الدولي العام** ، مطبعة الداود .

صالح، محسن محمد،(٢٠/٧/٢٠٠٦م.) **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (١٩٣٧-٢٠٠١)، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (٤)**، ط١، متوفر عبر (www.palestine-info.info)،

صحيفة العرب اليوم الأردنية (٢٠٠٥)، العدد ٣٠٦٠، السنة التاسعة ٢١ تشرين الأول.

صقر، محمد وآخرون (٢٠٠٠): **المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، دراسة وتحليل**، الطبعة الثانية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

صيام، مأمون وآخرون (٢٠٠٥): **اثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي**، غرفة التجارة، عمان، الأردن.

طريف، جليل فريد (١٩٨٤): **قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، دائرة الأبحاث الفلسطينية**، البنك المركزي الأردني، عمان، الأردن.

طعيمة، صابر (١٩٧٥): **التاريخ اليهودي العام**، دار الجيل، ج٢، ط٣، بيروت، لبنان.

عامر ، صلاح الدين ، (١٩٨٤) ، **مقدمة لدراسة القانون الدولي**، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مطبعة جامعة القاهرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العبادي، إبراهيم عيسى مفلح (٢٠٠٣): **التسوية السلمية الأردنية ـ الإسرائيلية (١٩٩٤-٢٠٠١)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمادة الدراسات العليا، المعهد الدبلوماسي الأردني.

العمرو، نضال عودة الله جدعان (٢٠٠٤): **الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي (١٩٩٠-٢٠٠٢)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

عوض، طالب (١٩٩٤): **العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوروبية ـ الواقع والآفاق**، مركز دراسات الشرق الأوسط، البنك المركزي، التقرير السنوي للسنوات (١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٩١)، عمان.

عوض، طالب،(١٩٩٥)، **التجارة الدولية**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن،.

غانم ، محمد حافظ ، (١٩٦٧) ، **مبادئ القانون الدولي العام** ، مطبعة النهضة الحديثة ، القاهرة.

غليون، برهان (١٩٩١): **حرب الخليج ومواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية**، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

فريحات، حيدر (٢٠٠٠): **المنظور الأردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر آفاق الشراكة العربية الأوروبية في القرن القادم.

الكيلاني، صالح (٢٠٠٦): **دور الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية (١٩٩٠-٢٠٠٦)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة.

المالكي، عبد الله (٢٠٠٠): **المشاكل الأردنية، مجلة الإقتصاد المعاصرة**، العدد (٢٨).

محافظة، علي (١٩٧٣): **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الامارة (١٩٢١-١٩٤٦)**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محافظة، علي (٢٠٠٢): **ألمانيا والوحدة العربية ـ ١٩٤٥-١٩٩٥**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

محافظة، محمد أحمد (١٩٨٣): **العلاقات الأردنية الإسرائيلية (١٩٣٩-١٩٥١)**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

محافظة، محمد عبدالكريم، وآخرون (٢٠٠٦): **التربية الوطنية**، الجامعة الهاشمية، ط٣، الزرقاء، الأردن.

مخيمر ، أسامة (١٩٩٧): تعريف الدول المتوسطية، دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٩).

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق (١٩٩٩): **قراءة في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، الطبعة الثانية، بيروت.

مسّلم، سامي (١٩٧٣): **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧-١٩٧٢)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، ط١، بيروت، لبنان.

مصالحة، عمر (١٩٩٤): **السلام الموعود ـ الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، ترجمة وديع اسطفان وماري طوق، ط١، بيروت، لبنان.

المصري، شفيق (١٩٩٢): **النظام العامي الجديد**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

مصطفى، ناديا (١٩٩٩): **العرب والاتحاد الأوروبي بين عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، المؤتمر القومي الثامن، حال الأمة العربية ، المجلد الأول مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

منصور، يوسف (١٩٩٩): **اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، التحليل والنتائج**، ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية، تجارب وتوقعات.

منصور، يوسف (٢٠٠٠): **اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي التحليل والنتائج**، ندوة للإتفاقية والمفاوضات، عمان، الأردن.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٩): **دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة الأوروبية**، الخرطوم، السودان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموسى، سليمان (١٩٩٦): **تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٩-١٩٩٥)**، ط١، ج٢، مكتبة المحتسب، عمان، الأردن.

النعيمات، عبدالسلام، البخيت، يزن (٢٠٠٥): **دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي**، الجمعية العلمية الملكية، عمان.

الهور، منير، والموسى، طارق (١٩٨٣): **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٢)**، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، الأردن.

الهور، منير، والموسى، طارق (١٩٨٦): **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٥)**، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، الأردن.

الوخيان، غالب (١٩٩٣): **الفكر السياسي عند جلالة الملك الحسين بن طلال**، المطابع العسكرية، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط (١٩٩٧): **اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية**.عمان، الأردن

وزارة التخطيط (٢٠٠٢): **دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية**، عرض ملخص للإتفاقية والمفاوضات، عمان، الأردن.

الوزني، خالد، وآخرون (٢٠٠١): **القضايا الأردنية المعاصرة**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit